٦٧٤١ - (من أنظر مُعْسِراً ، أو وضَعَ له ؛ وقاه الله من فيح جهنّم .

٢ - أَلا إنّ عمَلَ الجنَّةِ حَزَن بَرِبْوةٍ (ثلاثاً) .

٣ - أَلا إنّ عمَلَ النّارِ سهْل بشهوةٍ ، والسّعيدُ من وُقيَ الفتنَ .

٤ - وما من جُرْعة أحبّ إلى الله من جُرعةِ غَيظٍ يَكظُمها عبدٌ ، ما كظمها عبدٌ لله ؛ إلاّ ملأً الله جَوفهُ إيماناً) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٣٢٧) قال : ثنا عبد الله بن يزيد : ثنا **نوح بن جَعْوَنَةَ السُّلَمي** - خراساني - عن مقاتل بن حيان عن عطاء عن ابن عباس قال :

خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد ، وهو يقول بيده هكذا - فأومأ أبو عبد الرحمن بيده إلى الأرض - : « من أنظر . . . » الحديث .

وأخرج هذا الشطر الأول منه ابن أبي الدنيا في « الفرج بعد الشدة » (٩٦ / ١٠٣) وفي « اصطناع المعروف » (ق ٣٥ / ١) من طريق آخر عن عبد الله بن يزيد - وهو : أبو عبد الرحمن المقرئ - بإسناده المذكور .

ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ / ١١٨٠) من طريق ثالث عن أبي عبد الرحمن المقرئ بتمامه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته نوح بن جعونة ، ولم يعرفه أبو حاتم ، ولا ابنه ؛ فأورده في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٤٨٥) بهذه الرواية شيخاً وتلميذاً ، وبيّض له ؛ فلم يذكر فيه جرحاً ، ولا تعديلاً . وأورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« أجـوِّز أن يكون (نوح بن أبي مـريم) ، أتى بخـبـر منكر ؛ فـفـي « مـسند القضاعي » . . . (فساق طرفاً من الحديث ، وقال :) وذكر الحديث بطوله ؛ فالآفة نوح » . وعقب عليه الحافظ بقوله في « اللسان » :

« والحـديث بطوله أخرجـه إسـحـاق في « مـسنده » عن (المقرئ) ، وأخـرج أحمد عن (المقرئ) - الأصل في الموضعين : المقبري - بعضه[1] ، ونقل الحسيني في « رجال المسند » أن الذهبي جزم بأن (نوح بن جعونة) هو : (نوح بن أبي مريم) ؛ فكأنه جزم بذلك في غير « الميزان » ، وأما فيه ؛ فإنه متردد . قال الحسيني :

وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ؛ فقال : وقيل : أبو نوح بن جعونة . مات سنة ثلاث وخمسين[2] . قال الحسيني : فتبين أنه غير ابن أبي مريم ؛ لأن ابن أبي مريم مات سنة ثلاث وسبعين » .

قلت : وليس ما قاله الحسيني بحجة ؛ لأن عبارة ابن حبان : « نوح بن ربيع . . . » فذكر كلامه ثم قال : « وقد قيل : أبو نوح بن جَعْوَنَةَ . . . » إلخ ما قاله الحسيني ؛ فهذا - كما ترى و - لم يعرج ابن حبان على (نوح بن جَعْوَنَةَ) ، وأنا أظن أن قوله : (أبو) تصحيف . . . وإنما هي : (إنه) . وأما اعتماد الحسيني في التفرقة على اختلاف الوفاة فليس بمعتمد ؛ لأن كثيراً من الرواة قد اختلف في سنة وفاتهم ، فلا يستلزم التغاير . والله أعلم .

وهو : (نوح بن أبي مريم) بعينه ؛ فإن اسم أبي مريم : (يزيد بن جَعْوَنَةَ) . .

---

(١) كذا قال ! وهو خطأ مزدوج ؛ فإن أحمد ساقه بتمامه بفقراته الأربعة ، بينما القضاعي لم يسق منه إلا بعض الفقرة الأولى ، والفقرة الثانية والثالثة إلى قوله : « سهل بشهوة ! . . . الحديث بطوله » .

(٢) زاد في « التعجيل » : « ومئتين » . وهو خطأ . . والصواب : « ومئة » .

جزم بذلك ابن حبان[1] ، وترجمته مستوفاة في « التهذيب » ، وقد أجمعوا على تكذيبه . وقد سبق المؤلف إلى [عدم] التفريق بينهما الأزدي ؛ لكن قال : (نوح ابن يزيد بن جَعْوَنَةَ) فقال : هو أبو عصمة المتقدم » .

قلت : هذا كله كلام الحافظ ، وهو قوي متين ، وأما قول الشيخ أحمد شاكر :

« وهذا التجويز من الذهبي بعيد ؛ فإن نوح بن جَعْوَنَةَ خراساني - كما نص عليه هنا في « المسند » - لا حجازي - كما في « التعجيل » - ، ونوح بن أبي مريم مروزي ، وأيهما كان ؛ فهو ضعيف . مقاتل بن حيان النبطي البلخي : ثقة ، وثقه ابن معين و . . . » .

قلت : ما في « المسند » أنه خراساني لا ينافي أنه (نوح بن أبي مريم) ؛ لأن هذا مروزي اتفاقاً ، وهي نسبة إلى (مرو) . . بلد في خراسان ، ولا ينافي ذلك أن يكون حجازياً - إن صح ما في « التعجيل » - ؛ لأنه يمكن أن يكون أقام في الحجاز مدة ، فنسب إليه - كما هو معروف في كثير من الرواة وغيرهم - ؛ فأنا مثلاً ألباني ، سوري ، ثم أردني .

وإنما قلت آنفاً : « إن صح ما في التعجيل » ؛ لأني أظن أن قوله فيه : (حجازي) . . تحريف : (خراساني) ؛ وذلك لأن الحسيني إنما ترجم لـ (نوح من جعونة) ؛ لأنه من رجال « المسند » ، ولم ينسب فيه حجازياً ، وإنما خراسانياً - كما تقدم في إسناده - . **هذا أولاً** .

وثانياً : هو إنما ترجمه بما في هذا الإسناد : أنه روى عن مقاتل بن حيان ، وعنه عبد الله بن يزيد المقرئ ، وإنما فيه أنه سلمي خراساني .

---

(١) في « الضعفاء » (٣ / ٤٨) .

وإن مما يؤيد ما ذهب إليه الحافظ الذهبي أمرين :

أحدهما : أنهم ذكروا (مقاتل بن حيان) في شيوخ (نوح بن أبي مريم) أيضاً .

والآخر : قول الإمام البخاري :

« نوح بن يزيد بن جعونة ، يقال : إنه نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي ، قاضي مرو ، عن مقاتل بن حيان ، منكر الحديث » . وقول النسائي :

« أبو عصمة نوح بن جعونة ، وقيل : نوح بن يزيد بن جعونة ، وهو : نوح بن أبي مريم قاضي مرو ، ليس بثقة ولا مأمون ، روى عنه المقرئ » .

والخلاصة : أن قول الحسيني وأحمد شاكر مرجوح ، وقول الذهبي هو الراجح ، والأرجح قول الحافظ أنه عين (نوح بن أبي مريم) .

وعليه يكون إسناد الحديث واهياً جداً . فمن أوهام بعض الحفاظ قول الهيثمي في « المجمع » (٤ / ١٣٣ - ١٣٤) :

« رواه أحمد ، وفيه عبد الله بن جَعْوَنَةَ (كذا) السلمي ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

فهذا في جانب ، وقول المنذري في « الترغيب » في جانب آخر ؛ فإنه قال (٢ / ٣٧ / ١٣) :

« رواه أحمد بإسناد جيد » !! وأما المعلقون عليه فقالوا (١ / ٦٩٣) :

« وفي إسناده نوح بن جَعْوَنَةَ ، ومقاتل بن حيان : ضعيفان . وانظر في « المسند »

بشرح الشيخ أحمد شاكر برقم (٣٠١٧) » !!

وهذا من الأدلة الكثيرة على جهلهم بتراجم الرجال ، ومنازلهم في الرواية حيث ضعفوا مقاتل بن حيان ـ وهو ثقة من رجال مسلم ـ ، وقرنوه مع نوح بن جَعْوَنَةَ ، وهو متهم على الراجح ، أو مجهول على المرجوح ؛ بل إنهم أوهموا القراء بأنه قول العلامة أحمد شاكر بإحالتهم القراء على شرحه لـ « المسند » ، وهو فيه قد وثقه ـ كما تقدم ـ ، ورد على من خلطه بـ (مقاتل بن سليمان) المتهم ! والله المستعان .

٦٧٤٢ ـ (يا بلالُ ! القَ اللهَ فقيراً ، ولا تلْقَه ـ وفي طريق : مُتْ فَقيراً ، ولا تمتْ ـ غَنياً . قال : قلتُ : وكيف لي بذلكَ يا رسولَ الله ؟! قال : إذا رزقتَ ؛ فلا تخبأ ، وإذا سُئلتَ ؛ فلا تمنع . قال : قلتُ : وكيف لي بذاكَ يا رسولَ الله ؟! قال : هو ذاكَ وإلا ؛ فالنارُ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٣١٦) ـ والسياق له ـ ، وابن السني في « القناعة » (٧٩ ـ ٨٠) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٤٦٥ ـ فكر) من طرق عن **محمد بن يزيد بن سنان [الرهاوي] عن أبيه** عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري عن بلال رضي الله عنهما مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : واهٍ » .

قلت : وذلك ؛ لأن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ، ليس بالقوي ـ كما قال الحافظ في « التقريب » ـ .

وأبوه يزيد بن سنان : ضعيف .

وروي عنه على وجه آخر : فقال **عمران بن أبان** : ثنا **طلحة بن زيد** عن يزيد ابن سنان عن **أبي المبارك** عن أبي سعيد الخدري عن بلال رضي الله عنهما به ؛ إلا أنه قال :

« . . . مت فقيراً ، ولا تمت غنياً » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو المبارك : لا يعرف ؛ كما قال الذهبي في « المغني » ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٦٦٦) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولا سيما وهذا لا يعرف إلا بيزيد بن سنان هذا الضعيف ، حتى عند ابن حبان ؛ فقد أورده في « ضعفائه » وقال (٣ / ١٠٦) :

« كان سيئ الحفظ ، كثير الوهم ، ممن يرفع المراسيل ولا يعلم ، ويسند الموقوف ولا يفهم ، فلما كثر ذلك منه في حديثه ؛ صار ساقط الاحتجاج به إذا انفرد » .
وهو القائل في ترجمة أحد « ضعفائه » (١ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨)[١] :

« والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول ، لا يجوز الاحتجاج به . . . » (!) .

وقد أخل بهذا الشرط كثيراً في « ثقاته » ، في عشرات المترجمين عنده وهذا منهم ، وهذه فائدة مهمة قلَّ من يعرفها ؛ فتنبه لها ! لتكون على بينة بخطأ بعض الناشئين الذين يعتدُّون بتوثيق ابن حبان ، ويتطاولون على الحفاظ الذين نسبوه إلى

---

(١) انظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم (٥٠٤) .

التساهل ، مثل : الذهبي والعسقلاني وغيرهما .

الثانية : يزيد بن سنان الرهاوي : وقد تبينت ضعفه .

الثالثة : طلحة بن زيد ـ وهو : الرقي ـ : متهم بالكذب .

الرابعة : عمران بن أبان ـ وهو : الواسطي ـ : قال الذهبي :

« ضعفه أبو حاتم والنسائي » .

(**تنبيه**) : قال أخونا حمدي السلفي في تعليقه على حديث الطبراني هذا بعد أن ضعفه :

« ورواه البيهقي في « الشعب » ، وهو حديث صحيح ؛ لطرقه الكثيرة » !

فظننت أنه يعني غير هذا الحديث . والله أعلم .

ولبعضه شاهد بإسناد واهٍ جداً ؛ يرويه عمر بن راشد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً نحوه ، وفيه :

« إن أردت أن تلقى الله وهو عنك راضٍ ؛ فلا تخبئ شيئاً رزقته ، ولا تمنع شيئاً سئلته » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٦٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٤) ، وقال :

« حديث لا يصح ، قال أحمد بن حنبل : (عمر بن راشد) لا يساوي حديثه شيئاً . وقال ابن حبان : لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، يضع الحديث » .

قلت : وهو المدني الجاري ، ورواه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٧ - ١٨) عنه به نحوه بلفظ :

« فليكثر الصلاة علي . . مكان : « فلا تخبئ . . . » إلخ .

٦٧٤٣ - (ألَمْ أَنهكِ أنْ ترفَعِي شَيئاً ؟ فإنَّ اللهَ عزّ وجلّ يأتي برزقِ كلِّ غَدٍ) .

منكر . أخرجه أحمد في « المسند » (٣ / ١٩٨) و« الزهد » (ص ٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٤٣) ، وأبو يعلى (٧ / ٢٢٤ / ٤٢٢٣) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ١٢٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٢٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١١٨ - ١١٩ / ١٣٤٧ و ١٣٤٨ ، ١٧٢ / ١٤٦٥) من طريق هلال بن سويد أبي معلى قال : سمعت أنس بن مالك يقول :

أهديت لرسول الله ﷺ ثلاث طوائر ، فأطعم خادمه طائراً ، فلما كان من الغد ؛ أتته به ، فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ هلال بن سويد : قال ابن عدي - بعد أن ساق له حديثاً آخر - :

« وهذان الحديثان أنكرا على هلال بن سويد » . وذكره العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٤٦) ، وقال عن البخاري :

« لا يتابع عليه » . ولذا قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٥ / ٥٠٥) ! وهو عمدة من وثقه من بعض المتأخرين ؛ مثل الحافظ المنذري ، فإنه قال في « الترغيب » (٢ / ٤٢ / ١٩) :

« رواه أبو يعلى والبيهقي ، ورواة أبي يعلى ثقات » !

وفيه أنه ما يوهم أن رواة البيهقي خلاف رواة أبي يعلى ، وأنهم غير ثقات ، مع أنه ليس فيه إلا هلال بن سويد هذا !

وأيضاً أوهم أنه لم يروه من هو أعلى طبقة وأشهر من المذكورين ؛ وقد رواه أحمد .

ومثل الهيثمي ؛ فإنه قلد المنذري ، فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٤١) :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات » .

فقلده في الاعتداد ، وفي إهمال العزو لأحمد ؛ لكنه في موضعين آخرين تدارك الإهمال ، وأكد التوثيق ! فقال (١٠ / ٣٠٣) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن » ! وقال في الموضع الآخر (١٠ / ٣٢٢) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، غير هلال أبي المعلى ، وهو ثقة » !

ثم إن الحديث مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة ، والآثار السلفية ، من ذلك أحاديث الأمر بادخار لحوم الأضاحي ، وأكل الصحابة مع رسول الله ﷺ القديد بالمدينة من قديد الأضاحي ، وهي مخرجة في « إرواء الغليل » (٤ / ٣٦٩) ، وترجم البخاري لبعضها في « صحيحه » بقوله :

« باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم ؛ من الطعام واللحم

وغيره ، وقالت عائشة وأسماء : صنعنا للنبي ﷺ وأبي بكر سُفرة » .

وقد قال الحافظ بعد شرحه إياه (٩ /٥٥٣) :

« قال ابن بطال : في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لغد ، وأن اسم الولاية لا يستحقه من ادخر شيئاً ولو قل ، وأن من ادّخر ؛ أساء الظن بالله . وفي هذه الآحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك » .

ومن ذلك أيضاً حديث عمر رضي الله عنه :

« أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ، ويحبس لأهله قوت سنتهم » .

أخرجه البخاري (٥٣٥٧) . قال الحافظ في « الفتح » (٩ / ٥٠٣) :

« وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث : « كان لا يدخر شيئاً لغد »[1] ؛ فيحمل على الادخار لنفسه ، وحديث الباب على الادخار لغيره ، ولو كان له في ذلك مشاركة ؛ لكن المعنى أنهم المقصد بالادخار دونه ، حتى لو لم يوجَدوا لم يدخر » .

٦٧٤٤ - (يا عمّ ! قليلٌ يصيبكَ ، خيرٌ من كثيرٍ يطغيكَ) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار - مسند ابن عباس » (١ / ٢٦٥ / ٤٤١) : حدثني حسان بن محمد بن عبد الرحمن الطائي - من أهل حمص - قال : حدثنا سلامة بن جواس عن محمد بن القاسم عن عبد الله بن بُسر المازني قال : . . . فذكره مرفوعاً .

---

(١) انظر « صحيح الترغيب » [رقم ٩٣٠] .

قلت : هذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ليس فيهم موثّق ؛ غير سلامة بن جوّاس ، ولم يوثقه ـ فيما علمت ـ غير ابن حبان ؛ فقد ذكره في « الثقات » وقال (٨ / ٣٠٠) :

« روى عنه الكوفيون » .

وأما محمد بن القاسم الطائي : فترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٦٤ ـ ٦٥) برواية جمع عنه ، منهم سلامة بن جواس ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما سلامة بن جواس : فترجمه بروايته عن محمد بن القاسم صاحب عبد الله ابن بسر ، وأبي مهدي سعيد بن سنان ، وقال (٢ / ١ / ٣٠٢) :

« روى عنه أبو زرعة : ومحمد بن عوف الحمصي » .

فهو عند أبي زرعة ثقة ؛ لأنه لا يروي إلا عن ثقة ـ كما ذكروا عنه ـ ، وبذلك يتقوى توثيق ابن حبان إياه ، فتبقى العلة محصورة في شيخه (محمد بن القاسم) ، أو في الراوي عنه (حسان بن محمد الطائي) . والله أعلم .

٦٧٤٥ ـ (إنِّي لأَلجُ هذه الغرفةَ ؛ ما أَلجها حينئذٍ إلاّ خشْيةَ أن يكونَ فيها مالٌ فأُتَوفَّى ولمْ أُنفقْه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٢٥ / ٧١٠٥) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة : حدثني خُبيب بن سليمان عن أبيه عن سمرة ابن جندب قال :

كان رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بالعلل :

أ ـ جعفر بن سعد بن سمرة : ليس بالقوي .

ب ـ خُبيب بن سليمان : لا يعرف .

ج ـ أبوه سليمان ـ وهو : ابن سمرة بن جندب ـ : مجهول الحال .

فالعجب مع هذا كله تقوية المنذري إياه في « الترغيب » (٢ / ٤٢ ـ ٤٣ / ٢١) بقوله :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسناد حسن » !

وكذا قال الهيثمي (٣ / ١٢٣) ، وقلدهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٧٠٤) !!!

٦٧٤٦ ـ (يُحشرُ النّاسُ يومَ القيامةِ أجوعَ ما كانُوا قطُّ ، وأظْمأَ ما كانوا قطُّ ، وأعرى ما كانوا قطُّ ، وأنصبَ ما كانوا قطُّ ، فمن أطعمَ لله ؛ أطعمه الله عزّ وجلّ ، ومن سقَى لله ؛ سقاهُ اللهُ عزّ وجلّ ، ومن كسا لله ؛ كساهُ الله عزّ وجلّ ، ومن عملَ لله ؛ كفَاه الله عزّ وجلّ) .

لا أصل له مرفوعاً ، ضعيف موقوفاً . ذكره الديلمي في « الفردوس » (٥ / ٤٦٨ / ٨٧٨٢) من حديث أبي هريرة . ولم أجده مسنداً في « زهر الفردوس » ، ولا في غيره ، والظاهر أنه لم يسنده ابنه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » ، ولذلك لم يورده الحافظ في كتابه « تسديد القوس في ترتيب مسند الفردوس » ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وإنما رأيته موقوفاً على ابن مسعود في كتاب « اصطناع المعروف » (ص ١٧) ، وهو المطبوع باسم « قضاء الحوائج » في « مجموعة الرسائل » (٧٨ - ٧٩ / ٣٠) من طريق **شريك بن عبد الله** عن هلال عن عبد الله بن عكيم عنه قال : . . . فذكره موقوفاً عليه باختصار بعض الفقرات .

وشريك - هو : القاضي - ضعيف من قبل حفظه .

وهلال - وهو : ابن أبي حميد الجهني مولاهم ، وهو - ثقة ، روى له الستة سوى ابن ماجه .

وعبد الله بن عكيم ، - وهو : أبو معبد الجهني - ، مخضرم ، من رجال مسلم .

٦٧٤٧ - (من أطْعمَ مؤْمناً حتّى يشبعَه من سغَبٍ ؛ أدخلَه اللهُ باباً من أبوابِ الجنّةِ ، لا يدْخلُه إلاّ من كانَ مثله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٨٥ / ١٦٢) ، و« مسند الشاميين » (رقم ٢٢٠٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ١١٨) من طريق **عمرو بن واقد** عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة (عمرو بن واقد) ، وروى عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن السعدي أنه قال :

« سألت عنه محمد بن المبارك ؟ فقال : كان يتبع السلطان ، وكان صدوقاً . وما أدري ما قال الصوري (هو ابن المبارك) ، أحاديثه معضلة منكرة » .

فأقول : لا تعارض بين القولين ، فالسعدي يحدّث عن الواقع في أحاديثه ، والصوري يتحدث عن صدقه في نفسه ، فكما أن الكذوب قد يصدق ، فكذلك الصدوق قد يكذب ويكذب ؛ ولكن بدون قصد . وقد جمع لك هذه المعاني أبو مسهر الدمشقي فقال :

« عمرو بن واقد يكذب بغير تعمد » .

رواه عنه ابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٦٥٩ ـ المصورة) ، ولذلك قال جماعة من الحفاظ كالدارقطني والذهبي والعسقلاني :

« متروك » .

فلا تغتر بعد هذا بسكوت الهيثمي على قول الصوري مرتضياً له . حيث قال في « المجمع » (٣ / ١٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه (عمرو بن واقد) ، وفيه كلام ، وقال محمد بن المبارك الصوري : كان يتبع السلطان ، وكان صدوقاً » !

وقد بنى على تصديق الصوري هذا إياه ؛ قوله : « وفيه كلام » ! وهذا إنما يقال فيمن فيه كلام ليِّن لسوء حفظ ونحوه ، أما من كثر خطؤه حتى كذبوه ؛ فما يقال : « فيه كلام » فتنبه .

وأما الحافظ المنذري فقد اكتفى في « ترغيبه » بالإشارة إلى ضعفه ، وعزاه للطبراني في « الكبير » ولم يزد !

وأما المعلقون الثلاثة عليه ، فقد قلدوه في التضعيف ؛ لكنهم قالوا ـ عقب نقلهم لقول الهيثمي المتقدم ـ :

« وقال الذهبي في « الميزان » (٣ / ٢٩٢) : لا يعرف ، وأتى بخبر منكر » !

ومثل هذا النقل الذي وضع في غير محله ، مما يوجب على أن أصفهم بما فيهم من الجهل والخبط والخلط ، وأنهم لا يحسنون حتى النقل ! فإن قول الذهبي المنقول إنما قاله في (عمرو بن واقد ، بصري ، عن محمد بن عمرو . . .) .

وهذا بصري ، وذاك دمشقي ؛ ترجم له الذهبي ترجمة طويلة ، وساق له أحاديث عدة منكرة أحدها هذا ، ومع ذلك عموا عنه ؛ لقلة الفهم في هذا العلم ، والسرعة في النقل لتسويد السطور فقط ، وليس للعلم !

٦٧٤٨ - (بعثَ ﷺ أبا موسى سريةً في البحْرِ ، فبينما هم كذلكَ قد رفعُوا الشِّراع في ليلةٍ مظْلمة ، إذا هاتفٌ من فوقِهم يهتفُ : يا أهلَ السّفينةِ ! قفُوا أخبرْكُم بقضاءٍ قضاهُ الله على نفْسه ، قال أبو موسى : أخبِرنا إن كنت مُخْبراً ، قال : إنَّ الله تبارك وتعالى قضَى على نفْسه أنه من أعْطشَ نفسَه له في يوم صائفٍ ؛ سقاهُ اللهُ يومَ العَطَشِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٤٨٨ / ١٠٣٩ - موارد) من طريق عبد الله بن المؤمَّل عن عطاء عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ بعث . . . إلخ . وقال :

« لا نعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، وروي عن أبي موسى قوله ، وفيه زيادة كلام من قول أبي موسى » .

قلت : وكلاهما ضعيف .

أما حديث ابن عباس هذا ، فعلته عبد الله بن المؤمل ، قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه الدارقطني وجماعة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف الحديث » . أما الحافظ المنذري فقال (٢ / ٦١ / ١٢) :

« رواه البزار بإسناد حسن إن شاء الله » ! وقال الهيثمي (٣ / ١٨٣) :

« رواه البزار ، ورجاله موثقون » .

ومع أنه أشار إلى تليين توثيق بعضهم ، فقد تعقبه تلميذه الحافظ بقوله في « مختصر الزوائد » (١ / ٤٠٤) بقوله :

« قلت : بل (عبد الله بن المؤمل) ضعيف جداً ، وقد رواه ابن أبي الدنيا من طريق لقيط عن أبي بردة » .

كذا قال ! ولعله سقط من قلمه أو أحد نساخه قوله : « عن أبي موسى » ؛ فإنه من روايته موقوفاً ؛ كما تقدم في كلام البزار عقب الحديث ، وكذلك ذكره المنذري معزواً لابن أبي الدنيا من حديث لقيط عن أبي بردة عن أبي موسى بنحوه .

قلت : ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٦٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤١١ / ٣٩٢٢) من طريق واصل مولى أبي عيينة عن لقيط به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، رجاله ثقات ؛ غير (لقيط) هذا ، ويكنى بـ (أبي المغيرة) ، لا يعرف إلا برواية (واصل) هذا ، كذلك ترجمه البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » ، وابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٦٢) ؛ فهو مجهول ، وذكره الأزدي في « الضعفاء » وقال :

« لا يصح حديثه » .

٦٧٤٩ - (كانَ يعظِّمُ يومَ عاشُوراء ، حتّى إنْ كانَ لَيدعُو بصبيانِه ، وصبيانِ فاطمةَ المراضيع ، فيقولُ لأمّهاتِهم : لا ترضِعوهم إلى اللّيل ، ويتفِلُ في أفْواهِهِم ، فكان ريقُه يجزؤُهم) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » - مَضَعَّفاً - (٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩ / ٢٠٨٩ و ٢٠٩٠) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٩٢ / ٧١٦٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٧٧ / ٧٠٤) ، و« الأوسط » (٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ / ٢٥٨٩) - والسياق له - ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٢٢٦) من طريق **عليلة بنت الكُمَيْت العتكية** قالت : سمعت أمي أمينة تحدث عن أمَةِ الله ابنة رُزَينة - وكانت أمها خادماً للنبي ﷺ - قالت : سمعت أمي رزينة تقول : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة مترجماً للحديث :

« باب استحباب ترك الأمهات إرضاع الأطفال يوم عاشوراء ؛ تعظيماً ليوم عاشوراء إن صح الخبر ؛ فإن في القلب من خالد بن ذكوان » .

ثم ساق هذا الحديث ، ولم يتكلم على إسناده ؛ لكن الظاهر من هذه الترجمة أنه يشير إلى تضعيفه ، وهو معنى قول الحافظ في « الفتح » (٤ / ٢٠١) :

« أخرجه ابن خزيمة ، وتوقف في صحته ، وإسناده لا بأس به » !

كذا قال ! خلافاً لإعلال شيخه الهيثمي إياه بقوله (٣ / ١٨٦) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ولفظه . . . ، وعليلة ، ومن فوقها لم أجد من ترجمهن » .

وهو كما قال رحمه الله ؛ إلا (رزينة) ، فقد ذكروها في الصحابة ، بهذا الإسناد ! وسكت عنه الحافظ في « الإصابة » ، فأتعجب منه كيف قال فيه : « لا بأس به » ؟!

وهذا في جانب ، وقول ابن خزيمة في الترجمة :

« فإن في القلب من خالد بن ذكوان » . في جانب آخر ؛ فإن خالداً ثقة بلا خلاف ؛ إلا ما في قول ابن خزيمة هذا من الغمز ! فإنه ساق تحت الترجمة مباشرة ـ وقبل حديث الترجمة ـ حديثه عن الربيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء قالت :

أرسل رسول الله ﷺ إلى قرى الأنصار التي حول المدينة :

« من كان أصبح صائماً ؛ فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطراً ؛ فليتم بقية يومه » .

فكنا بعدُ نصومه ، ونصوِّم صبياننا الصغار ، ونذهب بهم إلى المسجد ، فنجعل لهم اللعبة من العهن ، فإذا بكى أحدهم ؛ أعطيناه إياه حتى يكون عند الإفطار » .

وقد رواه الشيخان وابن حبان في « صحاحهم » وغيرهم من طريق خالد بن ذكوان عن الربَيِّع به .

ولعل ابن خزيمة إنما غمز من حديث خالد هذا ؛ لقوله فيه :

« فليتم بقية يومه » في حق من أصبح مفطراً ، ففهم منه : فليتم بقية يومه مفطراً ، وهو الظاهر ؛ لكن الصواب فيه بلفظ :

« فليصم بقية يومه » .

كما في رواية ابن حبان ، وأحمد في رواية ، وكذا الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٧٥ / ٧٠٠) .

ويشهد له عدة أحاديث صحيحة ، منها حديث سلمة بن الأكوع مرفوعاً بلفظ ابن حبان المذكور .

أخرجه البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان أيضاً وغيرهم ، وهو مخرج مع الشواهد الأخرى في « الصحيحة » (٢٦٢٤) من المجلد السادس ، وقد طبع والحمد لله .

(فائدة) : قال الحافظ تحت حديث (الربيع) (٤ / ٢٠١ - ٢٠٢) :

« وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم ؛ لأن من كان في مثل السن الذي ذكر في الحديث غير مكلف ، وإنما صنع لهم ذلك للتمرين . وأغرب القرطبي فقال : لعل النبي ﷺ لم يعلم بذلك ، ويبعد أن يكون أمر بذلك ؛ لأنه تعذيب صغير بعبادة غير متكررة في السنة ! وما قدمناه من حديث (رزينة) يرد عليه (!) مع أن الصحيح عند أهل الحديث ، وأهل الأصول أن الصحابي إذا قال : فعلنا كذا في عهد رسول الله ﷺ ؛ كان حكمه الرفع ؛ لأن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك ، وتقريرهم عليه ، مع توفر دواعيهم على سؤاله إياه عن الأحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه ، فما فعلوه إلا بتوقيف . والله أعلم » .

قلت : وهذا هو الجواب والرد الصواب ، وأما الرد عليه بحديث (رزينة) فليس بحجة ؛ لضعفه - كما بينت - ، فدُرْ مع الحق حيث دار .

(تنبيه) : سبق قول ابن خزيمة : « فإن في القلب من خالد بن ذكوان » .

وقد نقله عنه الحافظ في ترجمة (خالد) من « التهذيب » بزيادة فيه فقال :

« . . . خالد بن ذكوان حسن الحديث ، وفي القلب منه » .

وأنا أظن أن هذه الزيادة « حسن الحديث » مقحمة . والله أعلم .

٦٧٥٠ ـ (لما كانَ يومُ قريظةَ والنَّضيرِ ، جاءَ رسولُ الله ﷺ بصفيَّةَ بنت حُييّ وذراعُها في يدِهِ ، فلمّا رأتِ السَّبْيَ[١] ؛ قالتْ : أشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله ، وأنّك رسول الله ، فأرسلَ ذِراعَها من يدِهِ ، وأعتقَها ، وخطبَها ، وتزوّجَها ، وأمْهرَها رُزَينة) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٩١ / ٧١٦١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨ / ٧٠٥) بسندهما المذكور في الحديث الذي قبله ، وقد عرفت ضعفه وتسلسله بمن لا يعرف ، وخطأ الحافظ في قوله :

« وإسناده لا بأس به » !

وقد عاد إلى الصواب الذي دل عليه النقد العلمي ، فقال في « المطالب العالية » (٤ / ١٣٤ ـ ١٣٥ / ٤١٥٥) تحت هذا الحديث وعزاه لأبي يعلى :

« قلت : حديث منكر ، عن نسوة مجهولات ، والذي في « الصحيح » عن أنس أنه جعل عتقها صداقها . وكذا تقدم عنها نفسها في (كتاب النكاح) » .

وقد سبقه إلى ذلك شيخه الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٩ / ٢٥١) :

« رواه الطبراني ، وأبو يعلى بنحوه من طريق عُليلة بنت الكميت عن أمها

---

(١) الأصل : النبي ﷺ ! والتصحيح من « المجمع » ، وفي « أبي يعلى » : النساء .

أمينة عن أمة الله بنت رزينة ، وهؤلاء الثلاث لم أعرفهن ، وبقية رجاله ثقات ، وهو مخالف لما في (الصحيح) . والله أعلم » .

قلت : يشير إلى حديث أنس الذي ذكره الحافظ ، وقد رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ٢٢٤ / ١٨٢٥) ، و« الروض النضير » (رقم ٢٣) .

إذا عرفت هذا ؛ فالعجب من الحافظ أيضاً ، كيف سكت عن علة هذا الحديث أيضاً في « الإصابة » ؟! فقال :

« وأخرج أبو يعلى أن النبي ﷺ لَما تزوج صفية ؛ أمهرها خادماً ، وهي رزينة » !

٦٧٥١ - (صامَ نوحٌ عليه السلام الدَّهرَ ؛ إلا يومَ الفطْرِ والأَضْحَى ، وصامَ داودُ عليه السلام نصْفَ الدَّهرِ ، وصامَ إبراهيمُ عليه السلام ثلاثةَ أيامٍ مِن كلِّ شهْرٍ ، صامَ الدَّهرَ وأفْطر الدَّهرَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٥٤ / ١٣٣) من طريق خالد بن عمرو الحراني قال : ثنا ابن لهيعة عن أبي قَنَان عن يزيد بن رباح أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة فهو ضعيف من قبل حفظه ، وقد اضطرب في إسناده ، فرواه خالد بن عمرو عنه هكذا ، وقال ابن أبي مريم (واسمه سعيد بن الحكم بن . . . يعرف بابن أبي مريم المصري) : نا ابن لهيعة : نا جعفر بن ربيعة عن أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٨٨ / ٣٨٤٦) - بتمامه - ، وعنه ابن

عساكر في « التاريخ » (٦ / ٢٢٥ ـ فكر) ، وابن ماجه (١٧١٤) فقرة نوح فقط .

وقد وهم الحافظ المنذري في تخريجه لهذا الحديث ، فقال في « الترغيب » (٢ / ٨٢ / ٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و البيهقي ، وفي إسنادهما أبو فراس ، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل ، ولا أراه يعرف ، والله أعلم » .

قلت : قد جاء مسمى في إسناد الطبراني « يزيد بن رباح » ـ كما رأيت ـ ، وهو ثقة من رجال مسلم ، وما أعتقد أن مثل هذا يخفى عليه ، فأظن أنه سبق فكر أو قلم ، أراد أن يقول : (أبو قنان) ، فقال (أبو فراس) ! وقد حاد عن هذا الوهم الهيثمي فقال (٣ / ١٩٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو قنان ، ولم أعرفه » !

وقد فاته أنه معروف بكنيته ؛ كما في « تاريخ البخاري » ، وأن اسمه (أيوب ابن أبي العالية) ؛ كما في « الجرح والتعديل » ، وذكرا أنه روى عنه (عمرو بن الحارث) ، وكذا سماه ابن حبان في (أتباع التابعين) من « الثقات » (٦ / ٥٩) ، وقال :

« روى عنه أهل مصر » .

كأنه يشير إلى ابن لهيعة وعمرو بن الحارث ، وإلى غيرهما ، فقد ذكر الأمير ابن ماكولا راويين آخرين ، فانظر كتابي « تيسير الانتفاع » ، وله ذكر في غير ما موضع من كتاب « فتوح مصر » فمثله يكون صدوقاً إن شاء الله تعالى ، وإنما علة الحديث ضعف ابن لهيعة ، واضطرابه في إسناده ، وقد أشار الحافظ ابن كثير في

« تاريخه » (١ / ١١٨) إلى اضطرابه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد كنت خرجت الفقرة الأولى من الحديث من رواية ابن ماجه ـ فيما تقدم من هذه « السلسلة » (٤٥٩) ـ وذكرت هناك وهم الحافظ المنذري المبين آنفاً ؛ ولكنني وهمت فنسبته إلى الهيثمي أيضاً ، و المعصوم من عصمه الله ، فكان هذا من دواعي إعادة تخريجه ، ولا سيما وقد طبع الجزء الذي فيه الحديث من « المعجم الكبير » ، كما طبع كتاب البيهقي : « شعب الإيمان » ، فساعدني ذلك على تبين الفرق بين إسناديهما ، واتفاقهما على رواية الحديث بتمامه ، بخلاف رواية ابن ماجه ، كما أنني وقفت على توهيم الأخ الفاضل حمدي السلفي إياي تنبيهاً ، فجزاه الله خيراً ، ورحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي .

٦٧٥٢ ـ (يقبضُ اللهُ العلماءَ قبْضَاً ، ويقبضُ العِلْمَ معَهم ، فينْشأُ أحْداث ينزُو بعضُهم على بعْضٍ نزوَ العَير على العَيْر ، ويكونُ الشيخُ فيهم مُسْتضعفاً) .

منكر بجملة : (النزو) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٥٣١ / ١٩١٣) : حدثنا أحمد بن طاهر قال : حدثنا أحمد بن الربيع النوفلي قال : حدثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم قال : حدثنا حجاج بن رِشدين عن أبيه عن عمرو بن الحارث عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عمرو إلا رشدين ، تفرد به الحجاج بن رشدين » .

قلت : ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من « الثقات » (٨ / ٢٠٢) ، وضعفه ابن عدي ، فقال في ترجمته من « الكامل » (٢ / ٢٣٤) :

« كأن نسل (رِشدين) قد خصوا بالضعف ، (رشدين) ضعيف ، وابنه (حجاج) ، وله ابن يقال له : (محمد) ضعيف ، ولـ (محمد) ابن يقال له : (أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين) ضعيف » .

قلت : وفوقه (دراج أبو السمح) وهو ضعيف في أبي الهيثم .

ودونه أحمد بن الربيع النوفلي : حدثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن بن وهب ابن مسلم ، ولم أجد لهما ترجمة .

و(أحمد بن طاهر) - وهو : ابن طاهر بن حرملة المصري - ، وفي ترجمته ساق له الطبراني هذا الحديث ، وقد قال فيه الدارقطني :

« كذاب » .

ومع كل هذه البلايا ؛ لم يعله الهيثمي إلا بالحجاج وأبيه ، فقال (١ / ٢٠١) :

« وفيه حجاج بن رشدين بن سعد عن أبيه ، والحجاج ضعفه ابن عدي ، ولم يوثقه أحد (!) ، وأبوه اختلف في الاحتجاج به ، والأكثر على تضعيفه » !

قلت : ومن الظاهر أن الحافظ اعتمد على شيخه الهيثمي في هذا الإعلال القاصر ، فقال في « الفتح » (١٣ / ٢٨٦) وقد عزاه لـ « أوسط الطبراني » :

« ضعيف » . ولعلهما وقفا عند قول الطبراني المتقدم :

« تفرد به الحجاج بن رشدين » .

وفهما منه أن من دونه قد توبعوا ، وهذا غير لازم ، وإن كان من المحتمل ، ولكن ما بالهما سكتا عن (دراج) ، والحافظ يقول فيه :

« صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » ؟!

هذا ؛ ومن أجل النكارة المشار إليها في صدر هذا البحث خرجت الحديث هنا ، وبيان عللها ، مع أنها تمثل واقع كثير من شباب الصحوة المزعومة اليوم ، الذين يرد بعضهم على بعض ، ويطعن بعضهم في بعض للضغينة لا النصيحة ، ووصل تعديهم وشرهم إلى بعض العلماء وأفاضلهم ، ونبزوهم بشتى الألقاب ، غير متأدبين بأدب الإسلام : « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقر كبيرنا ، ويعرف لعالمنا حقه » ، ومغرورين بنتف من العلم جمعوه من هنا وهناك حتى توهموا أنهم على شيء ، وليسوا على شيء كما جاء في بعض أحاديث الفتن[1] وصرفوا قلوب كثير من الناس عنهم ، بأقوال وفتاوى ينبئ عن جهل بالغ ، مما يذكرنا بأنهم من الذين أشار إليهم النبي ﷺ بقوله في الحديث الصحيح :

« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالماً ؛ اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » . متفق عليه ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٥٧٩) .

وهو شاهد قوي جداً للطرف الأول من حديث الترجمة ، وأما سائره ، فلم أجد ما يشهد له ؛ وإن كان معبراً عن واقع بعض الناس اليوم . والله المستعان .

٦٧٥٣ - (تابعُوا بين الحجِّ والعمرة ؛ فإنَّ متابعةً بينَهما يزيدانِ في الأجلِ [والرزْقِ] ، وينفيانِ الفقْرَ كما ينفي الكيرُ الخبَثَ) .

منكر بزيادة : (الأجل والرزق) . أخرجه أحمد (٣ / ٤٤٦ - ٤٤٧) ،

---

(١) انظر « الصحيحة » (١٦٨٢) .

والحميدي أيضاً في « مسنده » (١٠ / ٦٧) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٤٧٢ / ٤٠٩٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ / ١٠٢٨) من طريق عاصم بن عبيد الله العمري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عاصم بن عبيد الله ، فهو ضعيف ، قال ابن حبان (٢ / ١٢٧) :

« كان سيئ الحفظ ، كثير الوهم ، فاحش الخطأ ، فترك من أجل كثرة خطئه » .

قلت : وهذا الحديث مما يدل على وهمه ؛ فإنه اضطرب في روايته إسناداً ومتناً .

أما الإسناد ؛ فكان تارة يذكر فيه عمر ؛ كما في هذه الرواية وغيرها ، وهي مخرجة في « الصحيحة » تحت الحديث (١٢٠٠) ، وهي من رواية سفيان بن عيينة عنه .

وتارة لا يذكر فيه عمر ، يجعله من مسند عامر بن ربيعة .

أخرجه عبد الرزاق (٥ / ٣ / ٨٧٩٦) ، وعنه أحمد (٣ / ٤٤٦) .

وتابعه شريك عن عاصم به .

أخرجه أحمد أيضاً (٣ / ٤٤٦ - ٤٤٧) .

وأما المتن ؛ فتارة يذكر فيه قوله : « يزيدان في الأجل » ؛ كما في حديث الترجمة ، وقد أشار الحميدي إلى نكارتها ، فقال عقب الحديث :

« قال سفيان : هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري عن عبدة عن عاصم ، فلما قدم عبدة ؛ أتيناه لنسأله ، فقال : إنما حدثنيه عاصم ، وهذا عاصم حاضر . فذهبنا إلى عاصم فسألناه ، فحدثنا به هكذا ، ثم سمعته منه بعد ذلك ، فمرة يقفه على عمر ، ولا يذكر فيه : « عن أبيه » ، وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ » .

قلت : وهذا نوع آخر من اضطرابه في إسناده ؛ لا يذكر عبد الله بن عامر أباه بينه وبين عمر ! وهي رواية لأحمد (٣ / ٤٤٧) ، وقال في آخرها :

« قال سفيان : ليس فيه « أبوه » و « يزيد في العمر » مائة مرة » .

وتارة لا يذكر الزيادة ، وأكثر الروايات عنه دونها ، وهو المحفوظ في الأحاديث الأخرى في المتابعة بين الحج والعمرة من حديث ابن عباس وابن مسعود ، وابن عمر وجابر ، وهي مخرجة في المكان الذي سبقت الإشارة إليه من « الصحيحة » .

تنبيهان :

أحدهما : قول الشيخ الأعظمي في تعليقه على « مصنف عبد الرزاق » :

« واعلم أن هذا الحديث يرويه عبد الله بن عامر عن عمر ، وعن أبيه جميعاً ، وقد أخرجه أحمد من حديث كليهما ، وأخرجه الحميدي وابن ماجه من حديث عمر وحده فتنبه . وقال المباركفوري : لم أقف على حديث عامر بن ربيعة » .

فأقول : هذا تنبيه منه باهت لا فائدة تذكر تحته ؛ سوى الغمز من الشيخ المباركفوري رحمه الله أنه لم يقف على حديث عامر ! ولقد كان الأولى بالشيخ الأعظمي أن لا يشغله شهوة الاعتراض على من يخالفه في تعصبه المذهبي عن

نصح القراء ببيان حال الرواية التي ذكرها بصيغة : « يرويه عبد الله . . . » الموهمة لصحتها ، وهي ضعيفة عنه على الوجهين ـ كما سبق بيانه ـ . كان هذا هو واجبه ، ولكن : حبك الشيء يعمي ويصم .

والآخر : ذكر المنذري الحديث في « الترغيب » (٢ / ١٠٧ / ١٣) من حديث ابن مسعود دون الزيادة ، مشيراً إلى تقويته ، وناقلاً تصحيحه عن الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ، ثم عزاه لابن ماجه ، والبيهقي . ثم عزا إليه حديث الترجمة بالزيادة ، وسكت عنه فما أحسن ! فقد اغتر به المعلقون الثلاثة ؛ فقد صدروا تخريجهم الحديث بقولهم :

« حسن ، رواه الترمذي . . . وابن ماجه (. . .) ، والبيهقي (. . .) ، وكذا الأصبهاني (. . .) من حديث عمر » !

فخلطوا ما شاء لهم الخلط ، ولم يميزوا بين إسناد حديث ابن مسعود الحسن فعلاً ، وإسناد حديث عمر الضعيف واقعاً ، ولا فرقوا بين رواية ابن ماجه عنه التي يشهد لها حديث ابن مسعود ، وبين رواية البيهقي والأصبهاني التي فيها الزيادة المنكرة ، ولا شاهد لها .

ومثلهم المعلق على « ترغيب الأصبهاني » ؛ فإنه بعد أن عزا حديثه عن عمر لأحمد وابن ماجه قال :

« وقال البوصيري : عاصم بن عبيد الله ضعيف ، والمتن صحيح من حديث ابن مسعود . . . » إلخ .

فهو بهذا النقل أوهم أن البوصيري أوهم أنه يصحح حديث عمر الذي فيه

الزيادة التي عند الأصبهاني ، وإنما هو يعني حديث ابن ماجه الخالي منها . فكان ينبغي على هؤلاء النقلة أن يميزوا الغث من السمين لو كانوا يعلمون .

هذا ، وزيادة : [والرزق] تفرد بها الأصبهاني دون الآخرين ، فاقتضى التنبيه أيضاً .

٦٧٥٤ - (الحُجّاجُ والعُمَّارُ وفْدُ الله عزّ وجلّ ، يعطيهم ما سأَلوا ، ويستجيبُ لهم ما دَعَوا ، ويخلفُ عليهم ما أَنفقُوا ؛ الدِّرهمُ ألف أَلْفٍ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٤٧٦ / ٤١٠٥) من طريق ثمامة البصري : نا ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، ثمامة هذا - هو : ابن عَبيدة البصري - : قال البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٧٨) :

« ضعفه علي (يعني : ابن المديني) ، ونسبه إلى الكذب » . وكذا رواه عنه ابن أبي حاتم ، وروى عن أبيه أنه قال :

« هو منكر الحديث » .

قلت : ولهذه النصوص ؛ فقد تساهل البيهقي في تعقيبه على الحديث بقوله :

« ثمامة غير قوي » .

وإنما أخرجت الحديث هنا لجملته الأخيرة ؛ فإنها ظاهرة النكارة والتفرد ، وإلا ؛ فَلِما قبله شواهد أخرجتها في « الصحيحة » (١٨٢٠) .

٦٧٥٥ - (طوبَى لمن أكثرَ في الجِهاد في سبيلِ الله من ذكْر الله ؛ فإنّ له بكلِّ كَلِمَةٍ سبعينَ ألْف حَسَنةٍ ، كلُّ حَسَنةٍ منها عشْرةُ أضْعاف ، مَعَ الذي له عندَ الله من المزيدِ . قيل : يا رسولَ الله ! أفرأيتَ النّفقةَ ؟ فقال : النَفَقةُ على قدْرِ ذلك)[1] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٧٧ - ٧٨ / ١٤٣) : حدثنا بكر بن سهل الدمياطي : ثنا عبد الله بن صالح : حدثني يحيى بن أيوب عن رجل حدثه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قال عبد الرحمن : فقلت لمعاذ : إنما النفقة سبع مئة ضعف ! فقال معاذ : قَلَّ فهمك ؛ إنما ذلك ؛ إذا أنفقوها وهم مقيمون في أهليهم غير غزاة ، فإذا غزوا وأنفقوا ؛ خبأ الله لهم من خزانة رحمته ما ينقطع عنه علم العباد ، وصفتهم فأولئك حزب الله ، وحزب الله هم الغالبون .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بكر بن سهل : ضعفه النسائي ، ولم يوثقه أحد .

وعبد الله بن صالح : فيه ضعف .

والرجل : لم يسمّ ؛ فهو مجهول ، وبه أعله الهيثمي (٥ / ٢٨٢) .

وقول عبد الرحمن بن غنم : « إنما النفقة سبع مئة ضعف » ، يشير إلى الحديث الصحيح : « من أنفق نفقة في سبيل الله ، كتب له سبع مئة ضعف » رواه ابن حبان (١٦٤٧) وغيره . وعلى ذلك فرد معاذ عليه - لو صح - بقوله : « إنما ذلك

---

(١) تقدم برقم (٢٦١٠) وهنا زيادة فائدة .

إذا أنفقوها وهم مقيمون في أهليهم غير غزاة » غير وارد على عبد الرحمن ؛ لأن الظاهر من قوله ﷺ : « في سبيل الله » إنما هو الجهاد ؛ ولذلك أورده العلماء في فضل الإنفاق في الجهاد في سبيل الله . ولهذا ؛ فهذا الرد منكر يمكن اعتباره علة أخرى ، فيصير الحديث منكراً سنداً ومتناً . فتأمل .

٦٧٥٦ - (من قرأَ ﴿ إذا زُلزلتِ الأرضُ ﴾ أربعَ مرّاتٍ ؛ كانَ كَمنْ قرأَ القرآنَ كلَّه) .

موضوع . أورده القرطبي في « تفسيره » (٢٠ / ١٤٦) بدون عزو أو تخريج - كما هي عادته - ، وقد أخرجه الثعلبي في « تفسيره » وساق إسناده الحافظ الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف » (ص ٧١٧ - المصورة) من طريق أبي القاسم الطائي : حدثني أبي : حدثني علي بن موسى الرضا : حدثني موسى بن جعفر : حدثني أبي جعفر بن محمد : حدثني أبي محمد بن علي : حدثني أبي علي بن الحسين : حدثني أبي الحسين بن علي : حدثني أبي علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وسكت عنه الزيلعي ، ولعله لم يعرف أبا القاسم هذا ، ولقد جهدت حتى مَنَّ الله عليّ بمعرفته ؛ لأنه ليس معروفاً بكنيته ، حتى إن الذهبي لم يورده في كتابه الجامع للكنى : « المقتنى » ، وكان مفتاح الدلالة على معرفته ، أنني كنت نقلت عن بعضهم في كتابي « الأحاديث الضعيفة » تحت الحديث (١٣٤٢) أنه رواه الثعلبي ، فرجعت الآن إلى « الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف » للحافظ العسقلاني ؛ فرأيته يقول (١٨٧ / ٣٥١) :

« أخرجه الثعلبي من حديث علي ، بإسناد أهل البيت ، لكنه من رواية أبي

القاسم الطائي ، وهو ساقط » .

فأخذت أبحث عن هذه الكنية في كنى « الميزان » و« اللسان » ، وغيرهما وبصورة خاصة كتب « الكنى » ومنها « المقتنى » - كما سبق - ، ولكن دون جدوى ، فرجعت إلى تخريج الزيلعي - وهو أصل تخريج العسقلاني - فوقفت فيه [على] إسناد الحديث المتقدم ، فعرفت منه شيخ أبي القاسم الطائي ، وأنه (علي ابن موسى الرضا) ، فرأيت أنه لا بد من الرجوع إلى ترجمته من « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ؛ فإن من عادته أن يتوسع في استقصاء الرواة عن المترجم ، فرأيته قد ذكر في الرواة عنه (عامر بن سليمان الطائي والد أحمد بن عامر أحد الضعفاء ، له عنه نسخة كبيرة) .

فألقي في البال لعل (عامر الطائي) هذا هو اسم (أبي القاسم الطائي) ، فتتبعت ترجمة عامر في كتب التراجم فرجعت بخفي حنين ! فرجعت إلى ابنه (أحمد بن عامر) ، فوجدته في « لسان الميزان » :

« أحمد بن عامر الطائي . له ذكر في الأصل في ترجمة ابنه عبد الله . . . » .

فرجعت إلى أصله « الميزان » ؛ فإذا فيه :

« عبد الله بن أحمد بن عامر عن أبيه عن علي الرضا ، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة ، ما تنفك عن وضعه ، أو وضع أبيه . قال الحسن بن علي الزهري : كان أمياً ، لم يكن بالمرضي . . . مات سنة أربع وعشرين وثلاث مئة » .

وكذا في « اللسان » لم يزد عليه شيئاً .

فغلب على ظني أن عبد الله هذا هو أبو القاسم الطائي ، وهذا وإن كان كافياً ،

ولكن النفس كانت تتوق إلى زيادة من الاطمئنان لما وصلت إليه ، فرجعت إلى « تاريخ الإسلام » للحافظ الذهبي ، فرأيته قد أورده بكنيته ، فقال (٢٤ / ١٤٩) - جزاه الله خيراً - :

« عبد الله بن أحمد بن عامر أبو القاسم الطائي ، عن أبيه عن علي بن موسى الرضا بنسخة ، وأحسبه واضعها » .

فتيقنت أنه هو .

ثم بدا لي - ولو بعد لأي - أن أرجع إلى نسبة (الطائي) من كتاب « الأنساب » للسمعاني ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ؛ لرجعت إليه ابتداءً ، ولكن هكذا قُدِّر ، فقد رأيته قد ذكره فيه بكنيته ونسبته ، وساق نسبه إلى جده الثالث ، وذكر أنه بغدادي ، فغلب على ظني أنه مترجم في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ؛ فإنه كثير الاستفادة منه ، فوجدت كما ظننت ، قال (٩ / ٣٨٥) :

« عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح أبو القاسم الطائي . . . » .

ثم ساق بإسناد هذا الحديث حديثاً آخر[١] ، وروى ما تقدم في ترجمته من « الميزان » أنه كان أمياً غير مرضي ، كما روى سنة وفاته المتقدمة .

ومما سبق - وبخاصة مما ذكره الخطيب - يتبين من نسب الرجل أن ما في « تهذيب المزي » أن (عامر بن سليمان الطائي) روى عن (علي بن موسى الرضا) وأنه والد (أحمد بن عامر) خطأ ؛ وإن تبعه الحافظ العسقلاني في « التهذيب » ، وأن الصواب أن الراوي عن الرضا هو أحمد بن عامر ، وأن ابنه عبد الله ، وأن (عامر بن سليمان) هو جد (عبد الله بن أحمد) ، وأن (عامراً) لا علاقة له بالرواية .

---

(١) تقدم برقم (٢٢٧١) ، وحديث ثالث مضى (٢٧٨) .

فاقتضى التنبيه .

ثم إن الحافظ قال عقب ما سبق نقله عنه من سقوط أبي القاسم الطائي :

« وشاهده عند ابن أبي شيبة والبزار من رواية سلمة بن وردان عن أنس مرفوعاً : « إذا زلزلت تعدل ربع القرآن » وأخرجه ابن مردويه والواحدي بإسناديهما إلى أبيّ بن كعب بلفظ : من قرأ : إذا زلزلت ؛ أعطي من الأجر كمن قرأ القرآن » .

قلت : لم يسق إسنادهما إلى (أُبَيّ) رضي الله عنه ، لننظر فيه - كما فعلنا بحديث الترجمة - ، وقد ساقه الزيلعي في تخريج آل عمران (ص ١٢٣) من طريقهما بإسنادين لهما مشيراً إلى أنه حديث طويل فيه ثواب كل سورة من أول القرآن إلى آخره ، وأن ابن الجوزي رواه في « الموضوعات » ، وأقره ، وقد تكلم ابن الجوزي على طريقيه ، وعلى غيرهما في أول (أبواب تتعلق بالقرآن) من « الموضوعات » (١ / ٢٣٩ - ٢٤٢) ، وقال :

« إنه حديث محال ، مصنوع بلا شك ، قال ابن المبارك : أظن الزنادقة وضعوه » .

وأقره السيوطي في « اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » (١ / ٢٢٦ - ٢٢٨) ، وغيره ، فكأن الحافظ سكت عنه ؛ لشهرة وضعه عند الحفاظ .

ثم تأكدت من ذلك ؛ لما رأيته أقر ابن الجوزي على حكمه بالوضع على حديث ثواب من قرأ (آل عمران) في « تخريجه » (٣٧ / ٣١٠) ، وقال :

« وسيأتي آخر الكتاب » .

وهناك قال في آخر حديث في : « من قرأ المعوذتين . . . » :

« الثعلبي وابن مردويه والواحدي بأسانيدهم إلى أبي بن كعب رضي الله عنه ، وقد مضى غير مرة أنها واهية ، وأن الحديث المرفوع في ذلك موضوع » .

وقال في أول الكتاب (٣ / ١٣) :

« حديث أبي بن كعب رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة . أخرجه الثعلبي من طرق عن أبي بن كعب رضي الله عنه كلها ساقطة ، وأخرجه ابن مردويه من طريقين ، وأخرجه الواحدي في « الوسيط » ، وله قصة ذكرها الخطيب ، ثم ابن الصلاح عمن اعترف بوضعه ، وكذا روي عن أبي عصمة أنه وضعه » .

ومن هنا استجاز الحافظ السكوت عن الحديث ، وقد عزاه لابن مردويه والواحدي . وهذا قد ساق الحديث في سورة ﴿ الزلزلة ﴾ بلفظ :

« . . ومن قرأ سورة ﴿ إذا زلزلت ﴾ ؛ فكأنما قرأ ﴿ البقرة ﴾ ، وأعطي من الأجر كمن قرأ ربع القرآن » .

كذا فيه : « ربع القرآن » فلعل لفظ (ربع) مقحمة من بعض النساخ . ولم يسق الواحدي إسناده هنا ، وإنما ساقه في أول سورة (ص) (٣ / ٥٣٧) من طريق أحمد بن يونس : نا **سلام بن سليم** : نا **هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه** ، عن أبي أمامة عن أُبَيّ بن كعب مرفوعاً .

كذا وقع فيه (. . . أسلم) ، وهو تحريف ، والصواب : (زيد بن سالم) كما قال الحافظ في « اللسان » (٦ / ١٨١) ، وكذلك تحرف في غير ما مصدر ، ومنها « الميزان » ، لكن ترجمته إياه تدل على أنه من بعض الناسخين ؛ فإنه قال :

« هارون بن كثير ، عن زيد بن أسلم (!) ، مجهول ، وزيد عن أبيه نكرة ، عن

أبي أمامة عن النبي ﷺ . . . فذكر حديثاً آخر بلفظ :

« خياركم شبابكم ، وشراركم شيوخكم » . قالوا : ما تفسير هذا ؟ قال : « إذا رأيتم الشاب يأخذ بزِيِّ الشيخ العابد المسلم في تقصيره وتشميره ؛ فذلك خياركم ، وإذا رأيتم الشيخ [الطويل الشاربين][1] يسحب ثيابه ؛ فذلك شراركم » . قال أبو حاتم : هذا باطل ، لا أعرف من الإسناد سوى أبي أمامة » .

قلت : فهذا كله يدل على أن (أسلم) تحريف (سالم) ، ومما يؤكد ذلك أن (زيد بن أسلم) معروف بروايته عن أبيه في « الصحيحين » وغيرهما ، فلا يقال في مثله :

« زيد عن أبيه نكرة » . ولا يقول أبو حاتم فيهما :

« لا أعرفهما » .

وكذلك تحرف في « الكامل » لابن عدي (٧ / ١٢٧) وقال :

« هارون بن كثير ، شيخ ليس بمعروف » . ثم ساق له هذا الحديث وقال :

« حدث بذلك عنه سلام الطويل بطوله ، والحديث غير محفوظ عن زيد » .

وهذه فائدة منبهة من ابن عدي أن (سلام بن سُلَيم) في إسناد الواحدي هو الطويل ، وهو المدائني المتروك ، وقد جاء في إسناد ابن مردويه موصوفاً بـ (المدائني) - كما في « تخريج الزيلعي » - .

قلت : فإذا تبين أن حديث الترجمة موضوع بشهادة حفاظ الأمة - ومنهم ابن

---

(١) زيادة من « العلل » (٢ / ١٣٠ / ١٨٨٠) ، وفي معنى الشطر الأول من الحديث أحاديث في « المجمع » (١٠ / ٢٧٠ - ٢٧١) وأعلها .

حجر العسقلاني - ؛ فلا يستقيم حينئذٍ قوله عقبه - كما تقدم - :

« وشاهده . . . رواية سلمة بن وردان . . . » إلخ .

لما هو معروف عند أهل العلم ، أن الحديث الموضوع لا تأثير له ، ولا شهادة له ؛ لأن وجوده وعدمه سواء ! ألا ترى أن العكس لا يصح أيضاً ، وهو أن يقال :

« يشهد له رواية سلمة بن وردان . . . » !

وهذا - أعني : سلمة - ضعيف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وقد كان الشيخ الخفاجي أيضاً استشهد له أيضاً بحديث الترجمة ! وكذلك فعل الشيخ زكريا الأنصاري ؛ كما كنت نقلت ذلك عنهما تحت الحديث المتقدم (١٣٤٢) ، واقتصرا على أن حديث الترجمة ضعيف فقط ، فاستشهدا له بحديث سلمة ، وقال الخفاجي :

« فظهر أنه حديث صحيح ليس كغيره من أحاديث الفضائل » !

وقد كنت رددت هناك ما استظهره من الصحة بضعف حديث (سلمة) هذا ، وبأن سند الثعلبي لم أقف عليه .

أما وقد تبين الآن أن فيه ذاك الطائي المتهم ، وأن حديثه موضوع ، وأنه لا يتقوى بالحديث الضعيف ؛ فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

تنبيه وتذكير :

لقد ابتليت الأمة الإسلامية اليوم ببلايا لم تكن معروفة من قبل ، وهي استحلال الكسب الحرام بأساليب عديدة ، وطرق مختلفة ، قائمة على التزوير ومخادعة الجماهير ، من أسوأها ادعاء العلم والمتاجرة به من بعض الطلبة . واستغل

ذلك بعض الطابعين والناشرين الجشعين ، الذين لا همَّ لهم إلا بتكثير المجلدات وتضخيمها بالحواشي والتعليقات التي لا تحقيق فيها إلا مجرد النقل من الكتب المطبوعة ، بقلم من لا يحسنون شيئاً يذكر من العلم مقابل دريهمات معدودات ! وقد نبهت على شيء من ذلك في بعض المناسبات من آخرها ما سوَّد به المعلقون الثلاثة مطبوعتهم الحديثة لكتاب « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري من أخطاء وأوهام من تصحيح الضعيف وتضعيف الصحيح . وغير ذلك .

وبين يدي الآن ؛ تفسير الإمام الواحدي : « الوسيط » طبع دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٤١٥ هـ) ، وإن مما يسترعي الانتباه ويلفت النظر ، أن الناشر المحترم ، قد زين الصفحة الأولى وكذلك الغلاف من المجلدات الأربعة تحت جملة (تحقيق وتعليق) بأسماء أربعة من الدكاترة أحدهم أزهري ، واثنان آخران : الشيخ . . . الشيخ . . .! ولدى الرجوع إلى مقدمة الكتاب ، وقد أخذت أربعين صفحة من القياس الكبير ! فلا يتبين القارئ منها مطلقاً ما هو تخصص كل من هؤلاء من التعليق والتحقيق المزعوم ، من هو المسؤول مثلاً عن التخريج والتصحيح والتضعيف للأحاديث ، والمسؤول عن مقابلة النسخ المخطوطة ؟ وعن اللغة والشعر ونحو ذلك ؟!

نعم ؛ لقد قيل في الدكتور الأزهري إنه : « قدمه وقرظه » فإذا رجع القارئ إلى المقدمة ؛ لم يجد لها نهاية موقعة باسم الدكتور ! ووجد في صفحة (٢١) عنوان « منهج الواحدي في التفسير » في آخرها : « وكتبه . . . » وذكر اسم الشيخين المشار إليهما . ثم يجد بعدها إلى صفحة (٤٠) ترجمة للواحدي ، ووصف لمخطوطات الكتاب ، ثم عنوان « المنهج المتبع في التحقيق » (ص ٣٦) ، وتحته فقرة عن تخريج الحديث . ثم كرر العنوان (ص ٣٩) ! كما كرر الفقرة أيضاً !! ثم ختم

الكلام بدون توقيع أيضاً ؛ فلم ندر من هو صاحب المنهج والتخريج ، ويلاحظ في كلامه تكرار مخل وممل لبعض الجمل مما يشير إلى أنه حديث عهد بالكتابة أيضاً ، وهذا النوع من الغموض والعي في البيان إن دل على شيء ـ كما يقول بعضهم اليوم ـ ؛ فإنما يدل على أن الأمر قد وسد إلى غير أهله ! ومجال تأكيد ذلك واسع جداً جداً ، ولا فائدة من ذلك تذكر ، ولا سيما في هذه المناسبة ، ولكن حسبي من ذلك مثالان فقط للعبرة :

الأول : ترجم لـ (أحمد بن يونس) الثقة ، ولا فائدة هنا من توثيقه ، وفوقه من لا يوثق به ، وبخاصة شيخه (سلام بن سليم) المتروك ، ومع ذلك سكت عنه ، وما ذاك ؛ إلا لأنه لم يعرفه ، ولو عرفه ؛ لم يجز له أن يغمض عينه عنه ، ويوثق من دونه !

والآخر : أول حديث يواجهنا في « الوسيط » ما ساقه بإسناده (١ / ٤٦) عن البراء بن عازب مرفوعاً بلفظ :

« العلماء ورثة الأنبياء ، يحبهم أهل السماء ، ويستغفر لهم الحيتان في البحر إلى يوم القيامة » .

فقال مخرجه المجهول :

« أخرج البخاري صدره في الصحيح ـ كتاب العلم ـ باب العلم قبل العمل ١ / ٢٣ ـ ٢٤ بلفظ : « العلماء ورثة الأنبياء » . والترمذي . . . » .

قلت : هذا العزو فقط للبخاري يشعر العارفين بهذا العلم الشريف أن المخرج المجهول لم يشم بعد رائحته ، ولم يعرف « صحيح البخاري » ، وأنواع الأحاديث الواردة فيه ، وأن منها المسند إلى رسول الله ﷺ ، وإلى غيره من الصحابة ومن

بعدهم ، ومن هذا النوع ما هو معلق ، وهذا على أقسام ، وفيه أقوال لم تنسب لأحد ، ومنها هذا الحديث ، وإن كان معروف النسبة إلى النبي ﷺ في بعض كتب السنة ، وقد يكون غير ثابت عنده فلم يذكره مرفوعاً ، وهو إذا رفعه أشار إلى ضعفه ، وقد . . . وقد . . .

ومن المعروف عند العلماء أن فقه البخاري في تراجم أبوابه ، وما أظن الرجل يفقه شيئاً من هذا ؛ وإلا لم يقع في مثل هذا الكذب على البخاري ، والذي حمل عليه بالإضافة إلى جهله أنه رأى هذه الجملة معزوة في بعض الفهارس إلى البخاري فتقلده ، فصدق فيه ما يروى عن الشافعي رحمه الله أنه قال : مثل المقلد كمثل الحطاب ، يجمع الحطب فيلقيه على ظهره ، وفيها الأفعى تلدغه وهو لا يشعر !

ثم إن حديث البراء هذا بتمامه لا يصح ، وهو مخرج عندي في « الضعيفة » (٣٩٥٢) ، قبل طبع « الوسيط » بنحو عشر سنين ؛ غير أن الصدر ، واستغفار الحيتان منه ، له شواهد يتقوى بها ـ كما قال الحافظ ـ وهو مخرج في المجلد السابع من « الصحيحة » (٣٠٢٤) .

٦٧٥٧ ـ (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ كلَّ يوم للجنَّةِ : طِيبي لأَهلكِ ، فتزدادُ طِيباً ، فذلكَ البردُ الذي يجده الناسُ بسَحَرٍ ؛ من ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٥ ـ هند) ، ومن طريقه أبو نعيم في « صفة الجنة » (١ / ٤٦ / ٢٠) : ثنا أحمد بن جعفر ابن فاتك التُستَري : ثنا يوسف بن موسى أبو غسان السكري الرازي : ثنا عمرو ابن عبد الغفار الفقيمي : ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا عمرو بن عبد الغفار ، تفرد به يوسف بن موسى أبو غسان » .

قلت : وهو صدوق ـ كما قال أبو حاتم ـ ؛ لكن الآفة من شيخه : (عمرو بن عبد الغفار الفقيمي) : قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال أبو حاتم : متروك الحديث . قال ابن عدي : اتهم بالوضع » . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤١٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر [و] بن عبد الغفار ، وهو متروك » .

وأما شيخ الطبراني (أحمد بن جعفر بن فاتك التستري) ؛ فلم أجد له ترجمة ، وقد وقع اضطراب كثير في اسمه على وجوه :

أولاً : لم يقع اسم (جعفر) في رواية أبي نعيم عن الطبراني ، فقال : (أحمد ابن فادك التستري) . وكذا وقع في « المعجم الأوسط » (٣ / ١١٣ / ٢٢٣٣) في حديث آخر له . وكذا في ترجمة (يوسف بن موسى التستري) من « تهذيب الكمال » في الرواة عنه فقال :

« وأبو جعفر أحمد بن فاذك التستري » .

فكناه (أبو جعفر) ، وأعجم دال (فادك) . وكذا في « توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين (١ / ٥١١) : فالظاهر أن ما في « المعجم الصغير » خطأ من بعض النساخ ، وأن الصواب أنه (أبو جعفر) لا (ابن جعفر) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثانياً : وقع أيضاً في اسم أبيه (فاتك) ، فعند أبي نعيم و« الأوسط » : (فادك)

بالدال المهملة مكان التاء المثناة، وأعجمه في « التهذيب » ـ كما تقدم ـ، ولعل الصواب الإهمال، وليست هذه المادة أصلاً في « التوضيح » أو « التبصير »، ولا في أصلهما « الإكمال »، نعم؛ في « التبصير » (ص ١٠٦٤) :

« فاتك، جماعة ». ولم يذكر أحداً.

ثالثاً : لقد وقع لأخينا الفاضل علي رضا في اسم الشيخ عدة أوهام في تعليقه على « صفة الجنة » :

أحدها : جعل اسمه (أحمد بن نازك)، هكذا بالنون، وعلق عليه فقال :

« في الأصل (قادك)[1] وهو تحريف، وما أثبته هو الصواب. انظر « الإكمال » لابن ماكولا (١ / ٤٣٦) ».

وفيه ما يأتي :

أولاً : ما أثبته هو الخطأ بعينه لمخالفته للمصادر المتقدمة، على ما بينها من اختلاف.

والآخر : ما نسبه لـ « الإكمال »، خطأ أيضاً؛ لأنه لم يذكر ثمة ولا اسماً واحداً، وإنما هو في التعليق عليه للشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله، ثم هو في نفسه خطأ مطبعي؛ كما نبه عليه محقق « التوضيح » الأخ العرقسوسي، فقال في تعليقه على (فادك) :

« تحرف إلى (نازك) قي حاشية « الإكمال » (١ / ٤٣٦)، وإلى (فاتك) في « المعجم الصغير » ».

---

(١) كذا الأصل بالقاف، ولعله خطأ مطبعي.

رابعاً : قال الأخ علي رضا (ص ٤٧) بعد أن ضعف الحديث جداً :

« وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ، إلا أنه مما لا يفرح به . انظر التعليق على الأثر (١٦) » .

ولدى الرجوع إلى حيث أشار إليه ، وجدت الحديث في (ص ٤٣) بلفظ :

« إن الله بنى جنات عدن بيده ، وبناها لبنة من ذهب ، ولبنة من فضة ، وجعل ملاطها المسك ، وترابها الزعفران ، وحصباءها اللؤلؤ ، ثم قال لها : تكلمي . . . » الحديث .

فعجبت له كيف جعل هذا شاهداً لحديث الترجمة ، وليس فيه ولا جملة واحدة تشهد له ؟! ولو كانت ؛ فلا يصح في العلم إطلاق لفظ الشهادة ؛ لأنها قاصرة ، على ما فيه من الضعف الشديد في إسناده - كما بينه جزاه الله خيراً - وإن كان ذهب أخيراً إلى تقوية الحديث بما له من متابع وشاهد ، وانتقدني في ذكري لحديث ابن عباس الذي حسنه هو - في « ضعيف الجامع » (٥ / ٣٣) - ، وقد بينت علته في « الصحيحة » تحت الحديث (٢٦٦٢) ، وهو عندي صحيح باللفظ المخرج هناك ، وليس فيه لفظة (عدن) ، فليتنبه لهذا ؛ فإنه موضع يستحق النظر والتأمل .

ثم إن حديث الترجمة ، قد أورده الديلمي في كتابه « الفردوس » (٥ / ٢٤٨ / ٨٠٩٤) ، ولم يورده الحافظ في « زهر الفردوس » ، لننظر إسناده ، هل هو من طريق الطبراني وشيخه ، أو من طريق غيره ، ويغلب على ظني أنه الأول .

ثم رجعت إلى كتابه الآخر « تسديد القوس في ترتيب مسند الفردوس » ، وهو محذوف الأسانيد ، فرأيته يقول عقبه :

« الطبراني في « الصغير » عن جابر » .

فهذا يعني أنه رواه من طريق الطبراني ، فصدق ظني والحمد لله .

ولقد ذكرني عزوه لـ « صغير الطبراني » أن أنبه أن عزو شيخه الهيثمي إياه لـ « أوسط الطبراني » - كما تقدم - إنما هو من أوهامه ؛ فإن شيخ الطبراني المتقدم ليس له في « المعجم الأوسط » إلا حديث واحد غير هذا - كما سبقت الإشارة إليه - .

والحديث عزاه ابن القيم في « حادي الأرواح » (١ / ٢٥٢) من رواية أبي نعيم من حديث الأعمش . . . إلخ . فما أعجبني طيُّه من إسناده آفتَه ، وكان الأولى به أن يقول : من حديث عمرو بن عبد الغفار الفقيمي : ثنا الأعمش . . . إلخ ؛ لأنه إذا ساق المحدث الحديث الضعيف بإسناده فقد تبرأت ذمته ، ولا مسؤولية عليه . ولهذا لم يعجبني أيضاً صنيع الحافظ ابن رجب في « لطائف المعارف » (ص ٥٨) فإنه أورده أيضاً بمعناه ، ودون عزو ، وبلفظ :

« وفي الحديث أيضاً : أن الجنة تفتح . . . » ، وسكت عنه !

ثم إن (عمرو بن عبد الغفار) هذا قد خفي أمره على ابن حبان ؛ فأورده في كتابه « الثقات » (٨ / ٤٧٨) !

٦٧٥٨ - (الدِّرْهمُ يصيبُه الرَّجلُ من الرِّبا ؛ أعظمُ عندَ الله من ثلاثةٍ وثلاثين زَنْيةً يزنيها في الإِسلامِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٧١ / ٤١١) : حدثنا المقدام بن داود قال : حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار قال :

حدثنا ابن لهيعة عن أبي عيسى الخراساني سليمان بن كيسان عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن سلام مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أعله المنذري بالانقطاع فقط ! فقال في « الترغيب » (٣ / ٥٠ / ١٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » من طريق عطاء الخراساني عن عبد الله ، ولم يسمع منه » .

وكذا قال الهيثمي (٤ / ١١٧) :

قلت : وهو في نفسه صدوق ، ولكنه يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس ـ كما قال الحافظ ـ .

وابن لهيعة : ضعيف في غير رواية العبادلة عنه ، وهذه منها .

والمقدام بن داود : قال النسائي :

« ليس بثقة » .

وسائر رجال الإسناد ثقات ، وقول الحافظ في أبي عيسى الخراساني :

« مقبول » تقصير غير مقبول ؛ فالرجل ثقة ـ كما قال ابن حبان والذهبي ـ ، وروى عنه جمع من الثقات ـ كما بينت في « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » ـ .

ثم قال المنذري عقب قوله المتقدم :

« ورواه ابن أبي الدنيا والبغوي وغيرهما موقوفاً على عبد الله وهو الصحيح ،

ولفظ الموقوف في أحد طرقه :

قال عبد الله : الربا اثنان وسبعون حُوباً ، أصغرها حُوباً كمن أتى أمه في الإسلام ، ودرهم من الربا أشد من بضع وثلاثين زنية » .

قال :

« ويأذن الله بالقيام للبر والفاجر يوم القيامة إلا آكل الربا ؛ فإنه ﴿ لا يقوم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾ » .

ولي على هذا التخريج والتصحيح ملاحظات :

الأولى : أن إطلاقه العزو للبغوي يوهم أنه رواه بإسناده ، وليس كذلك ؛ فإنه إنما ذكره في « شرح السنة » معلقاً ؛ فقال (٨ / ٥٤) :

« وقال عبد الله بن سلام . . . » إلخ .

ولم يسنده في « تفسيره » للآية من آخر سورة البقرة ، واكتفى المعلق على « الشرح » في تخريجه على نقل كلام المنذري - على ما فيه مما أنا في صدد بيانه - .

الثانية : لم يتيسر لي الوقوف على رواية ابن أبي الدنيا في شيء من رسائله وكتبه التي عندي من مخطوط ، أو مطبوع لننظر في سنده ، وقد صححه المؤلف ، وهو ما أستبعده ؛ لأنني قد رأيته في « مصنف عبد الرزاق » (١٠ / ٤٦١ / ١٩٧٠٦) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٩٢ / ٥٥١٤) عن معمر عن عطاء الخراساني أن عبد الله بن سلام قال : . . . فذكره .

فرجع الإسناد إلى عطاء الخراساني ، وقد عرفت حاله ، مع الانقطاع الذي صرح به المنذري ، فكيف يكون صحيحاً ؟! وما إخالُ رواية ابن أبي الدنيا إلا من

هذا الوجه .

نعم ؛ قد وصله البيهقي (٥٥١٥) من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن سلام أنه قال :

« الربا اثنان وسبعون حوباً ، وأدناها فجرة مثل أن يقع الرجل على أمه ، أو مثل أن يضطجع الرجل مع أمه ، وأكثر من ذلك ـ أظن ـ استطالة المرء في عرض أخيه المسلم بغير حق » .

وإسناده جيد ، ورجاله كلهم ثقات ، ووقع في الأصل بعض الأخطاء المطبعية ، فصححتها من « الدر المنثور » (١ / ٣٦٤) .

فهذا مما يؤكد ضعف قوله : « ويأذن الله بالقيام . . . » إلخ .

نعم ؛ قد جاء مرفوعاً عن النبي ﷺ أن من أكل الربا ؛ بعث يوم القيامة مجنوناً يتخبط ، ثم قرأ : ﴿ الذين يأكلون الربا . . . ﴾ الآية . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٣١٣) .

وكذلك ثبت حديث الترجمة دون قوله : « في الإسلام » عن حنظلة بن راهب عن كعب . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه أحمد في « المسند » (٥ / ٢٢٥) تحت مسند (عبد الله بن حنظلة ابن الراهب ـ غسيل الملائكة) ولذلك لم يعزه إليه المعلقون الثلاثة ؛ فقالوا (٢ / ٦١٨) :

« رواه أحمد في « الزهد » » .

وهذا تخرص منهم مقيت ، صاروا إليه ؛ لما رأوا المنذري عزاه لأحمد وتبعه على

ذلك الهيثمي (٤ / ١١٧) ، وقد وصف هذا كعباً بقوله :

« وعن كعب الأحبار » !

ولما لم يجدوا لكعب هذا ذكراً في « فهرس المسند » ؛ ادعوا هذه الدعوى الكاذبة ، تصحيحاً لعزوهما إلى (أحمد) !!! والعزو صحيح ؛ ولكنهم قوم لا يفقهون هذا العلم ولا يهتدون ؛ ولذلك ضعفوه !

ووصف (كعب) بالأحبار لا أصل له عند أحمد ، ولا عند غيره ، وذلك من أوهام الهيثمي التي سبقت إلى ذهنه ؛ فقال عقب متنه :

« رواه أحمد عن حنظلة الراهب عن كعب الأحبار ، وذكر الحسيني : أن (حنظلة) هذا غسيل الملائكة ، فإن كان كذلك ؛ فقد قتل بأحد ، فكيف يروي عن كعب ؟! وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه ، والظاهر أنه ابنه (عبد الله بن حنظلة) ، وسقط من الأصل (عبد الله) ، والله أعلم ، ورجاله رجال الصحيح إلى حنظلة » .

قلت : وما استظهره أخيراً هو الصواب الذي لا شك فيه لأسباب أهمها ؛ أن الدارقطني في « سننه » (٣ / ١٦ / ٤٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ٣٩٣ / ٥٥١٦) روياه على الصواب من طريقين عن سفيان ـ وهو : الثوري ـ وهي التي في « المسند » عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الراهب قال : قال كعب : . . . فذكره . فأثبت فيه (عبد الله) الساقط من « المسند » ؛ غير أنه نسبه لجده ، وبذلك يظهر أن الإسناد صحيح ، وقد قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٥٠ / ١٣) :

« وروى أحمد بإسناد جيد عن كعب الأحبار . . . » فذكره .

وأما المعلقون الثلاثة فجزموا بجهلهم البالغ ، وارتجالهم المعهود بأنه ضعيف ؛ دون أن يذكروا السبب ـ كما هي عادتهم ـ . هداهم الله ، وعرفهم بأنفسهم !

وإن مما يؤكد للقراء جهلهم وغرورهم ، وأنهم يخبطون خبط عشواء في الليلة الظلماء ؛ أنهم في الوقت الذي ضعفوا هذا الموقوف حسنوا الحديث الآتي مرفوعاً عن عبد الله بن حنظلة ، والأول أصح ؛ كما يأتي عن الدارقطني ؛ فقد أخرجه برقم (٤٨) ، وأحمد أيضاً من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال : قال رسول الله ﷺ :

« درهم رباً يأكله الرجل ـ وهو يعلم ـ ؛ أشد من ستٍ وثلاثين زنية » .

وقال المنذري :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، ورجال أحمد رجال الصحيح » .

وكذا قال الهيثمي ؛ إلا أنه زاد في التخريج : « والأوسط » .

قلت : وإسناده عندي صحيح ؛ وإن أعله الدارقطني بالموقوف المتقدم ، فقال :

« هذا أصح من المرفوع » .

إلا أن هذا لا ينفي الصحة عن المرفوع ؛ وإن كان دون الموقوف ، وأظن أن ملحظ الدارقطني فيما قال ، ما في (جرير بن حازم) من المقال ، ولكنه قد جاوز القنطرة برواية الشيخين عنه ، ولا سيما وقد توبع من ليث بن أبي سليم عن ابن أبي مليكة به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٣٣٠ / ٢٧٠٣) ، والدارقطني (٥٠) عن عبيد الله بن عمرو عنه . وقال الطبراني :

« لم يروه عن ليث إلا عبيد الله » .

قلت : وهو ثقة ، وكذلك سائر الرجال ؛ غير ليث فإنه ضعيف لاختلاطه ، ولكن ذلك لا يمنع من الاستشهاد به .

ومع صحة هذا الإسناد ، فقد اقتصر المعلقون الثلاثة على تحسينه ـ كما تقدمت الإشارة إليه ـ ، مع أنهم نقلوا قول الهيثمي الموافق لقول المنذري أن رجاله رجال « الصحيح » . فإنهم يفسرون هذا حسب أهوائهم دون علم ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فتارة يحسنون ـ كما هنا ـ وتارة يصححون ، وتارة يضعفون ! دون التزام لقاعدة علمية صحيحة ، بل ولو كانت في نفسها غير صحيحة ، فهم مضطربون في ذلك أشد الاضطراب ، والأمثلة في هذا كثيرة وكثيرة جداً ، وقد ذكرت بعضها في مقدمة المجلد الخامس (ص ٨ ـ ٩) ، وقد صدر حديثاً (١٤١٧ هـ) والحمد لله .

٦٧٥٩ ـ (سَيظهرُ شِرارُ أمّتي على خِيارهم ؛ حتى يستخفيَ فيهم المؤمن ؛ كما يستخفي فينا المنافقُ) .

ضعيف . أخرجه أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (٢ / ٧٩٨ / ٤٠١) من طريق أشعث بن شعبة عن إبراهيم بن محمد عن الأوزاعي عن حسان ابن عطية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ؛ فإن (حساناً) هذا تابعي ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من دونه ؛ غير أشعث بن شعبة ، وقد وثقه أبو داود وابن حبان (٨ / ١٢٩) ، وقال أبو زرعة :

« ليِّن » .

قلت : فهو وسط حسن الحديث إن [شاء] الله تعالى ، وقد روى عنه جمع من الثقات .

وقد توبع ؛ فرواه عتاب بن بشر عن الأوزاعي مثله .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « العقوبات » (٦٤ / ب) ؛ كما ذكر الأخ الفاضل الدكتور رضاء المباركفوري في تعليقه على الحديث . وقال :

« وقد روي هذا المعنى من حديث جابر بلفظ : يأتي على الناس زمان يستخفي المؤمن فيهم ؛ كما يستخفي المنافق فيكم اليوم .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » . ذكره علي الهندي في « كنز العمال » (١١ / ١٧٦) ، ولم أهتد إلى موضعه منه » .

قلت : لابن السني كتب أخرى غير « عمل اليوم والليلة » ، وليس الحديث فيه ، ولا عزاه « الكنز » إليه ، وإنما قال : « ابن السني » أطلق ، ولم يقيد ، لكن لما كان الكتاب المذكور ، هو المشهور من كتبه تبادر إلى ذهن الأخ أنه هو المقصود ؛ فجرى به قلمه ، وعزاه إلى « كنز الهندي » ؛ دون أن ينتبه أنه لم يعزه إليه ، فاضطر أن يبحث عنه في « العمل » ، ولكن دون جدوى .

و« الكنز » في إطلاق العزو لابن السني تابع في ذلك لأصله ـ أعني : كتاب السيوطي « جمع الجوامع » المعروف بـ « الجامع الكبير » ـ ، وغالب ظني أن السيوطي اعتمد في عزوه إلى (ابن السني) على « مسند الفردوس » لابن الديلمي ؛ فقد قال فيه : « قال ابن السني : حدثنا . . . » إلخ . كما في « زهر الفردوس » (٣ /

٣١٥) لابن حجر ، وإنما ظننت هذا ؛ لأنه لو كان نقله من كتاب ابن السني مباشرة ؛ لسماه ، دفعاً للوهم الذي وقع فيه الأخ الفاضل . والله أعلم .

هذا ؛ وقد رواه ابن السني ، وكذا ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٨٩) من طريق يحيى بن أبي أنيسة : سمعت أبا الزبير المكي يقول : سمعت جابراً يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، يحيى بن أبي أنيسة ـ وهو : الجزري ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« مشهور ، قال أحمد وغيره : متروك » .

٦٧٦٠ ـ (من ظَلَم شبْراً فما فوقَه ؛ كُلِّف أنْ يحملَه يومَ القيامةِ حتى يبلغَ الماءَ ، ثم يحملَه إلى المحشرِ) .

منكر جداً بذكر : (جملة الماء) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٧١ / ٦٩٥) من طريق أحمد بن أيوب السكري عن أبي حمزة عن جابر عن موسى التغلبي عن يعلى بن مرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، موسى التغلبي : لم أعرفه ، ولعله من رجال الشيعة ؛ فإن (جابراً) الراوي عنه من كبارهم ـ وهو : ابن يزيد الجُعفي ـ ، وقد اختلف [فيه] المتقدمون من أئمة الجرح ، لكن أكثرهم على تضعيفه ؛ بل كذبه غير واحد منهم ، وكان يؤمن برجعة علي إلى الدنيا ! وقد استقر رأي الحفاظ المتأخرين على عدم الاحتجاج بحديثه ، وأطال الذهبي في ترجمته في « الميزان » ، ولخص ذلك في كتابه « الكاشف » فقال :

« من أكبر علماء الشيعة ، وثقه شعبة فشذ ، وتركه الحفاظ ، قال أبو داود : ليس في كتابي له شيء ، سوى حديث السهو ، مات سنة (١٢٨) » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف رافضي » . وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٤ / ١٧٥) :

« وفيه جابر الجعفي ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق » .

قلت : وهذا الحديث مما يدل على ضعفه - إن سلم من شيخه موسى التغلبي - ؛ لأن أصل الحديث صحيح ؛ دون تلك الجملة المنكرة . فقد رواه ابن حبان في « صحيحه » ، وأحمد ، والطبراني أيضاً (٦٩٠ - ٦٩٣) من طرق عن أيمن بن ثابت عن يعلى بن مرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره نحوه دونها ، وهو مخرج في المجلد الأول من « الصحيحة » (٢٤٠ و ٢٤٢) .

وهو في « الصحيحين » وغيرهما عن غير ما واحد من الصحابة - مختصراً - دونها . وهو مخرج في « الروض النضير » (٣٣٨) .

ثم إن الراوي عن جابر الجعفي (أبو حمزة) - اسمه : (محمد بن ميمون السكري) وهو - : ثقة من رجال الشيخين .

والراوي عنه (أحمد بن أيوب السكري) هو - فيما يغلب على ظني - (أحمد ابن أيوب الضبي) ، وقوله : (السكري) خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ فإنها نسبة شيخه - كما عرفت - ، نقلت إليه خطأ ، فقد ذكروا أحمد الضبي هذا في الرواة عن (محمد بن ميمون السكري) . والله أعلم .

٦٧٦١ - (من أخَذَ شَيئاً من الأرضِ بغَيرِ حِلّه ؛ طُوِّقَهُ من سَبْعِ أَرَضين ، لا يُقبلُ منه صَرْف ولا عَدْل) .

منكر بزيادة : (جملة الصرف) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٨٩ / ٧٤٤) ، والبزار أيضاً (٢ / ١٣٥ / ١٣٧٤) ، والطبراني في « الأوسط » (٦ / ٦٩ - ٧٠ / ٥١٤٥) من طريق حاتم بن إسماعيل : ثنا حمزة بن أبي محمد عن بجاد ابن موسى عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعاً . وقال البزار - واللفظ له - والطبراني :

« لا نعلمه عن سعد بهذا التمام واللفظ إلا بهذا الإسناد » .

قلت : آفته (حمزة) هذا ، وهو ضعيف الحديث ، منكر الحديث لم يرو عنه غير حاتم ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه . ثم قال :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : مديني ليِّن » .

وشيخه (بجاد بن موسى) : مجهول . لم يذكر له ابن أبي حاتم راوياً غير حمزة هذا ! لكن ذكره البخاري في « التاريخ » ، وابن حبان في « الثقات » (٦ / ١١٨) برواية حماد بن سلمة عنه ؛ فهو مجهول الحال ، ولعله لذلك تجاوزه الهيثمي ، وأعله بالراوي عنه فقال (٤ / ١٧٥) :

« رواه أبو يعلى ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، وفيه حمزة بن أبي محمد ، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة عنه ، وحسن الترمذي حديثه » .

قلت : الحديث الذي حسنه الترمذي لفظه :

« إن الله تعالى قال : لقد خلقت خلقاً ألسنتهم أحلى من العسل وقلوبهم أمرّ من الصبر ، فبي حلفت لأُتيحنَّهم فتنة تدع الحليم منهم حيراناً ، فبي يغترون ؟

وعلي يجترئون ؟! » .

وهو عنده (٢٤٠٧) من رواية حاتم عن حمزة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً . فليس فيه إلا حمزة هذا ، وسائر رجاله ثقات ، بخلاف حديث الترجمة ففيه (بجاد) أيضاً ، فأحدهما هو الآفة ، فقد تفرد بذكر جملة الصرف فيه دون كل من روى هذا الحديث من الصحابة ، مثل عائشة وغيرها ؛ كما سبق الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي قبله .

وقد جاءت الجملة المشار إليها في حق ناس آخرين من العصاة مثل قوله ﷺ :

« المدينة حرام ، ما بين عير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثاً ، أو آوى فيها محدثاً ؛ فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ، ولا عدلاً ، . . . » . الحديث متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٠٥٨) ، فكأن راوي حديث الترجمة ، دخل عليه حديث في حديث . والله أعلم .

(تنبيه) : عزاه المنذري (٣ / ٥٤ / ٤) لأحمد أيضاً ، وليس فيه ، فلعله مقحم من بعض النساخ .

ثم إن المعلقين الثلاثة قالوا في الحديث (٢ / ٦٢٧) :

« حسن بشواهده » !

وهذا من بالغ جهلهم بهذا العلم الشريف ؛ لأن جملة الصرف ليس لها شاهد في هذا الحديث ، فهي منكرة فيه . هداهم الله .

٦٧٦٢ - (ذِراعٌ من الأرضِ ينتقِصُها المرءُ المسلمُ من حقٍّ أخيه ؛ فليسَ حَصاةٌ من الأرض يأخذُها أحدٌ ، إلا طُوِّقَها يومَ القيامة إلى قَعْر الأرض ، ولا يعلَمُ قعرَها إلاَّ اللهُ عزّ وجلّ الذي خلَقها) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢٦٦ / ١٠٥١٦) من طريق عبد الله بن لهيعة : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

قلت : يا رسول الله ! أي الظلم أظلم ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة المعروف ، إلا ما كان من رواية العبادلة ونحوهم عنه ، وليس هذا منها .

ثم إن الظاهر أنه منقطع بين أبي عبد الرحمن الحبلي الذي مات سنة (١٠٠) ، وابن مسعود وقد مات سنة (٣٢) ، فبين وفاتيهما دهر طويل ؛ كما قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند » (٥ / ٢٨٩) ؛ ولهذا صدر تعليقه بقوله :

« إسناده صحيح ، ولكني أخشى أن يكون منقطعاً » .

وأعاده بنحوه في مكان آخر منه (ص ٢٩١) .

ومن عادته - غفر الله لنا وله - أنه يتسامح في حديث ابن لهيعة ؛ فيصححه لا يفرق بين العبادلة وغيرهم إذا كانوا من الثقات ؛ ولكني أقول :

كفى بالمرء نبلاً أن تعد معائبه

ونحوه قول المنذري (٣ / ٥٤ / ٥) ، وتبعه الهيثمي (٤ / ١٧٤ - ١٧٥) ، وقلدهما المعلقون الثلاثة (٢ / ٦٢٨) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » ، وإسناد أحمد حسن » !

ثم إنه وقع في « الترغيب » : « وعن أبي مسعود . . » ، وهو خطأ من بعض النساخ .

٦٧٦٣ - (قالَ اللهُ : ثلاثةٌ أنا خصْمُهم يومَ القيامةِ ، [ومن كنتُ خصمَه ؛ خصمتُه] : رجلٌ أعطَى بي ثمّ غَدَرَ ، ورجلٌ باع حرّاً فأكلَ ثمنَه ، ورجلٌ استأجرَ أجِيراً ، فاسْتوفَى منه ، ولم يعْطه (وفي روايةٍ : ولم يُوفه) أجْرَه) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٢٢٢٧ ، ٢٢٧٠) ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة » (٨ / ٢٦٥ / ٢١٨٦) ، وابن ماجه (٢٤٤٢) ، وابن حبان (٧٢٩٥) ، وابن الجارود (٥٧٩) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٤ / ١٤٢) ، والبيهقي في « السنن » (٦ / ١٤ ، ١٢١) ، وأحمد (٢ / ٣٥٨) ، وأبو يعلى (١١ / ٤٤٤ / ٦٥٧١) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (١٨٤ - هند) من طرق عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد [عن أبيه] عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن المقبري إلا إسماعيل بن أمية ، تفرد به يحيى بن سليم » .

قلت : وهو مختلف فيه ، وقد كنت ذكرت شيئاً من أقوالهم فيه تحت هذا الحديث حين كنت خرجته قديماً في « إرواء الغليل » (٥ / ٣٠٨ - ٣١١) ، ومِلت

هناك إلى تضعيفه ، وذكرت خلاصة منه فيما علقته على كتابي « مختصر صحيح البخاري » (٢ / ٧٣ / ١٠٥٠) ، وإن مما حملني على ذلك ؛ أني رأيتهم قد نقلوا عن البخاري نفسه أنه قال في يحيى بن سليم - وهو : الطائفي - :

« ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح » .

وليس هذا من رواية الحميدي عنه ، لا عند البخاري ، ولا في شيء من المصادر المتقدمة .

ثم إنني ازددت ثقة بضعفه حين انتبهت لاضطراب يحيى في روايته إسناداً ومتناً :

أ - أما الإسناد ؛ فرواه الجماعة - كما تقدم - . . . عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة .

وقال أبو جعفر النفيلي : . . . عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة .

أخرجه ابن الجارود ، والبيهقي في رواية . ونقل عنه الحافظ في « الفتح » (٤ / ٤١٨) أنه قال :

« والمحفوظ قول الجماعة » .

قلت : لم أطمئن لهذا الحكم لضعف الطائفي ، وثقة النفيلي - وهو : (عبد الله ابن محمد) - ، بل هو فوق الثقة ، فقد بالغوا في الثناء عليه وعلى حفظه ، فقال الذهبي في « الكاشف » :

« قال أبو داود : ما رأيت أحفظ منه ، وكان أحمد يعظمه . وقال ابن وارة : هو من أركان الدين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة حافظ » .

فأقول : فمن الواضح جداً أنه إذا دار الأمر بين توهيم الثقة المختلف فيه ، وتوهيم الثقة الحافظ المتفق على توثيقه ؛ فإن مما لا مرية فيه أن توهيم الأول منهما هو الصواب ، ولا سيما إذا كان الراجح أنه ضعيف من قبل حفظه ؛ ولذلك قال الحافظ في « تقريبه » :

« صدوق سيئ الحفظ » . فكيف يصح توهيم جبل الحفظ ، وشيخه سيئ الحفظ ؟ ! هذا لا يستقيم أبداً . بل الصواب أن يقال : إن الشيخ كان تارة يذكر في الإسناد : « عن أبيه » فحفظه عنه أبو جعفر النفيلي ، وتارة لا يذكره فحفظه الجماعة ، وكل حدث بما سمع .

ويؤيد هذا ما يأتي :

ب ـ أما المتن ، فقد اضطرب في حرفين منه :

الأول : فقال مرة : « لم يعطه » ، وهو رواية البخاري في الموضعين عن شيخين له عنه . وقال الآخرون : « ولم يوفه » .

فهل يقال : هذا هو المحفوظ ؛ لأنه رواية الجماعة ، ويوهم شيخا البخاري ، أم يقال : كل حفظ ما سمع من الطائفي ، وإنما هذا هو الذي كان يضطرب في لفظه ، فيقول هذا مرة ، وهذا مرة . نعم .

فهذا هو الحق ما به خفاء   فدعني عن بنيات الطريق .

ويؤيده الأمر الآتي ، وهو :

الآخر : لم يذكر البخاري وأحمد زيادة : « ومن كنت خصمه ؛ خصمته » ،

وهي في رواية ابن حبان ، وابن الجارود ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وأبي يعلى ، والطبراني ، والبغوي في رواية له . وهي عند ابن خزيمة أيضاً ، كما ذكر الحافظ في « الفتح » ، أخرجوها من طرق عن الطائفي .

ثم استدركت فقلت : هناك اضطراب في جملة أخرى ، وهي أن الحديث عند الجماعة حديث قدسي : « قال الله » . لكن هذا القول لم يثبت عند ابن حبان ، وابن ماجه ، وأبي يعلى ، والطبراني ، فقالوا :

« قال رسول الله ﷺ : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت . . . » الحديث . فجعلوه حديثاً نبوياً ، وهذا أقرب عندي من حيث التعبير ، وأسلوب الكلام . والله أعلم .

وثمة تنبيهات :

أولاً : عزا المنذري الحديث في « الترغيب » (٣ / ٥٧ / ١ و ٦٣ / ٢) للبخاري وابن ماجه بالزيادة ؛ فأوهم أنها عند البخاري أيضاً ، فتعقبه الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » بقوله (١٦٨ / ١) :

« ولا ريب أن هذه الزيادة ليست عند البخاري ، إنما هي عند ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي ، وعزاها النووي في « شرح المهذب » إلى أبي يعلى الموصلي فقط ، وذكر أنها عنده بإسناد ضعيف » .

قلت : وكذلك وقع في هذا العزو المنكر المعلق على « مسند أبي يعلى » (١١ / ٤٤٥) ؛ فإنه لما خرج الحديث للبخاري وابن ماجه وغيرهما ؛ لم يبين الفرق بين روايتيهما ، ومثله مما يقع فيه كثيراً هو وغيره من الناشئين في هذا العلم .

ثانياً : لقد فرق النووي في « شرح المهذب » (٩ / ٢٤٢) بين أصل الحديث بدون الزيادة ؛ فعزاه للبخاري ، وبين الزيادة المتقدمة ؛ فعزاها لأبي يعلى وحده بإسناد ضعيف . ولم يبين سبب ضعفه لا هو ولا الناجي ، وإنما هو توهمه أنه تفرد به (سويد بن سعيد) شيخ أبي يعلى ! ففاته أنه عند ابن ماجه عن سويد أيضاً ، وأنه عند ابن حبان وابن الجارود وغيرهما ممن قرن معهما قبيل الاستدراك ، فعلتها علة المزيد عليه وهو (يحيى بن سليم الطائفي) .

ثالثاً : تقدم تصريح الطبراني بتفرد (يحيى) هذا بالحديث ، ففيه رد لقول الحافظ في « مقدمة الفتح » : إن له أصلاً عند البخاري من غير هذا الوجه ! وقد رددت عليه هذا ووهماً آخر له في « الإرواء » فلا داعي للإعادة ، فمن شاء ؛ رجع إليه .

رابعاً : أورد المنذري الحديث في مكان ثالث من « الترغيب » (٤ / ٤٤ / ١٦) برواية البخاري ولفظه ؛ إلا أنه قال :

« فاستوفى منه العمل ، ولم يوفه أجره » .

فتعقبه الناجي (ق ٢٠٢ / ١) بأن لفظ : « العمل » ليس عند البخاري . قلت : ولا عند أحد ممن ذكرنا من المخرجين ، وإنما هو مقحم من بعض النساخ ، وربما كان على حاشية النسخة كتبت لبيان المراد ، فتوهمها بعض النساخ من المتن ، فضمها إليه !

وفي النص المذكور خطأ آخر ، وهو قوله : « يوفه » ، فهذا لفظ ابن ماجه وغيره ، ولفظ البخاري : « يعطه » - كما تقدم - . والله سبحانه وتعالى أعلم .

خامساً : من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » بالفقه أنهم جعلوا حديث الترجمة شاهداً لحديث : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » ! ولا

يخفى الفرق بينهما ، فالأول : فيه الأمر بدلالة المفهوم على إعطاء الأجير أجره كاملاً وافياً غير منقوص ، والآخر : فيه الأمر الصريح بالتعجيل بدفع الأجر ؛ كما هو ظاهر لكل بصير .

٦٧٦٤ - (لا ينفعُ حذَرٌ من قدَرٍ ، والدُّعاءُ ينفعُ ما لم ينزلِ القضاءُ ، وإنّ البلاءَ والدُّعاءَ لَيلتقيانِ بين السماءِ والأرضِ ، فيعتلِجانِ إلى يومِ القيامةِ) .

ضعيف جداً[*] . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٢٩ / ٢١٦٤) من طريق إبراهيم بن خُثَيْم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن خثيم : قال النسائي :

« متروك » . وقال أبو زرعة .

« منكر الحديث » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٧ / ٢٠٩ و ١٠ / ١٤٦) :

« رواه البزار ، وفيه إبراهيم بن خثيم ، وهو متروك » .

ثم رواه البزار (٢١٦٥) ، والحاكم (١ / ٤٩٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٤٢ / ٢٥١٩) ، و« الدعــاء » (٢ / ٢ / ٨٠٠ / ٣٣) ، والخطيب (٨ / ٤٥٣)

(*) هذا ما حكم به الشيخ رحمه الله أخيراً على هذا الحديث ، وكان قد حسّنه - قديماً - ؛ انظر «صحيح الجامع» برقم (٧٧٣٩) . (الناشر) .

من طريق زكريا بن منظور : حدثني عطاف عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« لا يغني حذر من قدر ، والدعاء ينفع مما نزل ، ومما لم ينزل ، وإن البلاء ينزل فيلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة » .

وقال البزار :

« لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

كذا قال ! وكأنه نسي ، فقد علمه بالإسناد المتقدم عنه ﷺ ؛ وإن كان واهياً ، وأظن أن هذا مثله في الوهن ، وعلته (زكريا بن منظور) ، وإن قال الحاكم عقبه :

« صحيح الإسناد » ؛ فقد رده الذهبي بقوله في « التلخيص » :

« قلت : زكريا مجمع على ضعفه » .

كذا قال ! وهو مردود بقول الهيثمي :

« وثقه أحمد بن صالح المصري ، وضعفه الجمهور » .

قلت : ووثقه ابن معين في رواية ؛ كما في « التهذيب » . وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه جماعة ، وقال ابن معين : ليس بثقة » . وأما في « الكاشف » فاكتفى بقوله :

« لينه أحمد » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وأما في « التلخيص الحبير » ؛ فقال عقب الحديث ـ وقد عزاه للبزار والحاكم ـ :

« وفي إسناده زكريا بن منظور ، وهو متروك » .

وذكر له ابن عدي في « الكامل » أحاديث هذا أحدها ، ثم قال (٣ / ٢١٣) :

« ليس له أحاديث أنكر مما ذكرت ، وله غيرها غرائب ، وهو ضعيف ـ كما ذكروا ـ ، إلا أنه يكتب حديثه » .

وقال ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٣٦٠) :

« حديث لا يصح ، قال يحيى : زكريا ليس بثقة . وقال الدارقطني : متروك » .

(تنبيه) : قوله : « لا يغني حذر من قدر » قد صح موقوفاً على ابن عباس ، وهو مخرج في « الضعيفة » تحت الحديث (٥٤٤٨) .

وقوله ﷺ : « الدعاء يرد القضاء » ، قد ثبت مرفوعاً عن ثوبان ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٥٤) .

٦٧٦٥ ـ (إنَّ نِساءَ بني إسرائيلَ كنَّ يجعلْنَ هذا في رؤُوسهنَّ فَلُعِنَّ ، وحُرِّمَ عليهنّ المساجدُ . يعني : قُصَّة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٦٠ / ١٠٧١٨) ، و« الأوسط » (١ / ٢٣٢ / ٢٥٦) من طريق سعيد بن عفير قال : حدثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ خرج بقُصة فقال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن عروة عن ابن عباس ، إلا أبو الأسود ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لما عرض له من سوء الحفظ - كما هو معروف - ، وسائر رواته ثقات . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٦٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات » .

(تنبيه) : زعم الدكتور المعلق على « الأوسط » فقال :

« والحديث قد أخرجه البخاري ومسلم بمعناه من حديث معاوية بن أبي سفيان » .

قلت : لفظ حديث معاوية :

« إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم » .

وهو مخرج في « غاية المرام » (٧٩ - ٨٠ / ١٠٠) برواية الشيخين وغيرهما ، وليس فيه - كما ترى - جملة المساجد ، لا لفظاً ولا معنى ، فقول الدكتور : « بمعناه » خطأ ظاهر . والله المستعان .

٦٧٦٦ - (إنّ ملائكةَ اللهِ يَعرفونَ بني آدمَ - أحسبُه قال : ويَعرفُونَ أعمالَهم - فإذا نظَروا إلى عبدٍ يعملُ بطاعةِ الله ؛ ذكرُوه بينَهم وسمَّوه ، وقالوا : أفلحَ الليلةَ فلانٌ ، نجا الليلةَ فلانٌ ، وإذا نظروا إلى عبدٍ يعملُ بمعصيةِ اللهِ ؛ ذكروه بينَهم وسمَّوه ، وقالوا : هلكَ فلانٌ الليلةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٦٧ / ٣٢١٤ - كشف الأستار) قال : حدثنا إسحاق بن سليمان البغدادي الفلوسي قال : ثنا بيان بن حمران : ثنا سلام عن منصور بن زاذان عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« وسلام هذا ، أحسبه (سلاّم المدائني) ، وهو ليِّن الحديث » .

وأقول : أما أنه (سلام المدائني) فنعم - وهو : الخراساني الطويل - ، وأما أنه « ليِّن الحديث » ، ففيه تسامح كبير ؛ وإن أقره ابن كثير في « البداية » (١ / ٥١) ، فقد تعقبه الحافظ ابن حجر في « مختصر زوائد مسند البزار » فقال (٢ / ٤٥١) :

« قلت : بل متروك » . وكذا قال الذهبي في « المغني » ، واتهمه ابن حبان (١ / ٣٣٩) بالوضع .

والظاهر أن الهيثمي لم يعرفه ؛ فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٢٧) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفهم » !

أقول هذا ؛ لأنه لو عرفه ؛ لأعله به ، ولأغناه ذلك عن إعلاله بجهالة من لم يعرفهم ، وليس فيه من يليق أن يقال ما قال سوى (بيان بن حمران) ، والراوي عنه (الفلوسي) ؛ فإني لم أجد لهما ترجمة ، ومع أن (الفلوسي) هذا من شرط الخطيب في « تاريخ بغداد » فلم أره فيه ، ولا أورد نسبته هذه السمعاني في « الأنساب » ، ولا ابن الأثير في « اللباب » ، ولا الفيروز أبادي في « قاموسه » ، ولا شارحه في « تاجه » . والله أعلم .

٦٧٦٧ - (أكْملُ المؤمنينَ إيماناً ، أحاسنُهم أخْلاقاً .

وإنّ المرءَ لَيكونُ مؤْمِناً ، وإنّ في خُلُقه شَيَئاً ، فينقصُ ذلك من إيمانهِ) .

منكر بزيادة الشطر الثاني . أخرجه ابن نصر في « تعظيم قدر الصلاة » (١ / ٤٤٢ / ٤٥٤) من طريق ابن لهيعة : حدثني عيسى بن سِيلان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عيسى بن سيلان : أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « كتابه » ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكر الحافظ في « التهذيب » (٢ / ٤٠) :

« وقال الدارقطني في (ابن سيلان) : قيل : اسمه (عيسى) ، وقيل : (عبد ربه) ، حديثه يعتبر به . وقال ابن يونس :

عيسى بن سيلان ، مكي سكن مصر ، روى عن أبي هريرة ، روى عنه زيد بن أسلم ، وحيوة بن شريح ، والليث ، وابن لهيعة » .

وفاته أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٢٣١) من رواية عبد الله بن الوليد عنه .

قلت : فإن كان حفظه ؛ فهو من تخاليط ابن لهيعة ؛ لسوء حفظه الذي كان طرأ عليه ، فقد جاء الحديث من طرق ثلاث عن أبي هريرة مرفوعاً دون هذه الزيادة المنكرة ، وروي كذلك عن عائشة رضي الله عنها ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (٢٨٤) .

ولقد كان من تلك الطرق الثلاث ، طريق محمد بن عمرو : حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بالشطر الأول منه وزيادة :

« وخياركم خياركم لنسائهم » .

وبينت هناك أن إسناده حسن للضعف اليسير الذي في محمد بن عمرو .

ثم وقفت على متابع قوي له ، فأحببت أن أقيده هنا ؛ ليزداد الحديث الصحيح به قوة على قوة ، ويزداد بذلك نكارة حديث الترجمة على نكارة ، ألا وهو حصين

ـ وهو : ابن عبد الرحمن السلمي ـ عن أبي سلمة به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٢١٢ / ٤٤١٧) : حدثنا عبد الله بن العباس الطيالسي قال : حدثنا عبد الرحيم بن محمد بن زيد السكري[١] ، قال : حدثنا عباد بن العوام عن حصين به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، أكثر رجاله من رجال الشيخين ؛ عباد فمن فوقه ، وقد قال الطبراني عقبه :

« لم يروه عن حصين إلا عباد ، تفرد به عبد الرحيم بن محمد السكري » .

قلت : وهو ثقة ـ كما رواه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٨٦) عن الدارقطني ـ .

وعبد الله بن العباس الطيالسي : ترجمه الخطيب (١٠ / ٣٦ ـ ٣٧) برواية جماعة من الحفاظ عنه ، وقال :

« وكان ثقة » .

ثم روى عن الدارقطني أنه قال :

« لا بأس به » . مات سنة (٣٠٨) .

٦٧٦٨ ـ (لا تقولُوا : (رمضانَ) ؛ فإنَّ (رمضانَ) اسمٌ من أسماءِ الله تعالى ، ولكن قولوا : شهر رمضانَ) .

باطل . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٥٣) ، والبيهقي في « السنن

---

(١) الأصل (زياد السكوني) وهو خطأ من الناسخ ، والتصحيح من « تاريخ بغداد » .

الكبرى » (٤ / ٢٠١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٥٩) من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البيهقي :

« وأبو معشر هو نجيح السندي ، ضعفه يحيى بن معين ، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ، والله أعلم ، وقد قيل : عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله ، وهو أشبه » .

ثم ساق إسناده إلى أبي معشر به ، وقال :

« وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري ، والطريق إليهما ضعيف » .

وأقول : كل ذلك منكر جداً ؛ لأن أسماء الله توقيفية ، وهؤلاء الأئمة أجلّ من أن يقولوا ذلك ؛ ولهذا فإني أشك في ثبوت مثله عن أحد من السلف ، فقول ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه « العلل » (١ / ٢٥٠) :

« هذا خطأ ، إنما هو قول أبي هريرة » ! ففيه شيء لا أدري ما هو ؟

ثم رأيت ما كشف لي عن العلة ، وهي أن مدار الموقوف على أبي هريرة على أبي معشر أيضاً ، فقال ابن أبي حاتم في « تفسير سورة البقرة » (١ / ١١٨ / ١) : حدثنا أبي : ثنا محمد بن بكار بن الريان : ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب وسعيد عن أبي هريرة : قالا لا تقولوا . . . الحديث ، هكذا ذكره موقوفاً . وكذلك ذكره ابن كثير في « التفسير » (١ / ٢١٦) من رواية ابن أبي حاتم . وهذا مما يؤكد نكارته وعدم حفظ أبي معشر إياه ، فتارة يرويه عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً ، وتارة موقوفاً عليه ، وأخرى يجعله من قول محمد بن كعب .

والمقصود ؛ أن رواية ابن أبي حاتم هذه قد كشفت لي ما كان خافياً ، وهو أن

قول أبي حاتم المتقدم :

« إنما هو من قول أبي هريرة » تساهل منه غير معروف عنه ، ما دام أن راويه هو أبو معشر نفسه ، وهو مما اتفقوا على ضعفه ، وقد عقب عليه ابن كثير بقوله :

« هو نجيح بن عبد الرحمن المدني إمام المغازي والسير ، ولكن فيه ضعف ، وقد أنكره عليه الحافظ ابن عدي ، وهو جدير بالإنكار ؛ فإنه متروك ، وقد وهم في رفع الحديث (!) ، وقد انتصر البخاري رحمه الله في كتابه لهذا ، فقال : « باب يقال : رمضان » وساق أحاديث في ذلك منها : من صام رمضان إيماناً واحتساباً ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه . ونحو ذلك » .

قلت : وقد أنكره أيضاً الذهبي ، فذكره في جملة ما أنكر على أبي معشر ، وصرح الحافظ في « الفتح » (٤ / ١١٣) بأنه :

« حديث ضعيف » . والصواب قول ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٨٧) :

« هذا حديث موضوع لا أصل له ، وأبو معشر : كان يحيى بن سعيد يضعفه ولا يحدث عنه ، ويضحك ؛ إذا ذكره ، وقال يحيى بن معين : « إسناده ليس بشيء » . قلت : ولم يذكر أحد في أسماء الله (رمضان) ، ولا يجوز أن يسمى به إجماعاً ، وفي « الصحيحين » من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : إذا دخل رمضان ؛ فتحت أبواب الجنة » .

وقد روى ناشب بن عمرو بإسناد له عن ابن عمر مرفوعاً نحوه .

أخرجه تمام في « الفوائد » (٢ / ١٦٢ / ٥٥١ ـ الروض البسام) بإسناده عنه .

وهو منكر الحديث ـ كما قال البخاري ـ .

٦٧٦٩ ـ (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ : أنا خلقتُ العباد بِعلمي ، فمن أردتُ به خَيراً ؛ منحتُه خُلُقاً حَسَناً ، ومن أردتُ به شَرّاً ؛ منحتُه خُلُقاً سَيّئاً) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مكارم الأخلاق » (٣٧ / ٧) قال : ثنا محمد ابن عبد الله الحضرمي : ثنا **محمد بن يوسف الأنباري** : ثنا **أبي عن يحيى بن أبي أنس المكي** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف :

١ ـ يحيى بن أبي أنس المكي : لم أجد له ذكراً في كتب الرجال التي عندي ، ولا في الرواة عن ابن جريج ، وذلك يدل على أنه مجهول ، لا سيما وقد تفرد برواية هذا الحديث الغريب من بين الأحاديث القدسية ، وقد روي نحوه من قوله ﷺ بإسناد ضعيف جداً ، وقد مضى برقم (٣٢٤٤) .

٢ ـ محمد بن يوسف الأنبار : مثله في الجهالة ؛ إلا أن البخاري قد أورده في « التاريخ » مختصراً جداً ، فقال (٣ / ٣٩٣) :

« محمد بن يوسف الأنباري ؛ حدث عن أبي النضر هاشم بن القاسم ، روى عنه محمد بن عبد الله مُطَيَّن الكوفي » .

وأما أبوه يوسف ، فالظاهر أنه المترجم في « التاريخ » أيضاً (١٤ / ٢٩٨) ، و« التهذيب » :

« يوسف بن بهلول التميمي ، أبو يعقوب الأنباري ، نزيل الكوفة . . . » .

روى عنه جمع منهم البخاري في « الصحيح » ، ولم يذكروا فيهم ابنه (محمد) هذا ، مما يدل على جهالته أيضاً . والله أعلم .

٦٧٧٠ - (لا يحلُّ لمسلم أنْ يهْجرَ أخاهُ فوقَ ثلاث ، يلتقيانِ ؛ فيعرضُ هذا ، ويعرضُ هذا ، والذي يبدأُ بالسّلامِ يسْبقُ إلى الجنّةِ) .

منكر بزيادة : (السبق) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٤٢٥ / ٧٨٧٠) قال : حدثنا محمود قال : حدثنا وهب قال : حدثنا خالد عن **عبد الله بن عمر** عن الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات ، رجال مسلم ؛ غير محمود - وهو : ابن محمد الواسطي - ، وهو محدث كبير ، كما قال الذهبي في « التاريخ » ، وقد ترجمه الشيخ الأنصاري في كتابه (ص ٣٢٥) ، إلا أن (عبد الله بن عمر) وهو العمري المكبر ، لم يخرج له مسلم إلا متابعة ؛ وذلك ؛ لأن في حفظه ضعفاً ، وروايته لهذا الحديث بالزيادة المشار إليها آنفاً تؤكد ضعفه ؛ فقد رواه مالك ، وعنه الشيخان وغيرهما عن الزهري به دونها . ورواه وغيره من طرق أخرى عن الزهري به كذلك .

بل قد جاء الحديث عن جمع من الصحابة دونها ، بلغ عددهم في تخريجي له في « الإرواء » (٧ / ٩٢ - ٩٦) ثمانية ، - دون حديث أنس ، وقد أشار إلى نكارته الحافظ الطبراني بقوله عقب الحديث :

« لم يقل أحد روى هذا الحديث عن الزهري : « والذي يبدأ بالسلام يسبق إلى الجنة » ؛ إلا عبد الله بن عمر » .

والمحفوظ في حديث أبي أيوب الأنصاري عند الشيخين وغيرهما :

« وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

فالظاهر أن (العمري) أراد هذا فغلبه سوء حفظه ، فجاء بتلك الزيادة التي لا أصل لها ، فالعجب من ثلاثة من الحفاظ :

أولهم : الحافظ المنذري ؛ فإنه أورده في « الترغيب » (٣ / ٢٨٠ / ١) برواية الشيخين ، ثم قال :

« ورواه الطبراني ، وزاد فيه . . . » فذكرها ، وسكت عنها !

ثانيهم : الحافظ الهيثمي ؛ فإنه أورده في « المجمع » (٨ / ٦٧) وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » !

وليس فيه من لا يعرف ؛ كما عرفت .

ثالثهم : الحافظ العسقلاني ؛ فإنه قال في « الفتح » (١٠ / ٤٩٥) :

« زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري : يسبق إلى الجنة » .

قلت : فسكت أيضاً عنه ، وما أظنه إلا من طريق العمري ، وقول الطبراني صريح في ذلك . والله أعلم .

ومثل هذه الزيادة في النكارة عندي ما رواه عبد الله بن عبد العزيز الليثي في حديث أبي أيوب المشار إليه ، فإنه قال : عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عنه مرفوعاً نحوه إلا أنه قال مكان جملة : « وخيرهما . . . » :

« فإن تكلما ، وإلا ؛ أعرض الله عز وجل عنهما حتى يتكلما » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ١٧٣ / ٣٩٥٧ و ٣٩٧٤) .

وعبد الله بن عبد العزيز الليثي : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، واختلط بأَخَرة » .

قلت : وهذا ـ دون شك أو ريب ـ من تخاليطه ؛ فقد خالف جماعة الثقات الذين رووه عن ابن شهاب باللفظ المتقدم ، وقد ساقه الطبراني من طرق عنه (٣٩٤٩ ـ ٣٩٥٦) .

(تنبيه) : من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » أنهم حسنوا حديث الطبراني هذا عن أبي أيوب ؛ فقالوا (٣ / ٤٤٩ / ٤٠٧٠) :

« حسن بشواهده » ! وهو مخالف لما أشاروا إليه من الشواهد بزيادته المنكرة ، وكذلك صححوا حديث الترجمة (٣ / ٤٤٧ / ٤٠٦٤) .

٦٧٧١ ـ (مَنْ حمَى عِرضَ أخِيه في الدُّنيا ؛ بعثَ اللهُ إليه مَلَكاً يومَ القيامةِ يحميه من النّار) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٣٥ / ٢٤٠) ، و« الغيبة والنميمة » (٩٩ / ١٠٥) : حدثنا أبو بلال الأشعري : حدثنا أبو المنقذ القرشي عن شيخ من أهل البصرة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالعلل ، والشيخ البصري متهم ، فقد جاء مسمى ، فقال الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٨٤١ / ٩٣١) : حدثنا أبو

جعفر أحمد بن يحيى بن مالك السوسي : نا أبو بلال الأشعري : نا أبو منقذ الأشعري ، عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، مسلسل بالعلل :

١ - أبو بلال الأشعري - اسمه : (مرداس بن محمد . . .) - : ضعفه الدارقطني والحاكم ، وأما ابن حبان فقال في « الثقات » (٩ / ١٩٩) :

« يغرب ويتفرد » .

٢ - أبو المنقذ الأشعري : لم أعرفه ، ولم يورده الذهبي في كتابه « المقتنى في سرد الكنى » الأمر الذي يشعر بأنه مجهول غير معروف . ثم رأيته في« كنى الدولابي » (٢ / ١٣٠) وسماه (عبد الرحمن بن ثوب) ، عنه صفوان بن عمرو ، وكذا في « التاريخ » ، و« الجرح » ، و« الثقات » (٧ / ٧١) .

٣ - أبان بن أبي عياش : متفق على تركه ، وروى ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٩٢) عن شعبة أنه قال :

« لا يحل الكف عنه ؛ فإنه يكذب على رسول الله » .

ولكن الظاهر من عموم ترجمته أنه لم يكن يتعمد الكذب ، وإنما يقع ذلك منه ؛ لأنه كان من العباد ، فأصابته غفلة الصالحين .

وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٣٠٣) :

« رواه ابن أبي الدنيا عن شيخ من أهل البصرة لم يسمه ، وأظنه (أبان بن [أبي] عياش) ، وهو متروك ، كذا جاء مسمى في رواية غيره » .

قلت : كأنه يشير إلى رواية الخرائطي .

وذكره قبيل هذا من حديث سهل بن معاذ مرفوعاً أتم منه ، برواية أبي داود وابن أبي الدنيا ، ولم يبين علته ، وفيه إسماعيل بن يحيى المعافري - وهو - : مجهول ، وكذا قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٠٦) بعدما عزاه لأبي داود :

« بسند ضعيف » .

وقد رواه جمع آخر ، وهو مخرج في « المشكاة » (٤٩٨٦ / التحقيق الثاني) .

وإن من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١٣٣) أنهم أعلوه بقولهم :

« وفيه سهل بن معاذ الجهني ؛ ضعيف » ! وهو كما قال الحافظ :

« لا بأس به إلا في روايات زبان عنه » . وهذا ليس من رواية زبان ، وإنما من رواية إسماعيل المذكور عنه ، فهي العلة التي نقلوها منه - بجهل - إلى (سهل) ! والله المستعان .

وإن من تخاليطهم أنهم عزوا حديث الترجمة لمن لم يروه ؛ فقالوا تعليقاً عليه (٣ / ٥٠٢) :

« رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (رقم ٢٤٢) ، وهو قطعة من حديث ، وابن المبارك في « الزهد » (٦٨٦) » !

فأقول : رقم ابن المبارك هذا هو لحديث سهل بن معاذ الذي أشرت إليه آنفاً ، وهو الذي يصدق فيه قولهم : « هو قطعة من حديث » دون حديث الترجمة ، فهو كامل .

والرقم الذي نسبوه لـ « الصمت » خطأ أيضاً ، وإنما لحديث آخر عنده (١٣٦ / ٢٤٢) ، ولبالغ غفلتهم توهموه حديث الترجمة ؛ لأنه من رواية شيخ من أهل البصرة - أيضاً - عن أنس مرفوعاً بلفظ : « إذا وُقع في رجل وأنت في ملأ . . . » الحديث .

وقد شاركهم - أو سبقهم - أحد المعلقين إلى بعض أوهامهم - أعني : المعلق على « الغيبة » - ؛ فإنه قال في تعليقه على حديث الترجمة :

« أخرجه أبو داود في « سننه » (٤٨٨٣) ، وابن المبارك في « الزهد » ٢٣٩ و . . . و . . . و . . . و . . . والتبريزي في « المشكاة » ٤٩٨٦ . . . . . » .

وهكذا سود عشرة أسطر كل سطر نصف سطر وأقل ، كان يمكن طبعها بكل يسر في أربعة أسطر ، والسبب واضح وهو (تكبير الصغير) ! على أنه لا فائدة تذكر منها ، مع ما فيها من الخطأ إن لم أقل التشبع ؛ فإن الأرقام المذكورة هي لحديث سهل ، وليس لحديث الترجمة .

٦٧٧٢ - (يدخلُ عليكم رجلٌ من أهْلِ الجنّةِ ، فدخلَ سعْدٌ . قال ذلك في ثلاثةِ أيامٍ ، كلَّ ذلكَ يدخلُ سعْدٌ) .

ضعيف. أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ١٩٨٢ و ٣ / ٢٠٨ / ٢٥٨٢ - كشف الأستار) : حدثنا محمد بن المثنى : نا عبد الله بن قيس : ثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وخولف البزار في لفظه ؛ فقال ابن حبان في « صحيحه » (٧ / ٦٦ / ٦٩٥٢) : أخبرنا الحسن بن سفيان : حدثنا محمد بن المثنى : حدثنا عبد الله بن عيسى

(كذا) الرقاشي : حدثنا أيوب بلفظه ؛ إلا أنه قال :

« قال : وليس منا أحد إلا وهو يتمنى أن يكون من أهل بيته ، فإذا سعد بن أبي وقاص قد طلع » .

وهكذا رواه العقيلي في « الضعفاء » قال : حدثنا محمد بن زكريا قال : حدثنا محمد بن المثنى به .

ذكره في ترجمة (عبد الله بن قيس الرقاشي) ، وقال :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

ونقله الذهبي ثم العسقلاني عنه في « الميزان » و « اللسان » ، إلا أنهما أعلاه بقولهما :

« لكن فيه الغلابي » . يشيران إلى شيخ العقيلي (محمد بن زكريا) ، وخفي عليهما متابعة البزار والحسن بن سفيان إياه ، وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن أيوب إلا عبد الله بن قيس ، ولم نسمعه إلا من أبي موسى عنه » .

قلت : أبو موسى ـ محمد بن المثنى ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ؛ إلا (عبد الله بن قيس) ، فهو العلة ـ كما تقدم عن العقيلي والذهبي والعسقلاني ـ ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » ، وقال (٨ / ٣٣٤) .

« عبد الله بن عيسى الرقاشي ، من أهل البصرة ، يروي عن أيوب السختياني ، روى عنه محمد بن موسى الحرشي ، والبصريون ، يخطئ ويخالف » .

هكذا سمى أباه (عيسى) ، وكذلك وقع له في إسناد الحديث - كما مر - .
وقوله : « روى عنه محمد بن موسى الحرشي » أخشى أن يكون وهماً صوابه (محمد ابن المثنى العَنَزي) . والله أعلم .

(تنبيه) : حاول بعض المعلقين تقوية الحديث ، فقال :

« وله شاهد من حديث أنس مطولاً عند أحمد (٣ / ١٦٦) ، والبزار (١٩٨١) من طريقين عن الزهري عن أنس . . . » .

فأقول : الطريق الأولى رجالها ثقات رجال الشيخين ؛ لكن ليس فيه تسمية سعد ، بخلاف الطريق الأخرى وهي عند البزار فقط (٢ / ٤٠٩ - ٤١٠ / كشف الأستار) ؛ لكن فيها ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ ، وذكره سعداً فيها من تخاليطه ، ومخالف لرواية غيره من الثقات ، فإنه قال : « رجل من الأنصار » . وسعد من المهاجرين - كما هو معلوم - .

ثم إنه معلول بأن بين الزهري وأنس رجلاً لم يسم - كما حققته في « ضعيف الترغيب » (٢٣ - الأدب / ٢١) - ، ولو صح ؛ فشهادته قاصرة ؛ على أن سعداً من أهل الجنة ، وهذا صحيح ، يشهد له حديث عبد الرحمن بن عوف في العشرة المبشرين بالجنة ، وهو مخرج في « تخريج الطحاوية » (٤٨٨ - ٤٨٩) .

وأما قوله في الحديث :

« قال ذلك ثلاثة أيام . . . » أو « وليس منا أحد . . . » إلخ ، فلا شاهد له ، فليعلم .

٦٧٧٣ - (من ردَّ حَديثاً بلغَهُ عنِّي ؛ فأنا مُخاصِمُه يومَ القيامةِ ، وإذا بلغَكم عنِّي حديثٌ ولم تعرفُوه ؛ فقولُوا : اللهُ أعلم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣٢١ / ٦١٦٣) : حدثنا بكر بن محمد القزاز البصري : ثنا إسحاق بن إبراهيم بن غالب السلمي : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو بكر العبدي عن إسحاق بن يونس بن سعد عن هلال الوزان عن سعيد بن المسيب عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً :

« من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ بيتاً في النار ، ومن ردَّ . . . » الحديث .

وهذا الطرف الأول فقط ، رواه الإسماعيلي في « معجم شيوخه » (ق ٧٣ / ١) بإسناد المصنف . ورواه هذا به في « طرق حديث من كذب علي متعمداً » (١٦٠ / ١٦٧ - تحقيق الأخ علي الحلبي) مضيفاً إلى هذا الطرف الجملة الثانية بلفظ :

« ومن رد حديثاً بلغه عني ؛ فليتبوأ بيتاً في النار » !

هكذا بتكرار قوله « فليتبوأ . . . » ، وأظنه خطأ من الطابع أو الناسخ ؛ فإنه مخالف للسياق الذي نقلته من « المعجم الكبير » ، ولسياقه في « الجامع الكبير » للسيوطي معزواً لـ (طب) ، وكذا في « مجمع الزوائد » (١ / ١٤٧) ؛ إلا أنه ذكر بين يديه جملة التعمد فقط ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وإسناده من قبل هلال الوزان لم أجد من ذكرهم ، وكذلك الحديث الآتي » . ثم ساقه بتمامه ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » » . وجاء في التعليق عليه ما نصه :

« وفي إسناده هلال أيضاً . هامش » .

قلت : وفيما ذكر نظر .

أولاً : لم يرو الطبراني جملة التعمد فقط عن سلمان الفارسي ، لا بهذا الإسناد ، ولا بغيره ، وهي مع ذلك متواترة عنه ﷺ .

ثانياً : وأنا أيضاً لم أعرف أحداً ممن دون (هلال الوزان) ، ومن جملتهم شيخ الطبراني (بكر بن محمد القزاز البصري) ، وقد روى له في « المعجم الصغير » حديثاً آخر ، وكناه بـ (أبو عمر المعدل) ، (٧٩٢ - الروض النضير) .

ثالثاً : قول المعلق : « وفي إسناده (هلال) أيضاً » لم أدر بقلم من هو ؟ وغالب الهوامش التي على « المجمع » هي بقلم الحافظ ابن حجر - تلميذ الهيثمي - ، وأستبعد أن يكون هذا منه ؛ لأن (هلالاً الوزان) ثقة من رجال الشيخين ، ومثله لا يخفى حاله على الحافظ ، والمهمِّش يشير إلى أنه لا يعرف كالذين دونه . والله أعلم .

والحديث ذكره السيوطي في « مفتاح الجنة » (ص ٣٨ - منيرية) من رواية الطبراني فقط ، وسكت عنه على غالب عادته ، ووقع فيه (سلمى) مكان (سلمان) ، وهو خطأ مطبعي .

٦٧٧٤ - (من كذَبَ عليَّ متعمِّداً ، أو رَدَّ شَيئاً أَمَرتُ به ؛ فلْيتبوَّأْ بيْتاً في جهنَّم) .

منكر جداً بذكر : (الرد) . أخرجه أبو يعلى في « المسند » (١ / ٧٤ - ٧٥ / ٧٣) ، و« معجم شيوخه » (ق ٣١ / ١) : حدثنا عمرو بن مالك : حدثنا جارية

ابن هرم الفقيمي قال : حدثني عبد الله بن دارم : حدثنا عبد الله بن بُسر الحبراني ، قال : سمعت أبا كبشة الأنماري ـ وكان له صحبة ـ يحدث عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط »(٣ / ٤٠٠ / ٢٨٥٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٧٥) من طرق عن عمرو بن مالك الراسبي به . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو بن مالك » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال البخاري ، وأشار ابن عدي إلى أنه كان يسرق الحديث ، فقال عقب الحديث في ترجمة (جارية بن هرم) :

« يقال : إنه حديث يحيى بن بسطام ، وإن الباقين الذين رووه عن جارية سرقوه منه » . وجارية هذا : قال الذهبي في « المغني » :

« متروك واهٍ ، قال الدارقطني : ضعيف » .

وصدّر ابن عدي ترجمته بما رواه عن علي بن المديني قال :

« كان رأساً في القدر ، وكان ضعيفاً في الحديث ، كتبنا عنه ؛ ثم تركناه » .

وختمها بقوله :

« أحاديثه كلها مما لا يتابعه الثقات عليها » . ولذلك قال الذهبي في حديثه هذا ، وتبعه العسقلاني :

« هذا حديث منكر » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٤٢) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وفيه جارية بن الهرم الفقيمي ، وهو متروك الحديث » .

قلت : وشيخه (عبد الله بن دارم) : لم أعرفه .

وعبد الله بن بسر الحبراني : قال الذهبي :

« ضعفوه » .

فهو إسناد مسلسل بالعلل .

(تنبيه) : من الحداثة في هذا العلم وقلة التحقيق فيه ! قول المعلق على « مسند أبي يعلى » ؛ بعد أن صدر تخريجه للحديث بقوله : « إسناده تالف » ، وتكلم على رواته ، وختمه بقول الهيثمي المذكور ، استدرك قائلاً :

« ولكن معناه صحيح ، فقد عده الإدريسي في « نظم المتناثر في الحديث المتواتر » ص ٢٠ من الأحاديث المتواترة ، وقد خرجناه في « سير أعلام النبلاء » (١ / ٤٣ - ٤٤) عن عدة من الصحابة » !

فأقول : كل من يقف على هذا الاستدراك من عامة القراء لا يفهم منه إلا أن الحديث بتمامه هو المتواتر ، وهذا ليس بصحيح بداهة ؛ لذلك كان عليه أن يبين أن المتواتر إنما هو :

« من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

كما تقدم مني في الحديث الذي قبله ، وفي غيره ، مثل « صحيح الجامع الصغير » ، وما خرجت الحديث هنا إلا لبيان الفرق بينه وبين ما تواتر منه ، خشية الاغترار بتخريج السيوطي إياه في « مفتاح الجنة » (ص ٣٨) وسكوته عليه ،

وتعليق المشار إليه آنفاً ، و« الدين النصيحة » ؛ كما قال صلى الله عليه وآله وسلم .

ومثل هذا الحديث في النكارة ، وأنه لا يجوز أن يعلق عليه بما تقدم من المشار إليه :

« من كذب علي متعمداً ليضل به الناس ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

ولذلك كنت خرجته ـ فيما تقدم (١٠١١) ـ وخرجته من عدة [طرقٍ] وكشفت عن عللها ، وأودعت فيه بعض الفوائد ، منها أنني تتبعت أسماء الصحابة الذين رووا الحديث المتواتر ، فبلغ عددهم في كتاب الطبراني فقط أربعةً وخمسين صحابياً ، مشيراً بجانب كل واحد منهم إلى عدد طرقه فيه . فليرجع إليه من كان طالباً للمزيد من الفائدة .

٦٧٧٥ ـ (أتدْرونَ ما يقولُ اللهُ تعالى في الشَّام ؟ يقولُ : يا شامُ ! [يدِي عليكِ ، يا شامُ !] ، أنت صَفْوتي من بلادِي ، أُدخلُ فيك خِيرتي من عِبادي ، إنّ اللهَ قد تكفّل لي بالشّام وأهلِه) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٦٩ ، ١١٩ ـ ١٢٠) ، وأبو الحسن الربعي في « فضائل الشام » (١٢ / ٢١) ـ والزيادة له ، ورواية لابن عساكر ـ من طريق عبد الله ابن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : حدثني صالح بن رستم مولى بني هاشم عن عبد الله بن حوالة الأزدي أنه قال :

يا رسول الله ! خِرْ لي بلداً أكون فيه ، فلو أعلم أنك تبقى ؛ ما اخترت على قربك شيئاً . قال :

« عليك بالشام » . فلما رأى كراهتي للشام ؛ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير (صالح بن رستم مولى بني هاشم) ، وكنيته (أبو عبد السلام) ، وثقه ابن حبان (٦ / ٤٥٧) ؛ لكن قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« مجهول » . وتبعه العسقلاني في « التقريب » ، وأشار الذهبي في « المغني » إلى أنه مجهول الحال ، فقال :

« شامي مجهول . قلت : روى عنه ثقتان » .

قلت : أحدهما ابن جابر هذا ، والآخر (سعيد بن أبي أيوب) .

وأشار أيضاً إلى تليين توثيق ابن حبان بقوله في « الكاشف » :

« وُثِّق » .

وعلى مثل هذا التوثيق الليِّن يعتمد الهيثمي كثيراً . ومن ذلك قوله هنا (١٠ / ٥٨ ـ ٥٩) :

« رواه الطبراني من طريقين ، ورجال أحدهما رجال « الصحيح » ؛ غير صالح ابن رستم ، وهو ثقة » ! ونحوه قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٦١ / ٣) :

« رواه الطبراني من طريقين ؛ إحداهما جيدة » !

واغتر بقولهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » ؛ فقالوا (٣ / ٦٤١) :

« حسن ؛ قال الهيثمي . . . » !

ولا غرابة في ذلك ؛ فإنهم ممن تواترت الأدلة على أنهم جهلة لا علم عندهم إلا التقليد ، وحتى هذا لا يحسنونه !

وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث أنه قد جاء عن عبد الله بن حوالة من نحو تسعة طرق ليس فيها غير « عليك بالشام » ، وإلا الجملة الأخيرة منه :

« إن الله قد تكفل لي بالشام وأهله » .

فهي صحيحة ؛ لثبوتها في بعضها ، وقد أخرج خمسة منها الطبراني في « مسند الشاميين » ، وهذه أرقامها :

(٢٩٢ ، ٣٣٧ ، ٥٧٠ ، ١٠٥٤ ، ١١٧٢ ، ١٩٧٥ ، ٢٥٤٠ ، ٣٥١٥) . وسائرها عند ابن عساكر (١ / ٦٨ - ٨١) .

وكذلك روي الحديث عن جمع آخر من الصحابة ، ليس في أحاديثهم تلك النكارة ، فانظرها إن شئت في « التاريخ » (١ / ٦٦ - ٦٨) ، (٨١ - ٩٩) .

(تنبيه) : عزا السيوطي حديث الترجمة في « الدر المنثور » (٣ / ١١٢) لأحمد وابن عساكر ، وذِكْرُ أحمد فيه خطأ ؛ فليس هو عنده لا متناً ولا سنداً ، وقد أخرجه في « مسنده » من ثلاثة طرق (٤ / ١١٠ و ٥ / ٣٣ ، ٢٨٨) إسناد الأول منها صحيح ، وفيه قوله ﷺ :

« عليك بالشام ؛ فإنه خيرة الله من أرضه ، يجتبي إليه خيرته من عباده ، فإن أبيتم ؛ فعليكم بيمنكم ، واسقوا من غُدُرِكم ، فإن الله قد توكل لي بالشام وأهله » .

وهكذا رواه أبو داود ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٢٤٤) ، و« تخريج فضائل الشام » (الحديث الثاني) .

ثم إن المنذري (٤ / ٦٢ / ٩) ، والهيثمي (١٠ / ٥٨) ذكر الحديث بلفظ :

« رأيت ليلة أسري [بي] عموداً أبيض كأنه لؤلؤة تحمله الملائكة ، قلت : ما تحملون ؟ قالوا : عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام ، وبينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي ، فظننت أن الله عز وجل تخلى من أهل الأرض ، فأتبعته بصري ، فإذا هو نور ساطع بين يدي حتى وضع بالشام . . . » .

وقال المنذري :

« رواه الطبراني ، ورواته ثقات » !

وقال الهيثمي - كما قال في حديث الترجمة - :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير صالح بن رستم ، وهو ثقة » !

قلت : وقلدهما أيضاً الثلاثة المعلقون ، وقد عرفت جهالة ابن رستم هذا ، وفي حديثه هذا نكارة أيضاً ؛ إذا ما قوبل بالأحاديث الصحيحة ، كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبيه ، وأبي الدرداء ؛ فإنهم رووا قصة العمود باختصار عن هذا ، وهي في « الترغيب » قبيل هذا ، وهي مخرجة في « الفضائل » فانظر الأحاديث (٣ ، ١٠) وكلها ليس فيها « ليلة الإسراء » ، ولا جملة الظن .

٦٧٧٦ - (إذا وقَعَتِ الفتنةُ ؛ فالأمْنُ بالشَّامِ) .

منكر بلفظ : « الأمن » . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٣٣٣ / ٢٧١٠) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (١ / ١١٠) عن مؤمَّل بن إسماعيل قال : حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن عمرو : أن النبي ﷺ قال :

« رأيت في المنام : أنهم أخذوا عمود الكتاب ، فعمدوا به إلى الشام ، فإذا وقعت . . . » الحديث . وقال الطبراني :

« تفرد به مؤمل » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه ، قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق مشهور وثِّق ، وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير » .

قلت : ومن أخطائه قوله في هذا الحديث « فالأمن » ، والصحيح المحفوظ فيه عن ابن عمرو وغيره « فالإيمان » ، وقد استوعب طرقه وألفاظه الحافظ ابن عساكر (١ / ١٠١ - ١١١) ، وخرجت بعضها في « فضائل الشام » ، فانظر الحديث الثالث والعاشر .

(تنبيه) : أورد المنذري (٣ / ٦٢) ، وتبعه الهيثمي (١٠ / ٥٨) الحديث باللفظين ؛ دون بيان نكارة المنكر منهما ، وقلدهما في ذلك المعلقون على « الترغيب » (٣ / ٦٤٣) ، بل زادوا في الطين بلة ؛ فقالوا :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » ! فوضعوا من قيمة الصحيح منهما ، ورفعوا من شأن المنكر منهما ! والله المستعان .

ثم إنه وقع في الكتابين « الفتن » ، وما أثبته هو الوارد في « المعجم » ، و« التاريخ » . والله أعلم .

٦٧٧٧ - (طوبَى للشَّامِ . . . إنّ الرحمن لَباسطٌ رحمتَه عليه) .

باطل بهذا اللفظ . رواه أحمد بن رشدين المصري : نا حرملة بن يحيى : نا ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شماسة أنه سمع زيد بن ثابت يقول : قال رسول الله ﷺ ونحن عنده :

« طوبى للشام » .

فقلنا : ما باله يا رسول الله ؟ قال :

« إن الرحمن . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات غير أحمد بن رشدين هذا ، فهو ضعيف متهم ، وقد كنت بينت هذا وحكمت على هذا اللفظ بالبطلان تحت الحديث (٥٠٣ / الصحيحة) لمخالفته لما رواه غير ما واحد عن يزيد بن أبي حبيب بلفظ :

« . . . إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه » .

ثم تنبهت لشيء آخر يؤكد الحكم السابق ، وهو مخالفة (ابن رشدين) لمن رواه عن (حرملة) من الثقات ، فأحببت تقييده هنا ، فأقول :

قال ابن حبان في « صحيحه » (٢٣١١ - الموارد) : أخبرنا عبد الله بن محمد ابن سلمة : حدثنا حرملة بن يحيى . . . فذكره باللفظ المحفوظ الصحيح .

وقال يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٢ / ٣٠١) : حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو ، ومحمد بن أبي زكير عن ابن وهب عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث به .

٦٧٧٨ - (إنّ جبريلَ عليه السلام وعدَني أنْ يأتيني ، ولم يأْتني منذُ ثلاثٍ . قال : فإذا كلبٌ ، قال أسامةُ : فوضعتُ يدي على رأْسي فصِحتُ ! فقال :

ما لكَ يا أسامةُ ؟!

فقلتُ : كلبٌ !

فأمرَ به النبيُّ ﷺ فقُتلَ ، ثم أتاهُ جبريلُ فقال :

ما لكَ لمْ تأْتني ، وكنتَ إذا وعدتَني ؛ لم تخْلفْني ؟!

فقال : إنّا لا ندخلُ بيتاً فيه كلبٌ ولا تصاويرُ) .

ضعيف جداً بهذا السياق ، دون قول جبريل . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٢٥ / ٣٨٧) من طريق خالد بن يزيد العمري : ثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن كريب عن أسامة قال :

دخلت على النبي ﷺ وعليه الكآبة ، فقلت : ما لك يا رسول الله ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (خالد بن يزيد العمري) - وهو : العدوي المكي - : قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه أبو حاتم ويحيى ، قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : وقد تابعه جماعة على أصل الحديث عند الطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٣٧٧) وأحمد (٥ / ٢٠٣) ، وليس عندهم جملة صياح أسامة ، ولا

مواجهة النبي ﷺ لجبريل بقوله :

« ما لك لم تأتني . . . » .

وكذلك قد جاءت القصة عن جمع آخر من الصحابة ، سقتها في « آداب الزفاف » (ص ١٩٠ - ١٩٧ - المكتبة الإسلامية) ، وليس فيها الزيادتان المذكورتان ، وفيها الأمر بإخراج الجرو - الكلب - دون قتله ، وليس فيها أيضاً ذكر (الثلاث) ، نعم ؛ في حديث ميمونة :

« فلما أمسى ؛ لقيه جبريل ، فقال له : قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة ، فقال : أجل ، ولكنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة فأصبح رسول الله ﷺ يومئذٍ ؛ فأمر بقتل الكلاب ، حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير ، ويترك كلب الحائط الكبير » .

٦٧٧٩ - (الْتقَى مؤْمنانِ على بابِ الجنّةِ : مؤمنٌ غنيٌّ ، ومؤمنٌ فقيرٌ ؛ كانا في الدُّنيا فَأُدخِلَ الفقيرُ الجنَّةَ ، وحبسَ الغنيُّ ما شاءَ اللهُ أنْ يحْبسَ ؛ ثم أُدخِلَ الجنّةَ ، فلقيَه الفقيرُ ، فقال : أيْ أخي ! ماذا حَبَسكَ ؟ والله لقد حُبِستَ حتّى خِفتُ عليكَ ! فيقولُ : أيْ أخي ! إني حبستُ بعدَك محْبَساً فظيعاً كَريهاً ، وما وصلتُ إليكَ حتّى سالَ منِّي من العَرقِ ما لو وردَه ألفُ بعيرٍ ؛ كلّها آكلةُ حمضٍ ؛ لَصَدرتْ عنه رِواءً) .

منكر . أخرجه أحمد (١ / ٣٠٤) : ثنا حسن : ثنا **دُوَيد** عن سلم بن بشير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (دويد) هذا ، لم أر من

ترجمه ، غير أن ابن ماكولا ذكره في « الإكمال » (٣ / ٣٨٦) برواية حسين (كذا) بن محمد المروزي عنه ، وسمى أباه (سليمان) ، وقال :

« حدث عن سلم بن بشير بن جحل وعثمان بن عطاء » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٦٣) :

« رواه أحمد ، وفيه (دويد) غير منسوب ، فإن كان هو الذي روى عنه سفيان ؛ فقد ذكره العجلي في « كتاب الثقات » ، وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه ، وبقية رجاله رجال « الصحيح » ؛ غير سلم بن بشير ، وهو ثقة » .

قلت : ليس هو الذي روى عنه سفيان ـ وهو : الثوري ـ ؛ فإنه أدنى طبقة منه ، هو من طبقة سفيان بن عيينة ، وقد ترجم ابن أبي حاتم لثلاثة من طبقة واحدة ، أحدهم : هذا الذي روى عنه الثوري ، وقال فيه :

« شيخ ليِّن » .

والثاني : (دويد الفلسطيني) عنه سعيد بن أبي أيوب ، وسكت عنه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٣٧) وذكر أنه روى عنه الثوري ، فكأنه يرى أنه هو والذي قبله واحد ، وليس ببعيد .

والثالث : دويد بن نافع مولى بني أمية ، روى عنه الليث بن سعد وآخرون ، وقال أبو حاتم :

« هو شيخ » . وقال ابن حبان (٦ / ٢٩٢) :

« مستقيم الحديث » .

ووثقه آخرون ، وهو مترجم في « التهذيب » لابن حجر ، وقال :

« ورأيت له رواية عن ابن عمر ، فقيل : مرسلة » .

فهو متقدم جداً على (دويد) الراوي لهذا الحديث .

ومن الغرائب أن الحافظ لم يترجم له في « تعجيل المنفعة » ؛ مع أنه على شرطه ! فإنه أورد فيه (ص ١٤٤ / ٣٥١) :

« أ ـ سالم بن بشير ، عن عكرمة ، وعنه دويد الخراساني ، مجهول . قلت (الحافظ) : هذا غلط نشأ من تحريف ، وإنما هو (سلْم) بسكون اللام بعدها ميم ، وسأذكره على الصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ » .

قلت : وهناك لم يصنع شيئاً سوى أنه ذكره على الصواب فقال (١٥٨ / ٣٩٢) :

« سلم بن بشير . تقدم في (سالم) » !

والظاهر أنه لم تتيسر له ترجمته ؛ فأحال على ما تقدم ، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢٦٦) وروى عن ابن معين أنه قال :

« ليس به بأس » .

وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٤ / ٣٣٤) ، وفي « أتباعهم » (٦ / ٤٢٠) ، ومع هذا كله قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على هذا الحديث (٤ / ٢٧٣) :

« ولم أجد لـ (سلم) هذا ترجمة أصلاً » .

والمقصود : أن الحافظ رحمه الله لم يترجم لـ (دويد) هذا ، مع أنه تنبه من

ترجمة الحسيني لـ (سالم بن بشير) ؛ أنه من رجال « المسند » ، وبخاصة أنه وصفه بـ (الخراساني) ، فهذا مما يذكّرُه بإبرازه بالترجمة ، ولكن صدق الله : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ .

وبما تقدم يتبين خطأ تقوية الحديث بقوله في « الترغيب » (٤ / ٨٨ / ١٨) :

« رواه أحمد بإسناد جيد قوي » !

والظاهر أنه توهّم أنه (دويد الفلسطيني) أو (الأموي) اللذين وثقهما ابن حبان ، وقد عرفت أنهما أعلى طبقة منه ، وأنه لا دليل على أنه أحدهما ؛ ولذلك جزم الأمير ابن ماكولا أنه غيرهم . والله أعلم .

ثم وقفت على ما يؤيد جهالته وهو قول الحافظ العراقي في « المغني » (٤ / ٢٢٦) : « . . . وفيه (دويد) غير منسوب يحتاج إلى معرفته قال أحمد : حديثه مثله » .

وإن من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، وقَفْوِهم ما لا علم لهم به : أنهم صدّروا تخريجهم لهذا الحديث بقولهم في التعليق عليه (٤ / ٤٠) بقولهم :

« حسن ، . . . » .

ثم أتبعوه بكلام الهيثمي المتقدم ، وهو لا يدل على تحسينهم بوجه من الوجوه ؛ لأنه تردد بين أن يكون الذي وثقه العجلي أو غيره ممن لا يعرفه . فلا يجوز أن يؤخذ من كلامه ، ويترك منه . ثم إنه لو فرض أنه جزم هو أو غيره بأنه الموثق ؛ فهو مما لا ينبغي الجزم بأنه ثقة ؛ لما هو معروف من تساهل العجلي في التوثيق كنحو ابن حبان ، وبخاصة أنه قد عارضه هنا تضعيف ابن أبي حاتم إياه ـ كما تقدم ـ . فيا لله !

ما أجهلهم ، وما أجرأهم على التكلم بغير علم ! والله المستعان .

٦٧٨٠ - (احتجمُوا باسْم الله على الرِّيق ؛ فإنّه يزيدُ الحافظَ حفْظاً ، ولا تحتجمُوا يومَ السّبتِ ؛ فإنّه يوم يدخلُ الدّاءُ ويخرجُ الشِّفاءُ ، واحْتجمُوا يومَ الأحدِ ، فإنّه يخرجُ الدّاءُ ويدخلُ الشِّفاءُ ، ولا تحتجمُوا يومَ الاثنينِ ؛ فإنّه يومٌ فجعتُم فيه بنبيّكم ﷺ ، واحتجمُوا يومَ الثّلاثاءِ ؛ فإنّه يومُ دم ، وفيه قَتَل ابنُ آدم أخاهُ ، ولا تحتجمُوا يومَ الأربعاء ؛ فإنّه يومُ نحْسٍ ، وفيه سال عيون الصّبر (!) ، وفيه أُنزلت سورةُ الحديدِ ، واحْتجمُوا يومَ الخَميس ؛ فإنّه يومُ أنيسٌ ، وفيه رُفعَ إدريسُ ، وفيه لعنَ إبليسُ ، وفيه ردّ اللهُ على يعقوبَ بصرَه ، وردّ عليه يوسفَ ، ولا تحتجمُوا يومَ الجمُعة ؛ فإنّ فيها ساعةً لو وافتْ أمّةَ محمّدٍ ؛ لماتوا جَميعاً) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « الطب النبوي » (ق ٥٢ / ١ - ٢) من طريق أبي يحيى الوقار : ثنا محمد بن إسماعيل المرادي عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر : أن عبد الله بن عمر أرسل رسولاً فقال :

ادع لي حجاماً ، ولا تَدْعُه شيخاً ، ولا صبياً ، وقال : . . . فذكره .

ورواه ابن أبي حاتم في « العلل » فقال (٢ / ٢٧٧ / ٢٣٣٠) : سمعت أبي وحدثنا زكريا بن يحيى الوقار[1] عن محمد بن إسماعيل المرادي به إلا أنه لم يسقه بتمامه ، ثم قال :

---

(١) الأصل هنا (الوقات) ، وفي الموضع الأخر الآتي (الوقاد) ! وهو من تحريفات الناسخ أو الطابع ، والتصحيح من كتب الرجال : ومنها كتاب ابن أبي حاتم في « الجرح » (١ / ٢ / ٦٠١) .

« فقال أبي : هذا حديث باطل ، ومحمد هذا مجهول ، وأبوه مجهول » .

وكذا قال في ترجمة (محمد بن إسماعيل المرادي) من « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ١٨٩ / ١٠٧٤) ، وأقره الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وكذلك قال في موضع آخر من « العلل » (٢ / ٢٨٢ / ٢٣٤٦) وزاد :

« قال أبي : وروى هذا الحديث كاتب الليث عن عطّاف عن نافع عن ابن عمر . وهو مما أُدخل على أبي صالح . ورواه عبد الله بن هشام الدستوائي عن أبيه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر . وعبد الله متروك الحديث » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

ولي على ما تقدم ملاحظات ، لابد من بيانها ، فأقول :

الأولى : إن إعلال الحديث والحكم عليه بالبطلان بـ (زكريا بن يحيى الوقار) أولى من إعلاله بشيخه وأبيه المجهولين ؛ وذلك ؛ لأن زكريا هذا كذاب ، ففي « الميزان » :

« قال ابن عدي : يضع الحديث ، قال صالح جزرة : حدثنا زكريا الوقار وكان من الكذابين الكبار » .

لكن الظاهر أن أبا حاتم لم يعرفه ، فقد ذكر ابنه عنه أنه سمع منه بمصر في الرحلة الثانية ، وروى عنه ، فلو كان تبين له كذبه ؛ ما روى عنه - إن شاء الله - ، ولأعله به .

الثانية : حديث الترجمة موقوف ، وحديث كاتب الليث عن عطاف مرفوع ، وقد أخرجه عنه كذلك جمع منهم الحاكم ؛ كما تراه مخرجاً في « الصحيحة » تحت حديث ابن عمر هذا مختصراً برقم (٧٦٦) .

الثالثة : قوله : « وروى هذا الحديث كاتب الليث . . . » إلخ ؛ يوهم أنه رواه بتمامه ، وليس كذلك ، فإن الشطر الثاني منه ، ابتداءً من قوله : « فإنه يوم نحس . . . » إلخ ، لا أصل له في حديثه . وكذلك يقال في حديث (عبد الله الدستوائي) ، بل هذا مختصر جداً ، ليس فيه إلا الأمر بالحجامة في ثلاثة أيام ، والنهي عن الحجامة يوم الأربعاء ! وفيه نكارة بينتها هناك في « الصحيحة » .

الرابعة : اقتصاره على ذكر متابعين للمرادي عن نافع ، يوهم أنه لا يوجد غيرهما . والواقع خلافه أيضاً ؛ فقد تابعهم سعيد بن ميمون عند ابن ماجه ، ومحمد بن جحادة من ثلاث طرق عنه ، عند ابن ماجه وغيره ، وهي مخرجة هناك في « الصحيحة » ، فاقتضى التنبيه . والله تعالى ولي التوفيق .

٦٧٨١ - (من غَسلَ ميْتاً فكتَم عليه ؛ غَفرَ الله له أربعينَ كبيرةً . . .) .

شاذ بلفظ : « كبيرة » . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ / ٩٢٩) : حدثنا هارون بن ملول البصري : ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ : ثنا سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن شريك عن علي بن رباح قال : سمعت أبا رافع يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، وعليه جرى بعض الحفاظ ، فقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٧٠ / ١) ، وتبعه الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورواته محتج بهم في (الصحيح) » .

فأقول : هو كما قالا باستثناء شيخ الطبراني ، وهذه غالب عادتهم أنهم يغضون النظر عن شيوخ الطبراني إلا ما ندر ؛ حتى ولو كان ممن تكلم فيه أو جُهل ، أو غير ذلك ؛ كالشذوذ أو المخالفة ، وهذا هو العلة هنا ، فقد رواه جماعة من الثقات بلفظ

« مرة » مكان « كبيرة » . فمنهم : عبد الصمد بن الفضل ، وعبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة ، عند الحاكم (١ / ٣٥٤ ، ٣٦٢) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٩ / ٩٢٦٥) ، وعباس بن عبد الله الترقفي عنده في « السنن » (٣ / ٣٩٥) ، والمقدمي وأبو صالح سعيد بن عبد الله سيامرد - ولم أعرفه - كلهم قالوا : « مرة » مخالفين (هارون بن ملول) في قوله : « كبيرة » ! وهذا من أوضح الأمثلة للحديث الشاذ وأقواها - كما لا يخفى على العارفين بهذا الفن الشريف - .

على أن (هارون) هذا لم أجد من وثقه من المتقدمين ، مثل الدارقطني وأمثاله من أئمة الجرح والتعديل ، وإنما وثقه ابن الجوزي فقال :

« كان من عقلاء الناس ، ثقة في الحديث » .

كما نقله الشيخ الأنصاري في كتابه القيم « بلغة القاصي والداني » (ص ٣٣٦) ، فإذا ثبتت ثقته ؛ فيكون حديثه شاذاً ، وإلا ؛ كان منكراً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : لقد اختلط على بعض الحفاظ المتأخرين وغيرهم ؛ هذا اللفظ الشاذ باللفظ المحفوظ في تخريج الحديث ، فعزوا الأول إلى من روى الآخر ، وهاك البيان :

١ - الحافظ الزيلعي ، فإنه ساق الحديث في « نصب الراية » (٢ / ٢٥٦) من رواية البيهقي في « المعرفة » عن شيخه الحاكم ، بإسناده عن عبد الصمد بن الفضل عن عبد الله بن يزيد بإسناده المتقدم عن أبي رافع مرفوعاً بلفظ :

« كبيرة » . وقال :

« ورواه الطبراني في « معجمه » : حدثنا هارون بن ملول المصري : ثنا عبد الله بن يزيد المقري به سنداً ومتناً . ورواه الحاكم في « المستدرك » ، وقال : على شرط مسلم » .

فأنت ترى أنه جعل لفظ الحاكم والبيهقي لفظاً واحداً هو : « كبيرة » ! وهذا خلاف ما تقدم : أن روايتهما من طريق عبد الصمد بن الفضل هي بلفظ الجماعة المحفوظ :

« مرة » .

وهكذا عزاه الإمام النووي في « المجموع » (٥ / ١٨٦) للحاكم في « المستدرك » ، وأقره على التصحيح .

وما عزاه الزيلعي لـ « معرفة البيهقي » ، فهو وهم آخر ، لا أدري هو منه أو من كاتب نسخته من « المعرفة » ، فقد تقدمت روايته في « الشعب » من طريق شيخه عن عبد الصمد بن الفضل بلفظ : « مرة » . وكذلك وجدته في نسخة مخطوطة عندي من « المعرفة » (٢ / ١٣٩ / ٢) ، مما يؤكد الوهم المذكور .

٢ ـ الحافظ العسقلاني ؛ فإنه ذكر في « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » الطرف الأول من الحديث باللفظ الشاذ ، وقال :

« إسناده قوي ، أخرجه الحاكم والطبراني والبيهقي » .

ومن الواضح أنه تلخيص لتخريج الزيلعي ، لم يرجع إلى الأصول الثلاثة التي ذكرها . ليتبين له الفرق بين اللفظين !

٣ ـ المعلق أو المعلقون على « نصب الراية » ؛ فإنهم شايعوا الأصل ، بل ودعموه بنقل تقوية الحافظ لإسناده ، دون أن ينتبهوا للفرق والشذوذ .

٤ ـ الحافظ السيوطي ، وابن عرّاق الكناني ـ كما يأتي قريباً ـ والمعلقان عليه .

٥ ـ وأخيراً ، المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٢٣٢) ؛ فإنهم قالوا في تخريجهم :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » فذكروا قوله : « رجاله رجال الصحيح » ـ كما تقدم ـ ، وتصحيح الحاكم والذهبي ، دون أن يفرقوا أيضاً !! وأنى لهم العلم الذي يمكنهم من ذلك ؟!

هذا ، وفي مقابل هؤلاء أبو الفرج ابن الجوزي ، فقد ساق في « موضوعاته » (٢ / ٨٥) حديثاً لأبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« من غسل ميتاً فستر عليه ، وأدى الأمانة ؛ غفر له أربعين مرة . . . » الحديث . وأعله بيوسف بن عطية ، وقول ابن حبان :

« يقلب الأخبار ، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة » .

فكان عليه أن يشير إلى حديث أبي رافع هذا المحفوظ ؛ حتى لا يتوهم القارئ أنه لا يوجد في الباب ما يغني عن حديث أبي هريرة هذا الواهي . ولذلك فقد أحسن السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٨ ـ ٩) في تعقبه إياه بحديث أبي رافع هذا ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٦٩ ـ ٧٠) برواية البيهقي المتقدمة من طريق الترقفي ، ولكنهما لم يحسنا بسكوتهما عن بيان صحة إسناده ، وأساءا بذكر متنه بلفظ : « كبيرة » ! مع لفظه في حديث أبي هريرة المشهود له بلفظ : « مرة » ـ كما نقلته آنفاً ـ ، ولكنه تحرف عندهما إلى « كبيرة » !!

وأقر ذلك كله المعلقان الأزهريان (عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري) الذي وصف نفسه تحت اسمه : « من علماء الأزهر والقرويين ، ومتخصص في علم الحديث والإسناد » !!

٦٧٨٢ - (لو أنَّ قطْرةً من الزَّقّوم قطَرتْ في دارِ الدُّنيا ؛ لأَفسدتْ على أهْلِ الدُّنيا معايشَهم ، فكيفَ بمن يَكونُ طعامَه ؟!) .

ضعيف[*] . أخرجه الترمذي (٢٥٨٨) ، والنسائي في « الكبرى » (٦ / ٣١٣ / ١١٠٧٠) ، وابن ماجه (٤٣٢٥) ، وابن حبان (٢٦١١ - الموارد) ، والحاكم (٢ / ٢٩٤ و ٤٥١) ، والطيالسي في « مسنده » (٣٤٤ / ٢٦٤٣) ، وعنه البيهقي في « البعث والنشور » (٢٨٩ - ٢٩٠) ، وأحمد (١ / ٣٠١ و ٣٣٨) ، والطبراني في معاجمه الثلاثة : « الكبير » (١١ / ٦٨ / ١١٠٦٨) ، و« الأوسط » (٨ / ٢٥٩ / ٧٥٥١) و« الصغير » (ص ١١٨ - هند) من طرق عن شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية : ﴿ اتقوا الله حق تقاته ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . والسياق للترمذي ، وقال :

« حديث حسن صحيح » ! وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي ! وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا شعبة » .

قلت : بلى ، قد رواه عنه اثنان آخران ؛ وخالفاه سنداً ومتناً ، وكشفا عن علته التي فاتت الذين صححوه .

أحدهما : فضيل بن عياض ، فقال : عن سليمان - يعني : الأعمش - عن أبي

(*) هذا ما حكم به الشيخ رحمه الله أخيراً على هذا الحديث ، وكان قد صححه - قديماً - في بعض كتبه كـ « المشكاة » (٥٦٨٣) و« صحيح الجامع » (٥٢٥٠) ، وانظر « هداية الرواة » (٥٦١١) . (الناشر) .

يحيى عن مجاهد عن ابن عباس قال :

« لو أن قطرة من الزقوم . . . » فذكره .

رواه أحمد (١ / ٣٨٨) : ثنا القواريري : ثنا فضيل بن عياض . . .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى الأعمش ، فضيل بن عياض : أشهر من أن يُعرَّف ، والقواريري ـ هو : عبيد الله بن عمر بن ميسرة ، وهو ـ ثقة ثبت .

والآخر : يحيى بن عيسى الرملي ، فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٦١ / ١٥٩٩١) : حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن أبي يحيى به .

وأخرجه البيهقي في « البعث » (٢٩٠ / ٥٩٧) من طريق أخرى عن يحيى ابن عيسى الرملي .

قلت : والرملي هذا : صدوق يخطئ من رجال مسلم ، ومتابعة فضيل إياه دليل قوي على أنه قد حفظ ، وذلك مما يدل على أن عنعنة الأعمش في رواية شعبة عنه غير مغتفرة ، وأن بينه وبين مجاهد (أبا يحيى) ، واسمه : (عبد الرحمن بن دينار القتّات) ، وقيل غير ذلك ، والأول أشبه كما في « الضعفاء » لابن حبان ، وقال (٢ / ٥٣) :

« فحش خطؤه ، وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات ، وجانب قصد السبيل في أشياء » .

ونقله السمعاني في مادة (القتات) من « الأنساب » ، دون أن يعزوه إلى ابن حبان ، ـ وكثيراً ما يفعل مثله ـ ومنه صححت اللفظة الأخيرة ، وكانت في الأصل (أسبابها) ، وقد عزاه الحافظ في « التهذيب » إلى قوله : « الروايات » دون ما

بعدها ، وفات ذلك على أصله « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، ولم يستدركه المعلقون عليه !

وقد ضعفه آخرون منهم أحمد ، فقال :

« روى عنه إسرائيل أحاديث مناكير جداً » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

قلت : فهو علة الحديث ، ببيان الثقتين المذكورين عن الأعمش عنه . وإذا كان من القواعد العلمية المسلَّم بها ؛ أن زيادة الثقة مقبولة ، لا سيما ؛ ومن زاد ؛ أكثر ، وبخاصة أن المزيد عليه - وهو (الأعمش) - معروف بالتدليس ؛ إذا عرف ذلك ، فمن الواضح جداً خطأ تصحيح الحديث ، ولا سيما من بعض المتأخرين الذين وقفوا على هذه الزيادة : كالشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند » (٤ / ٢٥٩ و ٥ / ٥٣) ، وكالمعلق على « الإحسان » (١٦ / ٥١١ - ٥١٢) ، والمعلق على « موارد الظمآن » (٨/ ٣٢٢ - ٣٢٣ - طبعة دمشق) ، فإنهم تجاهلوا جميعاً القاعدة المذكورة ، فلم يتعرضوا لذكرها ، بل مروا على رواية الثقتين في تخريجهم للحديث ، دون أن يقفوا عندها ، وأن ينظروا إلى أثرها في الكشف عن علة الحديث وهي التدليس والوقف ، والله ولي التوفيق .

٦٧٨٣ - (ضِرْسُ الكافر - أو نابُ الكافرِ - مثلُ أُحُد ، وغلظُ جلْدِهِ مسيرةَ ثلاثٍ) .

شاذ بلفظ : « ثلاث » . أخرجه مسلم (٨ / ١٥٣ - ١٥٤) ، وابن حبان (٧٤٤٤) والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٣٣ / ٨٠٦٩) ، وابن عدي في « الكامل »

(٧ / ١٢٧) ، والبيهقي في « البعث » (٣٠١ / ٦٢٠) ، والمزي في « التهذيب » (٣٠ / ٨٨) كلهم من طريق هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، على خلاف في (هارون) هذا ـ وهو : العجلي ـ : قال ابن معين :

« ليس به بأس » . وقال أحمد :

« صالح » .

وضعفه آخرون ، وتناقض فيه ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٧ / ٥٧٩) ، وفي « الضعفاء » (٣ / ٩٤) أيضاً ، ولم يذكر فيه جرحاً إلا قوله :

« كان غالياً في الرفض ، داعيةً إلى مذهبه » .

وهذا ليس جرحاً له في الرواية في الراجح من علم الأصول ؛ ولذلك قال الذهبي في « الميزان » .

« صدوق في نفسه ، لكنه رافضي بغيض » . ونحوه في « التقريب » للحافظ ابن حجر .

لكني أقول : يمكن الغمز من حفظه بروايته في هذا الحديث عن أبي حازم بلفظ :

« وغلظ جلده مسيرة ثلاث » .

وهذا خطأ عندي يقيناً لأسباب :

أولا : مخالفته لمن هو أوثق منه في لفظ الحديث ، وهو فضيل بن غزوان عن أبي حازم بلفظ :

« ما بين مَنْكبَيِ الكافر في النار مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » .

أخرجه البخاري (٦٥٥١) ، ومسلم (٨ / ١٥٤) ، والبيهقي في « البعث » (٣٠٠ / ٦١٩) من طريقين عنه .

وروى الترمذي (٢٥٨٢) من طريق مصعب بن المقدام عن فضيل بن غزوان . . . عن أبي هريرة رفعه :

« ضرس الكافر مثل أحد » . وقال :

« حديث حسن » .

قلت : فمسيرة الثلاث ، هي لما بين منكبي الكافر ، وليس لغلظ جلده .

ثانياً : قد صح عن أبي هريرة من طرق أن غلظ جلد الكافر أقل من ذلك بكثير ، أصحها : ما رواه أبو صالح عنه مرفوعاً بلفظ :

« إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً ، وإن ضرسه مثل أحد ، وإن مجلسه من جهنم كما بين مكة والمدينة » .

أخرجه الترمذي (٢٥٨٠) ، وابن حبان (٢٦١٥) ، والحاكم (٤ / ٥٤٥) . وقال الترمذي :

« حسن صحيح » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

ثالثاً : يحتمل احتمالاً قوياً أن هارون بن سعد وهم فقط في قوله : « جلده » والصواب : « جسده » ، وحينئذٍ يتفق مع الطرق الأخرى عن أبي هريرة ولا يتعارض ، ففي رواية محمد بن عمار وصالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد ، وفخذه مثل البيضاء ، ومقعده من النار مسيرة ثلاث مثل الربذة » يعني : من المدينة .

أخرجه الترمذي (٢٥٨١) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٣٠) ، وقال الترمذي :

« حسن غريب » ، وهو كما قال .

ورواه سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وقال :

« ومقعده من النار ما بيني وبين الرَّبَذَة »[1] .

رواه الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٠٥) .

ونحوه : ما تقدم في طريق أبي صالح بلفظ :

« ... كما بين مكة والمدينة » .

وإنما قلت : « نحوه » ؛ لأن المسافة بينهما أضعاف ما بين المدينة والربذة ، بينهما نحو عشر مراحل ، كما في « المعجم » ، وفي الباب روايات أخرى في تقدير

---

(١) هي من قرى المدينة على ثلاثة أيام ؛ كما في « معجم البلدان » .

المسافة ، قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٤٢٣) :

« وكأن اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في النار » .

فأقول : هذا الجمع لا بد من المصير إليه بعد التبين من ثبوت كل رواية ؛ على طريقة أهل الحديث ؛ وإلا ؛ فقد ذكر الحافظ في جملة ما ساق من الروايات رواية مسلم هذه الشاذة ساكتاً عنها !

والمقصود : أن الطريق الأولى والثانية عن أبي هريرة ، تؤكدان خطأ ما نسبه إليه (هارون بن سعد) ، وأن الغلظ الذي ذكره لجلد الكافر إنما هو لجسده ، ومقعده في جهنم .

رابعاً وأخيراً : إن النظر السليم يؤكد خطأ (هارون) في جمعه في حديثه بين وصفين متناقضين ؛ ذلك ؛ لأن الضرس أغلظ عادة من الجلد ، فإذا صح أن الضرس مثل جبل أحد ، فكيف يكون الجلد أغلظ منه بنسب لا تحصى ؟! إني أكاد أن أجزم أنه أراد : (الجسد) فقال : (الجلد) والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومثل هذا الخطأ وأشد منه : ما رواه البيهقي (٦١٨) من طريق الفضل بن موسى عن الفضيل بن غزوان عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ما بين منكبي الكافر مسيرة خمس مئة عام للراكب المسرع » .

فقوله : « خمس مئة » منكر جداً ، مع مخالفته للطريقين المشار إليهما عند الشيخين والبيهقي فيما تقدم بلفظ :

« . . . ثلاثة أيام » .

والله ولي التوفيق ، والهادي إلى أقوم طريق .

٦٧٨٤ - (إنكَ لتنظرُ إلى الطَّيرِ في الجنَّةِ ؛ فتشْتهيه ، فيخرُّ بينَ يديكَ مَشْويّاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الحسن بن عرفة في « جزئه » (٥٢ / ٢٢) ، وعنه البزار في « البحر الزخار » (٥ / ٤٠١ / ٢٠٣٢) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٤٦ / ١٠٣) ، وأبو يعلى في « المسند الكبير » (٢ / ٤٦٤ / ١٩٤٩ « المقصد العلي ») ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٦٨) ، والشاشي في « مسنده » (٢ / ٢٨٢ / ٨٥٨) ، والحسين المروزي ويحيى بن صاعد في « زوائد زهد ابن المبارك » (٥١٠ / ١٤٥٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٢٧٣) ، والبيهقي في « البعث » (١٨٨ - ١٨٩ / ٣٥٣) كلهم من طريق خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وله ثلاث علل :

الأولى : حميد الأعرج ، وبه أعله الحفاظ ؛ فقال البزار عقبه :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الطريق عن ابن مسعود ، وحميد الأعرج كوفي ، ليس بحميد المكي الذي روى عن مجاهد ، وهو حميد بن عطاء » .

وفي ترجمته أورده العقيلي ، وروى عن البخاري أنه قال فيه :

« منكر الحديث » . وكذا نقل عنه تلميذه الترمذي في حديث آخر ، تقدم برقم (٤٠٨٢) ، واستغربه .

وفيها ساقه ابن عدي مع أحاديث أخرى ، وختمها بقوله :

« وهذه الأحاديث ليست مستقيمة ، ولا يتابع عليها » . وتبعه الحافظ الذهبي

فساقه في جملة مناكيره ، وقال فيه :

« متروك » . وكذا قال في « المغني » .

وذلك ما يشير إليه قول البخاري ، ومثله قول أبي حاتم :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ، ولا نعلم لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شيئاً » .

ومثله قول ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٦٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة » .

ومن ذلك يتبين أن الحافظ تساهل في قوله فيه في « التقريب » :

« ضعيف » .

وكأنه تبع فيه شيخه الهيثمي ؛ فإنه قال في « المجمع » (١٠ / ٤١٤) :

« رواه البزار ، وفيه حميد بن عطاء الأعرج ، وهو ضعيف » .

وهذا بدوره تبع شيخه العراقي فيما نقله عنه غير واحد منهم العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٠ / ٥٤١) :

« رواه البزار بسند فيه ضعف » . ووقع في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٤٠ - طبعة دار المعرفة بيروت) :

« أخرجه البزار بإسناد صحيح » !

فالظاهر أنه خطأ مطبعي ، وأشار المنذري إلى تضعيفه في « الترغيب » .

الثانية : عرفت أن مدار الحديث على (خلف بن خليفة) ، وهو مع صدقه فقد كان اختلط ، حتى ادعى ما كذبه بعضهم من أجله ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط في الآخر ، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي ، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد » .

الثالثة : الانقطاع بين عبد الله بن الحارث ـ وهو : الزبيدي النجراني ـ كما أشار إلى ذلك أبو حاتم فيما تقدم . وأكده في « المراسيل » لابنه ، فقال (٧٢) :

« سمعت أبي يقول : عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود : مرسل » .

وروى عن علي بن المديني أنه قال :

« لم يسمع من ابن مسعود » .

هذا ، ويلاحظ القارئ أن الحافظ العراقي ثم الهيثمي لم يعزوا الحديث لأبي يعلى ، وذلك ؛ لأنه لم يخرجه إلا في « المسند الكبير » . ولذلك أورده الهيثمي في « المقصد العلي » ـ كما تقدم ـ ، لكن سقط منه الإشارة بين يدي الإسناد إلى أنه في « الكبير » بحرف (ك) ـ كما هي عادته ـ ، ولم يتنبه لما ذكرت المعلق عليه ، فقال :

« لم أوفق في العثور عليه في مسند أبي يعلى » !

قلت : وعقب المنذري على هذا الحديث بقوله :

« وعن أبي أمامة رضي الله عنه : إن الرجل من أهل الجنة ليشتهي الطير من

طيور الجنة ، فيقع في يده متفلقاً (!) نضجاً . رواه ابن أبي الدنيا موقوفاً » .

يعني ـ والله أعلم ـ كتابه المتقدم : « صفة الجنة » ، وإليه عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ١٥٦) ، وقد فتشت عنه فيه من الطبعة المصرية ؛ فلم أجده ، وأما الزبيدي [فعزاه] في « شرح الإحياء » في الموضع المشار إليه آنفاً ، لابن جرير ، وقد فتشت أيضاً عنه في مظانه من « تفسيره » ؛ فلم أعثر عليه .

وذكر المنذري قبل ذلك (٤ / ٢٥٨ / ٢) حديثاً آخر عن أبي أمامة أيضاً . يشبه هذا ؛ ولكنه في الشراب ، وقال :

« رواه ابن أبي الدنيا موقوفاً بإسناد جيد » .

وهذا في « صفة الجنة » (٥٣ / ١٣٢) بإسناد جيد ـ كما قال ـ . فلا أدري ما حال إسناد الذي قبله؟ ولذلك ترددت في أي الكتابين أذكره ، أفي « صحيح الترغيب » أم « ضعيف الترغيب » ؟ ثم استقر رأيي على إيراده في « الصحيح » ما دام أنه لم يضعفه ، بل صدره بصيغة : (عن) المشعرة بقوته ، والعهدة عليه ، مع احتمال أن يكون إسناده هو نفس إسناد هذا الذي جوَّده . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : وأما المعلقون الثلاثة في طبعتهم الأنيقة التي ظاهرها الرحمة ! من « الترغيب والترهيب » ، فقالوا (٤ / ٤٣٢) :

« حسن موقوف ، عزاه صاحب « الإتحاف » لابن جرير » .

قلت : صاحب « الإتحاف » هو العلامة الزبيدي ـ كما تقدم ـ ، ولم يحسنه ، فمن أين جاؤوا بالتحسين ؟! وذلك من شطحاتهم ، وقَفْوِهم ما لا علم لهم به ! هداهم الله .

٦٧٨٥ - (أَبعدَه اللهُ ؛ إنّه كانَ يبغضُ قُريشاً) .

ضعيف . روي من حديث سعد بن أبي وقاص ، والمغيرة بن شعبة ، وجابر بن عبد الله .

١ - أما حديث سعد ؛ فله عنه طريقان :

إحداهما : عن عبد الرحمن بن عياض قال : حدثني عمي عتيبة عن عبد الملك بن يحيى عن محمد بن سعد عن أبيه قال :

قيل للنبي ﷺ : إن فلاناً الثقفي قتل ، - وكان قد أسلم - فقال : . . . فذكره .

أخرجه البزار في « مسنده » « البحر الزخار » (٤ / ٢٢ - ٢٣ / ١١٨٣) وقال :

« لا نعلمه روي إلا من هذا الوجه » .

كذا قال ! ويرده ما يأتي ، وهو إسناد ضعيف مظلم ، من دون محمد بن سعد ليس لهم ذكر في كتب الرجال . ولهذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٧) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » .

والطريق الأخرى : عن جبير بن أبي صالح عن الزهري عن سعد بن أبي وقاص قال :

إن رجلاً قتل ، فقيل للنبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٧٣ / ١٢٤٤٩) ، وعنه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦٣٨ / ١٢٢٥) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة جبير بن أبي صالح ، لا يعرف إلا برواية ابن أبي ذئب عنه ؛ ولذا قال الذهبي :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٦ / ١٤٩) ! وقد خولف .

والأخرى : الانقطاع بين الزهري وسعد .

وقد خالفه(*) معمرٌ ، فقال : عن الزهري أن رجلاً من ثقيف قتل يوم أحد ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره مرسلاً .

أخرجه عبد الرزاق (١١ / ٥٨ / ١٩٩٠٤) .

٢ - وأما حديث المغيرة بن شعبة ؛ فأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٨٢ / ٣٦٥) : حدثنا أبو غسان أحمد بن سهل بن الوليد (!) الأهوازي : ثنا الجراح بن مخلد : ثنا يعقوب بن محمد الزهري : ثنا نوفل بن عمارة : حدثني عبد الله بن الأسود بن أبي عاصم الثقفي عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال :

رأيت رسول الله ﷺ يوم حنين وقف على رجل من ثقيف مقتول ، فقال : . . . فذكره .

(*) يعني : « جبيراً » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، أعله الهيثمي بأحد رواته ؛ فقال :

« رواه الطبراني ، وفيه يعقوب بن محمد الزهري ، وهو ضعيف ، وقد وثّق » .

وهذا فيه تقصير ظاهر يتبين لك مما يأتي :

أولاً : يعقوب هذا : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .

ثانياً : من فوقه إلى المغيرة ؛ ثلاثتهم مجهولون ليس لهم ذكر في كتب الرجال - فيما علمت - .

ثالثاً : شيخ الطبراني (أبو غسان أحمد بن سهل بن الوليد) ، كذا وقع فيه والصواب (أيوب) ؛ كما في « المعجم الأوسط » و« الصغير » و« الدعاء » و« لسان الميزان » ، وهو من شيوخه الذين ليس لهم عنده من الحديث إلا القليل ، فروى له في « الأوسط » (٣ / ٢٨ - ٢٩ / ٢٠٤٥ - ٢٠٤٧) ثلاثة أحاديث أخرى ، أحدها أخرجه أيضاً في « الصغير » (٥٨٣ - الروض) ، وفي « الدعاء » (٣ / ١٧٣٧ / ٢٠٩٤) ، وله فيه حديث آخر (٣ / ١٨١٢ - ١٨١٣ / ٢٢٤٧) .

وساق له الحافظ في « اللسان » حديثاً خامساً من رواية ابن قانع يشبه هذا من جهة أنه من رواية خالد بن معدان عن أبيه عن جده رفعه :

« مثل الإيمان مثل القميص . . . » .

فأبو خالد وجده لا يعرفان ؛ ولذلك قال الحافظ :

« وهذا حديث منكر ، وإسناد مركب ، ولا يعرف لخالد رواية عن أبيه ، ولا

لأبيه عن جده . وهو من شيوخ الطبراني ، وقد أورد له في « معجمه الصغير » حديثاً واحداً غريباً جداً ، وله في « غرائب مالك » عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك حديث غريب جداً » .

قلت : فالظاهر أنه مولع بتركيب الأسانيد التي لا تعرف ، أو على من هو متهم كعبد العزيز هذا ـ وهو : المدني ـ .

وبالجملة ؛ فهذا الشيخ ضعيف لا يوثق به ؛ والله أعلم .

٣ ـ وأما حديث جابر ؛ فيرويه القاسم بن محمد بن عباد المهلبي قال : حدثني أبي عن جدي قال : حدثني هلال بن عبد الرحمن قال : كنت مع أيوب السختياني بـ (مِنى) ، فأخذ بيدي فأدخلني على محمد بن المنكدر فحدثنا عن جابر بن عبد الله :

أن رجلاً قتل بالمدينة ، لا يدرى من قتله ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٥٠ / ١٩٥٦) في ترجمة (هلال بن عبد الرحمن الحنفي) مع حديثين آخرين بإسنادين آخرين له ، ثم قال :

« كل هذا مناكير ؛ لا أصول لها ، ولا يتابع عليها » .

قلت : وسائر رجاله ثقات[1] ، فمن أوهام ابن الجوزي الفاحشة ، قوله في « الموضوعات » (٢ / ٤٢) ـ وقد روى الحديث من طريق العقيلي ـ :

« قال العقيلي : لا أصل لهذا الحديث ، قال ابن حبان : وعباد يأتي بالمناكير فاستحق الترك » !

---

(١) على كلام فيه تراه في « اللسان » ، وقد وثقه ابن حبان (٩ / ١٠٤) .

قلت : لا أدري ـ والله ـ ما الذي صرفه عن إعلاله بـ (هلال بن عبد الرحمن) ، مع تصريح العقيلي بأنه العلة ، ونقله عنه قوله : « لا أصل له » دون تمام كلامه الصريح في إعلاله به ـ إلى إعلاله بعباد هذا ! ولو أنه كان متروكاً ـ كما زعم ـ لم يكن لانصرافه المذكور وجه ، لأنه يوهم أن ما أعله به العقيلي ليس بعلة ، فكيف والأمر على العكس تماماً ؟! لأن (عباداً) الذي نقل عن ابن حبان أنه تركه ، هو (عباد بن عباد أبو عتبة الخواص) ، فقد قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٧٠) :

« كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة ؛ حتى غفل عن الحفظ والإتقان ، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم ، حتى كثرت المناكير في روايته ـ على قلّتها ـ فاستحق الترك » .

ومن الغرائب حقاً أن ينسحب وهمه هذا إلى حديث آخر تقدم تخريجه برقم (٥٩٨٤) !

وإن مما يزيد في الأمر غرابة ، أن (عباداً) المذكور في الحديثين وقع منسوباً بنسبة (المهلبي) كما ترى في هذا الحديث ، فكيف غفل هذا فيهما معاً ؟!!

من أجل ذلك تعقبه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ٤٤٣) بقوله :

« إنما أورده العقيلي في ترجمة (هلال) على أنه من مناكيره ، وكذا في « الميزان » و« اللسان » . وأما عباد المهلبي فروى له الأئمة الستة ، وقال في « الميزان » : صدوق من مشاهير علماء البصرة ، وكان شريفاً نبيلاً ، عاقلاً ، كبير القدر ، وثقه غير واحد ، وقال ابن سعد : ثقة ربما غلط . انتهى . والله أعلم » .

قلت : ومن أولئك الموثقين ابن حبان نفسه ، فقد أورده في (طبقة أتباع التابعين) من كتابه « الثقات » (٧ / ١٦١) .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف من جميع طرقه ، وليس فيها ما يصلح لتقويته ؛ لأن مدارها على مجاهيل ، يمكن أن يكون بعضهم سرقه من بعض ، وخيرها رواةً طريق معمر عن الزهري معضلاً ، وهو بالتالي يعود إلى مجهول أو أكثر .

وإن مما يؤكد ضعفه الاضطراب الظاهر في متونها على الوجوه التالية :

١ ـ في حديث سعد أنه كان مسلماً ؛ دون الروايات الأخرى .

٢ ـ في حديث المغيرة أن قتله كان يوم حنين .

٣ ـ في حديث الزهري أن ذلك كان يوم أحد .

٤ ـ في حديث جابر أنه كان بالمدينة .

٦٧٨٦ ـ (إنّه لا بدّ ممّا لا بدَّ منه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٧١ ـ ٢٧٣) من طريق أبي عبد الملك عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ :

« تجهزوا إلى هذه القرية الظالم أهلها ـ يعني : خيبر ـ ؛ فإن الله فاتحها عليكم إن شاء الله ، ولا يخرجن معي ضعيف ، ولا مضعف » .

فانطلق أبو هريرة إلى أمه فقال : جهزيني ؛ فإن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالجهاز للغزو ، فقالت : تنطلق وتتركني ، وقد علمت أني ما أدخل المرفق إلا وأنت معي ؟ فقال : ما كنت لأتخلف عن رسول الله ﷺ ، فأخرجت ثديها فناشدته بما رضع من

لبنها ، فأتت رسول الله ﷺ سراً فأخبرته ، فقال :

« انطلقي فقد كُفيتِ » .

فأتاه أبو هريرة فأعرض عنه رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! قد أرى إعراضك عني ؛ لا أرى ذلك إلا لشيءٍ بلغك ؟ قال :

« أنت الذي تناشدك أمك ، وأخرجت ثديها تناشدك بما رضعت من لبنها ، فلم تفعل ، أيحسب أحدكم إذا كان عند أبويه أو أحدهما أن ليس في سبيل الله ؟ بلى هو في سبيل الله إذا برهما وأدى حقهما » .

قال أبو هريرة : لقد مكثت بعد ذلك سنتين ما أغزو ، حتى ماتت .

وخرج رسول الله ﷺ من المدينة ليلاً فساروا ؛ معه فتى من بني عامر على بكر له صعب ، فجلس يسير فجفل من ناحية الطريق والناس فوقع بعيره في حفرة فصاح : يا لعامر ! فارتكس هو وبعيره ، فجاء قومه فاحتملوه .

وسار رسول الله ﷺ حتى أتى خيبر ، فنزل عليها فدعا الطفيلَ بنَ عامر بن الحارث الخزاعي فقال :

« انطلق إلى قومك فاستمدهم على أهل هذه القرية الظالم أهلها ، فإن الله سيفتحها عليكم إن شاء الله » .

قال الطفيل : يا رسول الله ! تبعدني منك والله لأن أموت وأنا منك قريب أحب إليَّ من الحياة وأنا منك بعيد ، فقال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) .

فانطلق فقال : يا رسول الله ! لعلي لا ألقاك فزودني شيئاً أعيش به ، قال :

« أتملك لسانك ؟ » .

قال : فماذا أملك إذا لم أملك لساني ؟ قال :

« أتملك يدك ؟ » .

قال : فماذا أملك إذا لم أملك يدي ؟ قال :

« فلا تقل بلسانك إلا معروفاً ، ولا تبسط يدك إلا إلى خير » .

قال ابن أبي كريمة : وجدت في كتاب أبي عبد الرحيم بخطه في هذا الحديث : وقال له نبي الله ﷺ :

« أفش السلام ، وابذل الطعام ، ، واستح الله بما تستحي رجلاً من أهلك ذي هيئة ، ولتحسن خلقك ، وإذا أسأت فأحسن ؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو عبد الملك ـ هو : علي بن يزيد الألهاني ـ ، قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

لكن ما ذكره ابن أبي كريمة في وجادته ثابت في أحاديث متفرقة ، فانظرها ـ إن شئت ـ في « صحيح الترغيب » (٢٣ ـ الأدب / ٢ ، ٣ ، ٤) ، وراجع لجملة (الاستحياء) « الصحيحة » (٧٤١) .

٦٧٨٧ - (إنّه لا قليلَ مِن أذى الجارِ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٤٣٠ / ٤٣٠) ، وفي « مساوي الأخلاق » (١٧٩ / ٣٨٤) : حدثنا أبو سهل بنان بن سليمان الدقاق : نا عبيد الله بن موسى عن الأوزاعي عن ابن أبي لبابة عن أم سلمة قالت :

بينما أنا مع النبي ﷺ إذ دخلت شاة لجارٍ لنا ، فأخذت قرصاً لنا ، فقمت إليها فأخذته من بين لحييها ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير (بنان بن سليمان الدقاق) ، وهو بغدادي ترجمه الخطيب في « تاريخه » (٧ / ٩٨ - ٩٩) برواية غير الخرائطي من الحفاظ ، وقال :

« وكان ثقة » .

لكنه منقطع بين (ابن أبي لبابة) وأم سلمة ؛ قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٨٨) :

« قال أبي : (عبدة بن أبي لبابة) عن أم سلمة في (الشاة) ، لم يسمع عبدة من أم سلمة ، بينهما رجل » .

قلت : ولم تتنبه الدكتورة المعلقة على « المكارم » فقالت :

« إسناده حسن » !

ولولا الانقطاع ؛ لكان الصواب أن يقال : إسناده صحيح ؛ لما علمت من أن رجاله كلهم ثقات .

وقد جاء عن ابن أبي لبابة معضلاً ؛ فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٣٥٩ / ٥٤٧٥) : وكيع قال : حدثنا الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة قال : قال رسول الله ﷺ :

« لا قليل . . . » الحديث ؛ كذا دون القصة .

وكذا روي بإسناد آخر ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٢٥٨ / ٥٣٥) : حدثنا أحمد بن رِشدين : ثنا أحمد بن أبي الحواري : ثنا الوليد : ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أم سلمة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أحمد بن رشدين ، وهو ضعيف ، وقال ابن عدي :

« كذبوه » .

والوليد - هو : ابن مسلم الدمشقي - ، وكان يدلس تدليس التسوية . ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٨ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » . فإنه لم يوثقه أحد سوى مسلمة بن القاسم الأندلسي ، قال الذهبي في « المغني » :

« ضعيف ، وقيل : كان مشبهاً » . وقال في « السير » (١٦ / ١١٠) :

« ولم يكن بثقة » .

ونفى التشبيه عنه الحافظ في « اللسان » ، فراجعه .

٦٧٨٨ - (اللهمّ ! فَقِّهْ قريشاً في الدِّين ، وأذقْهم من يومي هذا إلى آخر الدَّهر نَوالاً ، فقدْ أذقْتَهم نَكالاً) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ١٢١ / ١٢٩١ - البحر الزخار) : حدثنا عبد الله بن شبيب قال : ثنا إسحاق بن محمد قال : ثنا عبد الملك بن عبد العزيز قال : ثنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال العباس : قلت :

يا رسول الله ! ما رأيت بعد أبي بكر أوفى [من] قريش الذين أسلموا بمكة يوم الفتح ؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه عن العباس مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وقد رواه ابن عباس عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه »[1] .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الله بن شبيب ، قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٦) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه عبد الله بن شبيب ، وهو ضعيف » .

وتعقبه تلميذه الحافظ ابن حجر في « مختصر الزوائد » - زوائد البزار - بقوله (٢ / ٣٦٩) :

« قلت : وشيخ شيخه لا أدري من هو ؟ » .

---

(١) كذا الأصل . وفي « كشف الأستار » (٣ / ٢٩٧) : « من غير وجه » ولعل الأول أرجح .

يعني : (إسحاق بن محمد) ؛ لكن الظاهر أنه ابن أبي فروة الفروي ، فقد ذكر الحافظ المزي في ترجمته من « التهذيب » أنه روى عنه عبد الله بن شبيب . فإذا كان هو ؛ ففيه كلام كثير مع أنه من شيوخ البخاري في « صحيحه » ، وقد انتقده بعضهم ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كُفَّ فساء حفظه » .

والحديث رواه بعض المتروكين بإسناد آخرٍ عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« اللهم ! اهد قريشاً . . . » والباقي نحوه . وهو مخرج في المجلد الأول برقم (٣٩٩) .

ولسائره إسناد ثالث عن ابن عباس بلفظ :

« اللهم ! إنك أذقت أول قريش نكالاً ، فأذق آخرهم نوالاً » .

أخرجه الترمذي وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦٤١ / ١٥٣٨ ، ١٥٣٩) وغيرهم ، وهو مخرج أيضاً هناك تحت الحديث (٣٩٨) .

والجملة الأولى منه ؛ إنما صحت في عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ دعا له فقال :

« اللهم ! فقهه في الدين » .

أخرجه مسلم وغيره . وعزاه بعضهم للبخاري ، وهو وهم - كما نبهت عليه في تخريج « المشكاة » (٦١٣٩) - .

٦٧٨٩ - (يا قتادةُ ! لا تسبنَّ قُريشاً ؛ فلعلّك أَنْ ترى منهم رِجالاً تزدري عملَك معَ أعمالِهم ، وفعْلَك معَ أفْعالهم ، وتغْبطَهم إذا رأيتَهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦ / ٣٨٤) : ثنا يونس قال : ثنا ليث عن يزيد - يعني : ابن الهاد - عن محمد بن إبراهيم :

أن قتادة بن النعمان الظفري وقع بقريش ، فكأنه نال منهم ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وتمامه :

« لولا أن تطغى قريش ؛ لأخبرتهم بالذي لهم عند الله عز وجل » .

قال يزيد : سمعني جعفر بن عبد الله بن أسلم ، وأنا أحدث بهذا الحديث ، فقال : هكذا حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده .

وهكذا أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢٩٧ / ٢٧٨٧) من طريق آخر عن يونس بن محمد به .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٦ - ٧ / ١٠) من طريق عبد الله ابن صالح : حدثني الليث به ؛ المسند فقط .

قلت : وهو من الطريق الأولى مرسل صحيح الإسناد ؛ لأن محمد بن إبراهيم - وهو : التيمي - تابعي لم يدرك القصة ، وهو من رجال الشيخين كمن دونه .

وهو من الطريق الأخرى مسند من حديث قتادة الأنصاري ؛ لكنه ضعيف ، لأن عمر بن قتادة مجهول لايعرف إلا برواية ابنه عنه ، ومع ذلك وثقه ابن حبان (٥ / ١٤٦) . وسائر رجاله ثقات .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٣) :

« رواه أحمد مرسلاً ومسنداً ، وأحال لفظ المسند على المرسل ، والبزار كذلك ، والطبراني مسنداً ، ورجال البزار في المسند رجال « الصحيح » ، ورجال أحمد في المرسل والمسند رجال « الصحيح » ؛ غير جعفر بن عبد الله بن أسلم في « مسند أحمد » ، وهو ثقة ، وفي بعض رجال الطبراني خلاف » .

قلت : وفي هذا الكلام خلط عجيب لا أدري كيف وقع له؟! وهو ظاهر من التخريج السابق ، ولا بأس من بيان ذلك باختصار :

أولاً : قوله : « أحال . . . » ؛ ليس صحيحاً ؛ لأن الإحالة في اصطلاح العلماء أن يسوق المصنف إسناده بحديث ، ثم يتبعه بإسناد آخر فيحيل في متنه على الذي قبله بمثل قوله : « مثله » أو « نحوه » ، ولا شيء من هذا هنا .

ثانياً : قوله في رجال مسند البزار : « رجال الصحيح » خطأ واضح ؛ لأن فيه عنده وكذا أحمد والطبراني : « . . ابن أسلم » و « عمر بن قتادة » مع جهالة هذا .

ثالثاً : زعمه أن في مرسل أحمد (ابن أسلم) المذكور ، وهو وهم محض ، بل رجاله ثقات رجال الصحيح . والمعصوم من عصمه الله .

(تنبيه) : قال البزار عقب الحديث :

« لا نعلمه رواه مرفوعاً إلا قتادة بن النعمان ، وقد روي بعضه عن غيره » .

قلت : أظن أنه يشير إلى تمام الحديث : « لولا أن . . . » فقد رواه هو وغيره عن ابن عباس ، وصح عن غيره ـ كما تقدم ذكره في الحديث الذي قبله ـ ، ولصحته لم أذكره في حديث الترجمة .

وجملة السب وحدها ؛ قد رويت عن ابن مسعود ، وقد تقدم تخريجه برقم (٣٩٩) .

٦٧٩٠ - (لا يزالُ الدِّين واصباً ما بقيَ من قُريش عشرونَ رجُلاً) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢٩٩ / ٢٧٩١) ، وابن أبي عـاصم في « السنة » (٢ / ٦٣٨ / ١٥٢٤) ، وابن عـدي في « الكامل » (١ / ٢٣٨) من طريق نعيم بن حـماد : ثنا إبراهيم بن أبي حيـة عن ابن جـريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار وابن عدي :

« لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه » .

قلت : [فيه إبراهيم بن أبي حية] ، وهو ضعيف جداً . قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال ابن عدي :

« وضعفه بيِّن على أحاديثه ورواياته » .

ولذا قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٨) :

« رواه البزار ، وفيه إبراهيم بن أبي حَية ، وهو متروك » .

وذكره الذهبي فيما أنكر عليه من الأحاديث .

ونعيم بن حماد : ضعيف .

٦٧٩١ - (إنَّ أحدَكم سيوشكُ أنْ يحبَّ أنْ ينظرَ إليَّ نظرةً بما لَهُ من أهْلٍ ومالٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٢٣ / ٧٠٩٧) من طريق سليمان بن موسى : ثنا جعفر بن سعد : حدثني خُبَيْب بن سليمان بن

سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

١ ـ سليمان بن سمرة : مجهول الحال ـ كما قال ابن القطان ـ ، وانظر « تيسير الانتفاع » و « المغني » للذهبي .

٢ ـ خبيب بن سليمان : مجهول لا يعرف إلا برواية جعفر هذا ـ وإن وثقه ابن حبان ـ .

٣ ـ جعفر بن سعد ، وهو : ضعيف .

٤ ـ سليمان بن موسى ـ وهو : الزهري ـ : فيه لين ؛ لكنه قد توبع ممن لا يفرح بمتابعته ، فقال البزار (٣ / ٢٩١ / ٢٧٧٠) : حدثنا **خالد بن يوسف** : حدثني **أبي يوسف بن خالد** : ثنا جعفر بن سعد به .

ويوسف بن خالد ـ وهو : السمتي ـ : متروك ، وكذبه ابن معين .

وابنه خالد : قال الذهبي في « المغني » .

« فيه تضعيف ، وأبوه يوسف ساقط » .

وإذا عرفت ما تقدم ؛ فمن تساهل الهيثمي قوله (٩ / ٣٩) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » !

وقوله (١٠ / ١٨) ـ وقد صدرهُ بقوله : « وعن سمرة بسند ضعيف . . . » ـ :

« رواه البزار » !

ولم يتنبه أخونا الشيخ حمدي السلفي للتصدير المشار إليه ؛ فقال في تعليقه على « المعجم » :

« قال في « المجمع » (١٠ / ١٨) : رواه البزار ، ولم يتكلم عليه » !

٦٧٩٢ - (لا تقومُ السَّاعةُ حتّى يُلتمسَ رجلٌ من أصْحابي ، كما تُلتمسُ - أو : تُبتغى - الضالَّةُ ؛ فلا يوجد) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٨٩ و ٩٣) ، والبزار (٣ / ٢٩٢ / ٢٧٧٢) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٤٢٥) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٠٥) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً .

قلت : أورده ابن عدي في ترجمة (إسرائيل) فقال :

« وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي كثير الحديث ، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره ، وقد حدث عنه الأئمة ، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه ، وهذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر أحاديثه » .

قلت : هذا مما يتعجب منه كيف يصح تعصيب نكارة هذا الحديث بإسرائيل ، وهو ثقة حجة مستقيم الحديث - كما شهد ابن عدي نفسه - ، وفوقه الحارث - وهو : الأعور - والجمهور قد ضعفه ؛ بل إن بعضهم قد كذبه ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (٢ / ١٨٦) :

« أكثر رواياته عن علي ، وروى عن ابن مسعود القليل ، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ » .

قلت : فهو العلة إذاً ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « مجمعه » (١٠ / ١٨) :

« رواه أحمد والبزار ، وفيه الحارث الأعور ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق على ضعفه » .

٦٧٩٣ - (أُوصِيكم بالسَّابقينَ الأَوّلينَ [من المهاجرينَ] ، وبأَبنائهم مِنْ بعْـدِهم ، وبأبنائهم مِنْ بعْـدِهم ، وبأبنائهم مِنْ بعْـدِهم[1] . إلا تفْـعلوا ؛ لا يقبل منكم صرْفٌ ولا عدْلٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في مسنده « البحر الزخار » (٣ / ٢٣٣ / ١٠٢٢) : حدثنا بشر بن خالد العسكري قال : نا جعفر بن عون عن **حميد بن القاسم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف** عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال :

لما حضر النبي ﷺ الوفاة ؛ قالوا : يا رسول الله ! أوصنا . قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه إلا عبد الرحمن بن عوف ، ولا له إلا هذا الإسناد ولم نسمعه إلا من بشر » .

قلت : ومن طريقه أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٥١ / ٨٣٢٥) - والزيادة له - ، وقال :

« لم يروه عن حميد إلا جعفر » .

قلت : لقد نسي رحمه الله ما رواه في المجلد الأول (٤٨٢ / ٨٧٨) : أخبرنا أحمد قال : حدثنا عتيق بن يعقوب قال : حدثني حميد بن القاسم بن حميد . . . إلخ ، وفيه الزيادة .

---

(١) كذا الأصل ، وكذا في « الكشف » (٣ / ٢٩٢) ، و« المختصر » (٢ / ٣٦٤) بتكرار الجملة ثلاث مرات ، وفي « المجمع » مرتين .

وعتيق هذا : ثقة ، وكذا الراوي عنه أحمد - وهو : ابن يحيى الحلواني - ، فكان الصواب أن يقال : « لم يروه عن القاسم إلا حميد » .

قلت : وهما لا يعرفان إلا في هذه الرواية ، وفي ترجمتيهما ساقها ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٣١ و ٨ / ١٩٦) ، وقال المعلق عليه في كل من الترجمتين :

« لم نظفر به » .

وقد فات ابن حبان رواية جعفر بن عون المتابع لعتيق بن يعقوب . فحميد بن القاسم : مجهول الحال ، وأبوه القاسم : مجهول العين . والله أعلم .

ومما تقدم تعلم تساهل الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٧) [بقوله] - بعدما عزاه للطبراني والبزار - :

« ورجاله ثقات » !

٦٧٩٤ - (يا أبا الدَّرْداء ! إذا فاخرْتَ ؛ ففاخرْ بقُريشٍ ، وإذا كاثرتَ ؛ فكاثرْ بتميم ، وإذا حارَبْتَ ؛ فحارِبْ بقيسٍ ، ألا إنّ وجوهَها كنانةُ ، ولسانُها أسدٌ ، وفرسانُها قيسٌ .

يا أبا الدرداءِ ! إن لله فرْساناً في سمائه يحارِبُ بهم أعداءَه ، إنّ آخرَ من يقاتلُ عن الإِسلامِ - حين لا يبقَى إلا ذكْره ، ومن القُرْآن إلاّ رسْمه - لَرجلٌ من قيْسٍ . قال : قلتُ : يا رسول الله ! أيُّ قيْسٍ ؟ قال : من سُلَيم) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٣٠٩ - ٣١٠ / ٢٨١٩) ، وتمام في « فوائده » (٤ / ٣٦٨ - ٣٦٩ - الروض البسام) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ

دمشق » (٢٦ / ٢٧٢ / ٥٥٦٨) من طريق بكر بن عبد العزيز ابن أخي إسماعيل ابن عبيد الله بن المهاجر عن سليمان بن أبي كريمة عن حيان مولى أبي الدرداء قال : سمعت أبا الدرداء أو حدثتني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال :

أتيت النبي ﷺ ، فوجدت جماعة من العرب يتفاخرون فيما بينهم ، فدخلت على رسول الله ﷺ ، فقال : « ما هذا يا أبا الدرداء الذي أسمع ؟! » .

فقلت : يا رسول الله ! هذه العرب تفاخر فيما بينها ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً » .

وبيَّن وجهه البزار فقال :

« لا نعلمه يروى مرفوعاً بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه ، والعباس ليس به بأس ، وبكر ليس بالمعروف بالنقل ، وإن كان معروفاً بالنسب ، وكذلك سليمان بن أبي كريمة ، ولم نحفظه إلا من هذا الوجه ؛ فأخرجناه ، وبيّنا علته » .

وأما الهيثمي فقال (١٠ / ٤٣) :

« رواه البزار ، وفيه سليمان بن أبي كريمة ، وهو ضعيف » .

ولا أدري لِمَ لَمْ يعله أيضاً بـ (بكر بن عبد العزيز) ـ كما فعل البزار ـ ، وبخاصة أنه لا يعرف إلا بهذا الحديث ، وبصورة أخص أن شيخه الحافظ العراقي قد أورده في كتابه « ذيل الميزان » (١٥٩ / ٢٣١) ، ونقل كلام البزار المتقدم دون أي استدراك عليه ، وكذلك فعل الحافظ العسقلاني في « لسان الميزان » ، مشيراً إلى أنه نقله عن « الذيل » .

وفيه علة ثالثة ، وهي : جهالة (حيان) ، قال الذهبي وتبعه العسقلاني :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وابن حبان ـ مع تساهله المعروف في توثيق المجهولين ـ لم يورده في كتابه « الثقات » ؛ لا هذا ، ولا بكراً المذكور قبله .

٦٧٩٥ ـ (أنا حَجيجُ من ظلمَ عبْدَ القيسِ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٣١١ / ٢٨٢٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٣١ / ١٢٩٧١) من طريق محمد بن بشر : ثنا إبراهيم ابن النضر عن حجاج العائشي عن أبي جمرة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلم أحداً رواه إلا محمد بن بشر ، وأما إبراهيم العجلي ، والحجاج العائشي فلا نعلمهما ذكرا إلا في هذا الحديث ، وذكرناه على ما فيه من علة ؛ لأنا ما حفظناه إلا من هذا الوجه » .

ونقله الحافظ في « اللسان » وأقره (١ / ١١٧) . ثم أشار إليه في ترجمة (الحجاج العائشي) . وإليهما أشار الهيثمي بقوله (١٠ / ٤٩) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

ثم روى الطبراني (١٢٩٧٢) بهذا السند عن ابن عباس مرفوعاً :

« اللهم ! اغفر لعبد القيس ـ ثلاثاً ـ » .

ولم أره في « المجمع » إلا في حديث وفد عبد القيس (٥ / ٦٠) بزيادة :

« إذْ أسلموا طائعين ، غير كارهين ، غير خزايا ولا مبتورين » . وليس فيه (ثلاثاً) .

رواه أحمد (٤ / ٢٠٦) وإسناده صحيح .

٦٧٩٦ - (يأْبَى اللهُ لبني تميم إلاّ خَيْراً ، ثُبُت الأَقدام ، عِظامُ الهام ، رُجُح الأَحْلام ، هضبةٌ حمْراءُ ، لا يضرُّها من ناوأها ، أشدُّ الناس على الدّجالِ في آخرِ الزّمان) .

ضعيف جداً . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٢٤ / ١ - بغية الباحث) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٦٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم .

والبزار في « مسنده » (٣ / ٣١١ / ٢٨٢٣) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٩٥ - ٩٦ / ٨٢٠٢) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٢٣٥ - ٢٣٦ / ١٥٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٩٥) - واللفظ له - من طريق أبي معاوية ؛ كلاهما : حدثنا **سلام بن صبيح** - وقال الحارث : ابن سلم عن **زيد العمي** - عن منصور بن زاذان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال :

ذكرت القبائل عند النبي ﷺ ، فقالوا : يا رسول الله ! ما تقول في (هوازن) ؟ فقال :

« زهرة تينع » . قالوا : فما تقول في بني عامر ؟ قال :

« جمل أزهر ، يأكل من أطراف الشجر » . قالوا : ما تقول في بني تميم ؟ قال : فقال : . . . فذكره . قال أبو الأحوص محمد بن حيان :

قلت لأبي معاوية : من سلام ؟ قال : كان يسكن المدائن .

قلت : وفي ترجمة (سلام بن صبيح) هذا ساقه الخطيب ، ولم يزد ؛ مما يشعر أنه غير معروف عنده ؛ لكنه قد أتبعه بترجمة سلام بن سلم المعروف بـ : (الطويل) سكن المدائن ، وحدث عن زيد العمي . . . روى عنه أبو النضر هاشم بن القاسم . . . إلخ ، وأفاض في نقل أقوال الأئمة فيه وهي مجمعة على تركه ، وبعضهم كذبه ؛ فهو آفة هذا الحديث ، وأبو النضر ثقة ثبت ـ كما في « التقريب » ـ ، فروايته مقدمة على رواية أبي معاوية ـ وهو : محمد بن خازم الضرير ـ ؛ لأنه ـ وإن كان ثقة ؛ فقد ـ كان يهم في غير حديث الأعمش ـ كما قال الحافظ ـ ؛ ولذلك فقد أصاب البزار في تعقيبه على الحديث بقوله :

« سلام هذا أحسبه سلام المدائني ، وهو ليِّن الحديث » .

وأقره الهيثمي في موضع من « المجمع » (١٠ / ٤٧) ، وقال في موضع آخر منه (١٠ / ٤٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (سلام بن صبيح) ، وثقه ابن حبان ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

وهذا من تساهله ، واكتفائه على مجرد النقل دون أي تحقيق ؛ فابن حبان مشهور بتساهله في التوثيق ، وهو إنما أورد (سلاماً) هذا في « الثقات » (٨ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦) لرواية أبي معاوية عنه هذا الحديث وذكر طرفه الأول ، ولم يزد ! ولم يذكر راوياً آخر عنه ؛ فهو مجهول ـ على ما تقتضيه القواعد العلمية ـ ؛ بل هو عدم . . . لا وجود له ، وإنما هو : (سلام المدائني الطويل) . . ابن سلم ـ كما حفظه لنا الثقة الثبت أبو النضر ـ ، وَهِمَ أبو معاوية في اسم أبيه ، كما وهم في إسقاط شيخه (زيد

العمي) من إسناده !! ولقد قارب الصواب الحافظ الذهبي في قوله في ترجمته ـ بعدما ساق حديثه من رواية الخطيب ـ :

« وأنا أحسبه سلاماً الطويل المدائني »[1] . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وزاد عليه قوله :

« وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وساق له هذا الحديث مختصراً » .

قلت : وأنا أعتقد أنهما لو وقفا أو على الأقل استحضرا رواية أبي النضر هذا ؛ لجزما بما حسباه وظناه . وقد فاتت الحافظ الطبراني ؛ فقد قال عقب الحديث :

« لم يروه عن محمد بن سيرين إلا منصور ، ولا عن منصور إلا سلام بن صبيح ، تفرد به أبو معاوية » !

وزيد العمي ـ شيخ سلام ، هو : ابن الحواري ، وهو ـ : ضعيف ـ كما في « التقريب » ـ :

لكن الجملة الأخيرة من الحديث لها شاهد قوي بإسناد آخر عن أبي هريرة قال :

لا أزال أحب بني تميم من ثلاث سمعتهن من رسول الله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« هم أشد أمتي على الدجال » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » تحت الحديث (٣١١٤) .

---

(١) الأصل (الواثقي) .

وروي نحوه بزيادة في أوله ، وهو الآتي بعد حديث .

٦٧٩٧ - (أحبُّوا بني تميمٍ (وفي روايةٍ : سدوس) أبا القاسمِ ، فوالله ! [إن] مُنحتُم بمثله) .

ضعيف جداً . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٢٦) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٣١٢ / ٢٨٢٤) من طريق حرمي بن حفص : ثنا **عَبيدة بن عبد الرحمن السدوسي** عن **بحر بن سعيد** عن بشير بن نَهيك عن أبي هريرة قال :

ربما ضرب النبي ﷺ على كتفي وقال : . . . فذكره . واللفظ للبزار .

وكان في الأصل بعض الأخطاء فصححتها من « التاريخ » ، والرواية الأخرى والزيادة منه ، وقال :

« فيه نظر » .

ذكره في ترجمة (بحر) هذا ، وقد روى عنه أيضاً عمران بن حدير ؛ كما في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤١٩) ، وسكت عنه ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ١١٢) من رواية (عَبيدة) هذا ، وهو من غرائبه ! فإنه قال - فيما كنت نقلته عنه فيما تقدم من المجلد الثاني (ص ٣) - :

« والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به » . وقال في مكان آخر (٢ / ١٦٢) :

« وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها » .

وقد خالف قوله هذا وذاك في كثير من رجال « ثقاته » ، وقد أنبه على ذلك في كثير من الأحيان ، و (عبيدة) هذا ليس مجهولاً فقط عند ابن حبان ؛ بل هو متهم ، فقد أورده في « الضعفاء » (٢ / ١٩٩) من رواية حرمي بن حفص أيضاً عنه ، وقال :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » . ثم ساق له حديثاً آخر بلفظ :

« لا يصيبك السوء أبا أيوب » .

وقد سبق ذكره تحت الحديث (٩٦) ، ونقل كلامه هذا والحديث الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » وأقراه .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الكشف » هكذا :

« أحبوا بني تميم أنا القاسم ، فوالله ! منحتم بمثله » .

وأكثره غير مفهوم ، وكذا هو في « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٢) ، ويبدو أنه خطأ قديم ، فإن الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٤٧) لم يذكر منه إلا أوله :

« أحبوا بني تميم » ! وقال :

« رواه البزار ، وقال : لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه . وفيه عبيدة بن عبد الرحمن ، ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يجرحه أحد ، وبقية رجاله ثقات » .

وفيه ما لا يخفى على القارئ .

ولفظ البخاري :

« أحبوا بني سدوس أبا القاسم ، فو الله ! إن نتجتم من مثله » .

٦٧٩٨ - (لا تقلْ لبني تميمٍ إلا خَيْراً ؛ فإنَّهم أطولُ الناسِ رِماحاً على الدَّجَّال) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ١٦٨) عن عمر بن حمزة : ثنا عكرمة بن خالد :

أن رجلاً نال من بني تميم عنده ، فأخذ كفاً من حصى ؛ ليحصبه ، ثم قال عكرمة : حدثني فلان من أصحاب النبي ﷺ : أن تميماً ذُكِروا عند رسول الله ﷺ ، فقال رجل : أبطأ هذا الحي من تميم عن هذا الأمر ! فنظر رسول الله ﷺ إلى مزينة فقال :

« ما أبطأ قوم هؤلاء منهم » .

وقال رجل يوماً : أبطأ هؤلاء القوم من تميم بصدقاتهم ! قال : فأقبلت نَعَم حمر وسود لبني تميم ، فقال النبي ﷺ :

« هذه نعم قومي » .

ونال رجل من بني تميم يوماً ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عمر بن حمزة - وهو : العمري المدني - ، فمن رجال مسلم ، لكن الجمهور ضعفوه ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير » . ولذلك قال

الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وتعامى عن هذه النصوص بعض ذوي الأهواء ، فرددت عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي « آداب الزفاف في السنة المطهرة » ؛ فراجعها إن شئت التفصيل .

ومن هنا يظهر تساهل الهيثمي في قوله (١٠ / ٤٨) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » !

نعم ؛ قد صح عنه ﷺ أنه قال في بني تميم :

« هم أشد أمتي على الدجال » .

كما تقدم قبل حديث ؛ فهو يغني عن هذا .

٦٧٩٩ - (عَنَزَة حيٌّ من ههنا ؛ مبغيٌّ عليهم منصُورونَ) .

ضعيف . أخرجه البزار في مسنده « البحر الزخار » (١ / ٤٧٠ - ٤٧١ / ٣٣٧) ، وأبو يعلى في « مسنده الكبير » (٢ / ٢٥٥ / ١٤٨٠ المقصد العلي) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ٥٩) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٢٧٦ - ٢٧٧ / ٢٦٠٣) - واللفظ لهما - من طريق أبي غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي قال : حدثني عمي غضبان بن حنظلة عن أبيه حنظلة بن نعيم قال :

كنت فيمن وفد على عمر ، فجعل يسأل رجلاً رجلاً : ممن أنت ؟ ومن أنت ؟ حتى انتهى إليّ فقال : ممن أنت ؟ ومن أنت ؟ فقلت : أنا حنظلة ؛ من عنزة . فأومأ

نحو المشرق ، وفرج أصابعه ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه جهالة ، وثلاثتهم وثقهم ابن حبان !

١ ـ حنظلة بن نعيم : أورده في « الثقات » (٤ / ١٦٧) برواية ابنه غضبان ولم يزد . وكذلك فعل البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » ، وتبعهم الحافظ في « التعجيل » (ص ١٠٨) ، فهو في عداد المجهولين .

٢ ـ غضبان بن حنظلة بن نعيم العنزي : أورده في « الثقات » (٩ / ٤) من رواية أبي عاصم النبيل عنه . ذكره في الطبقة الرابعة ؛ أي : تبع أتباع التابعين ، وهو من أوهامه ؛ فإنه من أتباعهم ـ كما هو ظاهر ـ . وقد روى عنه آخران ؛ أحدهما : أبو غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي ـ كما في هذا الإسناد ـ . والآخر : المثنى بن عوف ـ كما يأتي ـ ، ومن روايتهما عنه ذكره البخاري وابن أبي حاتم ، ومع ذلك قال الحسيني ـ كما في « تعجيل المنفعة » (ص ٣٣١) ـ :

« مجهول وليس بالمشهور » .

٣ ـ أبو غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي : أورده في الطبقة الرابعة من « الثقات » (٩ / ٥٣) من رواية موسى بن إسماعيل عنه . وبها ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما . وهي رواية أبي يعلى لهذا الحديث عنه ، فاعلمه .

وأما رواية الآخرين ـ أعني : البزار والدولابي والطبراني ـ فرووه عن محمد بن الحسن أبي عبد الله العنزي عنه . لكن بينهما محمد بن إبراهيم في « البحر الزخار » وكذا في « كشف الأستار » (٣ / ٣١٣ / ٢٢٩) ، وما أظنها إلا مقحمة من بعض الرواة ؛ فإنه رواه عن شيخه محمد بن المثنى : ثنا **محمد بن الحسن العنزي** : ثنا **محمد بن إبراهيم** : ثنا [أبو] غاضرة العنزي . . .

أو أنه من وهم البزار ؛ فقد تابعه عن ابن المثنى أبو يعلى (١٤٨١) ، والدولابي وقرن معه يزيد بن سنان ، قالا : حدثنا محمد بن الحسن أبو عبد الله العنزي : ثنا أبو غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي . . . هكذا على الصواب ؛ دون ذكر محمد بن إبراهيم ، على أن هذا لم أعرفه ، ومثله محمد بن الحسن العنزي .

ثم إن الطبراني قال عقب الحديث :

« لم يرو عن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو غاضرة » !

كذا قال ! وفاتته رواية أحمد في « المسند » (١ / ٢٢) : حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم : حدثنا المثنى بن عوف العنزي - بصري - قال : أنبأنا الغضبان بن حنظلة : أن أباه حنظلة بن نعيم وفد إلى عمر . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا أصح ؛ لأن المثنى هذا وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة :

« ليس به بأس » . كما رواه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٢٥) .

بخلاف أبي غاضرة ؛ فلم يوثقه غير ابن حبان - كما تقدم - . وإذا عرفت هذا ؛ ففي الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع أو الإرسال ؛ فإن الغضبان لم يدرك عمر رضي الله عنه .

وقد تنبه لهذا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند »(١ / ٢١٧) ؛ لكنه اعتمد على رواية أبي غاضرة الموصولة ، مع تصحيف وقع له في كنيته - تبعاً للحافظ - فوجب بيانه ، قال :

« وأشار الحافظ في « الإصابة » (٢ : ٦٦) إلى أن هذا الحديث رواه أيضاً الدولابي في « الكنى » من طريق أبي عاصم : حدثنا عمي غضبان بن حنظلة بن

نعيم عن أبيه قال : كنت فيمن وفد إلى عمر . . . إلخ . فهذا وصل للإسناد ، لولاه لكان ظاهر الإسناد الذي هنا [في « المسند »] منقطعاً . وأبو عاصم ـ هو : الغنوي ـ ، يروي عن أبي الطفيل ، ويروي عنه حماد بن سلمة ومحمد بن الحسن العنبري . قال ابن معين : ثقة . وله ترجمة في « التهذيب » و« الميزان » وانظر « مجمع الزوائد ١٠ : ٥١ » .

قلت : في هذا الكلام تخليط عجيب ، وقلة تحقيق ، لا نعرف مثله عن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فالظاهر أنه كان متعباً جداً ، أو مشغول البال لسبب آخر ، وإلا ؛ فمثل هذا الخلط لا يصدر من طالب علم صغير ، فضلاً عن شيخ عالم فاضل كبير مثله ، عفا الله عنا وعنه .

أولاً : قوله : « أبو عاصم » . . تحريف (أبو غاضرة) ! كذلك وقع في ترجمة (حنظلة بن نعيم العنزي) من « الإصابة / القسم الثالث » ، (١ / ٣٨٢ ـ إحياء التراث) .

ثانياً : كان يكون لانطلاء هذا التحريف على الشيخ وجه ؛ لو أنه لم يقف على رواية أبي غاضرة عن غضبان ؛ لكن الواقع خلافه . . فقد أحال في ترجمة هذا على « ثقات » ابن حبان والبخاري في « التاريخ » ، وفي هذا أنه روى عنه أبو غاضرة ، وفي ذاك أنه روى عنه (أبو عاصم النبيل) ، فكيف يصح تفسيره لـ (أبي عاصم) بأنه : (الغنوي) ؟!

ثالثاً : إذا كان هو الغنوي عنده ؛ فكيف يقرن مع حماد (محمدَ بن الحسن العنبري)؟! وهذا ما لم يذكره « التهذيب » وغيره مما أحال عليه ، ولا له ذكر في شيء من كتب الرجال ـ في علمي ـ إلا في هذا الإسناد ، على أن الصواب فيه :

(العنزي) ـ كما تقدم ـ . . . وليس : (العنبري) ـ كما وقع له ـ ! هذا مع قول أبي حاتم فيه ـ كما رواه ابنه (٤ / ٢ / ٤١٤) ـ :

« لا أعلم أحداً روى عنه غير حماد بن سلمة ، ولا أعرفه ، ولا أعرف اسمه » .

وأقره المصدران اللذان ذكرهما : « التهذيب » و « الميزان » !

رابعاً : توثيق ابن معين إياه لم يقبلوه ؛ لجهالته التي أشار إليها أبو حاتم ؛ ولهذا قال الحافظ فيه :

« مقبول » . وأشار الذهبي في « الكاشف » إلى تليين توثيقه بقوله :

« وثّق » !

خامساً وأخيراً : فعلى التسليم بأنه ثقة ؛ فإن مما لا شك فيه أن ثقته ليست كثقة مخالفه (المثنى) . . الذي وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة ـ كما تقدم ـ ، فترجيح روايته الموصولة على رواية (المثنى) المنقطعة خلاف الأصول وقواعد الحديث ـ كما لا يخفى على العارفين بهذا الفن الشريف ـ .

وهذا الأخير يقال أيضاً في (أبي غاضرة) ؛ لأنه في الجهالة مثل (أبي عاصم) ، ولم يوثقه غير ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق ، وهو عمدة الهيثمي ـ الذي أحال عليه أيضاً الشيخ أحمد ـ في قوله (١٠ / ٥١) :

« رواه أبو يعلى في « الكبير » ، والبزار بنحوه باختصار عنه ، والطبراني في « الأوسط » ، وأحمد ؛ إلا أنه قال : عن الغضبان بن حنظلة ، أن أباه وفد على عمر . ولم يذكر حنظلة ، وأحد إسنادي أبيْ يعلى رجاله ثقات كلهم » .

يعني : إسناده الأول . . الذي ليس فيه (محمد بن الحسن أبو عبد الله العنزي) ؛

ففيه إشارة إلى أنه غير موثق عنده أيضاً .

وقوله : « لم يذكر حنظلة » الظاهر أنه يعني أنه لم يسنده عنه ، وإلا ؛ فقد قال فيه : « أن أبا حنظلة بن نعيم وفد . . . » ـ كما تقدم ذكره ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر مظلم بزيادة في متنه عند الطبراني وغيره ، وسبق تخريجه برقم (٦٢٢٩) .

٦٨٠٠ ـ (لَيدركنَّ الدَّجَّال من أدركَني ، أو لَيكوننَّ قَريباً من مَوتي) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٥٥ / ٦٤٩٠) : حدثنا محمد بن عيسى بن شيبة قال : حدثنا علي بن شعيب السمسار قال : حدثنا معن بن عيسى القزاز قال : حدثنا معاوية بن صالح عن أبي الوازع عن عبد الله بن بسر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن معاوية بن صالح إلا معن » .

قلت : كلاهما ثقة ، وكذا السمسار ، وأما من دونه وأبو الوازع فوقهم : فلا يعرفان ؛ لكن الأول روى عنه جمع ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٥٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن شيخه محمد بن عيسى بن شعيب (كذا) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ، و (أبو الوازع) هذا لم يوثقه أحد ، حتى ولا ابن حبان ، وقد أورده البخاري في « الكنى » (٧٨ / ٧٤٥) بهذه الرواية ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٥١) ؛ فهو في عداد المجهولين .

وأنا أظن أنه اشتبه على الهيثمي بـ (أبي الوازع) المدعو بـ : (زهير بن مالك) ؛ فهو الذي وثقه ابن حبان (٥ / ٥٨٤) ، وليس به ، وقد فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم والذهبي في « المقتنى » .

وأما شيخ الطبراني (محمد بن عيسى بن شيبة) فهو من رجال « التهذيب » ، فلا أدري هل غاب ذلك عن الهيثمي ، أم أن نسخته من « الأوسط » تحرف اسم جده إلى « شعيب » فلم يعرفه؟ وعلى كل حال ؛ فلم يذكر الحافظ عن أحد توثيقه ، ولذلك قال في « التقريب » :

« مقبول » .

وقد روي الحديث بإسناد آخر من طريق مجهول أيضاً عن أبي عبيدة بن الجراح في حديث له في الدجال بلفظ :

« لعله سيدركه بعض من رآني ، أو سمع كلامي » .

وقد خرجته وتكلمت على إسناده في التعليق على « المشكاة » (٥٤٨٦ / التحقيق الثاني) ، رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما .

وهناك أحاديث كثيرة في صفة الدجال منكرة لا تصح ، منها مثلاً ما تقدم برقم (٦٠٨٩) ؛ فراجعه إن شئت .

قلت : وحديث الترجمة مما أورده مؤلف كتاب « جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدجال » (ص ٨٩) ، ونقل في الحاشية كلام الهيثمي المتقدم ، وأقره ! وهو من الأدلة الكثيرة على أنه كتاب جامع فعلاً . . لكنه جمع ما هب ودب ، وأن قوله في « المقدمة » (ص ٩) :

إنه جمعه « من المراجع التي تتضمن هذا الموضوع بأسانيد صحيحة وحسنة » !

إن هو إلا مجرد دعوى لترويج الكتاب ؛ فالرجل لا يعرف الصحيح والحسن ، ولا الضعيف ، فما هو إلا (حَوَّاش قَمَّاش) ؛ وإن أطراه بعض الدكاترة وغيره وقرظه !

ومثله الشيخ البرزنجي في كتابه « الإشاعة لأشراط الساعة » ؛ فقد حشاه بالأحاديث المنكرة والواهية ، وبأقوال الصوفية ، والكشوفات الخيالية ، ومن ذلك قوله في حديث ابن حبان المتقدم : « ولعله يدركه بعض من رآني . . . » :

« وهذا البعض هو الخضر ؛ لأمور : أحدها : أن من عدا الخضر وعيسى عليهما السلام لم يبق أحد ممن رآه ﷺ بالإجماع . . . » إلى آخر هرائه ، ومن ذلك أنه صرح بأن الحديث صحيح ! وما ذلك إلا تقليداً منه لابن حبان . والله المستعان .

وبقاء الخضر عليه السلام إلى زمن الدجال خرافة لا أدري كيف انطلى أمرها على بعض العلماء - فضلاً عن جماهير الصوفية - ؟! ولكن الله تبارك وتعالى قد وفق كثيراً من أهل العلم فبينوا بطلان إدراك الخضر للنبي ﷺ - فضلاً عن استمراره حياً - ؛ كالإمام البخاري وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم .

٦٨٠١ - (إنّ الله قد بَرَّأَ هذه الجزيرةَ من الشِّرْكِ ، ولكنْ أخافُ أنْ تضلّهمُ النّجوم . قالوا : يا رسولَ الله ! كيفَ تضلّهم النّجومُ ؟ قال : ينزلُ الغَيث ؛ فيقولون : مُطرنا بنوءِ كَذَا وكَذَا) .

منكر . أخرجه أبو يعلى (١٢ / ٦٩ - ٧٠ / ٦٧٠٩) - والسياق له - ، والبزار (٤ / ١٣١ / ١٣٠٣ و ١٣٠٤ - البحر الزخار) من طريق قيس عن يونس بن عبيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال :

خرجت مع رسول الله ﷺ من المدينة ، فالتفت إليها فقال : . . . فذكره .
وليس عند البزار « قالوا : . . . » إلخ ، وقال :

« لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن العباس ، ولا نعلم له إسناداً إلا هذا » .

قلت : قد رواه عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن العباس به ؛ دون الزيادة .

أخرجه أبو يعلى أيضاً (٦٧١٤) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ؛ عمر بن إبراهيم - هو : العبدي - : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف » .

قلت : وهذا عنه ، وقد أسقط (الأحنف بن قيس) بين الحسن والعباس ؛ فأرسله .

وفي الطريق الأولى (قيس) - وهو : ابن الربيع - ، وهو ضعيف ، والحسن - هو : البصري ، وهو - : مدلس وقد عنعنه .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١١٤) وقال :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » باختصار ، وإسناد أبي يعلى حسن » !

ثم أورده مختصراً بلفظ البزار ، وقال (١٠ / ٥٤) :

« رواه البزار ، وأبو يعلى بنحوه ، والطبراني في « الأوسط »[1] ورجال أبي يعلى ثقات » .

قلت : هذا غير مسلَّم ، فإنه إن كان يعني طريقه الأولى ؛ ففيها ضعْف قيس وعنعنة الحسن . وإن كان يعني الأخرى ؛ ففيها ضعف عمر بن إبراهيم عن قتادة ، والانقطاع بين الحسن والعباس .

ومنه تعلم تفاهة تحقيق الشيخ الأعظمي في قوله تعليقاً على « المطالب العالية » (١ / ١٨٤) :

« أخرجهما أبو يعلى بإسنادين يشد كل منهما الآخر » !

ونحوه قول المعلق على « مسند أبي يعلى » (١٢ / ٧٠) ـ بعد أن ضعف إسناده بضعف قيس ، وعنعنة الحسن ، كما ضعفه من الطريق الآخر ـ دون أن يتكلم عليه بشيء ـ :

« نقول : يشهد له حديث زيد بن خالد الجهني عند مالك . . . » .

ثم عزاه للشيخين وغيرهما بالأبواب والأرقام ! دون أن يسوق لفظه أو على الأقل موضع الشاهد منه ؛ ليكون القراء على بينة من قوله ، وهو قوله ﷺ في آخر الحديث :

« وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ؛ فذلك كافرٌ بي ، مؤمن بالكواكب »[2] .

قلت : فأنت ترى أنه ليس فيه ما يشهد للشطر الأول من الحديث ؛ فهو شاهد قاصر غير كامل ، وهذا مما يقع فيه كثيراً المومى إليه ، وقد نبهت في تعليقاتي على

---

(١) « والطبراني في « الأوسط » . . غير موجود في الأصل ؛ بل في نسخة : غيره » كذا في هامش « المجمع » .

(٢) وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٣ / ١٤٤ / ٦٨١) .

الشيء الكثير منه ، فيتنبه لهذا الأمر ؛ فالقليل جداً من يفرق بين الشاهد القاصر والكامل ، ومن عواقب ذلك أن القراء ـ وأكثرهم علمهم محدود ـ حينما يقرأون أن الحديث يشهد له حديث الشيخين ، لا يسعهم إلا أن يقولوا بصحة الحديث . . ظناً منه أن القائل هو من العلماء والفقهاء ، فيقع بسببه في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

هذا لو خلا الطرف الأول من مخالفته لبعض الأحاديث الصحيحة التي منها قوله ﷺ :

« لا تقوم الساعة حتى تضطرب أَلْيات نساء دوس حول ذي الخلصة » ، وكانت صنماً تعبدها دوس في الجاهلية بـ (تبالة) .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « ظلال الجنة » (١ / ٣٧ / ٧٧ و٧٨) .

ولهذا صدرت الحديث بقولي : « منكر » .

٦٨٠٢ ـ (صلّى اللهُ على [أهْل] تلكَ المقْبرةِ ؛ [هي] أهْل مقْبرةٍ بعَسْقلان) .

باطل . أخرجه أبو يعلى (٢ / ٢١٦ ـ ٢١٧ / ٩١٣) من طريق عطاف بن خالد : حدثني أخي (المسور بن خالد) عن علي بن عبد الله بن مالك بن بُحَينة عن أبيه عبد الله قال :

بينما رسول الله ﷺ جالس بين ظهراني أصحابه إذ قال :

« صلى الله على [أهل] تلك المقبرة (ثلاث مرات) » .

قال : فلم ندر أي مقبرة ، ولم يسمِّ لهم شيئاً .

قال : فدخل بعض أصحاب رسول الله ﷺ على بعض أزواج النبي ﷺ ـ قال عطاف : فحدثت أنها عائشة ـ فقال لها : إن رسول الله ﷺ ذكر أهل مقبرة ، فصلى عليهم ، ولم يخبرنا أي مقبرة هي ، فدخل رسول الله ﷺ عليها ، فسألته عنها ؟ فقال لها :

« أهل مقبرة بعسقلان » .

وأخرجه يعقوب الفسوي في « التاريخ » (٢ / ٣٠٠) من هذا الوجه ، والزيادتان له ، لكن وقع فيه : (مكي بن عبد الله بن مالك بن بُحيَنة) .

وأخرجه البزار (٣ / ٣٢٤ / ٢٨٥٣) مختصراً من طريق محمد بن زريق : ثنا عطاف بن خالد : ثنا مالك (!) بن عبد الله بن [مالك] بن بحينة عن أبيه :

أن النبي ﷺ استغفر وصلى على أهل مقبرة بـ (عسقلان) . وقال البزار :

« عطاف : ضعيف ، ومحمد بن زريق : لا يعرف بحديث كثير » .

قلت : عطاف : مختلف فيه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

ومحمد بن زريق : كذا وقع فيه ، وفي « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٦) : (رزيق) بتقديم الراء على الزاي ، وكل ذلك تصحيف ، والصواب : (روين) ، كما في ترجمة (عطاف) من « التهذيب » ، وفي ترجمته هو من « الجرح والتعديل »

لابن أبي حاتم ، وقال (٣ / ٢ / ٢٥٤ / ١٣٩٥) :

« سمع منه أبي أيام الأنصاري ، وروى عنه ، وسألته عنه ؟ فقال : هو صدوق » .

قلت : فالآفة من أخيه (المسور بن خالد) ؛ فإنه في عداد المجهولين ، أورده البخاري في « التاريخ » وابن أبي حاتم برواية عطاف هذا فقط ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٤٩٨) على قاعدته المعروفة ! وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث وقال :

« وهذا ليس بصحيح » .

وأقره الحافظ في « اللسان » (٦ / ٣٦ / ١٤٦) ؛ بل قال في « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٧) ـ عقب إعلال البزار المتقدم للحديث ـ :

« قلت : بل هو باطل » .

وأما شيخه الهيثمي فقال في « المجمع » (١٠ / ٦١ ـ ٦٢) :

« رواه أبو يعلى ، والبزار ولفظه . . . وفي إسناد أبي يعلى : (علي بن عبد الله ابن مالك بن بحينة) ، وفي إسناد البزار : (مالك بن عبد الله بن بحينة) . . وكلاهما لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : هما واحد ، والاختلاف من الرواة ، ومنه رواية الفسوي : (مكي) ـ كما تقدم ـ ؛ فهل هو ثالث ؟! بل هو مما يدل على أنه غير معروف ؛ فيحتمل أن يكون هو الآفة . والله أعلم .

٦٨٠٣ - (من تَعلَّم باباً من العِلْم ، عَمِلَ به أو لمْ يعْملْ به ؛ كان أفْضلِ من صلاةِ ألْفِ ركْعةٍ . فإنْ هو عملَ به ، أو علّمه ؛ كان له ثوابُه وثوابُ من يعملُ به إلى يومِ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٥٠) من طريق **إبراهيم بن جعفر البصري الفقيه** : حدثنا **محمد بن مهدي بن هلال** : حدثني أبي عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً .

أورده في ترجمة (إبراهيم) هذا برواية اثنين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

وشيخه محمد بن مهدي بن هلال : لم أجد له ترجمة .

والآفة من أبيه (مهدي بن هلال) - وهو : أبو عبد الله البصري - ؛ كذبه يحيى ابن سعيد وغيره ، وقال ابن معين :

« صاحب بدعة ، يضع الحديث » .

ونحوه في الوضع حديث ابن مسعود نحوه مختصراً بلفظ :

« من تعلم باباً من العلم ليعلم الناس ؛ أعطي ثواب سبعين صدِّيقاً » .

قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٦ / ١٤) :

« رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » . وفيه نكارة » .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٩) :

« سنده ضعيف » .

قلت : هو أسوأ من ذلك ؛ فقد وقفت على إسناده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ٣٧) ؛ ساقه من طريق الحاكم - وعنه الديلمي ؛ كما نقله الزبيدي في « شرح الإحياء » (١ / ١٠٦) عن العراقي ، والظاهر أنه « تخريج الإحياء الكبير » - من طريق جعفر بن سهل المذكر والجارود بن يزيد : ثنا محمد ابن عُلاثة القاضي : حدثنا عبدة بن أبي لبابة عن الأسود بن يزيد عن ابن مسعود رفعه بلفظ :

« نبياً » ! وقال العراقي :

« كذا قال : « نبياً » ! وهو منكر ، وجعفر بن سهل ، والجارود بن يزيد : كذابان ومحمد بن عبد الله بن عُلاثة القاضي : مختلف في الاحتجاج به » . وقال السيوطي :

« الجارود بن يزيد : قال أبو أسامة وأبو حاتم : كذاب . وقال أبو داود : غير ثقة . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧٥) .

قلت : (وجعفر بن سهل المذكر) الذي كذبه العراقي ، لم أجده في كتب الرجال التي عندي . نعم في « الميزان » و « اللسان » :

« جعفر بن سهل النيسابوري ، عن إسحاق بن راهويه ، قال الحاكم : حدث بمناكير » .

فهل هو هذا ، ووهم العراقي في تكذيبه ، أم هو غيره ؟ الظاهر لي الأول .

٦٨٠٤ - (ما من رجُلٍ تعلّم كَلمتينِ ، أو ثَلاثاً ، أو أرْبعاً ، أو خمْساً مما فرضَ اللهُ عزّ وجلّ ، فيتَعلّمهنّ ، ويعلِّمُهنّ ؛ إلاّ دخلَ الجنّة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٥٩) من طريق مسلم بن إبراهيم قال : ثنا يونس بن سهل السراج قال : سمعت الحسن يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً . قال أبوهريرة :

فما نسيت حديثاً بعد إذ سمعتهن من رسول الله ﷺ . وقال أبو نعيم :

« رواه عدة عن الحسن ؛ فمن التابعين : يونس بن سَهْل السراج - بصري - ، عزيز الحديث ، يجمع حديثه » .

قلت : هذه ترجمة عزيزة ومتابعات غريبة لم أقف على شيء من ذلك فيما عندي من المصادر والمراجع ؛ فإن صح ذلك عن الحسن ؛ فالعلة عنعنته ، فإنه كان مدلساً ، على الخلاف المعروف في سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه ؛ ولذلك قال المنذري (١ / ٥٦ / ١٥) : « . . . وإسناده حسن لو صح سماع الحسن من أبي هريرة » .

والمعروف بالرواية عن الحسن إنما هو يونس بن عبيد - وهو : أبو عبد الله العبدي البصري - ، ولم أر من سمى أباه أو جده (سهل السراج) .

ثم إن الحديث محفوظ عن يونس بن عبيد هذا عن الحسن عن أبي هريرة ، وعن غير الحسن عن أبي هريرة بنحوه ، لكن دون قوله :

« إلا دخل الجنة » .

فقال الإمام أحمد (٢ / ٤٢٧) : ثنا إسماعيل عن يونس عن الحسن عن

أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ما من رجل يأخذ مما قضى الله ورسوله كلمة ، أو ثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، أو خمساً ، فيجعلهن في طرف ردائه ، فيعمل بهن ، و يعلمهن ؟ » .

قلت : أنا . وبسطت ثوبي ، وجعل رسول الله ﷺ يحدث حتى انقضى حديثه ، فضممت ثوبي إلى صدري ؛ فأنا أرجو أن أكون لم أَنْسَ حديثاً سمعته منه .

وإسماعيل - شيخ أحمد ؛ هو : ابن علية ، وهو - مذكور في الرواة عن (يونس ابن عبيد العبدي) ؛ فهو صاحب هذا الحديث .

وقد تابعه المبارك عن الحسن به نحوه ؛ وقال في آخره :

فإني لأرجو أن لا أكون نسيت حديثاً سمعته منه بعد .

لكن المبارك مدلس أيضاً - وهو ابن فضالة - ، إلا أن هذا هو المحفوظ في هذا الحديث ؛ لمتابعة جماعة ، أو لرواية جماعة من التابعين نحوه عن أبي هريرة ؛ منهم عبد الرحمن الأعرج قال : سمعت أبا هريرة يقول :

إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث على رسول الله ﷺ ، والله الموعد ، كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطني ، وكان المهاجرون يَشغلهم الصفق بالأسواق ، وكانت الأنصار يَشْغلهم القيام على أموالهم ، فقال رسول الله ﷺ :

« من يبسط ثوبه ؛ فلن ينسى شيئاً سمعه مني » .

فبسطت ثوبي حتى قضى حديثه ، ثم ضممته إليّ ؛ فما نسيت شيئاً سمعته منه .

أخرجه البخاري (١١٨ ، ٢٠٤٧ ، ٢٣٥٠ ، ٧٣٥٤) ، ومسلم (٧ / ١٦٦) ، وأحمد (٢ / ٢٤٠ ، ٢٧٤) .

وفي رواية المقبري عن أبي هريرة قال :

قلت : يا رسول الله ! إني سمعت منك حديثاً كثيراً فأنساه ؟ قال :

« ابسط رداءك » . فبسطته ، فغرف بيديه فيه ، ثم قال :

« ضمّه » . فضممته ؛ فما نسيت حديثاً بعد .

رواه البخاري (١١٩ و ٣٦٤٨) ، ومسلم (٧ / ١٦٧) ، والترمذي (٣٨٣٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٢٩) ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

(تنبيه) : لقد عزا الحديث الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١ / ٢١٥) لـ « جامع الترمذي » و« الحلية » ، وما أظن عزوه للترمذي إلا وهماً ، ويقابله الحافظ السيوطي ؛ فإنه عزاه في « الجامع الكبير » (٢ / ١١٧) لابن النجار فقط !

فهذا قصّر ، وذاك وهم ، وليس هذا فقط ؛ بل إنه سكت عنه ، وهذا تساهل منه ؛ لأنه يعني أنه حسن على الأقل عنده ؛ فخفيت عليه علته . فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٦٨٠٥ - (يُبعثُ العالِمُ والعابدُ ، فيقالُ للعابدِ : ادْخلِ الجنّةَ . ويقالُ للعالِمِ : اثبُت[1] ، حتَّى تشْفعَ للناس بما أحسنت إليهمْ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٤٣٨) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٦٨ / ١٧١٧) من طريقه عن بقية عن **مقاتل بن سليمان** : حدثني أبو الزبير وشرحبيل بن سعد عن جابر بن عبد الله قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته : (مقاتل بن سليمان) - وهو : البلخي المفسر - ؛ أطال ابن عدي في ترجمته ، ورواية أقوال الأئمة في الطعن فيه ، ثم ختمها بقوله :

« وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

قلت : وهو أسوأ حالاً مما ذكر - كما يتبين من ترجمته في الكتب الأخرى - ، وقد لخص ذلك الذهبي في « المغني » فقال :

« هالك ، كذبه وكيع والنسائي » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه ، وهجروه ، ورمي بالتجسيم » .

وللحديث طريق أخرى عن جابر هي مثل هذه أو شر منها ؛ يرويه **حبيب بن أبي حبيب** قال : ثنا شبل بن عباد عن محمد بن المنكدر عن جابر به .

---

(١) في « الكامل » (ويقال : اتليت حتى) ، والتصحيح من « الشعب » . وهذا الخطأ الفاحش وقع في « الكامل » في الطبعة التي زينها الناشر بقوله : « تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر » !! وحذفها من الطبعة الثالثة وطبع مكانها محقق آخر ، ومدقق آخر !! والخطأ لا يزال كما هو !!!

أخـرجـه ابن عـدي أيضـاً (٢ / ٤١٢ ، ٤١٣) ، وابن السني في « رياضـة المتعلمين » ـ كما في « إتحاف السادة » (١ / ١٠٧) ـ ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٣٤٧ ـ الغرائب الملتقطة) ، وابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (١ / ١٠٨ ـ ١٠٩ / ٩٧) ، وقال ابن عدي وقد ذكره في ترجمة (حبيب بن أبي حبيب) مع أحاديث أخرى له :

« وهذه الأحاديث كلها موضوعة على (شبل) ، و (شبل) عزيز المسند » .

وقال الزبيدي في « الإتحاف » :

« وحبيب بن أبي حبيب ، وهو كاتب مالك ، كذبه ابن معين وغيره » .

وروي مختصراً من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« يجاء بالعالم والعابد . . . » الحديث مثله ، دون قوله : « بما أحسنت إليهم » .

أخرجه الأصبهاني (٢ / ٨٧١ / ٢١٣٠ ـ ترغيبه) من طريق خازم بن خزيمة عن عثمان بن عمر القرشي عن مكحول عن أبي أمامة . وقال الزبيدي :

« خازم بن خزيمة ـ هو : أبو خزيمة البخاري ـ : قال السليماني : فيه نظر » .

قلت : وسكت عن شيخه (عثمان بن عمر القرشي) ، فلم يتكلم عليه بشيء ؛ فكأنه لم يعرفه ، وحق له ذلك ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال هكذا . وأظن ظناً راجحاً أن (خازم بن خزيمة) أخطأ . . فنسبه إلى (عمر) ، أو أنه تعمد ذلك تدليساً وتعمية لحاله ، فإنه (عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص القرشي) ؛ فقد نسبه إلى جده ؛ لما ذكرت .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فهو آفة هذه الطريق ؛ لأن عثمان هذا المعروف بـ (الوقاصي) : قال الإمام البخاري :

« تركوه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

٦٨٠٦ - (إنَّ مِن بعدِكم زَماناً سفَلَتُهم مؤذِّنُوهم) .

شاذ . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ١٨١ / ٣٥٧ - كشف الأستار) ، وأبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٣ - ٤ / ٤٩ / ٢٧٩) ، والدارقطني في « العلل » (١٠ / ١٩٥) معلقاً ، والبيهقي في « السنن » (١ / ٤٣٠) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٧٣٦ - المصورة) من طرق عن أبي حمزة السكري قال : سمعت الأعمش يحدث عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم ! أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين » .

قال : فقال رجل : يا رسول الله ! لقد تركتنا ونحن نتنافس في الأذان بعدك ؟ قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« لم يسمعه الأعمش باليقين من أبي صالح ، وإنما سمعه من رجل عن أبي صالح » .

قلت : التحقيق : أن الأعمش سمعه من الرجل عن أبي صالح ، وعليه أكثر الروايات ، ثم سمعه من أبي صالح مباشرة ، والتفصيل في « الإرواء » (١ / ٢٣٢ - ٢٣٣) وغيره ؛ إذ ليس المقصود هنا إلا بيان حال حديث الترجمة ، وهو زيادة تفرد

بها أبو حمزة السكري - واسمه : محمد بن ميمون - ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ ولذلك كنت قد صححتها في « الإرواء » ؛ لأنه لم يتيسر لي - يومئذٍ - الاطلاع على العدد الغفير من الرواة الذين لم يذكروها في الحديث عن الأعمش على اختلافهم عليه في إسناده ، وقد سماهم الدارقطني فبلغ عددهم نحو خمسة وثلاثين راوياً ، أكثرهم من الثقات ، وقد تولى تخريج أحاديثهم الدكتور محفوظ السلفي - بارك الله فيه - في تعليقه على « علل الدارقطني » ؛ فلا داعي لإطالة الكلام بتخريجها ؛ ولذلك قال الدارقطني - عقب سرد الأسماء المشار إليها وذكره لزيادة أبي حمزة هذه - :

« ليست محفوظة » . وقد أشار إلى هذا البزار بقوله عقب الحديث :

« وتفرد بآخره أبو حمزة ، ولم يتابع عليه » .

وعلى ذلك جرى غيره من الحفاظ ، كمثل الخليلي في « الإرشاد » (٣ / ٨٨٥) وقال :

« ولا يصح عن النبي ﷺ » .

ولعل الخطيب البغدادي منهم ؛ فإنه أخرج الحديث في « تاريخه » (٤ / ٣٨٧ - ٣٨٨) من بعض الطرق المشار إليها آنفاً عن أبي حمزة دون الزيادة !

ولا يعكر على تفرد أبي حمزة المذكور ما أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٥٨) من طريق عيسى بن عبد الله بن سليمان القرشي قال : ثنا يحيى بن عيسى قال : ثنا الأعمش به ؛ وفيه الزيادة .

قلت : لا يعكر على ذلك ؛ لأن ابن عدي قال عقبه :

« وهذه الزيادة لا تعرف إلا لأبي حمزة السكري عن الأعمش ، وقد جاء بها عيسى بن سليمان هذا عن يحيى بن سليمان عن الأعمش ، وعيسى ضعيف يسرق الحديث » .

ولا بأس بعد ذلك من الإشارة إلى بعض المصادر التي جاء فيها الحديث من الطرق الكثيرة عن الأعمش بدون الزيادة ، مع الإشارة أيضاً إلى أرقامها وأجزائها :

١ ـ سنن أبي داود (١ / ٣٥٦ / ٥١٧) .

٢ ـ سنن الترمذي (١ / ٢٦٩ / ٢٠٧) .

٣ ـ صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٥ / ١٥٢٨) .

٤ ـ مشكل الآثار للطحاوي (٣ / ٥٢ ـ ٥٣) .

٥ ـ مسند الإمام أحمد (٢ / ٢٨٤ ، ٣٨٢ ، ٤٢٤ ، ٤٦١ ، ٤٧٢) .

٦ ـ مسند الحميدي (٤٣٨ ـ ٤٣٩ / ٩٩٩) .

٧ ـ معجم الطبراني الأوسط (١ / ٨٥ / ٧٤ و ٥ / ١٨٥ / ٤٣٦٠ و ٦ / ١٢٩ / ٥٢٦٦ و ٩ / ٢٤٩ / ٨٥٤٤ ، ٢٦٦ / ٨٥٨٢) .

٨ ـ معجم الطبراني الصغير (ص ٥٩ ، ١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ـ هندية) و« الروض النضير » (١٠٦٥ ـ ١٠٦٩) .

٩ ـ أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢ / ٢٣٢) .

١٠ ـ تاريخ بغداد (٣ / ٢٤٢ و ٦ / ١٦٧ و ٩ / ٤١٣ و ١١ / ٣٠٦) .

يضم إلى ذلك بعض المتابعات للأعمش تؤكد صحة حديثه عن أبي صالح عن أبي هريرة دون الزيادة ؛ عند ابن حبان في « صحيحه » (٣ / ٩١ / ١٦٧٠ - الإحسان) ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٦٣ / ٣٠٧٨ و ١٠ / ٢١٩ / ٩٤٨٢) وأبي نعيم (١ / ١٢٨ - ١٢٩) .

ويؤكد ذلك كله حديث أبي أمامة مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٠) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ٣٤٣) بسند حسن .

٦٨٠٧ - (إنّ اللهَ يحبُّ إغاثةَ اللّهفانِ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣١٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ١٤٢ - المصورة) من طريق **أبي العباس محمد بن يونس السامي** : حدثنا أزهر بن سعد : حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين ؛ غير (محمد بن يونس) هذا ، وهو المعروف بـ : (الكُدَيْمي) ، وهو كذاب وضاع ، فهو [آفة] الحديث وضعه عليهم ، وقد أشار إلى ذلك ابن حبان ؛ فإنه قال فيه :

« كان يضع الحديث وضعاً ، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث » .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها . وقال الذهبي في « المغني » :

« حافظ هالك . قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

وقد روي الحديث من طرق أخرى في حديث « الدال على الخير كفاعله ، والله يحب إغاثة اللهفان » ، وكنت خرجتها في « الصحيحة » تحت رقم (١٦٦٠) من أجل الشطر الأول منه ؛ مبيناً صحته دون الشطر الآخر - حديث الترجمة - ، ثم تنبهت لأمر اقتضى إجراء تحقيق جديد لأحدها تأكيداً لضعفها ، وتنبيهاً على وهم وقع فيه للحافظ المنذري توبع عليه من جمع من بعده ممن خرج الحديث أو علق عليه ، مع أوهام أخرى وجب التنبيه عليها ؛ فأقول :

ذاك الطريق ؛ هو ما أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٩٩ / ١٩٥١ - كشف الأستار) ، وأبو يعلى (٧ / ٢٧٥ / ٤٢٩٦) ، وابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٧٨ / ٢٧ - مجموعة الرسائل) من طريق السكن بن إسماعيل الأصم : حدثنا زياد عن أنس به . وزاد البزار في السند فقال :

« زياد النميري » .

قلت : فهذه الزيادة (النميري) جعلت المنذري يقول في « الترغيب » (١ / ٧٢ / ٣) :

« رواه البزار من رواية (زياد بن عبد الله النميري) ، وقد وثق ، وله شواهد » .

وتبعه الهيثمي في « المجمع » فقال (٣ / ١٣٧) :

« رواه البزار ، وفيه زياد النميري ، وثقه ابن حبان وقال : يخطىء ؛ وابن عدي . وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات . ورواه أبو يعلى كذلك » !

وقلده المعلق على « مسند أبي يعلى » ؛ فضعفه بـ (زياد بن عبد الله النميري) ، والمعلق على « المقصد العلي » (٣ / ٣٥ / ١٠٤١) ؛ لكنه قال :

« وذكره ابن حجر في « المطالب العالية » برقم (٩٠٢) وقال : فيه متروك . وعزاه لأبي يعلى » .

قلت : فقد أشار الحافظ ابن حجر بقوله هذا إلى أن (زياداً) هذا ليس هو النميري الموثق ؛ ولكن المعلق المشار إليه لم يتنبه ؛ لأنه ليس من أهل هذا الفن . ويأتي بيان من هو ، وهو بيت القصيد من هذا التخريج .

وقد يشير إلى ما أشار إليه الحافظ شيخه الهيثمي إذ تُنُبِّه له ! فإنه قال في « الكشف » عقب الحديث :

« قلت : قد قال البزار قبل هذا : إن زياداً لم يرو عن أنس إلا الحديث الذي قبل هذا . فقد روى عنه هذا أيضاً » .

قلت : يشير الهيثمي إلى حديث البزار (١٩٥٠) بسنده عن زياد بن أبي حسان عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« من أغاث ملهوفاً . . . » الحديث ، ومضى تخريجه برقم (٦٢١) برواية ثمانية من الحفاظ غير البزار ؛ كلهم عن (زياد بن أبي حسان) ـ فليراجعه من شاء .

فإذا تنبهت لكلام الهيثمي هذا ؛ عرفت أن الحديثين عند البزار هما من رواية (زياد بن أبي حسان) ، وليس من رواية (زياد النميري) .

وإن مما يؤيد هذا أمور :

الأول : أن الحافظ ابن عبد البر أخرجه في « جامع بيان العلم » (١ / ٧٦ / ٦٠ ـ ابن الجوزي) من طريق أخرى عن زياد بن ميمون الثقفي عن أنس به ؛ لكنه

لم يسق الشطر الآخر منه .

الثاني : أنهم لم يذكروا في شيوخ (السكن بن إسماعيل) هذا إلا (زياد بن ميمون الثقفي) هذا . انظر « تهذيب الكمال » للمزي (١١ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨) .

الثالث : أن الحافظ الذهبي والعسقلاني قد ذكرا (زياداً الثقفي) هذا في « الميزان » و« اللسان » ، وقالا :

« ويقال له : (زياد أبو عمار البصري) و(زياد بن أبي عمار) و(زياد بن أبي حسان) ؛ يدلسونه لئلا يعرف في الحال » !

قلت : ولهذه الأسباب فإني أقطع بأن زيادة (النميري) في سند البزار وهم ؛ إما من البزار ـ ؛ فإن له أوهاماً في بعض ما يرويه كما ذكروا ، وقد تبينت ذلك في تحقيقي لـ « كشف الأستار » ، وتقسيمه إلى « صحيح » و« ضعيف » ـ ، وإما من الهيثمي ـ الناقل له من أصله « مسند البزار » المسمى بـ « البحر الزخار » ـ ، والجزم بأحد الاحتمالين يتطلب مراجعة مسند أنس من « البحر » ، وهذا مما لم يطبع بعد ، أو طبع ولم أطلع عليه .

إذا عرفت ما تقدم من هذا التحقيق ؛ يظهر لك جلياً وهم المنذري ومن قلده في جزمهم بأن زياداً في الحديث هو : (ابن عبد الله النميري) . . وأن الصواب أنه : (زياد بن ميمون الثقفي) ، وأنه هو الذي أشار إليه بقوله المتقدم :

« فيه متروك » .

وهذا ما كنت قلته فيه في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه من « الصحيحة » ، وزدت فقلت :

« وكذبه يزيد بن هارون » . ولذلك قال الذهبي في « المغني » :

« اعترف بالكذب وتاب . . . ثم نكث وكذب » .

هذا ؛ وقد كنت ذكرت لحديث الترجمة طريقين آخرين ؛ أحدهما : عن ابن عباس . . وفيه متروك . والآخر : عن ابن عمر . . وفيه ضعيف كان يتلقن ، وآخر ضعيف ؛ فراجع ؛ إن شئت هناك .

ثم وجدت لحديث ابن عمر طريقاً أخرى ؛ فوجب النظر فيها ؛ ولكن قبل ذلك هنا ملاحظات على بعض ما مر بي أثناء هذا التحقيق ، يحسن بيانها ، ثم تتبع ذلك بتخريج الطريق الأخرى ؛ فأقول :

أولاً : قول المنذري المتقدم في حديث أنس :

« وله شواهد » !

وعلى ذلك صدره بما يشعر ثبوته عنده ؛ وهو قوله : « وعن أنس . . . » !

ومن هذا التحقيق والتخريج يظهر أنه ليس فيما ذكرنا من الطرق ما ينهض للشهادة ؛ لوهائها وشدة ضعفها . فتنبه !

ثانياً : تقلد قول المنذري هذا المعلقون الثلاثة عليه ؛ فقالوا :

« حسن بشواهده » !

ومن غرائبهم وتناقضهم قولهم عقبه :

« رواه البزار في « كشف الأستار » (١٩٥١) ، وفيه زياد بن أبي حسان ، وهو : متروك » !

فقد عرفت أن الذي في « الكشف » إنما هو (زياد النميري) الموثق ؛ فالظاهر أنهم [رأوا] في بعض التحقيقات أن في سند الحديث (زياد بن أبي حسان) هذا المتروك ؛ فتقلدوه أيضاً ، ولعيهم وجهلهم بهذا العلم لم يستطيعوا التوفيق بين هذا التحقيق وبين ما في « الكشف » ! !

ثالثاً : قالوا في تمام كلامهم :

« ويشهد له ما رواه الترمذي بغير هذا الإسناد (٢٦٧٢) » !

فإذا رجع القارئ إلى الرقم المذكور من الترمذي ؛ لم يجد إلا الجملة الأولى : « الدال على الخير كفاعله » ! وهذا صحيح حقاً بشواهده ؛ كما تقدم ذكره في أول هذا البحث ، وإسناده حسن - وإن استغربه المنذري - ، وفي الباب عن أبي مسعود البدري ، وهو أصح منه ؛ كما هو مبين في « الصحيحة » ، وانظر « صحيح الجامع الصغير » (رقم ٣٣٩٣ - الطبعة الشرعية) .

رابعاً : قول المعلق على « مسند أبي يعلى » (٧ / ٢٧٦) :

« والجزء الثاني من الحديث له شواهد كثيرة (!) ؛ منها : حديث أبي موسى الأشعري . . . » ، ثم سود سطرين في تخريجه ، ولم يسق لفظه لينظر القارئ هل هو شاهد حقاً أم مجرد دعوى - كما سترى - ؟! ثم ختم كلامه بقوله :

« وانظر الحديث المتقدم برقم (٤٢٦٦) » .

فنظرنا ، فلم نجد في كل من الحديثين - فلم نجد فيهما - إلا لفظة : (الملهوف) ؛ أما الحديث الأول ففيه : « فيعين ذا الحاجة الملهوف » - وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٧٣) - .

وأما الحديث الآخر - الذي رقَّم له - فهو المتقدم من رواية زياد بن أبي حسان المكذَّب بلفظ :

« من أغاث ملهوفاً . . . » !

فليتأمل القراء الفرق بين الشاهد والمشهود ؛ يتبين له أنه ليس كل من مارس علم التخريج - بل والتصحيح والتضعيف ، ولا سيما إذا كان حديث عهد به - يكون فقيهاً ؛ فهما شاهدان قاصران ، والثاني منهما واهٍ جداً لا يجوز الاستشهاد بمثله ألبتة عند أهل العلم ، وبخاصة أن الراوي له هو عين الراوي للمشهود له ؛ فهل من معتبر ؟ وقد أشار إلى هذا الشيخ الأعظمي - كما يأتي - .

خامساً : سبق في الصفحة (٦٩٦) تعقب الهيثمي على البزار قوله عقب حديث « من أغاث ملهوفاً . . . » : أن زياد بن أبي حسان لم يرو عن أنس غيره . فتعقبه بأنه روى عنه حديث : « الدال على الخير . . . » أيضاً . فتعقبه الشيخ الأعظمي في تعليقه على « الكشف » بقوله :

« هذا الحديث عين سابقه ؛ إلا أن في هذا زيادة : « الدال على الخير كفاعله » ؛ فصح أن زياداً لم يرو عن أنس إلا حديثاً واحداً » !

كذا قال ! وما دام أن في حديثه الثاني الزيادة المذكورة ؛ فما صح قول الشيخ الأعظمي ، وكأن هذا قال ما ذكر دون أن يرجع إلى ترجمة (زياد) في « الميزان » على الأقل ؛ ليرى هل روى غير الحديثين أم لا ؟ فقد ذكر له ثلاثة أحاديث أخرى ، أحدها :

« إن الله ليس بتارك أحداً يوم الجمعة من المسلمين إلا غفر له » .

وقد تقدم تخريجه في المجلد الأول برقم (٢٩٧) . وهو مما خفي أمره على المنذري أيضاً ؛ فحسن إسناده في « الترغيب » (١ / ٢٥٠ / ١٨) ، وقلده المعلقون الثلاثة (١ / ٥٥٠) ، كما خفي على الهيثمي أيضاً ؛ فقال (٢ / ١٦٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح ، خلا شيخ الطبراني » !

وهذا من أسوأ ما وقع منهما ؛ فإن الطبراني رواه (٥ / ٤١٢ / ٤٨١٤) من طريق أبي عمار عن أنس ، وعقب عليه بقوله :

« وأبو عمار : زياد النميري » !

ومع أن قوله هذا خطأ - ؛ لأن (النميري) هذا لا يكنى بـ (أبي عمار) ، فهو ضعيف ؛ كما تقدم ، وجاء مسمى في إسناد ابن الأعرابي بـ (زياد بن ميمون) الكذاب ؛ كما تراه في المجلد المشار إليه - ، فأنى لإسناده الحسن ؟! ولرجاله أن يكونوا من رجال الصحيح ؟! وفيهم الكذاب ، أو الضعيف على قول الطبراني إنّه (النميري) ؛ فالظاهر أنهما لم يتنبها له ! ! وأنهما وجدا في هذه الطبقة ممن يكنى بأبي عمار راويين ؛ أحدهما : (شداد بن عبد الله) . والآخر : (عَريب بن حميد) فتوهماه أحدهما . والمعصوم من عصمه الله .

٦٨٠٨ - (مَنْ أرادَ أن تُستجابَ دعوتُه ، وأنْ تكشفَ كُربتُه ؛ فلْيفرِّج عن مُعْسرٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٢٣) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٢ / ٤٣ / ٨٢٤) ، وأبو يعلى (١٠ / ٧٨ / ٥٧١٣) عن زيد العمي عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومنقطع ؛ زيد العمي - وهو : ابن الحواري - ؛ ضعيف . ثم هو منقطع ؛ لأنهم لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة إلا أنساً . ومع ذلك قال أبو حاتم :

« روايته عن أنس مرسلة » .

فمن أوهام الهيثمي قوله (٤ / ١٣٣) :

« رواه أحمد ، وأبو يعلى . . . ، ورجال أحمد ثقات » !

قلت : كلهم قد رووه عن زيد العمي ! وهذا الحافظ الذهبي يقول في « الكاشف » :

« فيه ضعف . قال ابن عدي : لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه » . والحافظ يقول في « التقريب » :

« ضعيف » .

ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣٧ / ١٢) إلى تضعيف الحديث ، ولم يعزه إلا إلى ابن أبي الدنيا في « كتاب اصطناع المعروف » .

وقد روي مرسلاً من طريق عباد بن أبي علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره بزيادة .

« أو ليدع له ؛ فإن الله يحب إغاثة اللهفان » .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (٧٨ / ٢٨ مجموعة الرسائل) عن هشام عنه .

ورجاله ثقات معروفون ؛ غير عباد هذا . . ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم

يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يرو عنه غير هشام هذا ـ وهو : الدستوائي ـ وآخر ثقة أيضاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٤٣) ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

وروي من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً به نحوه ؛ دون جملة الإغاثة ، وزاد :

« ومن سره أن يقيه الله من فور جهنم يوم القيامة ويجعله في ظله ؛ فلا يكن غليظاً على المؤمنين ، وليكن بهم رحيماً » .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٣٠) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٥٣٨ / ١١٢٦٠) من طريق مهاجر بن غانم المذحجي قال : ثنا أبو عبد الله الصنابحي قال : سمعت أبا بكر الصديق يقول على المنبر : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ مهاجر بن غانم هذا : قال أبو حاتم والعقيلي :

« مجهول » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث ، زائغ ، غير معروف » . انظر « اللسان » (٦ / ١٠٤ ـ ١٠٥) .

٦٨٠٩ ـ (لا تُوسَّع المجالسُ إلا لِثلاثةٍ : لِذي علم لِعلمه ، ولِذي سنٍّ لِسنِّه ، ولذي سُلطانٍ لِسلطانه) .

شاذ . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٧٠٤ / ٧٥٤) ، وأبو

نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣١٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٤٦٠ - ٤٦١ / ١٠٩٩٠) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢١١ - الغرائب الملتقطة) من طرق عن ابن أبي فديك عن الضحاك عمن حدثه [عن سعيد المقبري] عن أبي هريرة مرفوعاً . والسياق للخرائطي ، والزيادة للآخرين . ووقع في « الأخبار » :

« . . . حدثني الضحاك بن عثمان : أخبره عن سعيد المقبري » ؛ فالظاهر أن الأصل : (عمن أخبره) . . سقط منه : (عمن) ؛ فيكون سياقه كسياق الخرائطي ، وعند البيهقي : « عمن أخبره » .

وهذا إسناد ضعيف - رجاله ثقات رجال مسلم ؛ على ضعف في الضحاك بن عثمان - ؛ لجهالة مخبره الذي لم يسم ، وبه ظهرت علة الحديث ، وكنت من قبل عصَّبتها بالضحاك هذا ، للضعف الذي فيه - كما قلت آنفاً - ؛ فقد أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« قال يعقوب بن سفيان : صدوق في حديثه ضعف . ليَّنه القطان » . ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وأنا - بفضل الله - أعلم أن مثله لا يضعَّف حديثه ؛ وإنما يحسن ، إلا أن يتبين خطؤه . والخطأ في حديثه هذا واضحٌ جداً ؛ وهو مخالفته لمخاطبة الله تعالى لعموم المؤمنين بقوله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قِيْل لكم تَفَسَّحوا في المجالس فافسَحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا ﴾ [المجادلة : ١١] . ثم جاءت الأحاديث أيضاً على صيغة العموم ؛ فانظر « الصحيحة » (٢٢٨) .

فلما انكشفت العلة بسبب تتبع مصادر الحديث ودراسة أسانيدها ؛ برئت ذمة

الضحاك منه ، وتعصبت بشيخه المجهول . والله ولي التوفيق .

٦٨١٠ - (مَنْ توضَّأَ فأحسنَ الوضوءَ ورفَع بصرَه إلى السَّماءِ ، فقال : أشْهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبْدُه ورسولُه ؛ فتِّحتْ له ثمانيةُ أبوابٍ من أبوابِ الجنَّةِ ، يدخلُ من أيِّها شاءَ) .

منكر بزيادة : (الرفع) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ١٦٢ / ١٨٠) ، وغيره من طريق أبي عقيل عن ابن عم له عن عقبة بن عامر : أنه كان عند رسول الله ﷺ ، فقال عمر : قال رسول الله ﷺ قبل أن تأتي : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهر الضعف ؛ لجهالة ابن عم أبي عقيل ، وقد كنت خرجته من رواية جمع غير أبي يعلى من هذا الوجه في « إرواء الغليل » ، وإنما أعدت إخراجه هنا لهذا المصدر الجديد الذي لم يكن مطبوعاً يوم قمت بتأليف « الإرواء » ، وللتنبيه على خطأ وقع فيه المعلق على « المسند » ؛ فإنه قال - بعد أن ضعف إسناده - (١ / ١٦٣) :

« ومتن الحديث صحيح ؛ فقد أخرجه أحمد . . . ومسلم . . . » .

قلت : ليس عند مسلم وغيره ممن ذكر جملة الرفع ، وهذا من حداثته وقلة علمه وفقهه ؛ فإن من عادته أنه لا ينتبه للفرق بين الشاهد والمشهود ! لقد بلوت هذا منه كثيراً ، ونبهت على ما تيسر لي ، فانظر مثلاً الحديث (٦٨٠١) .

وحديث مسلم المشار إليه مخرج في « الإرواء » (١ / ١٣٤ - ١٣٥) ، و« صحيح أبي داود » (١٦٢) ، وحديث الترجمة مخرج في « ضعيف أبي داود » أيضاً (رقم ٢٤) .

٦٨١١ - (مَنْ توضَّأَ ثمّ لمْ يتكلَّم حتّى يقولَ : لا إله إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، وأنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ؛ غُفِرَ لَهُ ما بينَ الوضُوءين) .

موضوع بجملة : (التكلم) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » من طريق محمد بن الحارث : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه قال :

رأيت عثمان بـ (المقاعد) يتوضأ ، فمر به رجل ؛ فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى فرغ من وضوئه ، ثم دخل المسجد ، فوقف على الرجل ، فقال : لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته : (محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني) ؛ فإنه متهم بالوضع ، وقد حكم ابن الجوزيّ على بعْض أحادِيثه بالوضْع ، وتقدم احدها برقم (٥٤) . وقد قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٤) :

« كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها ! حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمئتي حديث ، كلها موضوعة » .

ثم ساق له أحاديث منها المشار إليه آنفاً .

وقريب منه (محمد بن الحارث) الراوي عنه ؛ فقد ضعفوه ، وتركه أبو زرعة وغيره . وقال غيره :

« ليس بثقة » .

وفي ترجمته ساق الحديث ابن عدي في « كامله » (٦ / ١٧٨) مختصراً بلفظ : أنه شهد عثمان يتوضأ ، فَسُلِّم عليه ، فلم يرد ، ثم قال :

رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، فَسُلِّم عليه ، فلم يرد عليه . قال ابن عدي :

« رواه عن (محمد بن الحارث) جماعة معروفون ، وعامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : والحديث بترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني) أولى ـ كما لا يخفى ـ ، وقد كنت قلت مثل هذا في الحديث الذي أشرت إليه آنفاً ، وهو هنا به أولى وأولى ؛ لأن ابن الحارث قد توبع ـ كما يأتي ـ .

(تنبيه) : استفدت إسناد الحديث من « المقصد العلي » (١ / ٨٦ / ١٣٩) ، و « المطالب العالية المسندة » (١ / ٤ / ٢) ـ والسياق له ـ ، وكذا في « المطالب العالية » المجردة منه المطبوعة (١ / ٢٨ / ٨٩) ، وهو في « المقصد » و« المجمع » أيضاً (١ / ٢٣٩) ، وكذا في « الجامع الكبير » للسيوطي (١ / ٧٦٦) بزيادة لفظها :

« من توضأ فغسل يديه ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ، ومسح برأسه ، ثم غسل رجليه ، ثم لم يتكلم . . . » الحديث .

ثم رأيت لمحمد بن الحارث متابعاً هو : صالح بن عبد الجبار : ثنا ابن البيلماني عن أبيه عن عثمان بتمامه .

أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٩٢ / ٥) .

وصالح هذا : شبه مجهول ، روى حديثين منكرين ، تقدم أحدهما برقم (٣٦٥٩) ، وترجمته في « الميزان » و« اللسان » .

ثم رواه الدارقطني (رقم ٧) من طريقه ـ أعني : صالحاً هذا ـ مقروناً بـ (عبد الحميد

ابن صبيح) قالا : نا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره بلفظ « المجمع » .

وعبد الحميد هذا : لم أجده . وعلى كل حال فمداره على (محمد بن عبد الرحمن) المتهم ، ويمكن أن يكون هذا الاختلاف في الإسناد منه ، أو ممن دونه . والله أعلم .

وإذا عرفت حال هذا الحديث وراويه ؛ فمن التساهل اكتفاء المنذري في « الترغيب » (١ / ١٠٥ / ٣) بالإشارة إلى تضعيفه ، وقول السيوطي في « الجامع » في كل من الحديثين عن عثمان وابن عمر : « وضُعِّف » !

(تنبيه آخر) : قلت آنفاً : إنني استفدت إسناده من « المقصد العلي » ، ولم يرمز له فيه بـ (ك) . . إشارة إلى أنه في « مسنده الكبير » ، وكذلك لم يشر إلى ذلك الهيثمي في « المجمع » أيضاً ، وليس هو في « مسنده » المطبوع ؛ لأنه ليس فيه (مسند عثمان) أصلاً .

٦٨١٢ - (ثلاثةٌ لا يهولُهمُ الفَزع ، ولا ينالهم الحِسابُ ، على كثيبٍ من مِسْكٍ حتّى يفرغَ اللهُ من حسابِ العبادِ :

رجُلٌ قرأَ القرآنَ ابتغاءَ وجهِ الله ، فأمَّ به قَوماً وهم راضُون عنه .

وداعيةٌ يدعُو إلى الصّلواتِ الخَمْسِ ابتغاءَ وجْه الله .

وعبْدٌ أحْسنَ ما بينَه وبينَ ربِّه ، وفيما بينَه وبين مواليه) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٠٥ / ١٨٥٠) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (١٠ / ١٢٩ / ٩٢٧٦) و« الصغير » (ص

٢٣٠ ـ هندية) ، وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٥) من طريق عبد الصمد بن عبد العزيز قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن بشير بن عاصم عن أبي اليقظان عن زاذان عن عبد الله مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن بشير بن عاصم إلا عمرو بن أبي قيس » . وزاد في « الأوسط » :

« ورواه الثوري عن أبي اليقظان عن زاذان عن ابن عمر » . وقال البخاري عقبه :

« لا يصح . أبو اليقظان » .

يشير رحمه الله إلى أن (أبا اليقظان) هذا هو العلة ، وقد قال في ترجمته (٣ / ٢ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦) :

« عثمان بن قيس أبو اليقظان ، ويقال : ابن عمير البجلي . . . وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه . . . » . وقال في مكان آخر (١ / ٢ / ١٦١ / ٢٠٥٥) :

« وتكلم شعبة في أبي اليقظان » .

قلت : وضعفه الجمهور من الحفاظ ، وأشار إلى ذلك الذهبي بقوله في « الكاشف » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ في « التقريب » ـ مشيراً إلى مجمل ما قيل فيه ـ :

« ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيع » .

والراوي عنه (بشير بن عاصم) : مجهول ، لم يذكروا عنه راوياً غير (عمرو ابن أبي قيس) ـ وهو : الرازي ـ المذكور في هذا السند ، وهو صدوق له أوهام ـ كما في « التقريب » ـ .

قلت : فهو مجهول ـ اتباعاً للقاعدة المقررة في علم المصطلح ـ وإن كان ذكره ابن

حبان في « الثقات » (٨ / ١٥٠) .

ونحوه : (عبد الصمد بن عبد العزيز) ـ وهو : المقرئ الرازي ـ : ذكره ابن حبان أيضاً في « الثقات » (٨ / ٤١٥) من رواية (محمد بن مسلم بن وارة) عنه . لكن قد روى عنه أيضاً (محمد بن عمار) ـ الراوي هذا الحديث عنه ، وهو ثقة ـ كما قال ابن أبي حاتم في كتابه (٤ / ١ / ٤٣) ـ .

لكن الآفة من (أبي اليقظان) ؛ فقد أشار إلى ذلك الطبراني بقوله المتقدم :

« ورواه الثوري عن أبي اليقظان . . . » .

وقد وصله الترمذي (١٩٨٧) ، وأحمد (٢ / ٢٦) من طريق وكيع عن سفيان به مختصراً ، وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث وكيع عن سفيان » .

قلت : أما الحُسْن فهو أبعد ما يكون عن راويه (أبي اليقظان) ، وعن تضعيف شيخه البخاري إياه ، وقوله في حديثه هذا : « لا يصح » ـ كما تقدم ـ . ولذلك تعقبه المنذري في « الترغيب » ـ بعد أن عزاه له ولأحمد ـ بقوله (١ / ١١٠ / ١٥) :

« . . . وأبو اليقظان واهٍ » . ثم ذهل فقال :

« ورواه الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » بإسناد لا بأس به ، ولفظه . . . » .

ثم ساق حديث الترجمة ! ومداره على (أبي اليقظان) الذي وهاه المنذري !

وأما أنه لا يعرفه إلا من حديث وكيع فذلك ما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد روى البيهقي في « الشعب » (٣ / ١٢٠ / ٣٠٦١) من طريق ابن راهويه قال :

قلت لأبي قرة : حدثكم سفيان به مختصراً . ثم قال المنذري :

« ورواه الطبراني في « الكبير » ، ولفظه : عن ابن عمر قال : لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ إلا مرة ، ومرة ، ومرة ـ حتى عد سبع مرات ـ ؛ لما حدثت به ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . » .

قلت : فذكره بتمامه نحوه ، وقال في الثالث :

« ومملوك لم يمنعه رق الدنيا من طاعة ربه » .

وسكت عنه ! وما كان ينبغي له ؛ فإن في إسناده ضعيفين ، أحدهما أشد ضعفاً من أبي اليقظان الذي وهاه المنذري ؛ فكان عليه أن يبينه ، فقد رواه الحارث ابن مسلم المقرئ : ثنا بحر السقا عن الحجاج بن فرافصة عن الأعمش عن عطاء عن ابن عمر به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٣٣ / ١٣٥٨٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣١٨) ، وقال :

« غريب من حديث الأعمش عن عطاء ، تفرد به الحارث بن مسلم الرازي » .

قلت : هو ثقة ـ كما في « الجرح » ـ ، والآفة من شيخه (بحر السقا) ؛ ضعفه الجمهور ، وقال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » . وبيَّن ابن حبان السبب ؛ فقال في « الضعفاء » (١ / ١٩٢) :

« كان ممن فحش خطؤه ، وكثر وهمه ؛ حتى استحق الترك » .

وشيخه (الحجاج بن فرافصة) : قال في « المغني » و« الكاشف » :

« قال أبو زرعة : ليس بالقوي » .

وبالأول أعله الهيثمي ، ولكنه ألان القول فيه ؛ فقال (١ / ٢٢٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه بحر بن كثير السقا ، وهو ضعيف » . وقال في الذي قبله :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و« الصغير » ، وفيه عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » !

وهذه غفلة عجيبة ؛ فإن فوقه (أبو اليقظان) ، وهو ضعيف ـ كما تقدم ـ ، فإعلاله به هو الواجب ـ كما هو ظاهر ـ .

وأشد منه غفلة قول شيخه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ١٤٦) :

« أخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن عمر مختصراً ، وهو في « الصغير » للطبراني بنحو مما ذكره المؤلف » .

قلت : فأقر الترمذيَّ على تحسينه ، وسكت عن إسناد « الصغير » وفيه عندهما (أبو اليقظان) ـ كما تقدم ـ .

ثم إن لفظ الغزالي الذي عزاه العراقي لـ « الصغير » :

« ورجل ابتلي بالرق (الأصل : الرزق) في الدنيا فلم يشغله ذلك عن عمل الآخرة » .

فهذا ليس في « الصغير » ، وإنما في « الكبير » بنحوه ـ كما تقدم ـ . فتنبه !

ونحوه ما رواه الفضل بن ميمون السلمي : ثنا منصور بن زاذان عن أبي عمر الكندي : أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري يقولان : سمعنا رسول الله ﷺ يقول :

« ثلاثة يوم القيامة على كثيب من مسك أسود ، لا يهولهم فزع . . . » الحديث ، وفيه :

« ورجل مملوك ابتلي بالرق في الدنيا ، فلم يشغله ذلك عن طلب الآخرة » .

وهذا هو لفظ الغزالي .

أخرجه البيهقي (٣ / ١١٩ - ١٢٠ / ٣٠٦٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٣٥٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٣٨ - ١٣٩ / ٢٥٨) .

والفضل بن ميمون السلمي : متفق على ضعفه ؛ بل قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » .

هذا ؛ وقد كنت خرجت الحديث قديماً في التعليق على « المشكاة » (١ / ٢١٠) ، وبينت اختلاف نسخ « سنن الترمذي » في تحسين الحديث ، وتقليد بعض العلماء لتحسينه . فراجعه ؛ فإنه على اختصاره لا يخلو من فائدة .

٦٨١٣ - (من سمعَ النِّداءَ ؛ فقالَ : أشْهدُ أنْ لا إله إلاّ اللهُ ، وحدَه لا شريكَ له ، وأنَّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، اللهمّ ! صَلِّ علَيه ، وبلّغه درجةَ الوسيلةِ عندك ، واجعلْنا في شَفاعتِه يومَ القِيامة ؛ وجبتْ له الشَّفاعةُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٨٥ / ١٢٥٥٤)

من طريق إسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق هذا : قال البخاري ، وأبو أحمد الحاكم :

« منكر الحديث » ـ كما في « اللسان » ـ .

وقال ابن حبان في ترجمة أبيه (عبد الله بن كيسان) (٧ / ٣٣) :

« يتقى حديثه من رواية ابنه عنه » .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (١ / ١١٤ / ١١) :

« رواه في « الكبير » ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان ، وهو ليِّن الحديث » .

فهو من تساهله المعروف ، ونحوه قول الهيثمي (١ / ٣٣٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان ، لَيَّنه الحاكم ، وضعفه ابن حبان ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وعليه مؤاخذات :

الأولى : تساهله ـ كالمنذري ـ .

الثانية : قوله : « ليَّنه الحاكم » : هذا الإطلاق يوهم أنه (الحاكم) أبو عبد الله صاحب « المستدرك » . . وليس به ، وإنما هو : (أبو أحمد الحاكم) ـ كما تقدم ـ .

الثالثة : قوله : « وبقية رجاله ثقات » : فهو من تمام تساهله ؛ فإن : (عبد الله

ابن كيسان) - أبو مجاهد المروزي - لم يوثقه غير ابن حبان ، ومع ذلك فإنه أشار إلى ضعف فيه بقوله (٧ / ٥٢) :

« يخطىء » . وقد ضعفه الجمهور ، منهم أبو حاتم ، فقال :

« ضعيف الحديث » .

واعتمده الذهبي في « الكاشف » ، و « المغني » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يخطىء كثيراً » .

وأما ما جاء في التعليق على « الكاشف » على قوله : « وضعفه أبو حاتم » :

« ووثقه أبو داود والحاكم أبو أحمد وابن حبان » !

فهو وهم فاحش ؛ سببه انتقال بصر المعلقين من ترجمة (عبد الله بن كيسان أبو عمر) - التي قبل ترجمة (أبي مجاهد) - إلى هذا ، وكنت أود أن أعصب الوهم بالطابع ؛ بأنه طبع رقم التعليق على هذه ، أعني ترجمة (أبي عمر) ، لكن حال بيني وبين ذلك أنه جاء في ترجمته :

« قال أبو داود : ثبت » .

فليس من المعقول أن يكون الأصل - أعني : خط المعلقين - معلقاً على هذه ؛ لأنه يكون ممجوجاً تكرر ذكر أبي داود في المعلق والمعلق عليه . أي هكذا : (قال أبو داود : ثبت . ووثقه أبو داود . . .) ! فتأمل .

ثم إن مما يؤكد التساهل الذي نسبته للمنذري والهيثمي أن الحافظ في « اللسان » أشار إلى حديث آخر لإسحاق هذا ، ذكره الضياء في « المختارة » ، وقال الحافظ :

« فتعقبه الصدر الياسوفي ـ فيما رأيت بخطه ـ فقال : هو من رواية إسحاق عن أبيه ، وفيهما الضعف الشديد » .

وقد وصف الحافظ الحديث المشار إليه بأنه موضوع ؛ فوجب تخريجه تحذيراً منه .

٦٨١٤ ـ (يا عليٌّ بن أبي طالبٍ ! يا فاطمةُ ! ﴿ جاءَ[1] نصْرُ الله والفتح . ورأيتَ الناسَ يدخلونَ في دينِ الله أفواجاً . فسبِّح بحمْدِ ربِّك واسْتغفره إنَّه كان توّاباً ﴾ ، على أنَّه يكونُ بعْدي في المؤمنينَ الجِهاد .

قال عليٌّ : على ما نجاهدُ المؤمنينَ الذين يقولونَ : آمنَّا ؟ قال :

على الإحداثِ في الدِّين ؛ إذا ما عملُوا بالرأْي ، ولا رأْيَ في الدِّين ، إنما الدِّين من الربِّ : أمْرهُ ونهْيُه .

قال عليٌّ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ إن عَرضَ لنا أمرٌ لم ينزلْ فيه قرآنٌ ولم يَمْضِ[2] فيه سُنَّة منك ؟ قال :

تجعلونَه شُورى بين العابدِين من المؤمنينَ ، ولا تقضُونه برأيِ خاصّةٍ ، فلو كنتُ مسْتخلِفاً أحَداً ؛ لم يكنْ أحقّ به منكَ ؛ لقِدمِك في الإسلامِ ، وقرابتِك من رسولِ الله ﷺ ، وصِهْرك ، وعندكَ سيِّدةُ نِساء المؤمنينَ ، وقبلَ ذلك ما كان من بلاءِ أبي طالبٍ إيّايَ ، ونزلَ القرآنُ وأنا حريصٌ على أن أرْعى له في ولَدِه) .

موضوع . آثار الوضع عليه لائحة . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير »

---

(١) كذا الأصل بإسقاط (إذا) ، وكذا في « المختارة » و « المجمع » .

(٢) الأصل : (يخصص) ، والتصحيح من المصدرين المذكورين .

(١١ / ٣٧١ - ٣٧٢ / ١٢٠٤٢) ، ومن طريقه الضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (٦٥ / ٦١ / ١ - ٢) عن إسحاق بن عبد الله بن كيسان : حدثني أبي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

لما أقبل رسول الله ﷺ من غزوة خيبر ، ، نزل عليه : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ إلى آخر القصة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (إسحاق بن عبد الله بن كيسان) ، وسبق الكلام عليه وعلى أبيه تحت الحديث الذي قبله . وذكر ثمة تعقب الصدر الياسوفي الضياء المقدسي لإخراجه إياه في « المختارة » بقوله :

« هو من رواية إسحاق عن أبيه ، وفيهما الضعف الشديد » .

وأن الحافظ ابن حجر حكم عليه بالوضع ، وذلك في آخر ترجمة أبيه (عبد الله ابن كيسان) ، فقال :

« وقد ذكرت في ترجمة ابنه (يعني : في « اللسان ») حديثاً موضوعاً رواه عن أبيه عن عكرمة عنه » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه عبد الله بن كيسان : قال البخاري : منكر الحديث » .

كذا وقع فيه (عبد الله . . .) . . فيحتمل أن يكون سقط من قلمه ، أو قلم ناسخه (إسحاق) ؛ لأن هذا هو المعروف أن البخاري قال فيه : « منكر الحديث » ، ويحتمل أنه لم يسقط ، وإنما عنى أباه (عبد الله بن كيسان) ، اعتماداً منه على « الميزان » ، وهذا على « كامل ابن عدي » (٤ / ٢٣٣) ؛ فقد رواه عن البخاري

في ترجمة (عبد الله) هذا . ولكنني أخشى أن يكون وهماً ؛ فإن الحافظ المزي ومن تبعه ـ فيما علمت ـ لم يذكروه إلا في ترجمة ابنه (إسحاق) .

وعلى كل حال ؛ فإعلاله بالابن أولى لاتفاق الحفاظ على تضعيفه ، بخلاف أبيه ؛ فقد وثقه بعضهم ؛ وإن كان الراجح أنه ضعيف ـ كما تقدم ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ وجملة (الشورى) ، قد رواها **إبراهيم بن أبي الفياض البرقي** : حدثنا **سليمان بن بزيع الإسكندراني** : ثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال :

قلت : يا رسول الله ! الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ، ولم تمض فيه منك سنة ؟ قال :

« اجمعوا له العالمين ـ أو قال : العابدين ـ من المؤمنين ؛ فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأي واحد » .

أخرجه ابن عبد البر في « جامع العلم » (٢ / ٨٥٢ ـ ٨٥٣ / ١٦١١ ، ١٦١٢) وقال :

« لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد ، ولا أصل له في حديث مالك ولا في حديث غيره ، وإبراهيم البرقي ، وسليمان بن بزيع : ليسا بالقويين ، ولا ممن يحتج بهما ، ولا يعول عليهما » .

قلت : ونقله الحافظ في « اللسان » في ترجمة (سليمان بن بزيع) ، وقال : « قال أبو سعيد بن يونس : منكر الحديث » .

ثم نقل عن الدارقطني أنه قال في حديثه هذا :

« لا يصح ؛ تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف . وساقه الخطيب في « كتاب الرواة عن مالك » من طريق إبراهيم عن سليمان ، وقال : لا يثبت عن مالك » .

والمحفوظ في هذا الباب ما جاء في كتاب عمر رضي الله عنه إلى شريح القاضي :

« . . . فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ﷺ ؛ فاقض بما قضى به الصالحون . . . » .

أخرجه النسائي (٢ / ٣٠٦) ، والدارمي (١ / ٦٠) وغيرهما بسند صحيح .

٦٨١٥ - (إذا كانَ أحدُكم في المسجدِ ؛ فلا يشبكنَّ ، فإنَّ التَّشبيكَ من الشَّيطانِ ، وإنّ أحدَكم لا يزالُ في صلاةٍ ، ما دامَ في المسْجدِ حتّى يخْرجَ منه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٢ - ٤٣) : ثنا محمد بن عبد الله بن الزبير قال : ثنا عبيد الله بن عبد الله[1] بن موهب قال : حدثني **عمي - يعني : عبيد الله بن عبد الرحمن[1] بن موهب** - عن مولى لأبي سعيد الخدري قال :

بينما أنا مع أبي سعيد الخدري مع رسول الله ﷺ إذ دخل المسجد ، فإذا رجل

---

(١) كذا الأصل ، وكذا في « جامع المسانيد » (٣٣ / ٥٨٤ / ١٢٧٢) ، ويبدو لي أنه انقلب على بعض الرواة - ولعله أبو بكر القطيعي ، والصواب على القلب : « عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب : حدثني عمي عبيد الله بن عبد الله بن موهب » ؛ كما في رواية وكيع الآتية ، وتراجم الرجال .

جالس في وسط المسجد محتبياً ، مشبكاً أصابعه بعضها في بعض ، فأشار إليه رسول الله ﷺ ، فلم يفطن الرجل لإشارة رسول الله ﷺ ، فالتفت رسول الله ﷺ إلى أبي سعيد فقال : . . . فذكره .

ثم قال أحمد (٣ / ٥٤) ـ ووافقه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٧٥) ـ قالا : ثنا وكيع : ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمه به ؛ إلا أنهما قالا :

« إذا صلى أحدكم ؛ فلا يشبكن . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : مولى أبي سعيد الخدري ؛ فإنه لم يسمَّ .

والثانية : عبيد الله بن عبد الله بن موهب : لا يعرف ـ كما قال أحمد والشافعي ـ . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٥ / ٧٢) ، وقال ابن حجر :

« مقبول » . وأما قول الذهبي في « الكاشف » و« الميزان » :

« قال أحمد : أحاديثه مناكير » .

فهو وهم ؛ فإنما قال هذا أحمد في يحيى بن عبيد الله هذا ـ كما رواه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٦٨) ـ .

والثالثة : عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب : مختلف فيه ، وقد روى عنه جماعة ، وقال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

والذي ظهر لي من مجموع كلامهم أنه حسن الحديث إلا أن يخالف ، وفي هذه الحالة ينظر في حديثه . والله أعلم .

وعليه ؛ فالعلة فيمن قبله . ولعل الحافظ أشار إلى هذا بقوله في « الفتح » (١ / ٥٦٦) - بعد أن عزاه لابن أبي شيبة وبلفظه - :

« وفي إسناده ضعيف ، ومجهول » .

وأظن أنه يعني بالمجهول : المولى . وبالضعيف : الراوي عنه (عبيد الله بن عبد الله ابن موهب) . وحينئذٍ ففي قوله : « ضعيف » تسامح . . مخالف لما عليه العمل ؛ فإن هذا يقال فيمن هو ضعيف فعلاً ، ليس في المجهول أو بالأحرى بمن قال هو فيه : « مقبول » . فتأمل .

وإذا عرفت ضعف الحديث وعلتيه ؛ فمن الأوهام قول المنذري (١ / ١٢٣ / ١٥) :

« رواه أحمد بإسناد حسن » !

وتبعه الهيثمي (٢ / ٢٨) ، وقلدهما الثلاثة المعلقون على « الترغيب » (١ / ٢٧٧) !

(فائدة فقهية) : اختلف العلماء في تشبيك الأصابع في المسجد ، والذي يقتضيه الجمع بين الأحاديث الصحيحة جوازه إلا في حالة انتظاره للصلاة ؛ لقوله ﷺ :

« إذا توضأ أحدكم في بيته ، ثم أتى المسجد ؛ كان في صلاة حتى يرجع ، فلا يفعل هكذا ، وشبك بين أصابعه » .

وهو صحيح الإسناد مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٠١) .

٦٨١٦ - (إنّما فعلتُ هذا [يعني : المقاربة بين الخُطا] ؛ لَيكثرَ عددُ خُطايَ في طَلبِ الصَّلاة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٢٦ / ٤٧٩٨) من طريق **الضحاك بن نبراس** عن ثابت عن أنس عن زيد بن ثابت قال :

أقيمت الصلاة ، فخرج رسول الله ﷺ وأنا معه ، فقارب بين الخطا ، وقال : . . . فذكره .

ثم ساقه من طريق آخر عن الضحاك بلفظ :

كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ونحن نريد الصلاة ، فكان يقارب الخطا ، فقال :

« أتدري لِمَ أقارب الخطا ؟ » . فقلت : الله ورسوله أعلم . فقال :

« لا يزال العبد في صلاة ما دام في طلب الصلاة » .

ثم رواه من طريق **محمد بن ثابت البناني** عن أبيه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت أمشي . . . الحديث نحوه ؛ دون قوله : « لا يزال العبد . . . » وقال : « لتكثر خطانا في المشي إلى الصلاة » .

قلت : ومحمد بن ثابت البناني : قال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : فيه نظر . وقال النسائي : ضعيف » .

وفي الطريق الأولى : (الضحاك بن نبراس) : قال في « الميزان » :

« قال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك . وقال النسائي وغيره : ضعيف » .

ثم ساق له فيما أنكر عليه من الحديث هذا . وقد أخرجه عنه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢١٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٩٧) .

وإن مما يؤكد ضعفه ، أن العقيلي أخرجه عقبه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت ، قال :

مشيت مع أنس بن مالك إلى الصلاة ـ وقد أقيمت الصلاة ـ ، وكان يقارب بين الخطا ، فقال لي : أتدري لمَ أفعل هذا ؟ فقلت : لمَ تفعله ؟ قال : كذا فعل بي زيد بن ثابت ؛ ليكون أكثر لخطونا . وقال العقيلي :

« حديث حماد أولى » .

قلت : وهو موقوف ، وإسناده صحيح .

وتابع حماداً السري بن يحيى عن ثابت به .

أخرجه الطبراني (٤٧٩٦) : حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي مريم : ثنا محمد بن يوسف الفريابي : ثنا السري بن يحيى . . .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير عبد الله بن سعيد بن أبي مريم ، فهو واهٍ ، قال ابن عدي (٤ / ٢٥٥) :

« مصري يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل » .

وقد أغمض عينه عنه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٢ / ٣٢) بعدما ساقه مرفوعاً :

« رواه الطبراني في « الكبير » . . . وفيه الضحاك بن نبراس ، وهو ضعيف . ورواه موقوفاً على زيد بن ثابت ، ورجاله رجال الصحيح » !

وقلده المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٢٨٦) !

ومثل هذا الإغماض كثيراً ما يفعله الهيثمي ، وأحياناً ينبه عليه ، ولكنه يتساهل في جرحه فيقول فيه : « ضعيف » - كما كنت نقلته عنه في المجلد الخامس ، تحت الحديث (٢٠١٦) - .

وقد سبقه إلى الإغماض المذكور الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ١٢٧ / ١٢) . بل لعله هو مقلِّده ، فقد قال في تخريج الحديث :

« رواه الطبراني في « الكبير » مرفوعاً ، وموقوفاً على زيد ، وهو الصحيح » !

نعم ؛ هذا الموقوف صحيح برواية حماد بن سلمة المتقدمة ؛ فبه صَحَّ ، ولبيان هذه الحقيقة كان هذا التخريج . والله ولي التوفيق .

٦٨١٧ - (ما مِنْ حال يكونُ عليها العبدُ أحبَّ إلى الله من أنْ يراهُ ساجِداً معفِّراً وجْهه في التُّراب) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٣ - ٤٤ / ٦٠٧٢) قال : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي سُويد الذارع قال : حدثنا عثمان بن الهيثم ابن جهم [قال : ثنا أبي الهيثم بن جهم] عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن

حذيفة مرفوعاً .

ثم ساق له حديثاً آخر ، وعقب عليهما بقوله :

« لم يرو هذين الحديثين عن عاصم إلا الهيثم بن جهم ، تفرد بهما عثمان بن الهيثم » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن الهيثم بن جهم من شيوخ البخاري المتكلم فيهم ، قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : صدوق ؛ غير أنه كان بآخره يلَقّن ، وقال الدارقطني : صدوق كثير الخطأ » . ولخصه الحافظ فقال في « التقريب » :

« ثقة ، تغير فصار يتلقن » .

قلت : لكن الراوي عنه شيخ الطبراني (محمد بن عثمان بن أبي سويد الذارع) أسوأ حالاً منه ، وهو من شيوخ ابن عدي أيضاً ، وقد ضعفه ؛ فهو أعرف الناس به ، قال في « الكامل » (٦ / ٣٠٤) :

« حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه ، وكان يقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرهم ، ويقلب الأسانيد عليه فيقرُّ به . . . فكان يشبَّه عليه ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب ، وأثنى عليه أبو خليفة ؛ لأنه عرفه في أيامه ، فسمع منه » .

وأورده الذهبي في « المغني » لقول ابن عدي المذكور في صدر ما نقلته عنه ، ولم يزد .

(تنبيه) : لم يهتد الحافظ المنذري ، ولا الهيثمي لعلة الحديث ؛ بل وتحرف

عليهما اسم (الهيثم) إلى : (القاسم) ، فقال المنذري (١ / ١٤٥ / ٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وقال : « تفرد به عثمان » . قال الحافظ : عثمان هذا هو ابن القاسم ، ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

وكذا قال الهيثمي (١ / ٣٠١) وزاد عليه فقال :

« ولم يرفع في نسبه ، وأبوه ؛ فلم أعرفه » .

قلت : وهذا وهم منه آخر ؛ فقد رَفَعَ نسبه إلى جده ، فقال ـ كما سبق ـ :

« عثمان بن الهيثم بن جهم » . وأكد ذلك الطبراني حين قال عقب الحديث :

« . . . إلا الهيثم بن جهم » !

فليس لعثمان بن القاسم ولا لأبيه علاقة بهذا الحديث .

وأما الحديث الآخر الذي أشرت إليه فهو صحيح لغيره ، وقد خرجته في « الصحيحة » برقم (٣٤٤١) .

ثم إن الزيادة التي بين المعكوفتين سقطت من مطبوعة « المعجم الأوسط » واستدركتها من مصورتها (٢ / ٧٤ / ١) !

٦٨١٨ ـ (مَنْ لمْ يرَ غدوَّه ورواحَه إلى المساجِد مِن سبيلِ الله ـ أو : في سبيلِ الله ـ ؛ فقدْ قصَّر عمله) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « موضح أوهام الجمع والتفريق » (١ / ٣٥٥ ـ ٣٥٩) من طريق محمد بن إسحاق العكاشي عن إبراهيم بن أبي عبلة سمع

أم الدرداء الأنصارية - وكانت لها صحبة - : أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (العكاشي) هذا : قال الخطيب - بعد ثلاث صفحات - (٣٦٢) :

« محمد بن إسحاق العكاشي : كان معروفاً بالكذب ووضع الحديث . . . ، وإبراهيم بن أبي عبلة (ت ١٥٢) يستحيل إدراك أم الدرداء » .

والحديث أورده الحافظ ابن حجر في « تسديد القوس في ترتيب مسند الفردوس » ساكتاً عنه - كما هي عادته فيه - ، والسيوطي في « الجامع الكبير » أيضاً عزاه للديلمي - يعني : في « مسند الفردوس » - ، وسكت عنه أيضاً كغالب عادته فما أحسن ؛ لأنه يوهم أنه ضعيف فقط ، بناء على اصطلاحه الذي نص عليه في مقدمة « الجامع » : أن ما عزاه لابن عدي ، والخطيب وابن عساكر والديلمي في « مسنده » - وغيرهم ممن ذكر - فهو ضعيف .

٦٨١٩ - (إنّها ستفتحُ لكم أرضُ العجَم ، وستجدونَ فيها بيُوتاً يقالُ لها : الحمّاماتُ ، فلا يدخلنها الرِّجال إلاّ بالأُزرِ ، وامْنعُوها النِّساء ، إلا مريضةً أو نُفَسَاءَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٠١١) ، وابن ماجه (٣٧٤٨) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ٣٠٨ - ٣٠٩) ، وفي « الشعب » (٦ / ١٥٩ / ٧٧٧٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٢٩ / ٥٩ و ٥٢ / ١٢٨) ، وكذا عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ٢٩٠ - ٢٩١ / ١١١٩) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١٠ / ٣٠٩ / ٣٥٠) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٣٦٣) كلهم من

طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقال البيهقي في « الشعب » :

« تفرد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وأكثر أهل العلم لا يحتج بحديثه ، وليس بأضعف من أحاديث النهي على الإطلاق » !

كذا قال ، وفي النهي عن دخول النساء الحمام على الإطلاق أحاديث صحيحة ، قد كنت خرَّجت بعضها في « آداب الزفاف » (ص١٤٠ ، ١٤١) ، و« غاية المرام » (ص ١٣٦) ، ثم أعدت تخريجها في « الصحيحة » بتوسع (٣٤٤٢) .

ثم إن شيخ الإفريقي ضعيف أيضاً ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« حديثه منكر ، وكان على قضاء إفريقية ، ولكن لعل تلك النكارة جاءت من قبل صاحبه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي » .

وقد روي الحديث عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٤٠٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٣٤٣ / ٥٦٣) بسنده عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي : حدثني أيوب بن سعيد السكوني : حدثني عمرو بن قيس السكوني يقول : سمعت المشمعل بن عبد الله السكوني يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لم أعرف أحداً منهم بالثقة ؛ إلا عمرو بن قيس السكوني ، وهو من رجال « التهذيب » ، وأورده ابن عدي في ترجمة سعيد

ابن أبي سعيد الزبيدي ، وقال :

« شيخ مجهول ، حديثه غير محفوظ » .

قلت : هو : سعيد بن عبد الجبار الزبيدي ، وقد عرفه بعضهم بالضعف الشديد ، فقال قتيبة :

« كان جرير يكذبه » . وقال مسلم :

« متروك الحديث » .

وأيوب بن سعيد السكوني : أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » برواية معلى بن منصور فقط عنه ، ساكتين عليه ؛ فهو مجهول .

والمشمعل بن عبد الله السكوني : لم أجد أحداً ذكره إلا الحافظ المزي في شيوخ (عمرو بن قيس السكوني) . والله أعلم .

وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

« لا يصح . قال ابن عدي : سعيد بن أبي سعيد مجهول . وقال يحيى : عمرو ابن قيس لا شيء . وقال الدارقطني : إسماعيل ضعيف » .

قلت : فيه خلط عجيب ؛ وذلك من وجهين :

أحدهما : تحرف عليه (المشمعل بن عبد الله) إلى إسماعيل بن عبد الله فنقل عن الدارقطني تضعيفه ! فتعقبه محققه الفاضل بقوله :

« قلت : إسماعيل بن عبد الله هذا من طبقة التابعين ، وأما من ضعفه الدارقطني فهو إسماعيل بن عبد الله أبو شيخ ؛ كما ذكره المؤلف في « الضعفاء » . . . » .

وأقول : لقد وهم ابن الجوزي والمعلق عليه ؛ فليس الحديث من رواية أحد من الإسماعيليين ، وإنما هو المشمعل بن عبد الله ـ كما تقدم ـ .

والآخر : ما نقله عن يحيى ـ وهو : ابن معين ـ ليس هو في (عمرو بن قيس السكوني) . . فهذا ثقة بلا خلاف ، وإنما هو في (عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو) ـ كما في « كامل » ابن عدي وغيره ـ .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد ضعيف جداً ، ولقد عجبت من ابن الجوزي كيف اقتصر عليه ، ولم يروه غير ابن عدي ، وفاته حديث ابن عمرو ، وقد رواه ذلك الجمع الغفير من الحفاظ ؟!

وأعجب منه احتجاج الخطيب وغيره بهذا الحديث الضعيف على أن الحمَّام لم يكن بالمدينة في عهد النبي ﷺ ؛ مخالفين في ذلك حديث أم الدرداء الكبرى الصريح بأن النبي ﷺ لقيها وقد جاءت من الحمَّام ، فقال لها صلى الله عليه وآله وسلم :

« ما من امرأة تنزع ثيابها في غير بيتها ؛ إلا هتكت ما بينها وبين الله من ستر » .

وهو حديث صحيح جاء عنها من ثلاثة طرق ؛ أحدها حسن على الأقل ـ كما تراه محققاً مبسطاً في « الصحيحة » (٣٤٤٢) ـ .

والحديث يرويه أيضاً مسلمة بن علي : ثنا الزبيدي عن راشد بن سعد عن المقدام بن معدي كرب مرفوعاً .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٨٠٤ / ٦٧١) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته مسلمة بن علي ـ وهو : الخشني ـ ، وهو

متروك ـ كما قال الذهبي والعسقلاني ـ . وقال الهيثمي (١ / ٢٧٨) :

« . . . وقد أجمعوا على تركه » .

٦٨٢٠ ـ (مَنْ قالَ إذا أَوى إلى فِراشِه :

الحمْدُ لله عَلا فَقَهر ، وبَطَن فَخَبرَ ، ومَلَكَ فَقَدرَ .

الحمْدُ لله الذي يُحيي ويميتُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ؛ خَرَجَ من ذُنوبه كيومِ ولدتْه أمُّه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٤٣٣ / ٧٨٨٧) من طريق **إسحاق بن الوزير السعدي الكوفي** ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ١٧٥ ـ ١٧٦ / ٤٧١٤) عن شيخه الحاكم في « التاريخ » بسنده عن **النضر بن زرارة** ؛ كلاهما عن **أبي جناب الكلبي** عن كنانة العدوي عن أبي الدرداء مرفوعاً . والسياق للطبراني ، وقال :

« لم يروه عن أبي جناب إلا إسحاق بن الوزير ، تفرد به سهل بن العباس » .

قلت : رواية البيهقي تدفع التفرد المزعوم ، و(**سهل**) : تركه الدارقطني ـ كما في « مغني » الذهبي ـ .

(وإسحاق بن الوزير) : مجهول ـ كما قال أبو حاتم ـ .

ومثله متابعه (النضر بن زرارة) : مجهول أيضاً ـ كما قال الذهبي ـ .

وشيخهما (أبو جناب الكلبي) ـ واسمه : (يحيى بن أبي حية) ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه لكثرة تدليسه » .

ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (١ / ٢١١ / ١٤) إلى تضعيف الحديث ، وبيَّن الهيثمي السبب فقال (١٠ / ١٢٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أبو جناب الكلبي ، وهو ضعيف » .

(تنبيه) : قال المنذري :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، والحاكم ، ومن طريقه البيهقي . . . » .

فأطلق العزو للحاكم ؛ فأوهم أنه في « المستدرك » - كما هو المراد من الإطلاق - ، فأتعبني كثيراً في التفتيش فيه ، ولكن دون جدوى ، حتى رأيت البيهقي قد عزاه إليه مقيداً بـ « التاريخ » - كما تقدم - ؛ فاقتضى التنبيه !

٦٨٢١ - (من صَلَّى منكم من اللَّيلِ ؛ فلْيجهرْ بِقراءته ، فإنَّ الملائكةَ تصلِّي وتسمعُ لِقراءتِه ، وإنَّ مُسْلِمي الجنّ الذين يكونونَ في الهواء ، وجيرانه الذين يكونونَ في مسْكَنه ، يصلُّون بصلاته ويستمعونَ لِقراءتِه ؛ فإنّه يطردُ بجهره قراءتَه عن دارِه ومن نزلَها من فُسَّاق الشّياطين ومردةِ الجنِّ .

وما مِنْ رجُلٍ يعلمُ كتابَ الله عن ظهْر قلْبه ، يريدُ به وجْه الله ، ثمّ صلَّى به من اللّيل ساعةً معلومة ؛ إلا أَمرت الليلةُ الماضيةُ الليلةَ المستقبلةَ أنْ تكونَ عليه خَفيفةً ، وأن ينتبه في ساعته . . .) الحديث بطوله في نحو صفحتين .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (١ / ٥) ، و العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٩ ـ ٤٠) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٥١ ـ ٢٥٢) من طريقين عن داود بن بحر الطُّفاوي عن مسلم بن أبي مسلم عن مورق العجلي عن عبيد بن عمير الليثي : أنه سمع عبادة بن الصامت يقول : . . . فذكره بطوله . وقال العقيلي ـ والسياق له ـ :

« حديث باطل لا أصل له » .

ذكره في ترجمة داود الطُّفاوي هذا ، وروى عن ابن معين أنه قال :

« داود الطفاوي ـ الذي روى عنه المقرئ حديث القرآن ـ : ليس بشيء » .

وطريق ابن الجوزي يختلف في بعض رواته عن طريق العقيلي ، ومتنه أخصر ، وقد عزاه إلى العقيلي ، وقال :

« لا يصح ، والمتهم به داود » .

ثم روى قول ابن معين وقول العقيلي المذكورَين ، وقال :

« ثم فيه الكديمي ، وكان وضاعاً للحديث » .

قلت : طريق العقيلي سالمة منه . وكذلك رواه ابن الضُّريس في « فضائل القرآن » (٦٥ ـ ٦٧ / ١١٥) .

وذكر له السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٤١) شاهداً من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، ولكنه مما [لا] ينهض للشهادة في نقدي ؛ لانقطاع وجهالة في إسناده ، ولأنه كالمشهود له من حيث بطلان متنه :

وهو ما أخرجه البزار في « مسنده » (٧ / ٩٧ ـ ٩٩ / ٢٦٥٥ ـ البحر الزخار) من طريق **بسطام بن خالد الحراني** قال : أخبرنا **نصر بن عبد الله أبو الفتح** عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عنه مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه ، ولم يسمع خالد بن معدان من معاذ » .

قلت : وأقره المنذري (١ / ٢١٩) ، والهيثمي (٢ / ٢٥٤) ، وقال المنذري :

« في إسناده من لا يعرف حاله ، وفي متنه غرابة كثيرة ؛ بل نكارة ظاهرة ، وقد تكلم فيه العقيلي وغيره ، ورواه ابن أبي الدنيا وغيره عن عبادة بن الصامت موقوفاً عليه ، ولعله أشبه » .

ويشير بأول كلامه إلى (بسطام الحراني) وشيخه (نصر) ؛ فإني لم أجد لهما ترجمة ، وقد أشار إلى هذا الهيثمي أيضاً .

وأما قوله في الموقوف : « لعله أشبه » مما لا وجه له ؛ لأنه من اختصار بعض الرواة ، وكذلك هو عند العقيلي ، ولأنه من الأمور الغيبية التي لا تقال بالرأي ؛ بل هو موضوع ظاهر الوضع ، باطل المتن ـ كما تقدم ـ ، وأوله مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾ ، ولقوله ﷺ لعمر حينما مر به وهو يقرأ في الليل جهراً ، ولما سأله ، قال : يا رسول الله ! أوقظ الوسنان ، وأطرد الشيطان ! فقال له ﷺ :

« فاخفض من صوتك قليلاً » .

في قصة معروفة في « السنن » وغيرها ، وصححها ابن خزيمة (١١٦١) ، وهي في « المشكاة » (١٢٠٤) .

٦٨٢٢ - (كلُّ بني آدمَ حسودٌ ، وبعضُ الناس أفضلُ في الحسَدِ من بعضٍ ، ولا يضرُّ حاسداً حسَدُه ما لم يتكلَّمْ بلسانِه ، أو يعملْ باليدِ)[*] .

ضعيف جداً . أخرجه الذهبي في ترجمة الحاكم من « تذكرة الحفاظ » (٣ / ١٠٤٢) من طريق خلف بن محمد بن إسماعيل : نا خلف بن سليمان : نا خلف ابن محمد - كردوس - : نا خلف بن موسى العمي : نا أبي عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال الذهبي :

« هذا حديث غريب منكر » .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ، آفته : (خلف بن محمد بن إسماعيل) - وهو : الخيام البخاري أبو صالح - : قال أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (٣ / ٩٧٢ - ٩٧٣) :

« كان له حفظ ومعرفة ، وهو ضعيف جداً ، روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها ، وكذلك متوناً لا تعرف ، سمعت ابن أبي زرعة والحاكم أبا عبد الله الحافظين يقولان : كتبنا عنه الكثير ، وتبرأنا من عهدته ، وإنما كتبنا عنه للاعتبار » .

ثم روى عن الحاكم عنه بسنده عن جابر حديث النهي عن المواقعة قبل الملاعبة ، وقال :

« سمعت الحاكم يعقب هذا الحديث ؛ يقول : خُذل خلف بهذا وبغيره » .

وسبق حديث المواقعة برقم (٤٣٢) .

والحديث

(*) كتب الشيخ رحمه الله تعالى فوق هذا المتن : «مضى برقم (٣٠٩١) » .

٦٨٢٣ - (ما يُخرجُ رجلٌ شَيئاً من الصَّدقةِ ؛ حتّى يفكَّ عنها لَحْيَي سَبعين شَيطاناً) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « المسند » (٥ / ٣٥٠) : ثنا أبو معاوية : ثنا الأعمش عن ابن بريدة عن أبيه - قال أبو معاوية : ولا أراه سمعه منه - قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٤ / ١٠٥ / ٢٤٥٧) ، والحاكم (١ / ٤١٧) ، والبزار في « مسنده » (١ / ٤٤٧ / ٩٤٣ - كشف الأستار) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤ / ١٠٣٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٢٥٧ / ٣٤٧٤) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٧٦ / ١٦٢٤) ؛ كلهم عن أبي معاوية به ؛ دون قوله : « ولا أراه سمعه منه » .

قلت : وهذه فائدة عزيزة ، حفظها لنا إمام السنة في « مسنده » جزاه الله خيراً ؛ كشفت لنا عن علة الحديث التي غفلنا عنها برهة من الدهر ، تبعاً لغيرنا ؛ فقد قال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي ! وأقررتهما في « الصحيحة » (رقم ١٢٦٨) ، وكانت غفلة أسأل الله أن يغفرها لي ، مع أنني كنت تنبهت لها ؛ فذكرته في « ضعيف الترغيب » رقم (٥٤٣) .

وقوله : « . . . الشيخين » فيه إشعار بأن : (ابن بريدة) . . هو : (عبد الله) . وهذا خلاف قول البزار عقبه :

« تفرد بهذا الإسناد أبو معاوية ، و(ابن بريدة) هو : (سليمان) » .

قلت : وقد أعل الحديث ابن خزيمة ؛ فقال في الباب الذي ترجم له :

« إن صح الخبر ؛ فإني لا أقف هل سمع الأعمش من ابن بريدة أم لا ؟ » .

قلت : ولذلك لم يذكروه في الرواة عن (ابن بريدة) . . لا في : (سليمان) ، ولا في : (عبد الله) ، على أن الأعمش معروف بالتدليس ، فلو فرض ثبوت سماعه من أحدهما ؛ فذلك لا يعني ثبوته عن كليهما معاً ، ولو ثبت ؛ فذلك لا يعني ثبوت الاتصال إلا إذا صرح بالسماع في هذا الحديث بخصوصه ـ كما لا يخفى على العلماء ـ .

وقد روي الحديث عن أبي ذر موقوفاً قال :

ما خرجت صدقة حتى يفك عنها لحيي سبعين شيطاناً ؛ كلهم ينهى عنها .

أخرجه البيهقي (٣٤٧٥) من طريق عمار الدهني عن راشد بن الحارث عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ راشد بن الحارث : لا يعرف إلا بهذه الرواية ، ومع ذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٣٤) . وحَسَّنه الجهلة !

والحديث قال الهيثمي (٣ / ١٠٩) :

« رواه أحمد والبزار والطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات » .

ونقله الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » ! ولم يتعقبه بشيء ! وكذلك فعل المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٦٦٩) ؛ بل زادوا ـ ضغثاً على إبالة ـ فقالوا :

« حسن » !!

فلم يلتفتوا إلى إعلال ابن خزيمة [له] بالانقطاع ، ولبالغ جهلهم وغفلتهم لم ينتبهوا للسقط الذي وقع في طبعتهم لـ « الترغيب » ، وهو [في] قوله : « وتردد في سماع الأعمش من بريدة » ! والصواب : « [ابن] بريدة » . فكيف يلتقي التحسين مع هذا السقط ؟ ! لو كانوا يعلمون !

٦٨٢٤ - (مَنْ وسَّع على عِياله يومَ عاشوراءَ ؛ وسَّع اللهُ عليه سائرَ سَنَتِه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر ، وعقب عليها بقوله :

« هذه الأسانيد - وإن كانت ضعيفة ؛ فهي - إذا ضم بعضها إلى بعض ؛ أخذت قوة . والله أعلم » .

قلت : شرط التقوية غير متوفر فيها - وهو : سلامتها من الضعف الشديد - . وهاك البيان :

١ - حديث أبي هريرة : يرويه حجاج بن نصير : نا محمد بن ذكوان عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن أبي عبد الله عنه .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٦٦ / ٣٧٩٥) من طريق ابن عدي[1] ، وهذا في « الكامل » (٦ / ٢٠٠) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٦٥) ، ومن

---

(١) وقع في الأصل : « ابن علي » ! وعلق عليه محققه فقال : « في (ب) : ابن عدي ، وهو خطأ » ! وما خطأه هو الصواب بلا ريب !

طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٦٢ / ٩١٠) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ٨٦) .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : حجاج بن نصير : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعيف ، وبعضهم تركه » .

الثانية : محمد بن ذكوان ـ وهو : الجهضمي البصري ـ : قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وفي ترجمته أورده العقيلي ، وكذا ابن عدي وقال :

« وعامة ما يرويه أفرادات وغرائب ، ومع ضعفه يكتب حديثه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٢) :

« يروي عن الثقات المناكير ، والمعضلات عن المشاهير ؛ على قلة روايته ، حتى سقط الاحتجاج به » .

الثالثة : سليمان بن أبي عبد الله : قال العقيلي عقب الحديث :

« مجهول بالنقل ، والحديثُ غير محفوظ » .

قلت : وهذه فائدة من العقيلي لم تذكر في ترجمة (سليمان) هذا من « التهذيب » وفروعه ؛ فلتستدرك . وهي كقول أبي حاتم فيه :

« ليس بالمشهور ، فيعتبر بحديثه » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ! وأشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله في « الكاشف » :

« وثِّق » . والحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » .

٢ ـ وأما حديث أبي سعيد : فيرويه عبد الله بن نافع الصائغ المدني عن أيوب ابن سليمان بن ميناء عن رجل عنه .

أخرجه البيهقي (٣٧٩٣ ، ٣٧٩٤) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، الرجل لم يسم ؛ فهو مجهول .

وأيوب بن سليمان بن ميناء : لا يعرف إلا بهذه الرواية ـ كما يؤخذ من « الجرح » (١ / ١ / ٢٤٨) ـ . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ٦١) !

وعبد الله بن نافع الصائغ المدني : فيه لين ـ كما في « التقريب » ـ .

وروي بإسناد آخر أسوأ منه : يرويه محمد بن إسماعيل الجعفري قال : حدثنا عبد الله بن سلمة الربعي عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٤٠ ـ ١٤١ / ٩٢٩٨) ، والشجري أيضاً في « الأمالي » (٢ / ٨١) ، وقال الطبراني :

« تفرد به [محمد بن] إسماعيل الجعفري » .

قلت : وهو متروك ـ كما قال أبو نعيم ـ وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث ، يتكلمون فيه » .

وبه أعله الهيثمي (٣ / ١٨٩) بعدما عزاه لـ « الأوسط » . وفاته أن شيخه (عبد الله بن سلمة الربعي) مثله في الضعف ، فقال فيه أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

٣ ـ وأما حديث عبد الله بن مسعود : فيرويه هَيْصَم بن الشدّاخ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه .

أخرجه البيهقي (٣٧٩٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٩٤ / ١٠٠٠٧) ، وعنه الشجري (١ / ١٧٦) ، وابن عدي (٥ / ٢١١) ، وابن حبان (٣ / ٩٧) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٠٣) ، وقال البيهقي :

« تفرد به هيصم » .

قلت : قال ابن حبان :

« هو شيخ يروي عن الأعمش الطامات في الروايات » .

وكذا قال ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (ص ٩٧) ، وابن الجوزي ، واتهمه أبو زرعة ـ كما في « اللسان » ـ .

ونقل ابن الجوزي عن العقيلي أنه قال :

« الهيصم مجهول ، والحديث غير محفوظ » .

ونقله الحافظ أيضاً عنه في « اللسان » ، وما أظنه إلا وهماً عليه ، وإنما قال هذا العقيلي في حديث (سليمان بن أبي عبد الله) المتقدم . وليس لـ (الهيصم)

ترجمة في « ضعفاء » العقيلي . والله أعلم . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه الهيصم بن الشداخ ، وهو ضعيف جداً » .

٤ ـ وأما حديث جابر : فيرويه محمد بن يونس : ثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري : نا عبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر [عن محمد بن المنكدر][1] عنه .

أخرجه البيهقي (٣٧٩١) وقال :

« هذا إسناد ضعيف » !

قلت : لقد تسامح ـ عفا الله عنا وعنه ـ في هذه الأحاديث كثيراً ، وتساهل بالسكوت عنها ـ مع شدة ضعفها ، وبخاصة هذا . وتبعه عليه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ١١٢) ـ فإن محمد بن يونس هذا ـ هو : الكديمي ـ : متهم بالوضع مع حفظه ، قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

ونحوه شيخه (عبد الله بن إبراهيم الغفاري) : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع » .

وعبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر : لم أعرفه ، ووقع في شيوخ عبد الله الغفاري من « تهذيب الكمال » (عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر) . والله أعلم[*] .

---

(١) سقطت من الأصل ، واستدركتها من «اللآلي» (٢ / ١١٢) ، و« العجالة » .

(*) قال الشيخ رحمه الله عنه في «تمام المنة» (ص ٤١١) : «ضعيف ؛ كما في «الميزان»» . (الناشر) .

وله طريق أخرى عن جابر ؛ هي أصح الطرق عند السيوطي ، ومع ذلك قال الحافظ في متنه :

« منكر جداً » .

وقد كنت تكلمت عليه في « تمام المنة » (ص ٤١٠ ـ ٤١١) ؛ فلا داعي لإعادته هنا . فمن شاء ؛ رجع إليه .

وذكره ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٦٢ / ٩٠٩) من رواية الدارقطني من حديث ابن عمر ، بإسناد فيه (يعقوب بن خُرّة) ، وقال الدارقطني :

« حديث منكر ، ويعقوب بن خُرَّة ضعيف » . وفي ترجمته قال الذهبي من « الميزان » :

« قلت : له خبر باطل ، لعله وهم » .

يشير إلى هذا ؛ فقد ساقه الحافظ عقبه في « اللسان » .

هذا ؛ وإن مما يؤكد قول الذهبي هذا وغيره ممن قال بنكارته ووضعه أنه ـ مع شدة ضعف أسانيده ـ لم يكن العمل به معروفاً عند السلف ، ولا تعرض لذكره أحد من الأئمة المجتهدين ، أو قال باستحباب التوسعة المذكورة فيه ؛ بل قد جزم بوضعه شيخ الإسلام ابن تيمية في « فتاويه » ، وهو من هو في المعرفة بأقوالهم ومذاهبهم ، وأن العمل به بدعة ـ كاتخاذه يوم حزن عند الرافضة ـ ؛ بل إنه نقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن هذا الحديث ؟ فلم يره شيئاً . فمن شاء الوقوف على كلام الشيخ ؛ فليرجع إلى « مجموعة الفتاوى » (٢٥ / ٣٠٠ ـ ٣١٤) ، فإنه يجد ما يشرح الصدر .

٦٨٢٥ - (تُعرضُ الأعمالُ يومَ الاثنين والخميس ؛ فمِنْ مُستغفِرٍ يغفر له ، ومِن تائب يُتاب عليه ، ويُردُّ أهلُ الضَّغائنِ [بضغائِنهم] حتّى يتوبُوا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢٠٣ / ٧٤١٥) من طريق روح بن حاتم أبي غسان قال : حدثنا المنهال بن بحر قال : حدثنا عبد العزيز ابن الربيع قال : حدثنا أبو الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عبد العزيز بن الربيع إلا المنهال بن بحر » .

قلت : وهو مختلف فيه ، فوثقه أبو حاتم وابن حبان ، وضعفه العقيلي وابن عدي - كما تقدم تحت [٦٤٨] - ، والظاهر أن في حفظه ضعفاً ؛ فقد أعل العقيلي الحديث المتقدم بالمخالفة ، وهذا اختلف عليه في متنه ، وفي رفعه ؛ فرواه هلال بن العلاء الرقي : ثنا المنهال بن بحر به مرفوعاً بلفظ :

« ... فيغفر الله للمستغفرين ، ويتاب على التائبين ، ويدع أهل الأضغان بأضغانهم » .

أخرجه الخطيب البغدادي في « تلخيص المتشابه » (١ / ٤٧) وقال :

« هكذا رواه هلال عن المنهال بن بحر مرفوعاً ، ووقفه غيره » .

ثم ساقه من طريقين عنه موقوفاً . وفاتته طريق روح بن حاتم هذه المرفوعة عند الطبراني ، وقال المنذري (٢ / ٨٥ و ٣ / ٢٨٢) وتبعه الهيثمي (٨ / ٦٦) :

« ورواته ثقات » .

كذا قالا ، وقد عرفت الخلاف في المنهال بن بحر ، وغفلا أو تغافلا عن عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه كان مدلساً ، ومن هنا تعلم جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » بقولهم (٢ / ٦٢ / ١٥٤٠) :

« صحيح ، قال الهيثمي . . . رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات » .

والمبتدئون في هذا العلم لا يشكون بأنه لا تلازم بين هذا القول والصحة ـ كما نبهت على ذلك مراراً ـ .

والشطر الأول من الحديث قد صح عن أبي هريرة بتتمة أخرى ، وهو مخرج في كتاب الصيام من « الإرواء » (٤ / ١٠٢ ـ ١٠٥) .

٦٨٢٦ ـ (إنّ يومَ الجُمعةِ يومُ عيدٍ [وذِكْرٍ] ؛ فلا تجْعلُوا يومَ عِيدِكم يومَ صيامِكم ، إلاّ أنْ تصومُوا قبْلَه أو بعْدَه . وفي رواية : ولكن اجعلُوه يومَ ذِكْرٍ ، إلاّ أنْ تخْلطُوه بأيامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٣ / ٣١٥ ـ ٣١٦ / ٢١٦٢) ، والحاكم (١ / ٤٣٧) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٣٩ ـ هندية) ، وأحمد (٢ / ٣٠٣ ، ٥٣٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٩٩٤ / ٣٨٦٧) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (٣ / ١٦٤ / ١٩٩٩) ـ والزيادة والرواية الأخرى لهما ـ ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٦ / ٨٩ ـ ٩٠) من أربعة طرق ـ ؛ منها : عبد الرحمن بن مهدي وابن وهب ـ عن معاوية بن صالح عن أبي بشر عن عامر بن لُدَين الأشعري أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . والسياق للحاكم ، وقال :

« صحيح الإسناد ، وأبو بشر هذا : لم أقف على اسمه ، وليس بـ (بيان بن بشر) ، ولا بـ (جعفر بن أبي وحشية) » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هو مجهول » .

قلت : وهذه فائدة تقتنص ؛ فإن أبا بشر هذا لم يورده في « الميزان » ، ولا استدركه الحافظ في « اللسان » ، ولا ذكره في « التعجيل » ، وهو على شرطهم .

وكذلك هو على شرط ابن حبان ولم يترجم له ، وإنما ذكره في ترجمة شيخه (عامر بن لدين) ـ كما يأتي ـ ، وكذلك ابن عساكر ونسبه (القنسريني) .

وأما (عامر بن لُدَين الأشعري) فأورده البخاري وابن أبي حاتم في « كتابيهما » من رواية أبي بشر عنه ، وبَيَّضَا له . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٩٢) وقال :

« عداده في أهل الشام ، روى عنه أهلها وأبو بشر » .

قلت : لقد توسع ابن عساكر في ترجمته وأفاد ، فقال :

« روى عنه سليمان بن حبيب المحاربي ، وأبو بشر القنسريني ـ مؤذن مسجد دمشق ـ ، وعروة بن رويم اللخمي ، والحارث بن معاوية » .

ثم روى في آخر ترجمته عن الحافظ أحمد العجلي أنه قال :

« عامر بن لُدين الأشعري : شامي تابعي ثقة » .

وذكر خلاصة منه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٦ / ٣٩٦) ، والحافظ في « تعجيل المنفعة » دون أن يعزواه لابن عساكر .

ثم روى عن أبي نعيم الحافظ ، وهذا في « معرفة الصحابة » (٢ / ١٠٠ / ٢) أنه قال فيه :

« مختلف في صحبته ، وهو معدود في تابعي أهل الشام » .

قلت : وهذا الاختلاف مما لا يعتد به ؛ لأنه بناء على رواية **أسد بن موسى** : ثنا معاوية بن صالح : حدثني أبو بشر - مؤذن دمشق - عن عامر بن لدين الأشعري قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه البزار (١ / ٤٩٩ / ١٠٦٩) وقال :

« لا نعلم أسند عامر بن لدين إلا هذا » .

قلت : ولذلك أورده ابن شاهين في « الصحابة » ، وأخرجه بإسناده عن أسد ابن موسى - كما في « أسد الغابة » (٣ / ٣٤) - ، وهي رواية شاذة ، بل منكرة ؛ لمخالفة (أسد بن موسى) لرواية الجماعة الذين وصلوه بذكر أبي هريرة في إسناده ، ولذلك جزم الحافظ بخطئها - كما تقدم تحريره برقم (٥٣٤٤) - ، ثم قدر إعادة تخريجه هنا ، ولا يخلو من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

٦٨٢٧ - (لا يزالُ صيامُ العبْدِ معلَّقاً بين السَّماءِ والأرضِ حتى تؤدَّى زكاةُ الفِطْر) .

منكر . أخرجه النعالي في « حديثه » (ق ١٣٣ / ١) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٢١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٧ - ٨ / ٨٢٣) ، ونصر المقدسي في « جزء من الأمالي » (ق ١٧٩ / ٢) ، والضياء المقدسي في « مجموع له » (ق ٥٨ / ١ - مجموع ١٥) ، وابن عساكر في « تاريخ

دمشق » (١٢ / ٤٧٧ ـ المصورة) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني : حدثنا بقية : حدثني عبد الرحمن بن عثمان [بن عمر] عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، عبد الرحمن بن عثمان : قال أحمد بن حنبل : طرح الناس حديثه . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

كذا قال ! وأنا أستبعد جداً أن يكون عبد الرحمن هذا هو صاحب هذا الحديث ـ وهو : أبو بحر البكراوي ـ ؛ لأنه توفي سنة (١٩٥) ـ كما كنت ذكرت تحت الحديث (٤٣) ـ ؛ بل هو من شيوخ (بقية) المجهولين الذين ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال . ويؤيده زيادة [ابن عمر] ، وهي لنصر المقدسي وابن عساكر ؛ فإن جد البكراوي (عثمان) .

ومحمد بن أبي السري ـ هو : محمد بن المتوكل بن أبي السري العسقلاني ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

٦٨٢٨ ـ (يا فاطمةُ ! قومي إلى أضْحيتك فاشهديها ؛ فإنّ لكِ بكلِّ قطرة تقْطرُ من دمِها أنْ يغفرَ لك ما سلفَ من ذنُوبكِ . قالت : يا رسولَ الله ! أَلنا خاصّةً أهلَ البيتِ ، أو لنا وللمسلمينَ [عامّةً] ؟ قال : بلْ لنا وللمسلمين [عامّةً]) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٢٢٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢/٣٧) ـ والزيادتان لهما ـ ، والبزار في « مسنده » (٢ / ٥٩ / ١٢٠٢ ـ كشف الأستار) ،

والقاضي أبو يعلى في الخامس من « الأمالي » (ق ٣٠ / ١) من طريق **داود بن عبد الحميد** : ثنا عمرو بن قيس الملائي عن **عطية عن** أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلم له طريقاً عن أبي سعيد أحسن من هذا ، وعمرو بن قيس كان من عباد أهل الكوفة وأفاضلهم ، ممن يجمع حديثه وكلامه » .

قلت : لكن الشأن فيمن دونه ، ومن فوقه ؛ فقد أورده العقيلي في ترجمة داود ابن عبد الحميد ، وقال :

« عن عمرو بن قيس الملائي بأحاديث لا يتابع عليها » . وقال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ، وعرضت عليه حديثه ؟ قال : لا أعرفه ، وهو ضعيف الحديث ، يدل حديثه على ضعفه » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وعطية ـ هو : ابن سعد العوفي ، وهو ـ : ضعيف مدلس ، ذكره الحاكم شاهداً لحديث عمران بن حصين نحوه وسكت عنه ، وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عطية واهٍ » .

وقد التبس على المنذري براوٍ آخر ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ١٠٢ / ٣) :

« رواه البزار ، وأبو الشيخ بن حيان في « كتاب الضحايا » وغيره ، وفي إسناده عطية بن قيس : وثِّق ، وفيه كلام » .

وهذا وهم عجيب ؛ فليس لـ (عطية بن قيس) ذكر في هذا الإسناد ـ كما

ترى ـ ، وأعجب منه أن يقلده الهيثمي فيقول (٤ / ١٧) :

« رواه البزار ، وفيه (عطية بن قيس) ، وفيه كلام كثير ، وقد وثِّق » .

وعطية بن قيس ـ وهو : الكلابي الحمصي ، وهو ـ : ثقة لا كلام فيه ؛ فهما يعنيان به عطية بن سعد العوفي ولكنهما وَهِما في اسم أبيه . والمعصوم من عصمه الله تبارك وتعالى .

وأما حديث عمران فقد أشار إليه العقيلي بقوله عقب حديث الترجمة :

« وله رواية أخرى من غير هذا الوجه ، ليِّنة أيضاً » .

وقد كنت خرجته قديماً في المجلد الثاني برقم (٥٢٨) من رواية الحاكم بإسناد ضعيف جداً . والآن وقد توفرت عندي مصادر أخرى ؛ فقد رأيت أن أذكرها ؛ لكي لا يغتر أحد بها أو ببعضها ، ويتوهم أنها من طريق أخرى والأمر على خلافه :

فأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٨٩ / ٦٠٠) وفي « الأوسط » (٣ / ٢٤٧ / ٢٥٣٠) ، والروياني في « مسنده » (١ / ١٣٤ / ١٣٨) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ١٣) وفي « الأمالي في مسجد دمشق » (ق ٤ / ٢ / ٢) ، والبيهقي في « السنن » (٩ / ٢٨٣) ، وفي « شعب الإيمان » (٥ / ٤٨٣ / ٧٣٣٨) ؛ كلهم من طريق النضر بن إسماعيل البجلي عن أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عنه . وقال الطبراني :

« تفرد به أبو حمزة الثمالي » .

قلت : وهو ضعيف جداً ـ كما تقدم هناك ـ .

وقد روي الحديث بنحوه من طريق أهل البيت رضي الله عنهم بإسناد أوهى منه ، وقد حسنه بعضهم ؛ فوجب بيانه ، وهو التالي :

٦٨٢٩ - (يا فاطمةُ ! قومي فاشْهدي أضحيتك ، أمَا إنّ لكِ بأوّلِ قطْرةٍ تقطرُ من دمِها مغفرةً لكلِّ ذَنْبٍ ، أما إنّه يُجاءُ بها يومَ القيامةِ بلحومِها ودمائها سَبعينَ ضِعْفاً حتى توضَعَ في مِيزانك .

فقالَ أبو سعيدٍ الخدْريّ رضي الله عنه : يا رسولَ الله ! أهذه لآلِ محمّدٍ خاصّةً - ؛ فهم أهلٌ لما خُصُّوا به من خَيرٍ - ، أو لآلِ محمّدٍ والناس عامّةً ؟ فقالَ ﷺ : بل هي لآلِ محمّدٍ والنّاس عامةً) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١ / ١٢٨ / ٧٨) ، والبيهقي في « السنن » (٩ / ٢٨٣) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٧٥ / ٣٤٨) من طريق سعيد بن زيد : ثنا **عمرو بن خالد** عن محمد بن علي عن آبائه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً . وقال البيهقي :

« عمرو بن خالد ضعيف » .

كذا قال ، فتساهل معه ؛ فإنه مجمع على تركه ، فقد كذبه جماعة منهم ابن معين ، وقال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة :

« كان يضع الحديث » . وقال أحمد :

« كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب » . وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه موضوعات » .

إذا عرفت أقوال هؤلاء الأئمة الحفاظ ؛ فاعجبْ من ذاك التساهل قول المنذري عقب الحديث (٢ / ١٠٢ / ٣) :

« وقد حسَّن بعض مشايخنا حديث علي هذا . والله أعلم » !

فأقره ولم يرده ! بل وأشار إلى تقويته بتصديره إياه تحت حديث أبي سعيد الذي قبله بقوله : « وعن . . . » ! !

٦٨٣٠ - (مَنْ ماتَ في أحَدِ الحرمَين ؛ استوجبَ شَفاعتي ، وجاءَ يوم القيامةِ من الآمنين) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٩٤ / ٦١٠٤) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٩٦ / ٤١٨٠) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢١٨) - من طريق ابن شاهين - ، من طريق **الحسن بن علي الفسوي** : ثنا **خلف بن عبد الحميد السرخسي** : ثنا **أبو الصباح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري** عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ؛ فيه ضعفاء ، والمتهم به عبد الغفور ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال البخاري : منكر الحديث ، تركوه . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب » . وأما البيهقي فقال عقبه :

« عبد الغفور هذا ضعيف ، وروي بإسناد آخر أحسن من هذا » .

ثم ساقه من طريق عبد الله بن المؤمل المخزومي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً

مختصراً نحوه ؛ دون جملة الشفاعة ، وقد مضى تخريجه وبيان ضعفه والرد على من حسَّنه تحت الحديث (٢٨٠٤) .

فاقتصار البيهقي على تضعيف عبد الغفور هذا - بعد تضعيف الإمام البخاري إياه تضعيفاً شديداً - مما لا يخفى ما فيه من التساهل ! ولهذا خالفه الهيثمي - مع تساهله المعروف - ؛ فقال (٢ / ٣١٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ؛ وفيه عبد الغفور بن سعيد ، وهو متروك » .

قلت : ومن دونه مجهولان ؛ خلف بن عبد الحميد السرخسي : قال أحمد :

« لا أعرفه » - كما في « الميزان » - .

والحسن بن علي الفَسوي : من شيوخ الطبراني المستورين غير المشهورين . روى له حديثاً ثانياً في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢٥٥ / ٣٤٤٩) ، ونسبه (الفسوي) أيضاً ، وثالثاً في « المعجم الصغير » (٧٠٩ - الروض) ، ونسبه (السرخسي) . وهكذا أورده الخطيب في « التاريخ » (٧ / ٣٧٥ - ٣٧٦) ، وساق له حديث الطبراني هذا الثالث ، ولم يذكر فيه شيئاً آخر !

وهنا فائدة وتنبيه لا بد من ذكرهما : لقد كرر ابن حبان الطعن في عبد الغفور هذا في ترجمة (عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة) من « الثقات » ، فقال (٥ / ١٢٥) :

« روى عنه أبو الصباح ، واسمه : عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي ، عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، وفيها ما لا يصح ، البلية فيها من أبي الصباح ؛ لأنه كان يخطئ ويتهم » .

وموضع التنبيه هو : أن إيراده لهذه الترجمة في « ثقاته » ينافي قوله - في غير ما موضع منه - : « أن الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به » .

انظر « الضعيفة » (٢ / ٣) ، وترجمة (عائذ الله المجاشعي) من « الثقات » (٢ / ١٩٢ - ١٩٣) ، وقد أخل بقوله هذا - وعليه العلماء - في مئات التراجم ، الأمر الذي جعل الحفاظ النقاد لا يعتمدون كثيراً على توثيقاته ؛ وإن اغتر بها كثيرون ، وبخاصة بعض الناشئين في هذا العصر ، وترتب بسببه تصحيح الأحاديث الضعيفة . والله المستعان .

وقد تقدمت بعض الأحاديث من رواية عبد الغفور هذا عن عبد العزيز بن سعيد . فانظر (٦٠٦٣ ، ٦٠٦٤) .

وروي الحديث بألفاظ أخرى لا يصح شيء منها ، وقد مضى تخريج شيء منها برقم (٢١٨٧ ، ٢٨٠٤) ، ومع ذلك قال السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٢٩) :

« والذي أستخير الله فيه الحكم لمتن الحديث بالحسن ؛ لكثرة شواهده . . . » .

وهذا من عجائبه وغرائبه ؛ فإن الشواهد التي أشار إليها كلها معلولة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وأحدها ماثل بين عينيك .

ثم أي متن يعني - مع الاختلاف المشار إليه - ؛ فإن منها هذا ، ونحوه ، ومنها : « من مات في طريق مكة ؛ لم يعرض ولم يحاسب » ، المتقدم (٢٨٠٤) ، وما في معناه ؟!

ثم هو بالإضافة إلى ذلك يُكَثِّرُ الطرق . . وهي واحدة ! غاية ما في الأمر أن الرواة اضطربوا في إسناده ؛ كما فعل في حديث عمر عند الطيالسي (١٢ / ٦٥)

وغيره ، مقلداً في ذلك القاضي السبكي ، وقد كشف ذلك في رده عليه العلامة المحقق ابن عبد الهادي في كتابه القيم « الصارم المنكي في الرد على السبكي » ، وهو الحديث السادس منه (ص ٨٦ ـ ٩١) . فليراجع من شاء التحقيق .

٦٨٣١ ـ (إنّ اللهَ يمسخُ خَلْقاً كثيراً في البَرِّ والبَحْرِ ، وإنّ الرّجُلَ لَيخلُو بشيءٍ من مَحارمِ اللهِ فِراراً من النّاسِ ، وهو بعينِ اللهِ ، فيقولُ اللهُ : اسْتهانةً بي ، وفِراراً من النّاس ؟! فيمسخُه ثمّ يُعيدُه يومَ القِيامةِ في صُورة إنسانٍ ، يقول : كما بدأكم تعودُونَ ، ثم يُدْخِله النّار) .

موضوع . أخرجه البخاري في « الضعفاء » من طريق عثمان بن مطر عن عبد الغفور عن عبد العزيز بن سعيد عن أبيه [عن جده] مرفوعاً .

نقلته من « الميزان » و« اللسان » و « الدر المنثور » (٣ / ٧٧ ـ ٧٨) ، والزيادة منه ، والسياق من « اللسان » .

٦٨٣٢ ـ (مَنْ أَضْحَى يوماً مُحْرِماً مُلبِّياً حتّى غَربتِ الشّمسُ ؛ غَربتْ بذُنوبه كَما ولدتْه أُمُّه) .

منكر . أخرجه أحمد (٣ / ٣٧٣) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٢٩) ، وابن ماجه (٢٩٢٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٣٥) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٣١) ، والبيهقي في « السنن » (٥ / ٤٣) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ١٦٠) من طرق عن عاصم بن عمر عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

أورده العقيلي وابن عدي في ترجمة (عاصم بن عمر) ، ورويا عن ابن معين أنه قال :

« صاحب حديث : « من أضحى . . . » ، ضعيف ليس بشيء » .

وعلى تضعيفه العلماء ؛ ولذا قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

وقد خالفه في إسناده سفيان الثوري ، فقال : عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعاً . فجعله من مسند (عامر بن ربيعة) .

أخرجه البيهقي أيضاً ، وأخرجه في « الشعب » (٣ / ٤٤٨ / ٤٢٨) من طريق الطبراني عن سفيان وعبد الله بن عمر ؛ كلاهما عن عاصم بن عبيد الله به . وأخرجه في « السنن » (٥ / ٧٠) من طريق آخر عن عبد الله بن عمر عن عاصم ابن عمر عن عاصم بن عبيد الله به . وقال :

« إسناد ضعيف » .

وهو رواية للخطيب (١ / ١٦١) عن عاصم بن عمر ، وقال الطبراني :

« يعني : المحرم ينكشف للشمس ولا يستظل » .

قلت : فيترجح مما تقدم أن الحديث حديث عامر بن ربيعة ؛ لرواية سفيان الثوري ، لكن شيخه (عاصم بن عبيد الله) ضعيف . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعفه ابن معين . وقال (خ) وغيره : منكر الحديث » .

وقد روي عنه بلفظ :

« ما من رجل يضع ثوبه وهو محرم فتصيبه الشمس حتى تغرب ؛ إلا غربت بخطاياه » .

وهذا مما يؤكد ضعفه ونكارته ـ كما هو ظاهر ـ ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٠١٨) ، ونقلت هناك قول الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عاصم بن عبيد الله ، وهو ضعيف » .

وقد أشار البيهقي في « السنن » إلى نكارة الحديث ؛ لمخالفته للحديث الصحيح عن أم الحصين قالت :

حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع ، فرأيت أسامة وبلالاً رضي الله عنهما وأحدهما آخذ بخطام ناقته ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة .

رواه مسلم والبيهقي .

٦٨٣٣ ـ (مَنْ توضَّأَ فأَسْبغَ الوُضُوءَ ، ثمَّ عَمَدَ إلى مسْجدِ قُباء ، لا يريدُ غيرَه ، ولم يحمله على الغدوِّ إلا الصَّلاة في مسْجد قُباء ، فصلَّى فيه أربعَ ركَعَات ، يقرأُ في كلِّ ركْعة بِأمِّ القُرآنِ ؛ كانَ له مثْلُ أجْرِ المعتمرِ إلى بيْتِ اللهِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٤٦ / ٣١٩) من طريق يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي عن أبيه عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل ثلاث :

الأولى : إسحاق بن كعب هذا : مجهول ، لا يعرف إلا برواية ابنه سعد ـ كما في « تاريخ البخاري » و« الجرح » ـ ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٢) من رواية سعد !

الثانية : يزيد بن عبد الملك النوفلي ، وهو : مجمع على ضعفه كما قال الذهبي في « المغني » . . تبعاً لابن عبد البر ، وقد نوقش ، ولكنه ضعيف بلا ريب ؛ بل قال البخاري :

« أحاديثه شبه لا شيء » ، وضعفه جداً . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث منكر الحديث جداً » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

وجزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف . وبه أعله الهيثمي (٤ / ١١) ، وخفيت عليه العلة الأولى والآتية .

الثالثة : يحيى بن يزيد النوفلي هذا : قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٩٨ / ٧٢٧) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : منكر الحديث ، لا أدري منه أو من أبيه ، لا نرى في حديثه حديثاً مستقيماً » .

والحديث قد صح مختصراً ، وبدون ذكر الأربع ركعات ، رواه جمع من حديث سهل بن حنيف ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٣٤٤٦) ، وتحته رواية عنه بلفظ الأربع ؛ ولكنها منكرة واهية .

وقال المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٣٩ / ١٩) تحت حديث الترجمة :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وهذه الزيادة في الحديث منكرة » .

٦٨٣٤ - (من أَرسلَ بنفقتِه في سبيلِ اللهِ ، وأقامَ في بيْتِه ؛ فلَهُ بكلِّ دِرْهم سبْع مئة دِرْهم .

ومَنْ غَزا بنفْسه في سبيلِ اللهِ ، وأنفقَ في وجْه اللهِ ؛ فلَهُ بكلِّ دِرْهم سَبْع مئة أَلْفِ دِرْهم ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ واللهُ يُضاعفُ لِمَن يشاءُ ﴾) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٩٢٢ / ٢٧٦١) ، وابن أبي حاتم في « التفسير » (١ / ٢٠٢ / ٢ - ٢٠٣ / ١) بسند واحد عن ابن أبي فديك عن **الخليل بن عبد الله** عن الحسن عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء وأبي هريرة وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وعمران بن الحصين ؛ كلهم يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره . ولم يذكر ابن أبي حاتم من هؤلاء الصحابة غير عمران بن الحصين .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن - هو : البصري ، وهو - : مدلس ، وقد عَنعَنه . لكن الآفة من الخليل بن عبد الله ، فإنه مجهول لا يعرف ، وقد أشار إلى هذا المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٥٧ / ٣) بقوله فيه :

« لا يحضرني فيه جرح ولا عدالة » .

وصرح بذلك الحافظ الذهبي بقوله في « الميزان » :

« لا يعرف ، ما روى عنه سوى ابن أبي فديك » . ونقل الحافظ في « التهذيب »

عن الدارقطني أنه قال :

« مجهول » . وتبناه في « التقريب » .

وكذلك قال البيهقي في حديث آخر يأتي بعده . ثم قال الحافظ :

« قرأت بخط ابن عبد الهادي أنه قال : هذا حديث منكر . والخليل بن عبد الله ؛ لا يعرف » . ثم قال المنذري :

« رواه ابن أبي حاتم عن الحسن عن عمران فقط ، والحسن لم يسمع من عمران ، ولا من ابن عمرو . وقال الحاكم : أكثر مشايخنا على أن الحسن سمع من عمران . انتهى . والجمهور على أنه لم يسمع من أبي هريرة أيضاً ، وقد سمع من غيرهم . والله أعلم » .

وأقول : ليس الآن مجال تحقيق القول فيمن سمع الحسن من الصحابة ؛ فهذا مجاله كتب التراجم . لكن الذي ينبغي أن يكون في البال : أن الحسن البصري - مع جلالة قدره - معروف بالتدليس ؛ فلا بد له من التصريح بالتحديث عمن سمع منهم حتى يكون متصلاً ، والواقع هنا خلافه - كما رأيت - .

على أن الراوي عنه (الخليل بن عبد الله) هو الآفة الذي جمع هذا الحشد من الصحابة ، وزعم أن الحسن رواه عنهم ! فهو منكر متناً وسنداً ، وإلى الأول أشار الحافظ ابن كثير في « تفسيره » ؛ فقال (١ / ٣١٧) - وقد عزاه لابن أبي حاتم فقط - :

« وهذا حديث غريب » .

وقد وهم في إسناد هذا الحديث حافظ متقدم ، وجهلة متأخرون .

أما الأول : فقد جاء في حاشية « تهذيب الكمال » للحافظ المزي أنه تعقب صاحب « الكمال » بقوله :

« كان في الأصل : الخليل بن عبد الله ، روى عن [علي ، و][1] أبي الدرداء ، وأبي هريرة ، و . . . و . . . وعمران بن حصين ، روى عنه ابن أبي فديك . وهذا تخليط فاحش ؛ لم يدرك ابن أبي فديك أحداً من أصحاب هؤلاء » .

قلت : لقد تحامل المزي رحمه الله على صاحب « الكمال » ؛ فإن مثل هذا الخطأ لا يكاد ينجو منه أحد ، ومن الظاهر أنه سقط من قلمه عند جمعه لمادة ترجمة (الخليل) ذِكْرُ الحسن البصري بينه وبين أولئك الصحابة ؛ ولذلك تلطف الحافظ العسقلاني في توهيمه ؛ فلم يزد على قوله : « وهذا خطأ » .

وأما الجهلة المتأخرون : فهم الذين يستحقون أن يوصف عملهم بأنه : (تخليط فاحش) ؛ فقد أفسدوا بجهلهم البالغ إسناد حديث ابن ماجه المذكور في « الترغيب » على الصواب هكذا :

« وعن الحسن ، عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء . . . » إلخ ؛ فجعلوه هم هكذا :

« وعن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأبي الدرداء . . . » إلخ ؛ فحرفوا (عن علي) إلى : (ابن علي) !! فأسقطوا راوياً ، وأدخلوا آخر لا أصل له فيه !!

وإن من بالغ جهلهم وتظاهرهم بالتحقيق أنهم علقوا على الهامش فقالوا :

« في (أ) : عن » .

---

(١) سقط من الحاشية ، واستدركته من « تهذيب التهذيب » .

فهمشوا هذا الصواب ، وأَصَّلوا الخطأ !!

ومن تعالمهم وتظاهرهم بالعلم أنهم عزوا الحديث إلى ابن ماجه برقمه المتقدم مني ؛ دون أن يرجعوا إلى ابن ماجه ليصححوا ما قد يكون من خطأ في « الترغيب » تأليْفيٌّ أو طَبْعِيٌّ ، وهذه عادتهم الغالبة ! لا يرجعون إلى الأصول ، إلا لأخذ الأرقام وتزيين تعليقاتهم بها ، شِنْشِنَةٌ تعرفها من أخزم . فلو أنهم فعلوا ، ورجعوا إلى ابن ماجه ؛ لما أفسدوا الرواية ، ولستروا جهلهم بالرجال وتراجمهم ، ولاستدركوا اسم (عبد الله بن عمر) الذي سقط من مطبوعتهم !

ولكن إذا كانوا لم يرجعوا إلى الأصل ؛ فكان يكفيهم ردعاً لهم عن الإفساد المذكور قول المنذري عقب الحديث :

« ورواه ابن أبي حاتم عن الحسن عن عمران . . . » إلى آخر كلامه الذي حكى فيه اختلاف العلماء في سماع الحسن من بعض الصحابة .

نعم ؛ لقد كان كافياً لردعهم عنه لو كانوا يقرؤون ولهم قلوب [بها] يفقهون ؛ ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ .

٦٨٣٥ - (مَنْ بلَّغَ الغازيَ إلى أهْلِه ، أو كتابَ أهْلِه إليه ؛ كانَ له بكلِّ حرْفٍ فيه عتْقُ رقَبةٍ ، وأعطاهُ اللهُ كتابَه بَيمِينِه ، وكتَبَ له براءةً من النّارِ) .

منكر جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٥ - ٣٦ / ٤٢٧٩) من طريق الحاكم في « التاريخ » بإسناده عن إسماعيل بن أبي فديك عن الخليل ابن عبد الله عن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

وقال البيهقي :

« والخليل بن عبد الله مجهول ، ومتن الحديث منكر . والله أعلم » .

قلت : واستدركه السيوطي على « موضوعات » ابن الجوزي ؛ فأورده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٢٥) من طريق « تاريخ الحاكم » ، ونقل كلام البيهقي المذكور ، وأقره .

وتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » بقوله (٢ / ١٨٤) :

« قلت : لا يلزم من كون الحديث منكراً أن يكون موضوعاً ، والشيخ جلال الدين نفسه (يعني : السيوطي) قد اعترض على ابن الجوزي مراراً بأن الحديث عند البيهقي ، وأن البيهقي لم يخرج في كتبه حديثاً يعلمه موضوعاً ، فكيف يدخل هذا الحديث في « الموضوعات » ؟! والله أعلم » .

قلت : في هذا التعقب نظر من وجوه :

أولاً : ما ذكره من عدم اللزوم صحيح ؛ إذا وقف الناقد في نقده عند ضعف السند أو الراوي فيه ، وليس هذا من شأن العلماء والحفاظ والأئمة النقاد ؛ كالإمام البخاري وأبي حاتم وابن حبان ، والذهبي وابن عبد الهادي وابن القيم وشيخهما ابن تيمية والعسقلاني وغيرهم ، فإنهم ينظرون إلى المتن أيضاً ، ويحكمون عليه بالوضع ، ولو لم يكن فيه كذاب أو وضاع ؛ لمخالفته للشرع أو العقل ، أو للواقع ، أو لسماجة لفظية فيه ، أو مبالغة ظاهرة ، ونحو ذلك مما يلحظه أمثال الأئمة المذكورين ، وحديثنا اليوم من هذا القبيل ؛ فإن قوله فيه :

« . . . فإن له بكل حرف فيه عتق رقبة » .

فيه مبالغة ممجوجة باطلة ظاهرة ؛ فإن القرآن كلام الله إذا قرأه المسلم - وليس

كتبه ـ ؛ له بكل حرف [عشر] حسنات ، فكيف يكون لمن بلغ كتاب الغازي إلى أهله له بكل حرف فيه عتق رقبة ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم !

ثانياً : قوله : « والشيخ (السيوطي) قد اعترض على ابن الجوزي . . . » إلخ .

فأقول : هذا صحيح ؛ ولكن لا حجة فيه ؛ لأن السيوطي رحمه الله متساهل في نقد الأحاديث ، وكتابه « الجامع الصغير » الذي زعم في مقدمته أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع ! قد اغتص بالأحاديث الموضوعة ـ كما تراه جلياً في كتابي « ضعيف الجامع الصغير » ـ ، ومن أسباب ذلك وقوفه في النقد عند السند فقط ـ كما سبق ـ ، وهو الذي يسميه اليوم بعضهم بالنقد الخارجي ؛ وإن كان أحياناً تتفتح قريحته ؛ فيسلك سبيل الأئمة فينتقد المتن أيضاً ، وهو النقد الداخلي عند ذاك البعض ـ كما تراه فعل في حديثنا هذا ؛ فأصاب ـ .

ثالثاً : قوله : « . . . وأن البيهقي لم يخرج في كتبه حديثاً يعلمه موضوعاً . . . » .

قلت : نعم ؛ هذا واجب كل عالم ، ولكن الاجتهاد قد يختلف ؛ فكما أنهم يختلفون أحياناً في التصحيح والتضعيف ، فكذلك قد يختلفون في الحديث هل هو موضوع أو ضعيف ؟ والله عز وجل يقول : ﴿ ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ﴾ .

من أجل ذلك يجب على أهل العلم أن لا يقلد بعضهم بعضاً ، وأن يتسابقوا إلى معرفة الخير والعمل به ، وقد تبين لي بتتبعي لنقد البيهقي للأحاديث وأسانيدها ورجالها أنه متساهل ، وضنين جداً بإعطائها حقها من النقد ، فما أتذكر أنه قال في حديث ما : (إنه موضوع) ، أو في راويه : (إنه كذاب أو وضاع) ، وقد راجعت من أجل التثبت من هذا الذي ذكرت المجلد الأول من كتابي « سلسلة

الأحاديث الضعيفة » ، وتتبعت فيه كل الأحاديث التي كان البيهقي من رواتها ، وحكم عليها الأئمة الحفاظ بالوضع والبطل ؛ فلم أجد فيها ولا حديثاً واحداً شاركهم في حكمهم المشار إليه ، أو في اتهام رواتها بالوضع ! أو أن يقول في أحدهم : (كذاب) ، ولو أطلقه مثل البخاري عليه .

وإليك الآن الإشارة إلى تلك الأحاديث الموضوعة التي خالف البيهقي الأئمة فيها مكتفياً بذكر أرقامها حتى لا يطول البحث ، فمن شاء التثبت ؛ راجعها في المجلد المذكور آنفاً :

(٢٥ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ (وهذا مما أقر السيوطي ابن الجوزي على وضعه ، مع أنه ليس فيه متهم !) ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٨ ، ٤٣٩ ، ٤٧٦ ، ٤٨٩) .

وبعض هذه الأحاديث مما سكت عنها البيهقي ، ولم يشر إلى ضعفها مطلقاً ! كالحديث (٩٠) وغيره .

وبعضها قد تكلم عليها أو على رواتها ، بتضعيف ليِّن تارة ، وبتضعيف شديد تارة ، وكل ذلك مما ينافي البيان والتصريح بالحكم على الحديث بالوضع .

مثال الأول : الحديث (٢٥) ، وهو في توسل آدم بالنبي صلى الله عليهما وسلم ، فقال في أحد رواته :

« ضعيف » .

مع أن شيخه الحاكم ـ وهو أشهر منه في التساهل ـ قال فيه :

« روى أحاديث موضوعة ، والحمل فيها عليه » ! ولذلك قال الذهبي في الحديث :

« باطل موضوع » - كما تراه مبسوطاً هناك - .

وأكثر الأحاديث المشار إليها من هذا القبيل .

ومثال تضعيفه الشديد - دون الحكم على الحديث بالوضع - الحديث (٣٨١) : « ليس من أخلاق المؤمن الملق ؛ إلا في طلب العلم » . فقال في راوييْه :

« الحسن بن دينار ضعيف بمرة ، وكذلك خصيب بن جحدر » .

مع أن البخاري قال في (الخصيب) هذا :

« كذاب » .

و (الحسن بن دينار) : كذبه أحمد ويحيى وأبو حاتم وغيرهم - كما تراه أيضاً مبيناً هناك - .

ومما تقدم يتبين للناظر البصير سقوط تعقب ابن عراق للسيوطي في حكمه على الحديث بالوضع ؛ لأنه تعقب قائم على تقليد السيوطي للبيهقي في أحكامه المخالفة لأحكام ابن الجوزي ، والتقليد ليس علماً ، ولا سيما وقد أثبتُّ بالأمثلة المتقدمة تساهل البيهقي ؛ فلا يجوز الاعتماد عليه في الرد على من استقل في النظر ، وسلك سبيل ابن الجوزي وغيره في نقد المتن أيضاً فأصاب ؛ لأنها سبيل الحفاظ النقاد - كما تقدم - .

وما لنا نذهب بعيداً ؛ فهذا مثال جديد لنقد أحد الحفاظ متن هذا الحديث ، وبإسناد آخر رجاله كلهم ثقات لا مغمز فيهم ، ألا وهو : أبو حاتم الرازي ؛ فقد قال

ابنه في « العلل » (١ / ٣٢٧ / ٩٧٥) :

« سألت أبي عن حديث رواه موسى بن أيوب عن الجراح بن مليح عن أرطاة ابن المنذر عن عبادة بن نسيّ عن ابن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً ؟

قال أبي : هذا يشبه الموضوع ، يشبه حديث **محمد بن سعيد الأردني** أخذه عنه ، يشبه أنه وقع إليه ، وأرطاة لم يسمع من عبادة بن نسيّ شيئاً » .

قلت : والشاهد من هذا واضح إن شاء الله تعالى ؛ فإنه رغم أن الإسناد المذكور رجاله ثقات ـ كما ذكرت آنفاً ـ وكلهم شاميون ؛ فإن أبا حاتم نظر في متنه وقال :

« يشبه الموضوع » . ثم إنه لما لم يجد في رجاله قدحاً ؛ قال :

« يشبه حديث محمد بن سعيد الأردنيّ » .

وهو الشامي الوضاع المصلوب في الزندقة ـ كما هو معروف في كتب الرجال ـ ؛ وإنما اتهمه به ؛ لأن مثل هذا المتن لا يرويه إلا أمثاله من الوضاعين ، وساعده على ذلك أنه يعلم [أنه] روى عن عبادة بن نسي . وانضم إلى ذلك الانقطاع ـ الذي أشار إليه ـ بين أرطاة وعبادة[1] ، فناسب أن يقول :

(إن أرطاة أخذه منه) . ولكنه لم يجزم بذلك فقال :

« يشبه أنه وقع إليه » .

هذا ما فهمته من كلامه ، وهو من دقائق نقده الذي لا يستطيع أن ينهض به إلا من كان مثله من كبار الحفاظ النقاد .

---

(١) ونقله الحافظ ابن حجر في « التهذيب » عنه وأقره . وهو من الفوائد التي فاتت على المعلقين على « تهذيب الكمال » للمزي فلم يستدركوها .

ذلك ؛ وقد كنت نبهت منذ القديم على خطأ القول أن البيهقي لا يورد في كتابه « الشعب » ما كان موضوعاً ، في غير ما موضع ؛ كالمجلد الأول من هذه « السلسلة » ، (ص ٥٦٠ ـ الطبعة الجديدة) وفي غيره كثير ، وبينت فيها أن البيهقي من المتساهلين ، وكلما ازددت علماً واطلاعاً على كلامه على الأحاديث ؛ ازددت يقيناً بذلك ، مع الاعتراف بسعة حفظه وعلمه ، وأنه خير من شيخه الحاكم في مجال النقد بكثير .

وإن من الآثار السيئة للتساهل المذكور ، وعدم إعطاء الحديث أو راويه حقه من النقد الصحيح ؛ أنه قد لا يتيسر لبعض الباحثين الوقوف على إسناد الحديث الذي تساهل بعض المتقدمين في نقده فضعفه ، وهو شديد الضعف أو موضوع ، فيعتمد الباحث على تضعيفه ، ويستشهد به لحديث آخر ضعيف ويقويه ! وهذا ما وقع للشيخ المباركفوري رحمه الله ؛ فقوى حديث أبي رافع في الأذان في أذن المولود بحديث أم الصبيان ، وهو موضوع مخرج برقم (٣٢١) ، وعذره أنه اعتمد في أنه ضعيف على حكم البيهقي ، ولم يتيسر له الوقوف على إسناده ، وهذا مما لا ينجو منه أحد من كبار الحفاظ فضلاً عن أمثالنا من المتأخرين ، فوقع في الخطأ الشنيع ، وهو تقوية الضعيف بالموضوع الذي لا يجوز باتفاق العلماء !

وقد وقع لي مثله ؛ فقد كنت قويت أيضاً في « الإرواء » (٤ / ٤٠٠ ـ ٤٠١) حديث أبي رافع بحديث آخر اغتراراً أو ثقة بتضعيف البيهقي إياه ؛ لأني لم أكن يومئذٍ قد اطلعت على إسناده ، فلما وقفت عليه ؛ وجدت فيه (محمد بن يونس الكديمي) الكذاب ! وغيره ! فتراجعت عن التقوية ، وبادرت إلى بيان هذه الحقيقة بتخريج الحديث ، والكشف عن تساهل البيهقي فيما سبق من هذه « السلسلة » برقم (٦١٢١) . والله المستعان .

ويبدو أن المعلق على « مسند أبي يعلى » قد وقع في مثل ما كنت وقعت فيه ، فقوّى الحديث بالحديث الآخر المشار إليه ، ولا أستبعد أن يكون تلقى ذلك من « الإرواء » أو « الضعيفة » (٣٢١) ؛ فإنه كثير الاستفادة من كتبي مثل كثير من المؤلفين أو الكاتبين في العصر الحاضر ، ولكن دون حمد أو شكر !

٦٨٣٦ - (الخَيلُ في نَواصِيها الخيرُ معْقوداً أبدَاً إلى يوم القِيامة . فمن ارْتبطَها عدّةً في سبيلِ الله ، وأنفقَ عليها احْتساباً في سبيلِ الله ؛ فإنّ شَبَعها وجُوعَها وريّها وظمأَها وأرواثَها وأبوالَها فلاحٌ في مَوازينه يومَ القيامةِ ومن ربطَها رياءً وسُمْعةً ، وفَرَحاً ومَرَحاً ؛ فإنَّ شبَعها وجُوعها وريّها وظمأَها وأرْواثها وأبوالَها خُسْرانٌ في مَوَازِينه يومَ القِيامةِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٦ / ٤٥٥) : ثنا أبو النضر : ثنا عبد الحميد : حدثني شهر بن حوشب قال : حدثتني أسماء بنت يزيد : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ للكلام المعروف في (شهر بن حوشب) ، وهو ممن اختلفت فيه أقوال الحفاظ المتقدمين منهم والمتأخرين ، وغاية ما قيل في حديثه أنه حسن ؛ وذلك يعني : أن في حفظه ضعفاً ، وذلك مما صرح به مَنْ جرحه - كأبي حاتم وابن عدي وغيرهما - ، وهو الراجح الذي دل عليه تتبع أحاديثه ؛ فإنه في كثير منها يظهر ضعف حفظه ومخالفته لأحاديث الثقات مثل هذا الحديث - كما سأبينه إن شاء الله تعالى - ، وهو الذي انتهى إليه الحافظ فقال في « التقريب » :

« صدوق ، كثير الإرسال والأوهام » .

و(أبو النضر) شيخ أحمد ـ هو : هاشم بن القاسم بن مسلم البغدادي ، وهو ـ : ثقة ثبت من رجال الشيخين ـ كما قال الحافظ ـ .

ولأحمد فيه شيخ آخر ، فقال ((٦ / ٤٥٨) : ثنا وكيع : ثنا عبد الحميد . . . فذكره بإسناده مختصراً بلفظ :

« من ارتبط فرساً في سبيل الله ، وأنفق عليه احتساباً ؛ كان شبعه وجوعه وريه وظمأه وبوله وروثه في ميزانه يوم القيامة . ومن ارتبط فرساً رياءً وسمعة ؛ كان ذلك خسراناً في ميزانه يوم القيامة » .

وعن هذا الشيخ أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في « المصنف » (١٢ / ٤٨٢ / ١٥٣٣٩) .

قلت : ووكيع ـ هو : ابن الجراح الرؤاسي ، وهو ـ : ثقة حافظ من رجال الستة ؛ فالاختلاف الظاهر في نص الحديث ، ليس منه وأبي النضر ، ولا من شيخهما (عبد الحميد بن بهرام) ، وإنما هو من (شهر) نفسه ؛ فقد أثنى أحمد على حفظ (عبد الحميد) لأحاديث (شهر) ، فقد روى ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٣٨) عن أحمد أنه قال :

« عبد الحميد بن بهرام : أحاديثه متقاربة هي حديث شهر ، وكان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن ، وإنما هي سبعون حديثاً ، وهي طوال ، وفيها حروف ينبغي أن تضبط ، لكن يقطِّعونها » .

لكن ابن عدي ختم ترجمة (شهر) ـ بعد أن ساق له أحاديث ـ بقوله :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ، ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث

غيرها ، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه ، و(شهر) ليس بالقوي في الحديث ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به » .

قلت : وحديثه هذا يصلح شاهداً قوياً لما ذكره ابن عدي من الإنكار ؛ فإن الحديث قد جاء من حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما بأتم من هذا ، وليس فيه كثير من الألفاظ التي في حديث (شهر) ، وأنكرها عندي (الجوع) و(الظمأ) ، ولذلك اعتبرت قول المنذري عقب الحديث في « الترغيب » (٢ / ١٦٠ / ٣) :

« رواه أحمد بإسناد حسن » .

غير حسن ! ولذا لم يوافقه الهيثمي ، مع أنه في الغالب لا يخرج عن قوله ـ كما تبين لي بالتتبع ـ ، وتقدمت نماذج كثيرة على ذلك ؛ بل إنه قد خالفه صراحة ، فقال عقب الحديث (٥ / ٢٦١) :

« رواه أحمد ، وفيه شهر ، وهو ضعيف » .

هذا مع أنه في كثير من الأحيان يحسن حديثه ؛ كما لا يخفى على من يتتبع كلامه على أحاديث ، في هذه « السلسلة » وغيرها .

ولذلك فلم يحسن المعلقون الثلاثة في تقليدهم المنذري في التحسين ، وزادوا على ذلك أنه وقع في تخريجهم بتر وتخليط ، يليق بما يدعونه من التحقيق ، فقالوا (٢ / ٢١٩) :

« حسن ، رواه أحمد (٦ / ٤٥٥) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ / ٢٦١) : رواه أحمد وفيه شهر . قال أحمد : روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث

حساناً . ميزان الاعتدال (٢ / ٢٨٣) » .

قلت : فبتروا من كلام الهيثمي قوله : « وهو ضعيف » ! وأحلوا محله ـ وخلطوا بكلامه ـ ما نقلوه عن « الميزان » ! ونتج من ذلك أنهم نسبوا إلى الهيثمي التحسين ! وهذا كذب ظاهر ؛ فإن كان هذا منهم عن عمد وقصد ؛ فهي خيانة علمية جلية ، وإن كان بدون قصد ؛ فهو دليل على أن دعواهم أنهم من أهل التحقيق ليس بصحيح . والله المستعان .

٦٨٣٧ ـ (نِعْمَ لَهْوُ المؤمنِ الرَّمْي ، ومَنْ تعلَّم الرَّمْيَ ثمّ تركَه ؛ فَقَدْ عَصَاني) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٢١) من طريق إبراهيم ابن سلام : ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير إبراهيم بن سلام ، والظاهر أنه الراوي عن عبد المجيد بن عبد العزيز الدراوردي وابن عيينة المترجم في « اللسان » ؛ فإنهما من طبقة شيخه هنا (ابن وهب) ، وقد قال فيه أبو أحمد الحاكم :

« ربما روى ما لا أصل له » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

قلت : فهو الذي ركب هذا الإسناد الصحيح ، على هذا الحديث المنكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والشطر الثاني من الحديث قد رواه غيره بإسناد آخر لابن وهب ؛ فقال ابن ماجه (٢٨١٤) : حدثنا حرملة بن يحيى المصري : أنبأ عبد الله بن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن عثمان بن نعيم الرعيني عن المغيرة بن نَهيك : أنه سمع عقبة بن عامر مرفوعاً بلفظ :

« من تعلم الرمي ثم تركه ؛ فقد عصاني » .

وحرملة بن يحيى : ثقة من رجال مسلم .

وقد توبع ؛ فقال الروياني في « مسنده » (١ / ١٩٦ / ٢٦٢) : نا أحمد : نا عمي : حدثني ابن لهيعة به .

وأحمد هذا ـ هو : ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري ، وهو ـ : ثقة من شيوخ مسلم .

وعمه هو : (عبد الله بن وهب) .

قلت : فهذا هو المحفوظ عن ابن وهب ؛ ليس فيه الشطر الأول ، وهو مما يوهن رواية (إبراهيم بن سلام) إياه عنه ، ويؤكد نكارته ، وهذا لا يعني أن إسناد هذا المحفوظ صحيح . كلا ؛ فإن المغيرة بن نهيك والراوي عنه مجهولان .

لكن الشطر الثاني قد صح من طريق آخر عن عقبة بلفظ :

« . . . فليس منا ، أو قد عصى » .

رواه مسلم وغيره هكذا على الشك ، ولم يذكر بعضهم : « أو عصى » . ولعله أرجح ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٣٤٤٨) .

ثم إن حديث الترجمة قد أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٨٥٥) من رواية أبي نعيم عن ابن عمرو . هكذا وقع فيه (عمرو) ، وهو خطأ من الناسخ ، وما قبله خطأ من المؤلف ؛ لأنه أطلق العزو ولم يقيده بـ « أخبار أصبهان » !

وعزاه في « الدر المنثور » (٣ / ١٩٣) للقرّاب عن ابن عمر رضي الله عنهما به ؛ إلا أنه قال :

« ومن ترك الرمي بعدما علمه ؛ فهو نعمة تركها » .

وهو بهذا اللفظ روي عن عقبة من طريق آخر . . فيه اضطراب وجهالة ، وقد بينت ذلك في « ضعيف أبي داود » (٤٣٢) .

(فائدة) : القَرَّاب هذا هو : أبو يعقوب إسحاق بن إسحاق بن إبراهيم السرخسي ثم الهروي الحافظ ، ترجمه الحافظ الذهبي في « السير » (١٧ / ٥٧٠ - ٥٧٢) ، ونعته بـ :

« الشيخ الإمام الحافظ الكبير المصنف . . . » ، ثم قال :

« وكان ممن يرجع إليه في العلل ، والجرح والتعديل ، مات سنة (٤٢٩) وقع لنا كتاب « الرمي » له » .

قلت : وقد عزا السيوطي إليه أحاديث أخرى في فضل الرمي ، وسكت عنها كغالب عادته ؛ فلا أدري أهو في ذلك تابع لمؤلفه ، أم هو حذف كلامه عليها ؟ وهذا مما أستبعده . والله أعلم .

وبهذه المناسبة أقول :

لقد وقفت على حديث غريب منكر في فضل الرمي ، سكت عنه البيهقي ،

فرأيت تخريجه وبيان علله ؛ وهو التالي :

٦٨٣٨ - (وَجَبتْ محبَّتي علَى مَنْ سَعَى بينَ الغَرضَيْنِ بقَوسِي ، لا بقَوسِ كِسْرى) .

منكر . أخرجه البيهقي في « السنن » (١٠ / ١٥) من طريق محمد بن محمد بن سليمان الباغندي : ثنا عبد الله بن معبد الحراني : ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

أولاً : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه مدلس .

ثانياً : ابن لهيعة : ضعيف سيئ الحفظ .

ثالثاً : عبد الله بن معبد الحراني : لم أجد له ترجمة .

رابعاً : الباغندي : حافظ مشهور ؛ ولكنهم طعنوا فيه ، فقال الذهبي في « الميزان » :

« كان مدلساً ، وفيه شيء . قال ابن عدي : أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب » .

قلت : ونص كلام ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٣٠٠) :

« وللباغندي أشياء أنكرت عليه من الأحاديث ، وكان مدلساً ؛ يدلس على ألوان ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب » .

قلت : ومن تلك الألوان ما بينه الدارقطني بقوله :

« مخلط ، مدلس ؛ يكتب عن بعض أصحابه ، ثم يسقط بينه وبين شيخه

ثلاثة ، وهو كثير الخطأ . رحمه الله » .

٦٨٣٩ ـ (سَيكُونُ في آخرِ الزَّمانِ أُمراءُ جَوَرَة ، فَمَنْ خافَ سيوفَهم ، وسهْمَهم ، وسَوْطهم ؛ فلا يأمرْ بالمعروفِ ، ولا يَنْه عن المنكر) .

باطل موضوع . أخرجه الخطيب في « تلخيص المتشابه » (١ / ٥٣٣) من طريق إسماعيل بن يحيى عن سعيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب قال : حدثني زيد بن ثابت مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ من أباطيل (إسماعيل بن يحيى) ـ وهو : التيمي ـ ، كذاب وضاع ، وقد مضى له من موضوعاته الشيء الكثير ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (١ / ٣٠٨) :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه من الحديث بواطيل ؛ عن الثقات وعن الضعفاء » .

٦٨٤٠ ـ (لا تَضْرِبُوا إماءكم على كسر إِنائكم ؛ فإنّ لها آجَالاً كآجالِ النّاسِ) .

منكر . ذكره ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٢٧) معلقاً ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٦٥ / ١٢٥٦) وقال : روى سعيد بن هبيرة العامري عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« حديث لا يصح . قال ابن حبان : سعيد بن هبيرة يحدث بالموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » .

قلت : وأورده ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ١٠٦) وقال :

« فيه سعيد المروزي ، كان يتهم بالوضع » .

ولما نقل الذهبي في « الميزان » كلام ابن حبان مع الحديث ؛ أقره .

وتبعه الحافظ في « اللسان » ، وذكر أن أبا حاتم قال :

« ليس بالقوي ، روى أحاديث أنكرها أهل العلم » . وفي « المغني » للذهبي :

« اتهمه ابن حبان وابن عدي » .

ولم أر له ترجمة في « كامل » ابن عدي ؛ فلينظر .

هذا ؛ وقد كنت خرجت الحديث قديماً في المجلد الثاني من هذه « السلسلة » برقم (٩٣٨) من رواية أبي نعيم بإسناد آخر عن كعب بن عجرة ، ضعفته بعلل أربع ذكرتها . تبين لي الآن ـ بعد أن وقفت على مصدر جديد للحديث ـ أن العلة القادحة هي من راوٍ آخر . . . ، وأنني كنت وهمت ـ بسبب فقدان المصدر المشار إليه ـ في تحديد هوية أحد رواته ، أما وقد تجلى لي الآن أنه العلة ؛ فكان لا بد من الكشف عنها ، وكنت أود أن يكون هذا التحقيق الجديد هناك عندما يعاد طبع المجلد الثاني ؛ لو كان هناك ما ينبئ بتيسر ذلك من قريب ، وهذا ما أجهله ؛ ولذلك رأيت أن أبادر إلى كتابته هنا مع الإشارة إليه هناك ، والله تعالى من وراء القصد ، فأقول :

أخرج أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٦) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الدّعاء : [ثنا] جعفر بن عاصم ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (١ / ٥٣٢ ـ ٥٣٣ ط) من طريق ابن عدي الحافظ : نا جعفر بن أحمد بن عاصم ـ بدمشق ـ ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٤ / ١٥٦ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق محمد

ابن العباس المري قالا : ثنا أحمد بن أبي الحواري : ثنا **عباس بن الوليد** ـ زاد الخطيب : **المَشْرقي**[1] ـ : قال : حدثني علي بن المديني عن حماد بن زيد عن مالك ابن دينار عن الحسن عن كعب بن عجرة مرفوعاً .

أورده الخطيب تحت ترجمة (عباس بن الوليد المشرقي) ، وقال :

« حدث عن علي بن المديني حديثاً منكراً ، رواه أحمد بن أبي الحواري » .

وهذه فائدة عزيزة لم ترد في « الميزان » ولا في « اللسان » ، بهذه النسبة التي تميزه عن غيره ممن يشاركونه في اسمه واسم أبيه ؛ فكان ذلك هو السبب الذي دعاني هناك أن أحاول الكشف عن هويته ؛ حيث إنه لم يقع منسوباً في رواية أبي نعيم ـ كما رأيت ـ ؛ فكان أنني ظننته غيره ـ كما تراه هناك ـ ، مع أنني نقلت ثمة عن المناوي أنه قال في « الفيض » :

« أورده في « الميزان » في ترجمة العباس بن الوليد الشرقي[2] وقال : ذكره الخطيب في « الملخص» ، فقال : روى عن ابن المديني حديثاً منكراً . . . » إلى آخر كلامه المتقدم .

فتشككت في هذا ؛ لأنه عزاه لـ « الميزان » ولا وجود لهذه الترجمة فيه . وعلقت على « الملخص » بقولي :

« كذا ، ولعل الأصل : (التلخيص) » .

---

(١) بفتح الميم وسكون المعجمة وكسر الراء ، وفي آخرها القاف ، كما في « الأنساب » .

(٢) كذا وقع في « الفيض » بل هو فيه (الشرفي) بالفاء ! ودون الميم ! ومن الغريب أنه وقع في نقل المعلق على « العلل » (النرسي) ، فلعله سبق ذهن أو قلم من المعلق الفاضل .

والآن ؛ فقد انكشف الغطاء ، وتبينت الحقيقة ، وأن ما عزاه للخطيب صحيح ، وفي « التلخيص » ، ولكن عزوه ذلك لـ « الميزان » ليس بصحيح ، إلا أن يكون ذلك في بعض النسخ منه ، وهذا ما أستبعده ؛ لأن ترجمة « المشرقي » هذا لم ترد في كتابه الآخر « المغني » ، وهو في الغالب [تَبَعٌ] لـ « الميزان » . والله أعلم .

ثم تكشفت لي حقيقة وهي أن (العباس بن الوليد المشرقي) هذا قد ترجمه الحافظ في « اللسان » ، ولكن بغير هذه النسبة ؛ فقال (٣ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦) :

« ز ـ العباس بن الوليد : نزيل إفريقية ، يعرف بـ (ابن الفارسي) ، سمع حماد ابن زيد ، وأبا الأحوص ، وابن عيينة ، قال أبو العرب الصِّقِلِّي : كان حافظاً ، وأحسبه لقي مالكاً . قلت : إلا أنه أتى عن ابن عيينة بخبر باطل بالإسناد الصحيح ، فما أدري الآفة منه ، أو ممن بعده . أورده صاحب « تاريخ القيروان » عنه عن ابن عيينة عن ابن أبي مليكة عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه : أوقدوا مصابيح منازلكم عند الغروب ؛ تستغفر لكم الملائكة وأركان البيت ، ومن ترك ذلك استبقاء الزيت ؛ نقص من زيته كل يوم سبعون نقطة من حيث لا يعلم . . . » الحديث » .

قلت : فأنا أظن أنه هذا المشرقي . والله أعلم .

ثم رأيت السيوطي قد أورد حديث معاذ هذا في « الدرر المنتشرة » (٢٠٥ / ٤٤٤) بإسناد أبي نعيم ساكتاً عليه ! وهو في ذلك تابع للحافظ السخاوي في « المقاصد » (٤٦٣ / ١٢٩٥) ، وقد ذكره بلفظ :

« لا تغضبوا ، ولا تسخطوا في كسر الآنية . . . » والباقي مثله ، وقال :

رواه سعيد بن يعقوب في « الصحابة » بسند ضعيف من طريق عبد الله بن الصَّعِق عن أبيه مرفوعاً . وكذا أورده أبو موسى المديني في « الذيل » من جهة سعيد . وسنده ضعيف ، لا سيما وقد قال سعيد : لا أدري للصعق صحبة أم لا ؟ »

وأقول : لم يذكروا ما يدل على صحبته إلا هذا الحديث ، وهو - كما ترى - لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ ، ولو كان ؛ فلا تثبت ؛ لأن ابنه عبد الله نكرة لا يعرف إلا في هذا الحديث ، وليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل - فيما اطلعت - ؛ ولذلك قال الحافظ الذهبي في « تجريد أسماء الصحابة » :

« حديث منكر » . ومع ذلك قال عقب ما نقلته عنه :

« قلت : للحديث شواهد منها عن كعب بن عجرة . . . والديلمي عن أبي قتادة وآخرين » !

واختصر كلامه الشوكاني اختصاراً شديداً ، فأورد الحديث في « الفوائد المجموعة » (٢٥٢ / ٧٤٧) بلفظ (الصعق) وقال :

« إسناده ضعيف ، وله شواهد » .

ولم أدر من هم الذين أشار إليهم السخاوي بقوله : « وآخرين » !

وأما حديث أبي قتادة فهو في « الفردوس » للديلمي (٥ / ٥٣ / ٧٤٣٨) مثل حديث الترجمة ، لكني لم أقف على إسناده ، ولم أجده في « الغرائب الملتقطة » . والله أعلم .

٨٦٤١ - (رأيتُ جَعْفراً يطيرُ في الجنّة ، تُدمَى قَادِمتاه ، ورأَيتُ زَيْداً دونَ ذلك ، فقلت : ما كنتُ أظنّ أن زيداً دونَ جعْفرَ . فأتاهُ جبريلُ فقال : إنّ زيداً ليسَ بدونِ جعفرَ ، ولكنا فَضّلنا جعفراً لِقرابتهِ مِنْكَ) .

موضوع بهذا التمام . قال ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٨) : أخبرنا محمد بن عمر قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (محمد بن عمر) - وهو : الواقدي - : متهم بالوضع .

وشيخه (عبد الله بن محمد بن عمر بن علي) - هو : العلوي - . قد روى عنه جماعة من الثقات ؛ كابن المبارك وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١ - ٢) وقال :

« يخطىء ويخالف » . وقال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن المديني : وسط . وقال غيره : صالح الحديث » . وقال في « الكاشف » :

« ثقة » .

قلت : وفيه مبالغة ظاهرة ، والأقرب أنه وسط ، ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . والله أعلم .

وأبوه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب : قال الذهبي في « الكاشف » :

« ثقة » . والحافظ في « التقريب » :

« صدوق من السادسة » .

قلت : فالحديث معضل ؛ فهي علة أخرى . لكن قد روي مسنداً من طريق إسحاق بن إبراهيم بن سُنين : ثنا المنذر بن عمار بن حبيب بن حسان : ثنا معن ابن زائدة الأسدي الكوفي ـ قائد الأعمش ـ عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« رأيت كأني دخلت الجنة ، فرأيت لجعفر درجة فوق درجة زيد ، فقلت : ما كنت أظن أن زيداً يدون أحداً (كذا) ، فقيل لي : يا محمد ! تدري بما رفعت درجة جعفر ؟ قال : قلت : لا . قيل : لقرابة ما بينك وبينه » .

أخرجه الحاكم (٣ / ٢١٠) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : منكر ، وإسناده مظلم » .

قلت : كأنه يشير إلى جهالة المنذر بن عمار ، وكذا شيخه (معن بن زائدة الأسدي الكوفي قائد الأعمش) ، والمذكور في الرواة عن الأعمش : (أبو مسلم الكوفي قائد الأعمش) ـ ، واسمه : (عبيد الله بن سعيد) ـ : قال البخاري :

« فيه نظر » .

فلعله هو صاحب هذا الحديث ؛ غَيّر اسمه الراوي عنه عمداً أو خطأ ، أو (ابن سُنين) هذا ، وهو الخُتَّلي مؤلف كتاب « الديباج » ؛ فإن فيه ضعفاً . قال الذهبي في « الميزان » :

« قال الدارقطني : ليس بالقوي . وكذا قال الحاكم . وقال مرة : ضعيف » .

وقد جاء ذكر زيد في رواية أخرى بلفظ آخر ؛ يرويه سالم بن أبي الجعد قال :

« أُرِيَهُم النبي ﷺ في النوم ؛ رأى جعفراً ملكاً ذا جناحين مضرجاً بالدماء ، وزيداً مقابله على السرير ، وابن رواحة جالساً معه ، كأنهم معرضون عنه » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٠٤ / ١٢٢٤٨) : حدثنا يحيى بن آدم قال : ثنا قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن عدي بن ثابت عنه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ لكنه مرسل ، قال الحافظ في « التقريب » :

« سالم بن أبي الجعد . . . ثقة ، وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة » .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ١٠٦ - ١٠٧) دون : « وابن رواحة . . . » .

ثم رواه (١٠٨ / ١٤٧٣) من طريق أبي كريب : ثنا يحيى بن آدم به مختصراً بلفظ :

« أُري رسول الله ﷺ في النوم أصحاب مؤتة فرأى جعفراً . . . » الحديث ؛ دون قوله : « وزيداً . . . » إلخ .

ورواه أبو أسامة قال : قال سالم بن أبي الجعد قال : حدثنا أبو القاسم الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ :

« دخلت الجنة ، فرأيت جعفراً ذا الجناحين مضرجاً بالدماء » .

أخرجه الدولابي في « الكنى والأسماء » (١ / ١٥٨) .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي القاسم الأنصاري فلم أعرفه .

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سالم بن أبي الجعد عن أبي اليسر عن أبي عامر قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى الشام [فلما رجعت] ؛ مررت على أصحابي ، وهم يقاتلون المشركين بـ (مؤتة) . . . فذكر قصة استشهاد جعفر وزيد وابن رواحة ، وفيه : قال رسول الله ﷺ :

« كان الذي رأيتم مني أنه أحزنني قتل أصحابي ، حتى رأيتهم في الجنة إخواناً على سرر متقابلين ، ورأيت في بعضهم إعراضاً كأنه كره السيف ، ورأيت جعفراً . . . » الحديث ؛ دون قصة زيد وابن رواحة .

أخرجه ابن سعد (٢ / ١٢٩ ـ ١٣٠) .

وهذا مسند ـ كما هو ظاهر ـ ؛ لكن (أبو اليسر) هذا لم أعرفه ، وكذلك أبو عامر ، لكن أورده الحافظ في « الإصابة » من رواية ابن منده من طريق عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن سالم . . . » فذكر طرفه الأول ، وقال :

« كذا فيه ، ولعله والد عامر » .

وفاته عزوه لابن سعد ، ثم لا أدري هل ما وقع في روايته أنه : (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى) ، أم ما في « الإصابة » : (عيسى بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى) ، وهما أخوان ، والأول : ضعيف ، والآخر : ثقة ، ولم يذكر أحد منهما في الرواة عن (سالم بن أبي الجعد) ، ولا أبوهما (عبد الرحمن بن أبي ليلى) ؛ فلا أدري أيضاً إذا كان قوله في « الإصابة » : « عن أبيه » محفوظاً أم لا ؟

وبالجملة ؛ فلا يصح شيء من هذه الروايات والألفاظ إلا قوله ﷺ :

« رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير في الجنة مع الملائكة بجناحين » .

وما في معناه ؛ لمجيئه من طرق بعضها صحيح - كما تقدم بيانه في « الصحيحة » (١٢٢٦) - .

٦٨٤٢ - (إنّ هذا القرآنَ مأدبةُ الله ؛ فتعلَّموا من مأْدبتِه ما استطعتُم . إنّ هذا القرآنَ هو حبلُ اللهِ ، والنّورُ المبينُ ، والشِّفاءُ النافعُ ؛ عِصْمَةٌ لمنْ تمسَّكَ به ، ونجاةٌ لمن تَبِعَه ، ولا يعوجُّ فيقوَّمُ ، ولا يزيغُ فيستعتب ، ولا تَنْقضِي عَجائبُه ، ولا يَخْلَقُ من كثْرةِ الردِّ .

فاتْلُوه ؛ فإنَّ اللهَ يأْجُركم على تلاوتِه بكلِّ حَرْفٍ عشْر حَسَنات ، أمَا إنِّي لا أقولُ لكم : ﴿ الم ﴾ حرفٌ ، ولكنْ : أَلفٌ حَرْفٌ ، ولامٌ حَرْفٌ ، وميمٌ حَرْفٌ ؛ ثلاثونَ حَسَنةً) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٤٨٢ - ٤٨٣ / ١٠٠٥٧) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٠٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٠١ - ١٠٢ / ١٤٥) ، والحاكم (١ / ٥٥٥) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥ / ١٩٣٣) - والسياق له - ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٧٨) - الطرف الأول منه - ، وكذا الشجري في « الأمالي » (١ / ٨٤) ؛ أخرجوه من طرق عن أبي إسحاق - إبراهيم الهجري - عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بصالح بن عمر » .

كذا وقع في « المستدرك » المطبوع ، وفي نَقْلِ المنذري عنه في « الترغيب » (٢ / ٢١٠ / ٢٥) :

« تفرد به صالح بن عمر عنه ، وهو صحيح » .

وكان يمكن القول أنه رواية بالمعنى ؛ ولكني وجدت ابن الملقن قد نقله كذلك في كتابه « مختصر استدراك الحافظ الذهبي على المستدرك » (١ / ٤٧٠) ؛ فغلب على الظن أنه الصواب ، وأن ما في (المطبوعة) من تحريف النساخ . والله أعلم .

ثم إن هذا التفرد المُدَّعَى هو بالنسبة لما وقع للحاكم ، وإلا ؛ فقد تابعه غير ما واحد ـ كما أشرت إلى ذلك بقولي : « من طرق » ـ ، وقد تعقبه الذهبي في « تلخيصه » بقوله :

« قلت : صالح ثقة ، خرج له (م) ، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف » .

قلت : وبه أعله جمع ؛ ففي ترجمته أورده ابن حبان ، وروى عن ابن معين أنه سئل عن حديثه ؟ فقال :

« ليس بشيء » .

وبه أعله ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ٣٢) .

وتبعهم ابن الجوزي فقال :

« حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود » . ثم ذكر قول ابن معين .

وقد أعله البيهقي بعلة أخرى ؛ وهي : الوقف ، فقال عقبه :

« ورواه جعفر بن عون ، وإبراهيم بن طهمان موقوفاً على عبد الله بن مسعود » .

وقد وصله الدارمي في « سننه » (٢ / ٤٣١) عن جعفر بن عون ، وتابعه ابن عيينة عند عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٣٧٥ / ٦٠١٧) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٣٩ / ٨٦٤٦) عن إبراهيم الهَجَري به موقوفاً . فهو الصواب .

فالعجب من المنذري كيف حكى تصحيح الحاكم للحديث وأقره ، وصدره بقوله : « وعن » . . المشعر بقوته عنده ! ومع أن الهيثمي يماشيه في غالب تخريجاته . فقد خالفه هنا مخالفة شديدة ؛ فإنه ذكره (٥ / ١٦٤) موقوفاً على ابن مسعود ، ثم قال :

« رواه الطبراني ، وفيه مسلم بن إبراهيم الهَجَري ، وهو متروك » .

لكن الشطر الأخير من الحديث قد توبع الهجري في رفعه ، كما توبع عليه أبو الأحوص أيضاً ؛ كما هو مبين في « الصحيحة » (٣٣٢٧) .

٦٨٤٣ - (﴿ البَقَرةُ ﴾ سَنَامُ القُرآنِ وذرْوتُه ، ونَزَلَ مَعَ كلِّ آيةٍ منها ثَمانونَ مَلَكاً ، واسْتُخْرِجَت ﴿ اللهُ لا إله إلا هو الحيُّ القيُّوم ﴾ مِنْ تحتِ العَرْش فوصلَتْ بها - أو : فوصلَتْ بـ - سورة ﴿ البقرة ﴾ ، و﴿ يس ﴾ قلبُ القرآن ، لا يقرؤها رجلٌ يريدُ اللهَ تباركَ وتعالَى والدارَ الآخرةَ ؛ إلا غُفِرَ له ، واقْرؤوها على مَوْتاكمُ) .

منكر . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦) : ثنا عارم : ثنا معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً .

ورواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٥٨١ / ١٠٧٥) من طريق آخر عن معتمر به ؛ مقتصراً على قوله : « و﴿ يس ﴾ . . . » إلخ .

وأخرج أبو داود وجماعة الجملة الأخيرة منه . وهو رواية لأحمد (٥ / ٢٧) ، والنسائي (١٠٧٤) ، من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان ـ وليس بالنهدي ـ عن أبيه عن معقل بن يسار .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل وأبيه ، وقول الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٣١١) :

« رواه أحمد ، وفيه راو لم يسم ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : ففيه غفلة . . . والصواب أن يقال : (راويان لم يسميا) .

وفيه علة أخرى ؛ وهي : الاضطراب في إسناده ؛ فراجعه في « الإرواء » (٣ / ١٥٠ ـ ١٥١) إن شئت ، وفيه : أن الدارقطني قال :

« هذا حديث ضعيف الإسناد ، مجهول المتن ، ولا يصح في الباب حديث » .

ولهذا ؛ فلم يحسن المنذري بسكوته عنه في « الترغيب » (٢ / ٢٢٢ / ١) وتصديره إياه بقوله : « عن » ! وكذلك الشيخ الناجي في « عجالته » (ق ١٤٦ / ١) ، حيث انشغل بالرد عليه ؛ لأنه أطلق العزو للنسائي ، وكان ينبغي له تقييده بـ « عمل اليوم والليلة » .

٦٨٤٤ - (إنِّي فرضْتُ على أمّتي قراءةَ ﴿ يس ﴾ كلّ لَيلةٍ ، فمَنْ داومَ على قراءتِها كلَّ لَيلةٍ ثمّ ماتَ ؛ ماتَ شَهِيداً) .

موضوع . رواه أبو الشيخ في « الثواب » ، ومن طريقه الشيخ الشجري في « الأمالي » (١ / ١١٨) قال : حدثنا ابن أبي عاصم : حدثنا عمر بن حفص الوصابي : حدثنا سعيد بن موسى : حدثنا رباح بن زيد عن معمر عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٤) من رواية أبي الشيخ ، ثم قال :

« سعيد متهم » . وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٢٦٧) .

ومن طريق الوصابي أخرج الشطر الثاني منه - : « من داوم . . . » - الطبرانيُّ في « المعجم الصغير » (ص ٢١٠ - هندية) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٤٥) ، وقال الطبراني :

« تفرد به سعيد » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩٧) :

« رواه الطبراني في « الصغير » ، وفيه سعيد بن موسى الأزدي ، وهو كذاب » .

وله أحاديث أخرى موضوعة ظاهرة الوضع ، أحدها في « السنة » لابن أبي عاصم (١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ / ٦٩٦) .

وتقدم له حديث ثالث برقم (٥٩٤) .

٦٨٤٥ - (مَررتُ لَيلةَ أُسْريَ بي برجُلٍ مغيّبٍ في نُورِ العَرْش ، فقلتُ : من هذا ؟ مَلَكٌ ؟ قيلَ : لا . قلتُ : نبيٌّ ؟ قيلَ : لا . قلتُ : مَنْ هو ؟ قالَ : هذا رجلٌ كانَ في الدُّنيا لِسانُه رطباً مِنْ ذِكْرِ اللهِ ، وقَلبُه مَعلّقاً بالمسَاجِدِ ، ولم يَستَسِبَّ لِوالدَيْه قَطُّ) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الأولياء » (١٢٥ / ٩٥) قال : ذكر عونِ بن إبراهيم الشامي : ذكر أحمد بن أبي الحواري : نا أبو المخارق قال : [قال] رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد معضل مظلم ؛ لا نعرف منه إلا أحمد بن أبي الحواري ، وهو ثقة زاهد توفي سنة (٢٤٦) ، وعليه يكون (أبو المخارق) من أتباع التابعين ، أو دونهم ؛ فلا يكون حديثه إلا معضلاً ، خلافاً لقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٢٨ / ٧) - وقد ذكره عن أبي المخارق - :

« رواه ابن أبي الدنيا هكذا مرسلاً » !

لأن (المرسل) في اصطلاح العلماء : هو قول التابعي : قال رسول الله ﷺ ، وإن كان يطلق أحياناً على ما هو أعم من ذلك .

ثم إن (أبا المخارق) هذا نكرة لا يعرف ، ولم يترجمه أحد ، ولا ذكروه في شيوخ ابن أبي الحواري .

وعون بن إبراهيم الشامي : لا يعرف أيضاً ؛ ولكن قد أورده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٣ / ٧١٢) ، وذكر أنه روى عن جمع ، وعنه ابن أبي الدنيا ، لا غير . ثم ساق له حديثاً آخر منكراً أيضاً ؛ لكن الآفة فيه ممن فوقه - كما يأتي في الحديث الذي بعده - .

والحديث ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ١٤٩) من رواية ابن أبي الدنيا عن أبي المخارق ساكتاً عليه !

٦٨٤٦ - (إنّما مَثَلُ أحَدِكم ومَثَلُ أهْلِه ومالِه وعمَلِه كرجُلٍ له ثلاثةُ إخْوةٍ ؛ فقالَ لأخيه الّذي هو (مالُه) حين حَضَرَتْه الوفاةُ : ماذا عندَكَ في نفْعِي والدّفْعِ عنِّي ؛ فقدْ نزلَ بي ما ترَى ؟ فقال : عندي أنْ أُطيعكَ ما دمْتَ حيّاً ، وأنصرفُ حيثُ صَرَفْتني ، وما لكَ عِندي إلاّ ما دمْتَ حيّاً ، فإذا متَّ ؛ ذَهَبَ بي إلى مَذْهَبٍ غيرِ مَذْهبِك ، وأخذني غيرُك .

فالْتفتَ النّبيُّ ﷺ فقال :

هذا هو أَخوه الذي هو (مالُه) ؛ فأَيُّ أخٍ ترَوْنَه ؟ قالوا : لا نَسمعُ طائلاً .

ثمّ قالَ لأَخيه الذي هو (أَهلُه) : قدْ نَزلَ بي من الموتِ ما تَرى ؟ قال : أُمَرِّضُكَ وأقومُ عليكَ ، فإذا مِتَّ ؛ غسّلْتُك ، ثم كفّنْتُك و حنطّتك ، وأَبكيكَ وأَتبعُكَ مُشيِّعاً إلى حفرَتِك .

فقال رسولُ اللهِ ﷺ :

فأَيُّ أخٍ هذا ؟ قالوا : أَخٌ غيرُ طائلٍ .

ثمَّ قالَ لأَخيه الذي هو (عملُه) : ماذا عندَك ؟ قال : أُونسُ وَحْشتَك ، وأُذْهبُ همّكَ ، وأُجادلُ عنكَ في القَبْرِ ، وأُوسِّع عليكَ جَهْدِي . فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ :

فأيُّ أخٍ ترون هذا ؟

قالوا : خيرُ أخٍ . قال : فالأَمرُ هكذَا .

فقام عبد الله بن كرز الليثي فقال : ائذن أن أقولَ في هذا شِعْراً . قال :

هاتِ . فأَنشدَ عشْرينَ بَيتاً) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١١٨ / ١٨٤٨) ـ والسياق له ـ ، وأبو الشيخ الأصبهاني في « الأمثال » (٢٠٥ / ٣٠٧) ، ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (٢ / ٢٩٦) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (١٧٢ ـ ١٧٣ / ٧٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٧٧) ، وعنه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٤٠٦ / ١٤٨٤) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٧١٢ ـ ٧١٣) من طريقين عن عبد الله بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

« فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر من حديث الزهري ؛ لا يشبه أن يكون حقاً ، وعبد الله بن عبد العزيز : ضعيف الحديث ، عامة حديثه خطأ ، لا أعلم له حديثاً مستقيماً » . وقال العقيلي :

« ليس له أصل من حديث الزهري » . وفي ترجمته ساقه الذهبي وقال :

« وهذا ليس يصح » . وفي آخرها قال ابن عدي (٤ / ١٥٧) :

« وله من الحديث غير ما ذكرت ، وحديثه خاصة عن الزهري مناكير » . وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

« وذكر قصيدة طويلة كثيرة الغلط واللحن ، وفيه :

فقالت عائشة : فما بقي عند النبي ﷺ ذو عين تطرف إلا دمعت . قالت : ثم كان ابن كُرز يمر على مجالس أصحاب رسول الله ﷺ فيستنشدونه ، فينشدهم ؛ فلا يبقى من المهاجرين والأنصار إلا بكى . [قال :] .

وهذا الحديث لا يصح ، والحمل فيه على (عبد الله بن عبد العزيز) ؛ قال يحيى : ليس بشيء . وقال ابن حبان : اختلط بأَخَرة ؛ فكان يقلب الأسانيد ولا يعلم ، ويرفع المراسيل ؛ فاستحق الترك » .

ولخص كلام ابن حبان الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« ضعيف ، واختلط بأَخَرة » .

قلت : فالعجب منه كيف أورد الحديث في ترجمة (عبد الله بن كرز الليثي) من « الإصابة » ساكتاً عنه ، من رواية جعفر الفريابي في « كتاب الكنى » له ، وابن أبي عاصم في « الوحدان » ، وابن شاهين وابن منده في « الصحابة » ، وابن أبي الدنيا في « الكفالة » ، والرامهرمزي في « الأمثال » ؛ كلهم من طريق محمد ابن عبد العزيز الزهري عن ابن شهاب . . .

كذا وقع فيه « محمد بن عبد العزيز الزهري » . فلا أدري أهكذا وقعت له ، أم تحرف اسم (عبد الله) إلى : (محمد) على بعض نساخ « الإصابة » ؟ وهذا هو الأقرب عندي ؛ للمصادر المتقدمة ، وبخاصة « الأمثال » ؛ فكلهم قالوا : « عبد الله » . وعلى كل حال ؛ فهو أخو (محمد) ، وحاله كحاله في الضعف ـ كما في « اللسان » ـ .

قلت : ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ :

« يتبع الميت إلى قبره ثلاثة : أهله وماله وعمله ، فيرجع اثنان ، ويبقى واحد ؛ يرجع أهله وماله ، ويبقى عمله » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو في « الصحيحة » برقم (٣٢٩٩) .

وحديث الترجمة كأنه بيان وتبسيط له من بعضهم ؛ توهمه ذاك المختلط حديثاً نبوياً فرفعه . والله أعلم .

٦٨٤٧ - (عندَ الصَّباحِ يَحْمَدُ القومُ السُّرى) .

منكر . هو مَثَلٌ معروف ، ولكني وجدته في حديث ؛ فرأيت تخريجه ، لعزته وبياناً لوهنه ، فأقول :

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣٧٥ - ٣٧٦) من طريق أحمد ابن القاسم النخعي قال : حدثنا سُليم مولى الشعبي عن الشعبي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال :

كان النبي ﷺ قاعداً بعد المغرب ومعه أصحابه ، إذ مرت به رفقة يسيرون ، سائقهم يقرأ ، وقائدهم يحدو ، فلما رآهم رسول الله ﷺ ؛ قام يهرول بغير رداء ، فقالوا : يا رسول الله نكفيك ! فقال :

« دعوني أبلغهم ما أوحي إلي في أمرهم » . فلحقهم ، فقال :

« أين تريدون في هذه الساعة ؟ فإن لله في السماء سلطاناً عظيماً يوجهه إلى الأرض ، فلا تسيروا ولا خُطوة ؛ إلا ما يجد الرجل في بطنه ومثانته من البول الذي لا يجد منه بداً ، ثم ولا خطوة ، وأما أنت يا سائق القوم ! فعليك ببعض كلام العرب من رجزها ، وإذا كنت راكباً ؛ فاقرأ ، وعليكم بالدُّلجة ؛ فإن الله عز وجل

ملائكة موكلين يطوون الأرض للمسافر ؛ كما تطوى القراطيس ، وبعد الصبح يحمد القوم السُّرى ، ولا يصحبنكم شاعر ولا كاهن ، ولا يصحبنكم ضالة ، ولا تردوا سائلاً إن أردتم الربح والسلامة وحسن الصحابة ، فعجب لي كيف أنام حين تنام العيون كلها ؛ فإن الله ورسوله ينهاكم عن المسير في هذه الساعة » .

منكر . قال الطبراني :

« لم يروه عن (سُليم مولى الشعبي) إلا أحمد بن الهيثم (!) النخعي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (سُليم) هذا ! قال الذهبي في « المغني » :

« قال النسائي : ليس بثقة » .

وأحمد بن القاسم - وفي التعقيب : الهيثم - النخعي : لم أعرفه . ويحتمل أنه الذي في « اللسان » :

« ز - أحمد بن الهيثم بن محمد القاضي ، في (نمير بن الوليد) » .

وهناك (٦ / ١٧١) ترجم لنمير هذا ، وساق له حديثين من رواية علي بن عبيد الله بن طول الحراني عن أحمد هذا عن نمير بسنده عن أبي موسى مرفوعاً . وقال :

« وهما موضوعان ، ونمير ما عرفته ، ولا من دونه » .

ولم يتعرض له الهيثمي بذكر ، وقنع بإعلاله بـ (سُليم) ؛ فقال في « المجمع » (٣ / ٢١٢ - ٢١٣) :

« . . وفيه سُليم أبو سلمة صاحب الشعبي ومولاه ، وهو ضعيف ، وقال ابن

عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، وإنما عِيْبَ عليه الأسانيد لا يتقنها » .

قلت : وأخرج له (٣ / ٣١٦) أحاديث هذا منها ، رواه من طريق **محمد بن الهيثم** - وهو : ابن خيار - النخعي ، عن سليم مولى الشعبي . . .

كذا فيه : (محمد بن الهيثم بن خيار النخعي) ، ولم أعرفه أيضاً .

ولسليم هذا حديث آخر عن الشعبي مرسلاً ، وهو الآتي بعده .

ولجملة الشاعر إلى : « حسن الصحبة » طريق آخر ؛ يرويه **علي بن أبي علي اللهبي** عن الشعبي عن أبي ريطة بن كرامة المذحجي مرفوعاً .

واللهبي : متروك ، وقد تقدم حديثه برقم (٦١٥٧) من رواية الطبراني وغيره .

وأخرجه المستغفري من طريق **عمر بن صبح** عن **أبي حريز** - **قاضي سجستان** - عن الشعبي عن أبي ريطة المذحجي عن النبي ﷺ :

أنه بينما هو جالس ذات ليلة بين المغرب والعشاء ، إذ مرت به رفقة ، تسير سيراً حثيثاً . . . فذكر الحديث .

كذا في « الإصابة » ؛ فكأنه مثل حديث الترجمة . ولكنه لم يسق لفظه ، كما أنه سكت عنه وكأنه لوضوح علته ؛ فإن عمر بن صبح : هالك اعترف بوضع الحديث .

وأبو حريز : فيه ضعف .

لكن جملة : « عليكم بالدلجة » قد جاءت من طرق دون ذكر الملائكة والقراطيس ؛ ولذلك خرجت طرقها في « الصحيحة » (٦٨١) ، وهي فيما يبدو

لي تخالف أول الحديث وآخره الناهي عن السير بعد المغرب ؛ فإن (الدلجة) هو : سير الليل ؛ كما في « النهاية » لابن الأثير ، وقال :

« يقال : (أدْلَجَ) بالتخفيف ؛ إذا سار من أَول الليل ، و (ادَّلَجَ) ـ بالتشديد ـ : إذا سار من آخره ، والاسم منهما : (الدُّلْجة) و : (الدَّلْجة) ـ بالضم والفتح ـ ، ومنهم من يجعل (الإدْلاج) للَّيل كله ، وكأنه المراد في هذا الحديث ؛ لأنه عقبه بقوله : « فإن الأرض تطوى بالليل » . ولم يفرق بين أوله وآخره » .

قلت : ويؤيد ذلك الأحاديث الكثيرة ، والآثار المتتابعة في الجمع بين المغرب والعشاء جمع تقديم أو تأخير ؛ كما في حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء . متفق عليه .

وروى البيهقي في « سننه » (٢ / ١٦٠) عن جمع من التابعين قالوا :

غابت الشمس ونحن مع عبد الله بن عمر ، فسرنا ، فلما رأيناه قد أمسى ؛ قلنا له : الصلاة . فسكت ، فسار حتى غاب الشفق ، فنزل فصلى الصلاتين جميعاً ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا جد به السير ؛ صلى صلاتي هذه . يقول : جمع بينهما بعد ليل .

ورواه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٥٤٧) ، وعنه أحمد (٢ / ١٥٠) عن نافع عنه . وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

ونحوه أحاديث الإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس . . أشهر من أن تذكر .

فالعجب بعد هذا من البيهقي الذي عقد في آخر « الحج » من « سننه » (٥ / ٢٥٦) ـ مخالفاً لما ذكرنا من السنة الصحيحة ؛ فقال ـ :

« باب كراهية السفر في أول الليل » !

وترجم له بحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ :

« لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء ؛ فإن الشياطين تنبعث إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء » . رواه مسلم وغيره .

ووجه العجب : أن قوله : « لا ترسلوا . . . » لا يعني ـ كما هو ظاهر ـ : لا تركبوها . . وإنما آووها في حظائرها ولا تدعوها تنتشر . قال ابن الأثير :

« (الفواشي) : جمع فاشية ؛ وهي الماشية التي تنتشر من المال ، كالإبل والبقر والغنم السائمة ؛ لأنها تفشوا ؛ أي : تنتشر في الأرض ، وقد أفشى الرجل ؛ إذا كثرت مواشيه » .

فالحديث متعلق ببعض أحكام المقيمين لا المسافرين ، ويؤيده أن أوله في رواية لأحمد (٣ / ٣٦٢ و ٣٩٥) :

« أغلقوا الأبواب . . . وأطفئوا السرج ؛ فإن الشيطان لا يفتح غلقاً . . . وإن الفويسقة تضرم على أهل البيت ، ولا ترسلوا فواشيكم . . . » الحديث[1] .

على أنني في شك من ثبوت (فواشيكم) في الحديث ، وذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : عنعنة أبي الزبير ـ كما رأيت ـ ، وهو مدلس .

---

(١) ورواه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٠٥ / ١٣٦٧) بلفظ : « ضموا إليكم فواشيكم وأنفسكم » ، وفيه ـ مع العنعنة ـ ضعف في رواية (محمد بن عيسى بن سميع) .

والآخر : أنه رواه عطاء بن يسار عن جابر به ؛ دونها .

أخرجه الشيخان وغيرهما . وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٨٠ / ٣٩) ، و« صحيح أبي داود » (٢٣٤٣) .

٦٨٤٨ - (سُبحانَ الله ، مقلِّبِ القُلوبِ . قالَه حينما رأَى زينبَ بنتَ جحشٍ زوجةَ زيدِ بنِ حارثَةَ !) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٣١٦) من طريق علي ابن نوح : ثنا محمد بن كثير : ثنا سليم مولى الشعبي عن الشعبي :

أن رسول الله ﷺ رأى زينب بنت جحش ، فقال : . . . فذكره . فقال زيد بن حارثة : ألا أطلقها يا رسول الله ؟! فقال :

« ﴿ أمسك عليك زوجك ﴾ » ؛ فأنزل الله عز وجل : ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمتَ عليه أمسك عليك زوجك ﴾الآية .

قلت : وهذا - مع إرساله - ضعيف ؛ لضعف (سليم) - كما تقدم بيانه في الذي قبله - .

وعلي بن نوح : لم أجد له ترجمة .

وقد رواه ابن سعد (٨ / ١٠١ - ١٠٢) ، ومن طريقه الحاكم (٤ / ٢٣) من طريق محمد بن عمر قال : حدثني عبد الله بن عامر الأسلمي عن محمد بن يحيى بن حَبان قال : . . . فذكره أتم منه ، وفيه :

« فجاء زيد فقال : . . . بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لعل زينب أعجبتك

فأفارقها ؟ . . . . وفيه : فما استطاع إليها سبيلاً بعد ذلك اليوم .

قلت : وهذا مع إرساله أيضاً موضوع ؛ آفته (محمد بن عمر) ـ وهو : الواقدي ـ : متروك متهم بالوضع .

وعبد الله بن عامر الأسلمي : ضعيف .

ومن الغريب أن الحافظ لم يقف عليه ؛ فقال في « تخريج الكشاف » (٤ / ١٣٤ / ٢٢٤) :

« ذكره الثعلبي بغير سند » .

وسكت عنه . وكذلك ذكره البغوي في تفسيره « معالم التنزيل » (٦ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥) معلقاً بغير إسناد .

لكن الحافظ أشار إلى استنكار ذلك بقوله في « الفتح » (٨ / ٥٢٤) :

« ووردت آثار أخرى أخرجها ابن أبي حاتم والطبري ، ونقلها كثير من المفسرين لا ينبغي التشاغل بها ، والذي أوردته منها هو المعتمد » .

قلت : ومنها ما عزاه لـ (عبد الرزاق) عن معمر عن قتادة قال :

جاء زيد بن حارثة ، فقال : يا رسول الله ! إن زينب اشتد علي لسانها ، وأنا أريد أن أطلقها . فقال له : « اتق الله ! وأمسك عليك زوجك » . قال : والنبي ﷺ يحب أن يطلقها ، ويخشى قالة الناس !

وقال المحقق الآلوسي في « روح المعاني » (٢٢ / ٢٤) :

« وللقصَّاص في هذه القصة كلام لا ينبغي أن يجعل في حيز القبول » .

ثم ساق رواية ابن سعد والحاكم المتقدمة .

٦٨٤٩ ـ (مَنْ قالَ : سُبحانَ الله ، والحَمْدُ لله ، ولا إِله إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله ؛ ضمَّ المَلَكُ جناحَيْه ، لا ينتهِي حتّى يأتيَ العرشَ ، ولا يمرُّ بشَيءٍ إلا صلّى عليهنّ ، وعلى قائِلهنَّ ، وقالَ : سبحانَ اللهِ ؛ تنزيهُ اللهِ منْ كلِّ سُوءٍ . . .) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٥٠) من طريق ابن شرحبيل ـ يعني : سليمان بن عبد الرحمن ـ : ثنا الوليد : ثنا أبو شيبة عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً به . وفي مكان النقط زيادة بلفظ :

« ومن قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) ؛ قال الله : أسلم عبدي واستسلم » .

وقال أبو نعيم : « حدثنا بهذا الحديث أبو إسحاق بن حمزة في « معجمه » وقال : لا أعلم حدث به عن موسى غير عثمان ، تفرد به أبو شيبة » .

قلت : هو ضعيف جداً ، واسمه : (إبراهيم بن عثمان العبسي) ، قال الحافظ في « التقريب » :

« مشهور بكنيته ، متروك الحديث » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ترك حديثه ، وقال (خ) : سكتوا عنه » .

وشيخه (عثمان بن موهب) : ثقة من رجال الشيخين ، وقد نسب لجده ،

واسم أبيه : (عبد الله) . وقد جاء منسوباً إليه في « مستدرك » الحاكم ؛ لكن وقع فيه خلط ، فقد أخرجه (١ / ٥٠٢) من طريق هشام بن عمار : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا إبراهيم بن (كذا) عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة به .

كذا فيه (إبراهيم بن) . وكذلك وقع في « تلخيص المستدرك » ، ومن الواضح أن : (بن) . . تحريف : (عن) - كما دلت رواية أبي نعيم - ، وأيضاً فإن الوليد بن مسلم من الرواة عن (إبراهيم) هذا ، وهو : (ابن عثمان العبسي) - كما تقدم - ، فالظاهر أن الأصل كان : (ثنا إبراهيم بن عثمان عن عثمان بن عبد الله بن موهب) . . فتحرف على الناسخ . والله أعلم .

ثم إن لفظه عند الحاكم مختصرٌ هكذا :

« من قال : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؛ قال الله : أسلم عبدي واستسلم » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وأقره المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥١ / ٤٣) ! فلعله خفي عليهم حال إبراهيم هذا ، وأنه متروك .

لكن الزيادة قد صحت من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً . وقد خرجتها في « الصحيحة » (١٥٢٨) .

ثم رأيت الحديث بدون الزيادة ، قد رواه حجاج عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره دونها .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٣٤٨ / ٩٦٢٧) .

وحجاج هذا ـ هو : ابن أرطاة ، وهو ـ : مدلس ، ولا أستبعد أن يكون تلقاه عن أبي شيبة المتروك ؛ ثم دلسه .

٦٨٥٠ ـ (ذاكَ مَلَكٌ أتاكَ يعلمُكَ تَحمِيدَ ربِّك . قالَه لحذَيفةَ بن اليمانِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٣٩٥ ـ ٣٩٦) ، وابن أبي الدنيا في « الهواتف » (٥١ / ٦٠) من طريق الحجاج بن فُرافصة : حدثني رجل عن حذيفة بن اليمان . أنه أتى النبي ﷺ فقال :

بينما أنا أصلي إذ سمعت متكلماً يقول : اللهم ! لك الحمد كله ، بيدك الخير كله ، إليك يرجع الأمر كله ؛ علانيته وسره ، فأهل أن تحمد ، إنك على كل شيء قدير . اللهم ! اغفر لي جميع ما مضى من ذنبي ، واعصمني فيما بقي من عمري ، وارزقني عملاً زاكياً ترضى به عني . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم . وبه أعله الهيثمي فقال (١٠ / ٩٦) :

« رواه أحمد ، وفيه رجل لم يسم ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : الحجاج بن فُرافِصة : مختلف فيه ، وثقه ابن حبان وابن شاهين ، وقال أبو زرعة :

« ليس بالقوي » .

وهذا ما اعتمده الذهبي في « الكاشف » و« المغني » . وقال الحافظ في

« التقريب » :

« صدوق ، عابد ، يهم » .

ولقد أبعد المنذري النجعة ؛ فذكره في « الترغيب » (٢ / ٢٥٣ / ١) من حديث أنس قال : قال أبي بن كعب :

لأدخلنّ المسجد فلأصلينّ ، ولأحمدنّ الله بمحامد لم يحمده بها أحد ، فلما صلى وجلس ؛ ليحمد الله ويثني عليه ؛ فإذا هو بصوت عالٍ من خلفه يقول : اللهم ! لك الحمد كله . . . الحديث ، فأتى رسول الله ﷺ فقص عليه ، فقال :

« ذاك جبريل عليه السلام » . وقال المنذري :

« رواه ابن أبي الدنيا في « كتاب الذكر » ، ولم يسم تابِعيَّه » .

قلت : ولا أدري إذا كان الراوي عنه هو : (ابن فرافصة) هذا أو غيره ؛ فإن « كتاب الذكر » لَمَّا نَحْظَ به بعد . . لا مخطوطاً ولا مطبوعاً .

ومن جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » قولهم (٢ / ٤٢٨) في تعليقهم عليه - محرفين لكلام المنذري عن معناه الصحيح - :

« رواه ابن أبي الدنيا ، وفي إسناده انقطاع » !

قلت : فمن المعلوم في علم المصطلح أن المنقطع ما سقط منه راوٍ ، وهذا متصل ؛ إلا أن راويه التابعي لم يسم - كما هو في حديث حذيفة - .

٦٨٥١ ـ (كلماتٌ مَنْ ذَكَرهنَّ مئةَ مرّةٍ دُبُر كلِّ صلاةٍ :

اللهُ أكْبرُ ، سبحانَ الله ، والحمْدُ لله ، ولا إله إلا اللهُ ، وحدَه لا شريكَ لَهُ ، ولا حوْلَ ولا قوّة إلا بالله ، ثمّ لَو كانتْ خَطاياهُ مثْلَ زَبَدِ البَحْرِ ؛ لمحَتْهُنَّ . لم يرفعه) .

منكر موقوف . أخرجه أحمد (٥ / ١٧٣) من طريق ابن لهيعة : ثنا يحيى (كذا) بن عبد الله : أن أبا كثير مولى بني هاشم حدثه : أنه سمع أبا ذر الغفاري ـ صاحب رسول الله ﷺ ـ يقول : . . . فذكره . وفي آخره :

« قال أبي : لم يرفعه » .

قلت : وهو مع وقفه ضعيف الإسناد ، منكر المتن ؛ فإن (أبا كثير) هذا : مجهول لا يعرف ، ولم يوثقه أحد ، وقد أورده البخاري في « الكنى » (٦٤ / ٥٨٢) مشيراً إلى هذا الحديث ، وسكت عنه . وكذلك فعل ابن أبي حاتم فقال (٤ / ٢ / ٤٢٩) :

« سمع أبا ذر الغفاري : أن التسبيح في دبر الصلاة يمحو الخطايا . روى عنه حيي بن عبد الله » .

و(حُيَي) هذا ـ هو : المعافري المصري ـ : صدوق يهم ، وقع في « المسند » : (يحيى) ـ كما رأيت ـ . ويظهر أنه خطأ قديم ؛ فإنه وقع كذلك في « جامع المسانيد » لابن كثير (١٣ / ٨١٥ / ١١٥١٣) ، ولم يتنبه له محققه الدكتور القلعجي ، ولايسعه إلا ذلك ؛ فإنه حَوَّاش قَمَّاش ! وعلى الصواب وقع في « أطراف المسند » لابن حجر (٦ / ٢٠٥) ، ونبه محققه الدكتور زهير بن ناصر الناصر على خطأ المطبوع ، وجزم بأنه تحريف ، وأحال إلى عدة مصادر من كتب الرجال ، وفاته « الجرح

والتعديل » ، كما فاته « التعجيل » ؛ فإنه موافق لـ « أطرافه » ، وقال :

« لا يعرف » .

وابن لهيعة : ضعيف لسوء حفظه ، إلا فيما رواه العبادلة ونحوهم ، وليس هذا منه .

وأما أنه منكر المتن ؛ فلأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الواردة في الباب ، ولا سيما وبعضها عن أبي ذر نفسه مرفوعاً بلفظ :

« . . . تسبح خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وتحمد ثلاثاً وثلاثين ، وتكبر أربعاً وثلاثين » .

أخرجه أحمد (٥ / ١٥٨) وغيره بسند صحيح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٢٥) .

ولقد كان من البواعث على تحقيق القول في حديث الترجمة أن الحافظ المنذري سكت عن إسناده في « الترغيب » (٢ / ٢٦١ / ٧) ؛ بل وصدره بصيغة (عن) المشعر بقوته في اصطلاحه ! وقول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٠١) :

« رواه أحمد موقوفاً ، وأبو كثير : لم أعرفه ، وبقية رجاله حديثهم حسن » !

وتقلده الثلاثة المعلقون على « الترغيب » (٢ / ٤٤٩) !

وأهم من ذلك كله أن السيوطي أورده في « الجامع الصغير » ، و « الكبير » أيضاً ! وهو خاص بالأحاديث المرفوعة ـ كما هو معلوم ـ ؛ فكأنه لم ينتبه لقول أحمد عقب الحديث :

« لم يرفعه » .

٦٨٥٢ - (من صَلَّى علَيَّ صلاةً واحدةً ؛ صلَّى اللهُ عليه عشراً ، ومَنْ صلَّى عليَّ عَشْراً ؛ صلّى اللهُ عليه مئةً .

ومن صلَّى علَيَّ مئةً ؛ كتَبَ اللهُ بين عَينَيه براءةً من النِّفاقِ ، وبراءةً من النّارِ ، وأَسْكَنه اللهُ يومَ القِيامَةِ مَعَ الشُّهداءِ) .

منكر دون الجملة الأولى . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ١١٥ / ٧٢٣١) و« المعجم الصغير » (١٨٦ - هند) من طريق إبراهيم بن سَلْم بن رشيد الهجيمي البصري : ثنا عبد العزيز بن قيس بن عبد الرحمن عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن حميد إلا عبد العزيز بن قيس ، تفرد به إبراهيم بن سَلْم » .

قلت : وهو غير معروف ، وبه أعله المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٢٧٨) بعدما عزاه لـ « المعجمين » :

« وفي إسناده إبراهيم بن سالم (!) بن شبل (!) الهجيمي ، لا أعرفه بجرح ولا عدالة » .

وكذا قال الهيثمي (١٠ / ١٦٣) ؛ إلا أنه لم يقل : (بجرح ولا عدالة) .

وأقرهما السخاوي في « القول البديع » (ص ٧٧ - ٧٨) . ثم قال الهيثمي :

« وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! و(عبد العزيز بن قيس بن عبد الرحمن) : لم يوثقه أحد ، وأظن أنه التبس عليه بـ (عبد العزيز بن قيس العبدي) ؛ فإنه وثقه ابن حبان

(٥ / ١٢٤) ، وقال أبو حاتم فيه :

« مجهول » ، أو أنه ظنهما واحداً ؛ فإن كلاً منهما بصري ، فقد سبق إلى هذا ، فقد ساقه المزي عقب هذا الأول ، وقال :

« ذكرته تمييزاً بينهما ، وقد خلط بعضهم إحدى هاتين الترجمتين بالأخرى ، والصواب التفريق بينهما ـ كما ذكرنا ـ » . وتبعه الحافظ العسقلاني في « تهذيبه » وقال :

« وهو متأخر الطبقة عن الذي قبله جداً » . ولذلك قال في الأول من « التقريب » :

« مقبول ، من الرابعة » . وفي الآخر :

« مقبول ، من الثامنة » .

إذا عرفت هذا ؛ فاعلم أنني حكمت على الحديث بالنكارة ؛ لتفرد هذا الإسناد المجهول بهذا السياق من جهة ، ولمخالفته لكل الأحاديث الأخرى في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، ما صح إسناده منها وما لم يصح من جهة أخرى ، وقد استقصاها الحافظ السخاوي في « القول البديع » ، إلا أنه ساق (ص ٨١ ـ ٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أصحاب رسول الله ﷺ ـ الأكابر ـ قالوا : قال رسول الله ﷺ :

« من صلى عليَّ صلاة واحدة ؛ صلى الله عليه عشراً ، ومن صلى عليَّ عشراً ؛ صلى الله عليه مئة ، ومن صلى علي مئة ؛ صلى الله عليه ألفاً ، ومن صلى عليَّ ألفاً ؛ زَاحَمَتْ كَتِفُه كَتِفِي على باب الجنة » . وقال السخاوي عقبه :

« ذكره صاحب « الدر المنظم » ؛ لكنني لم أقف على أصله إلى الآن ، وأحسبه موضوعاً » .

قلت : وهو ظاهر الوضع والبطلان .

واستثنيت الجملة الأولى ؛ لثبوتها من طريق أخرى عن أنس رضي الله عنه عند ابن حبان والحاكم وغيرها بسند صحيح . وهو في « صحيح مسلم » وغيره من حديث أبي هريرة - وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٦٩) - ، ومن حديث ابن عمرو أيضاً - وهو مخرج في « الإرواء » في الحديث (٢٤٢) - .

(تنبيه) : وقع (سلْم) . . هكذا في « الأوسط » ، وكذا في « تهذيب » المزي والعسقلاني . ووقع في « الصغير » : (سالم) ، وكذا عند المنذري ، والهيثمي ، والسخاوي .

ووقع عند هؤلاء الثلاثة مكان (رشيد) : (شبل) - كما تقدم - ، وهو خطأ مخالف لـ « المعجمين » و« التهذيبين » . ويبدو أنه من المنذري قلده الآخران !

ووقع في « المجمع » : « سالم بن سلم (٢) » ؛ وعلى الهامش : « (٢) في نسخة : شبل » !

ومَرَّ المعلقون الثلاثة على النص الأول ، فنقلوه في التعليق على « الترغيب » (٢ / ٤٩١) كما وجدوه ! ولم يعرجوا على ما في الهامش للتحقيق الذي يزعمونه .

٦٨٥٣ ـ (وما لي لا تَطيبُ نَفْسي ، ولا يظْهرُ بِشْرِي ، وإنَّما فارقَني جبريلُ عليه السلام السَّاعةَ ؛ فقال : يا محمّدُ ! مَنْ صلّى عليك مِنْ أمّتكَ صَلاةً ؛ كَتبَ اللهُ بها عَشْرَ حَسَنات ، ومحَا عَنْه عَشْر سيّئاتٍ ، ورفَعه بها عشْرَ درَجاتٍ ، وقال له الملَكُ مثْلَ ما قالَ لك .

قلتُ : يا جبريلُ ! وما ذاكَ الملَكُ ؟ قالَ : إنّ الله عزَّ وجلَّ وكَّلَ بكَ مَلكاً من لَدُنْ خَلْقِكَ إلى أَنْ يبعثَكَ ؛ لا يصلِّي عليكَ أحدٌ مِنْ أمّتكَ إلا قالَ : وأنتَ صلَّى اللهُ عليكَ) .

موضوع بالشطر الثاني . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٠٤ / ٤٧٢٠) من طريق إبراهيم بن الوليد الطبراني : حدثني أبي : حدثني عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي طلحة قال :

دخلت على رسول الله ﷺ ، وأسارير وجهه تبرق ، فقلت : يا رسول الله ! ما رأيتك أطيب نفساً ، ولا أظهر بِشراً منك في يومك هذا ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الوليد) هذا ـ وهو : ابن سلمة الطبراني الأردني ، قال دحيم ومسهر :

« كذاب » . وقال أبو زرعة :

« كان ابنه يحدث بأحاديث مستقيمة ، وكان صدوقاً ، فلما أخذ في أحاديث أبيه ؛ جاء بالأوابد » .

قلت : يشير إلى أن ابنه هو آفتها . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٠) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وابنه ثقة » .

وقال في ترجمة ابنه من « الثقات »(٨ / ٨٤) :

« يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه ؛ لأن أباه ليس بشيء في الحديث » .

ثم أخرجه الطبراني (٤٧٢١) من طريق **حماد بن عمرو النصيبي** : ثنا زيد ابن رفيع عن الزهري به ؛ دون الشطر الثاني ، وزاد :

« وعُرِضت عليه يوم القيامة » .

وكذا رواه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٣٨ / ٤٤) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٥ - ١٦) .

واعلم أنه قد خفي حال هذا الحديث وعلته على المنذري والهيثمي .

أما المنذري : فقد ساقه في « الترغيب » (٢ / ٢٧٩ / ٨) عقب رواية أخرى لأحمد والنسائي ثابتة ، وسكت عنه ، وما ينبغي ؛ لأنه يغرر بمن لا علم له ، فيظن ثبوته ، وهذا ما وقع للجهلة الثلاثة ؛ فإنهم حسنوا الحديث ، دون أن يفرقوا بين هذه والتي قبلها مما أشرت إليه !

وأما الهيثمي : فقال (١٠ / ١٦١) :

« رواه الطبراني ، وفي الرواية الأولى - يعني : حديث الترجمة - محمد بن إبراهيم بن الوليد الطبراني ، وفي الثانية أحمد بن عمرو النصيبي ، ولم أعرفهما ، وبقية رجالهما ثقات » .

فتعقبه الحافظ ابن حجر في حاشية « المجمع » فقال :

« قلت : أحمد بن عمرو النصيبي . . تحريف ؛ وإنما هو : (حماد بن عمرو) ، وكذلك رُوِّينا في « كتاب الصلاة على النبي ﷺ » لابن أبي عاصم . . . » .

قلت : ولم يتعقبه في قوله : « محمد بن إبراهيم . . . » ؛ فإنه لا ذكر لاسم (محمد) في إسناد الحديث ، فتردد النظر بين أن يكون الحافظ ذهل عنه ، وبين أن يكون الاسم مقحماً فيما بعد من بعض النساخ ، أو من الطابع . . وهذا أقرب . والله أعلم .

وحماد بن عمرو هذا : حاله قريب من حال (الوليد بن سلمة) ؛ فقد قال ابن معين :

« هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

وأما الشطر الأول من الحديث فهو الذي رواه أحمد والنسائي ، وهو في « الصحيح » بمرتبة (حسن صحيح) .

٦٨٥٤ - (مَنِ انْقطعَ إلى الله ؛ كفَاهُ الله كلَّ مؤنةٍ ، ورزقَه مِنْ حيثُ لا يحتسبُ ، ومَنِ انْقطع إلى الدُّنيا ؛ وكَلَهُ اللهُ إليها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢١٥ - ٢١٦ / ٣٣٨٣) و« المعجم الصغير » (ص ٦٤ - هند) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ١٩٦) ، وكذا أبو الشيخ ابن حيان ؛ ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (٢ / ١٦٠) ، وابن أبي الدنيا في « الفَرَج » (ص ٧ - ٨) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ /

٢٨ / ١٠٧٦ و ١٢٠ / ١٣٥١ و ١٣٥٢) ، والأصبهاني في كتابه « الترغيب » (١ / ٢٨٤ / ٦٣٤) ؛ كلهم من طريق إبراهيم بن الأشعث ـ صاحب الفضيل بن عياض ـ عن الفضيل بن عياض عن هشام بن حسان عن الحسن عن عمران بن الحصين مرفوعاً . وقال الطبراني :

« تفرد به إبراهيم بن الأشعث الخراساني » .

قلت : وهو مختلف فيه ـ كما بينت في « الروض النضير » (٧٤٦) ـ ، لكن الحسن البصري مدلس ، وغفل ابن الجوزي عن هذه العلة ؛ فأعله بالأول ، فقال في « العلل » (٢ / ٣١٦ / ١٣٣٨) ـ وقد رواه من طريق الخطيب ـ :

« قال الطبراني : تفرد به إبراهيم . وقد قدح فيه أبو حاتم الرازي » .

وأعله الحافظ العراقي بهما ، فقال في « تخريج الإحياء » (٤ / ٢٤٤) :

« أخرجه الطبراني في « الصغير » ، وابن أبي الدنيا ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » من رواية الحسن عن عمران بن حصين ، ولم يسمع منه ، وفيه إبراهيم ابن الأشعث : تكلم فيه أبو حاتم » .

وقال تلميذه الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إبراهيم بن الأشعث صاحب الفضيل ، وهو ضعيف ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : يغرب ويخطئ ويخالف . وبقية رجاله ثقات » .

وأما المنذري فكأنه مال إلى تقويته ؛ لأنه صدره في « الترغيب » (٣ / ٩ / ١٨) بقوله :

« وعن عمران بن حصين . . . » ، وقال في تخريجه :

« رواه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » ، والبيهقي ، كلاهما من رواية الحسن عن عمران ، وفي إسناده إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل ، وفيه كلام قريب » !

قلت : يشير إلى كلام ابن حبان المتقدم ، وأما كلام أبي حاتم الذي أشار إليه العراقي وابن الجوزي فنصه ـ كما في « المغني » ـ :

« كنا نظن به الخير ، فقد جاء بمثل هذا الحديث ، وذكر حديثاً واهياً » .

٦٨٥٥ ـ (مَنْ أَكَلَ طَيِّباً ، وعَمِلَ في سُنَّةٍ ، وأَمِنَ النَّاسُ بوائقَه ؛ دَخَلَ الجنَّةَ . فقالَ رجلٌ : يا رسولَ الله ! إنْ هذا اليومَ في النَّاسِ لكثيرٌ ؟ قال : وسَيكونُ في قُرونٍ بَعْدِي) .

منكر . أخرجه هنّاد في « الزهد » (١١٣٦) ، والترمذي (٢٥٢٢) ، والحاكم (٤ / ١٠٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣٥٤٤) ، ومن طريقه المزي في « التهذيب » (٣٣ / ٧٧ ـ ٧٨) ، وهبة الله اللالكائي في « أصول السنة » (١ / ٥٣ / ٩) من طريق إسرائيل عن هلال بن مقلاص الصيرفي عن أبي بشر عن أبي وائل عن أبي سعيد الخدري . . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إسرائيل » .

وذكر الترمذي نحوه عن البخاري ، وأنه لم يعرف اسم (أبي بشر) ، وقال الترمذي مضعفاً :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وعلته (أبو بشر) هذا : قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« لا يعرف » .

ثم نسي هذا ؛ فوافق الحاكم على قوله : « صحيح الإسناد » !!

وأورده ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٦٣ / ١٢٥٢) معلقاً على أحمد بن حنبل بالسند المذكور عن أبي سعيد ، وقال :

« قال أحمد : ما سمعت بأنكر من هذا الحديث ، لا أعرف . . . أبا بشر . وأنكر الحديث إنكاراً شديداً » .

قلت : وهذا القول من الفوائد التي خَلَت منها كتب التراجم ، فحفظه لنا ابن الجوزي . جزاه الله خيراً .

والحديث رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٤٣ / ٢٦) من طريق إسرائيل بلفظ :

« من كسب طيباً . . . » ، والباقي مثله ؛ دون قوله : « فقال رجل . . . » إلخ .

وقد وقفت له على طريق آخر يرويه محمد بن يزيد بن سنان : ثنا يزيد ابن سنان قال : قال عطاء : حدثني أبو سعيد الخدري به ؛ دون جملة السنة .

أخرجه أبو بكر الذكواني في « اثنا عشر مجلساً » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ مسلسل بالعلل ؛ محمد بن يزيد بن سنان

وأبوه : ضعيفان ، قال أبو حاتم في الابن محمد :

« ليس بشيء ، هو أشد غفلة من أبيه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً ، لم يكن من أحلاس الحديث » . وقال أبو داود عن الولد والوالد :

« ليس بشيء » . ووثقه ابن حبان وغيره .

والظاهر أن والده أسوأ ؛ فقد قال فيه النسائي :

« متروك الحديث » . وقال مرة :

« ليس بثقة » . وقد اتفقوا على تضعيفه ، ولم يوثقه أحد .

ثم إن قوله : « قال عطاء » : صيغة تعليق ؛ فكأنه لم يسمعه منه ، ويؤيده أن الحافظ المزي لم يذكر (عطاء) في شيوخه ، وإنما قال ـ وهو يسرد أسماء من يروي عنهم ـ :

« وابنٌ لعطاء بن أبي رباح » .

وقد ذكروا في ترجمة (عطاء) أنه روى عنه (**يعقوب بن عطاء**) ، وهو ضعيف ـ كما في « التقريب » وغيره ـ .

(تنبيه) : رأيت أن الترمذي لم يزد في الحكم على الحديث على قوله :

« غريب » ؛ وهو يعني : أنه ضعيف . وقد عزا إليه المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٢ / ٤) أنه قال :

« حديث حسن صحيح غريب » !

وهذا خطأ ، لا أدري أهو منه أم من الناسخين؟ فإنه مخالف لنسخة « تحفة الأحوذي » (٣ / ٣٢٢) وغيرها ، ولكل الذين نقلوا عن الترمذي استغرابه فقط ؛ كالمزي في « تحفة الأشراف » (٣ / ٣٦٣ / ٤٠٧٢) ، والتبريزي في « المشكاة » (١٧٨) ، والسيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٥٥) وغيرهم .

٨٦٥٦ - (لا يُعجبنَّكَ رحْب الذِّراعينِ يَسْفِكُ الدِّماءَ ؛ فإنَّ له عندَ اللهِ قاتلاً لا يموتُ .

ولا يُعجبنَّكَ امْرؤٌ كَسَبَ مالاً من حَرامٍ . . فإنَّه إنْ أنفقَه وتصدَّقَ به ؛ لمْ يُقبلْ مِنْه ، وإن تركَه ؛ لم يُبارَكْ له فِيه ، وإنْ بَقِيَ منْه شَيءٌ ؛ كانَ زاده إلى النّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٤٠ / ٣١٠) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٩٦ / ٥٥٢٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ١٣١ / ١٠١١١) من طريق النضر بن حميد أبي الجارود عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ النضر هذا ترجمه ابن أبي حاتم باسمه وكنيته هذه ، وروى عن أبيه أنه قال :

« متروك الحديث » . وقال البخاري - كما في « ضعفاء » العقيلي وغيره - :

« منكر الحديث » .

(تنبيه) : تحرف اسم (حميد) - والد (النضر) في « المسند » - إلى : (معبد) ، وفي « الشعب » إلى : (شميل) ، ووقع فيهما : (عن الجارود) مكان : (أبي

الجارود) ، وهو موافق لما في « ضعفاء » العقيلي و« الميزان » في ترجمة (النضر بن حميد - زاد في « الميزان » : - أبو الجارود) :

« روى عن ثابت وأبي الجارود » . وذكره في « الجرح » ؛ لكنه قال :

(أبي إسحاق) . . مكان : (أبي الجارود) .

ولعله الصواب ؛ أعني أن (أبو الجارود) كنية (النضر بن حميد) . . وليس شيخه في هذا الحديث ، وهكذا على الصواب وقع في « معجم الطبراني » ، وكذلك ذكره المزي في الرواة عن (أبي الأحوص عوف بن مالك الأشجعي) .

ومن الغريب أن مؤلفي (الكنى) لم يذكروا (النضر) هذا فيمن يكنى بكنيته هذه ، حتى ولا الذهبي في كتابه الجامع والمختصر : « المقتنى في سرد الكنى » . والله أعلم .

وقد ذكرت آنفاً أنه تحرف اسم (حميد) - والد النضر هذا - إلى : (معبد) في « مسند الطيالسي » ؛ فغفل عن هذا الشيخ الأعظمي في حاشيته على « المطالب العالية » - وقد عزاه الحافظ إليه - ؛ فقال الشيخ (١ / ٢٨٠) :

« في إسناده النضر بن معبد : ليِّن الحديث . وقال البوصيري : رواه ابن أبي شيبة وأحمد والبزار كلهم من طريق الصباح بن محمد الأحمسي . . . » !

وفي هذا التخريج غفلة أخرى له ؛ فإن الصباح هذا لا وجود له في إسناد حديث (عبد الله) هذا - وهو : ابن مسعود - ، وإنما هو في حديث آخر عنه ليس فيه الجملة الأولى منه . وهو مخرج في « غاية المرام » (٢٩ - ٣٠ / ١٩) .

٦٨٥٧ - (مَنْ قَضَى لأَحد مِنْ أُمَّتي حاجةً يريدُ أن يَسُرَّه بها ؛ فقد سرَّني ، ومن سَرَّني ؛ فقدْ سرَّ اللهَ ، ومَنْ سرَّ اللهَ ؛ أدْخلَهُ اللهُ الجنَّةَ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ١١٥ / ٧٦٥٣) من طريق أحمد بن علي بن الأفطح : نا يحيى بن زهدم بن الحارث : حدثني أبي عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« سرور الله تعالى حُسنُ قَبوله لطاعة عبده وارتضاؤه إياها » !

قلت : هذا تأويل ، والتأويل فرعُ التصحيح ، وأنَّى له الصحة ؟!

ويحيى بن زهدم : قال فيه ابن حبان (٣ / ١١٤) :

« روى عنه أحمد بن علي بن الأفطح ، والمصريون عنه عن أبيه عن العرس بن عميرة . . نسخة موضوعة ، لا يحل كتابتها إلا على جهة التعجب » .

ووافقه الذهبي في « المغني » ؛ لكنه قال في « الميزان » :

« (أحمد بن علي بن الأفطح) : عن يحيى بن زهدم بطامات . قال ابن عدي : لا أدري البلاء منه أو من شيخه ؟ » .

وأما ابن حبان فوثق ابن الأفطح هذا ؛ فقال في « الثقات » :

« يروي عن يحيى بن زهدم عن أبيه عن العرس بن عميرة بنسخة مقلوبة ، البلية فيها من (يحيى بن زهدم) ، وأما هو في نفسه - إذا حدث عن الثقات - فصدوق . . . » .

٦٨٥٨ - (مَنْ أَقَالَ نادِماً ؛ أقالَ اللهُ نفْسَه يومَ القِيامةِ) .

منكر بذكر : (نفسه) . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١٨٠) من طريق محمد بن الحارث : ثنا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً . وقال - بعد أن ساق له أحاديث أخرى - :

« وهذه الأحاديث وغيرها مما يرويه ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر وابن عباس ؛ فالبلاء فيه من ابن البيلماني ، وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث ؛ فجميعاً ضعيفان ، والضعف على حديثهما بيِّن » .

قلت : وتقدم لهما بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر مثلاً رقم (٥٤ ، ٨٢٠) .

وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٥٦ / ٢٤٦٨) عن معمر عن يحيى ابن أبي كثير قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا معضل ، وقول السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٥٣) : « مرسل » . . . ليس بدقيق ؛ لأن يحيى لا يروي عن الصحابة .

وقد وصله الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني البوسي : ثنا عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٦/ ٢٧) .

و(البوسي) : نسبة إلى : (بوس) . . قرية بـ (صنعاء اليمن) . وقد أورده السمعاني في هذه المادة من « الأنساب » ، وأحال في ترجمته إلى مادة (الأبناوي) ، وذكر (١ / ٧٧) أن منها (أبو محمد عبد الأعلى بن محمد بن الحسن بن عبد الأعلى ابن إبراهيم بن عبد الله الأبناوي) من أهل (صنعاء اليمن) ، يروي

عن عبد الرزاق ابن همام ، وهو من أقران الدّبري ، روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن عبد الأعلى الأبناوي .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا رأيته في شيء من كتب الرجال ؛ فهو مجهول ، والمحفوظ بالإسناد الصحيح عن أبي صالح ليس فيه ذكر النفس - كما يأتي - .

والحديث عزاه المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٠ / ١) تحت حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« من أقال مسلماً بيعته (وفي رواية : عثرته) ؛ أقال الله عثرته يوم القيامة » .

وفي رواية لأبي داود في « المراسيل » . . . » فذكر حديث الترجمة .

ولم أجده في مطبوعة « المراسيل » ، وقد قلبت أوراقه . . ورقة ورقة ، بعدما استعنت عليه بفهارسه ، فلا أدري ؛ أفي المطبوعة خرم ، أم هو سهو من المنذري رحمه الله تعالى ؟

والمحفوظ في الحديث ما ذكرته عن المنذري بلفظ :

« بيعته » و : « عثرته » . . مكان : « نفسه » . وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٥ / ١٨٢ / ١٣٣٤) . وله شاهد من حديث أبي شريح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٦١٤) .

٦٨٥٩ - (إنَّما الحَلِفُ حِنثٌ أَوْ نَدامةٌ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٢٨ - ١٢٩) ، وابن ماجه

(٢١٠٣) ، وابن حبان في « صحيحه » (١١٧٥ ـ الموارد) ، والحاكم (٤ / ٣٠٣) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ٣٠) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ٢٢ / ٢٢٤٢) ، ومن طريقه أبو يعلى في « مسنده » (١٠ / ٦٢ / ٥٦٩٧) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٩٥ / ٨٤٢٠) و« الصغير » (٢٢٤ ـ هند) ؛ كلهم من طريق بشار بن كدام عن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا نحفظ لبشار حديثاً مسنداً ؛ غير هذا » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال أبو زرعة ، وتبعه الذهبي والعسقلاني . وشذ ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٦ / ١١٣) ، والحاكم ـ مع تساهله المعروف ـ أعله بالوقف ، فقال عقبه :

« وهذا الكلام صحيح من قول ابن عمر »[١] .

ثم ساقه من طريق أبي ضمرة عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

« إنما اليَمين مأثمة أو مندمة » .

وأبو ضمرة ـ اسمه : (أنس بن عياض) ، وهو ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وقد خولف في قوله : (ابن عمر) ؛ فقال البخاري عقب الحديث المرفوع :

قال لنا أحمد بن يونس : حدثنا عاصم بن محمد بن زيد به ، إلا أنه قال : قال

(١) كذا هو في « المستدرك » . ووهم المعلق على « الإحسان » (١٠ / ١٩٨) فسقط من قلمه لفظ : (ابن) .

عمر بن الخطاب . . . فذكره موقوفاً منقطعاً ، وقال عقبه :

« وحديث عمر أولى بإرساله » .

يعني : انقطاعه بين محمد بن زيد وجده الأعلى (عمر بن الخطاب) ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية إلا عن جده الأدنى (عبد الله بن عمر) وأمثاله من صغار الصحابة .

وهذا الإعلال رواه البيهقي عن البخاري وأقره ، ونقله عن البيهقي البوصيري في « مصباح الزجاجة » (٢ / ١٣٤) وأقره .

ومما سبق يتبين تساهل المنذري في تصديره الحديث في « الترغيب » (٣ / ٢٩ / ٧ و ٤ / ٤٨ / ١٩) بقوله :

« وعن ابن عمر . . . » ، وعزوه إياه لابن ماجه وابن حبان في « صحيحه » ! وسكوته عن علته ؛ وهي : الضعف والمخالفة .

وإن من تخاليط الثلاثة المعلقين عليه قولهم (٢ / ٥٧٣) :

« . . . وفيه بشار بن كدام ضعيف . ومحمد بن زيد لم يدرك عمر بن الخطاب ، ولا سمع منه » !

فخلطوا الموقوف بالمرفوع ، وأعلوا هذا بالانقطاع ، وأنه عن (عمر) ، وإنما هو عن (ابن عمر) !! وهو متصل ولا علة في إسناده إلا ضعف بشار ، مع مخالفته للثقات الذين أوقفوه !

٦٨٦٠ ـ (فمَا ينفعُكم أَنْ أُصَلِّي علَى رجُلٍ روحُه مُرتَهَنٌ في قَبْره ، لا يَصْعدُ روحُه إلى السَّماءِ ، فلو ضَمِنَ رجلٌ دينَه ، قُمْتُ فصلَّيتُ عليه ؛ فإنَّ صَلاتي تنفعُه) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٩٣) ، و الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ١٢١ / ٥٢٤٩) ـ والسياق له ـ من طريق أبي الوليد الطيالسي قال : حدثنا عيسى بن صدقة قال : حدثني عبد الحميد بن أبي أمية قال :

كنا عند أنس بن مالك فقال : سمعت رسول الله ﷺ ـ وأتي برجل يصلّي عليه ـ فقال :

« هل على صاحبكم دين ؟ » . قالوا : نعم . قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى بن صدقة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : عيسى بن صدقة : ذكره ابن أبي حاتم ، وقال :

« ويقال : (صدقة بن عيسى) أبو محرز ، والصحيح الأول ، سمع أنس بن مالك ، وبعضهم يدخل بينه وبين أنس (عبد الحميد بن أبي أمية) » .

ثم ذكر عن أبي الوليد أنه قال فيه :

« ضعيف » . وعن أبيه أنه قال :

« شيخ يكتب حديثه » . وفي « الميزان » :

« وقال الدارقطني : متروك » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٩) :

« كنيته أبو محرز ، يروي عن حميد ، وعبد الحميد عن أنس ، منكر الحديث جداً . . . لا يجوز الاحتجاج بما يرويه لغلبة المناكير عليه » .

وأما ابن عدي فلم يتبين له حاله ؛ فقال في « الكامل » (٥ / ٢٥٦) :

« ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير ، ولا يتبين صدقه من كذبه ؛ لقلة حديثه » .

والأخرى : (عبد الحميد بن أبي أمية) :كذا وقع في إسناد الحديث وفي ترجمة (عيسى) المتقدمة عن ابن أبي حاتم ، وقد سقطت أداة الكنية من « الميزان » ، فجاء فيه :

« عبد الحميد بن أمية : عن أنس رضي الله عنه . قال الدارقطني : لا شيء »[1] .

وكذلك سقطت من « المجمع » فقال (٣ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبد الحميد بن أمية ، وهو ضعيف » .

وعلى الصواب وقع في « مجمع البحرين » (٢ / ٤١٦ / ١٢٧٩) . لكن المعلق أسقطها تبعاً لـ « الميزان » ، ومما لا شك فيه أن ما في الإسناد أصح ؛ لموافقته لما في « ابن أبي حاتم » وهو في غاية التحقيق ـ كما لا يخفى على الباحثين ـ .

لكن الغريب أن ابن أبي حاتم لم يترجم له . والله أعلم .

---

(١) وكذا في « سؤالات البرقاني للدارقطني » (٤٧ / ٣٢٣) .

وقد أسقطه بعضهم من البَيْن ، فقال أبو يعلى (٧ / ٢٣٩ / ٤٢٤٤) : حدثنا سعيد بن الأشعث : أخبرني عيسى بن صدقة بن عباد اليشكري قال :

دخلت مع أبي على أنس بن مالك فقلنا له : حدثنا حديثاً ينفعنا الله به ، فسمعته يقول :

من استطاع منكم أن يموت ولا دَيْن عليه ؛ فليفعل ، فإني رأيت نبي الله ﷺ وأتي بجنازة رجل وعليه دَيْن ، فقال :

« لا أصلي عليه حتى تضمنوا دينه ؛ فإن صلاتي تنفعه » . فلم يضمنوا دينه ، ولم يصلِّ عليه ، وقال :

« إنه مرتهن في قبره » .

وأخرجه العقيلي أيضاً ، قال : حدثنا أحمد بن داود : حدثنا شعيب بن أشعث به .

ثم ساقه من طرق أخرى عن صدقة بن عيسى ، وبعضهم قال : عيسى بن عباد بن صدقة عن أنس . ولم يسق لفظه ، وقال :

« وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه ، وبخلاف هذا اللفظ من جهة تثبت »[1] .

قلت : و(سعيد بن الأشعث) ـ هو : ابن سعيد السمان ـ : صدوق ـ كما قال

---

(١) قلت : فيه أحاديث صحيحة حول قوله ﷺ : « صلوا على صاحبكم » ، وفي بعضها أنه صلى على الميت بعد أن تعهد أبو قتادة بالقضاء عنه ، وهي مخرجة في « أحكام الجنائز » (ص ٢٧ و١١٠ ـ ١١٢) .

أبو حاتم ، وروى عنه أبو زرعة ـ . فهذا الاختلاف في إسناده من (عيسى بن صدقة) ؛ فتارة يذكر بينه وبين أنس : (عبد الحميد بن أبي أمية) ، وتارة يسقطه ، وذلك مما يؤكد ضعفه . والله أعلم .

وأما قول الهيثمي (٣ / ٣٩) :

« رواه أبو يعلى ، وعيسى : وثقه أبو حاتم ، وضعفه غيره » .

فهو من أوهامه ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه ـ كما تقدم ـ :

« شيخ يكتب حديثه » .

وهذا منه تضعيف له ـ كما هو ظاهر العبارة ـ ؛ بل قد فسره ابنه في أول كتاب « الجرح » (١ / ٣٧) بأنه يكتب حديثه ، وينظر فيه اعتباراً . وقد صرح الذهبي في « الميزان » بأن قوله : « يكتب حديثه » ؛ أي : (ليس بحجة) .

وأما قول الطبراني المتقدم : « لا تفرد به عيسى بن صدقة » ، فهو فيما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد قال أبو يعلى (٦ / ١٩٣ / ٣٤٧٧) : حدثنا عمار : حدثنا يوسف : حدثنا ثابت عن أنس به مختصراً ، وفيه :

« إن جبريل نهاني أن أصلي على رجل عليه دين . وقال : إن صاحب الدَّين مرتهن في قبره حتى يقضَى عنه دَينه » . فأبى النبي ﷺ أن يصلي عليه .

قلت : وهذا ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير يوسف ـ وهو : ابن عطية ؛ كما في حديث قبله (٣٤٧٥) ، وهو أبو سهل البصري الصفار ـ : متروك . ولم يعرفه الهيثمي فقال (٣ / ٤٠) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفه » .

وقلده الثلاثة المعلقون على « الترغيب » (٢ / ٥٩٢) .

وبيض له المعلق على « المقصد العلي » (١ / ٣٠٧ / ٦٩٧) ، وسقط من متنه قوله في آخره :

فأبى النبي ﷺ أن يصلي عليه .

والظاهر أنه من مؤلفه الهيثمي ؛ فإنه كذلك سقط من « المجمع » ، وهو في ذلك تابع للمنذري في « الترغيب » (٣ / ٣٨ / ٢٩) !

٦٨٦١ - (مَنْ كُنَّ له ثلاثَ بناتٍ ، فصَبرَ على لأْوائهنَّ وضَرَّائهنَّ ؛ أدْخلَه اللهُ الجنَّةَ برحمتِه إيّاهنّ .

فقالَ رجلٌ : وابنتانِ يا رسولَ اللهِ !؟ قال : وابنتانِ .

قال رجلٌ : يارسولَ اللهِ ! وواحِدةٌ ؟ قال :

وواحِدةٌ !) .

منكر جداً بزيادة : (وواحدة) . أخرجه الحاكم (٤ / ١٧٦) من طريق محمد بن سنان القزاز : ثنا حماد بن مسعدة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وأقره الذهبي ، ومن قبله المنذري (٣ / ٨٥ / ١١) !

قلت : وهذا من العجائب ؛ فإنه مسلسل بالعلل :

الأولى : عمر بن نبهان : مجهول عند البخاري وأبي حاتم ، والذهبي نفسه ، والعسقلاني .

الثانية : عنعنة ابن جريج وأبي الزبير .

الثالثة : محمد بن سنان القزاز : كذبه أبو داود وابن خراش ـ كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في « الميزان » و« المغني » ـ .

لكنه قد توبع ؛ فقال أحمد (٢ / ٣٣٥) : ثنا حماد بن مسعدة به .

لكن وقع فيه : (عمر بن شهاب) . . وهو تحريف ، وانظر إن شئت « أطراف المسند » (٧ / ٤٢٨ / ١٦٤) .

ثم رأيته على الصواب في موضع آخر منه (٦ / ٣٩٦) ؛ لكن قال : « عن أبي ثعلبة » ! وفي آخره زيادة ذكرها المنذري (٣ / ٩١ / ١٤) ، وكذلك هي عند الطبراني (٢٢ / ٣٨٤) .

وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٣٦٤ / ٥٤٩٢) ـ وعنه الطبراني (٢٢ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤) ـ : مصعب بن المقدام قال : حدثنا مندل عن ابن جريج به .

الرابعة : الاضطراب في متنه وإسناده ؛ فقال محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن جريج . . . به إلى قوله : « الجنة » ؛ دون ما بعده .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٠٥ / ٨٦٧٨) من طريقين عنه ، أحدهما محمد بن يونس ، وزاد ما بعده .

لكن محمد بن يونس هذا ـ هو : (الكديمي) ، و ـ : كان يضع الحديث على الثقات ؛ كما قال ابن حبان وغيره .

وقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٢٠١) : قال سعيد بن يحيى : حدثنا أبي : حدثنا ابن جريج : أخ[1] أبو الزبير عن عمر بن نبهان عن **أبي ثعلبة الأشجعي** رضي الله عنه :

قلت للنبي ﷺ : مات لي ولدان ؟ فقال :

« من مات له ولدان في الإسلام ؛ أدخله الله الجنة » .

قال ابن أبي حاتم (٣ / ١٣٨ / ٧٥٥) عن أبيه :

« لا أعرف عمر بن نبهان ، ولا أعرف أبا ثعلبة » .

أقول : فيبدو مما تقدم أن آفة هذا الحديث من (عمر بن نبهان) ، والاضطراب المذكور منه . والله أعلم .

وهو إلى ذلك منكر جداً ؛ لمخالفته للأحاديث الأخرى بنحوه ، وليس فيها رفع : « وواحدة » . وإنما في بعضها :

حتى ظننا أن إنساناً لو قال : (وواحدة) ؛ لقال : « وواحدة » . وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٠٢٧) .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى لايفرح بها ؛ فقال **الحسن بن جبلة الشيرازي** : حدثنا عبيد بن عمرو الحنفي عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به ..

---

(١) كذا الأصل ، والظاهر أنه اختصار (أخبر) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ١١٢ ـ ١١٣ / ٦١٩٥) ، وقال :

« لم يروه عن أيوب إلا عبيد بن عمرو ، تفرد به الحسن بن جبلة » .

قلت : وهو غير معروف ، لم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب التراجم ، ولا في « ثقات ابن حبان » !

وشيخه عبيد بن عمرو الحنفي : معروف ؛ ولكن بالضعف ؛ فقد ذكره ابن عدي بهذه النسبة في « الكامل » ، وساق له حديثين منكرين (٥ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩) ، أحدهما : منكر الإسناد ، والآخر : منكر المتن ولفظه :

« رأس العقل بعد الإيمان مداراة الناس » . وقد مضى برقم (٣٦٣١) . وقال الدارقطني :

« ضعيف » . وأما ابن حبان فوثقه (٨ / ٤٢٩) !

والظاهر أن الهيثمي لم يعرفه ؛ فإنه قال في « المجمع » (٨ / ١٥٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

فأقول : كلهم معروفون إلا من ذكرت ، ومن فوقه ـ غير شيخه الحنفي ـ ؛ فإنهم ؛ أشهر من أن يذكروا ، وإلا شيخ الطبراني الذي لم أذكره وهو : (محمد بن حنيفة الحنفي) ؛ فإن فيه ضعفاً . قال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

وقد فاته عزوه الطريق الأولى عند أحمد ؛ فلم يعزه إليه ، ولم يسق

لفظه ، وتبعه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٨٢٩) ؛ فقد ساقه برواية الحاكم فقط .

٦٨٦٢ - (مَنْ كُنَّ له ابنتينِ ، أو أخْتينِ ، أو عمَّتَينِ ، أو خَالتينِ ، فعالَهُنَّ ؛ فُتحتْ له الثَّمانيةُ أَبوابِ الجنَّةِ . يا عبادَ اللهِ ! أَغيثُوه ، يا عبادَ اللهِ ! أَعْطُوه ، يا عبادَ اللهِ ! أقْرِضُوه) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢٥٦ / ٧٥١٤) من طريق إبراهيم بن سليم بن رشيد قال : حدثنا عمر بن حبيب القاضي قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن هشام بن عروة إلا عمر بن حبيب ، تفرد به إبراهيم بن سليم » .

قلت : ذكره المزي في الرواة عن (عمر بن حبيب العدوي البصري القاضي) ، إلا أنه وقع فيه : (سلم) . . مكان : (سليم) . ولم أجد له ترجمة .

لكن الآفة من شيخه (عمر بن حبيب البصري) ، وهو غير (عمر بن حبيب المكي القاضي اليمني) . . هذا ثقة حافظ ، وذاك ضعيف - كما قال ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١٧٣) - ؛ بل هو أسوأ من ذلك ، فقد قال ابن معين :

« كان يكذب » . وقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٤٨) :

« يتكلمون فيه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٨٩) :

« كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات ، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة ؛ شهد أنها معمولة » .

قلت : وهذا الحديث أيضاً ـ كالذي قبله ـ مما فات الهيثمي ؛ فلم يورده مطلقاً في « المجمع » ، وإنما أورد فيه (٨ / ١٥٧ ـ ١٥٨) حديث أبي المحبر[١] من رواية الطبراني في « المعجم الكبير » ، أخرجه (٢٢ / ٣٨٥ / ٩٥٩) من طريق يحيى ابن عبد الحميد الحماني : ثنا مبارك بن سعيد ـ أخو سفيان بن سعيد الثوري ـ قال : ثنا خليد الثوري عن أبي الجبر مرفوعاً بلفظ :

« من عال ابنتين أو أختين ، أو خالتين ، أو عمتين ، أو جدتين ؛ فهو معي في الجنة كهاتين ـ وضم رسول الله ﷺ إصبعه السبابة والتي إلى جنبها ـ ، فإن كن ثلاثاً ؛ فهو مفرح ، وإن كن أربعاً أو خمساً ؛ فيا عباد الله ! أدركوه ، أقرضوه أقرضوه ، ضاربوه ضاربوه » . وأعله الهيثمي بقوله :

« . . . وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف »[٢] .

قلت : و(خليد الثوري) أورده البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ١٩٨ / ٦٧١) ، وابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٨٣ / ١٧٥٣) ، وابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢١٠) من رواية نُسير بن ذعلوق عنه . فليضم إليه مبارك بن سعيد هذا .

وروي الحديث مختصراً جداً ؛ فقال بقية بن الوليد : عن أبي سنان عن أبي محمد العمي رفعه قال :

« يسأل عن الرجل له ابنة ؟ قال : « مثقل » . قال : الرجل له ابنتان؟ قال : « كالدابة الداجة » . قيل : فالرجل له ثلاث بنات ؟ قال : « يا عباد الله ! أغيثوا أخاكم » .

---

(١) كذا في « المجمع » . . بالحاء المهملة ، وفي « الطبراني » : بالجيم . وقال الذهبي في « المشتبه » : « اختلف فيه هل هو بجيم أو بمهملة » . ونحوه في « الإصابة » .

(٢) قلت : رواه الحماني هذا في « مسنده » ـ كما في « الإصابة » ـ .

هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب العيال » (١ / ٢٤٠ / ٩٤) .

قلت : وهذا إسناد مرسل مظلم ؛ لم أعرف منه غير بقية ، وهو مدلس كثير الرواية عن المجهولين ، والظاهر أن أبا سنان هذا منهم دلس اسمه تعمية له !

٦٨٦٣ - (أيُّها النَّاسُ ! مَنْ أبْغَضَنَا أهْلَ البيتِ ؛ حشَرَه اللهُ يومَ القيامةِ يَهُودِيّاً . فقُلتُ : يا رسولَ اللهِ ! وإنْ صامَ وصلَّى ؟ قال : وإنْ صَامَ وصلَّى ، وزَعَمَ أنَّه مُسْلمٌ ؛ احْتَجرَ بذلكَ من سَفْكِ دمِه ، وأنْ يؤدِّيَ الجِزْيةَ عن يدٍ وهُمْ صاغِرونَ .

مُثِّلَ لي أُمَّتي في الطِّين ، فمَرَّ بي أصحابُ الرَّاياتِ ، فاسْتغْفَرتُ لعليٍّ وشيعتِه)(*) .

منكر جداً . بل موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ١٣ - ١٤ / ٤٠١٤) : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : حدثنا حرب بن حسن الطحان قال : حدثنا حنان بن سَدير الصيرفي قال : حدثنا شريف المكي قال : حدثنا محمد بن علي بن الحسين - وما رأيت محمدياً قط يعدله - قال : حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال :

خطبنا رسول الله ﷺ فسمعته وهو يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن جابر إلا أبو جعفر ، ولا عن أبي جعفر إلا شريف ، ولا عن شريف إلا حنان بن سدير » .

قلت : حنان هذا : ترجمه ابن أبي حاتم في كتابه (١ / ٢ / ٢٩٩) برواية

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه فوق هذا المتن : « مضى برقم (٤٩١٩) » . (الناشر) .

جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ترجمه الدارقطني في « المؤتلف والمختلف » (١ / ٤٣٠) وقال :

« هو من شيوخ الشيعة » .

ثم ساق له حديثاً من طريق حسن بن حسن عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعاً :

« من شرب شربة (يعني : من مسكر) ، فلذ منها ؛ لم يقبل منه صلاة أربعين ليلة ، وكان حقاً على الله عز وجل أن يسقيه من طينة الخبال » .

وذكره الحافظ في ترجمته من « اللسان » (٢ / ٣٦٧) من مناكيره .

ووقع في « الميزان » (١ / ٤٤٩ / ١٦٨٤) :

« حِبان بن يزيد ـ وفي « اللسان » : (ابن مدير !) الصيرفي الكوفي : قال الأزدي : ليس بالقوي عندهم » .

وساق له حديثاً آخر في خروج المهدي بإسناد آخر له عن عبد الله ـ وهو : ابن مسعود ـ . وهو مخرج في « الضعيفة » تحت الحديث (٨٥) . وقال الحافظ عقبه في « اللسان » (٢ / ١٦٦) :

« وأنا أخشى أن يكون هذا هو (حنان) ـ بفتح المهملة ونونين . . مخففاً ـ ، وأبوه (سَدير) ـ بفتح السين المهملة ـ ، بوزن (قدير) . . تصحف اسمه واسم أبيه » .

قلت : ويؤيده أن الدارقطني ساق حديث ابن مسعود المشار إليه في ترجمة (حنان) أيضاً .

وإن مما يؤكد أنه من (شيوخ الشيعة) أنه أورده فيهم النجاشي في كتابه « الرجال » ، وقال (ص ١١٢) :

« له كتاب في صفة الجنة والنار . . . ، وعُمِّر حنان عمراً طويلاً » .

ولْنَعد إلى ترجمة بقية رجال الإسناد ؛ فأقول :

وأما (شريف المكي) : فلم أجد له ذكراً فيما لدي من المصادر ، ومن المحتمل أنه الذي في « رجال » النجاشي (١٤٨) :

« شريف بن سابق التفليسي أبو محمد : أصله كوفي ، انتقل إلى (تفليس) ، صاحب الفضل بن أبي فروة[1] ، له كتاب يرويه جماعة » .

و(حرب بن حسن الطحان) : ترجمه ابن أبي حاتم برواية أحمد بن يحيى الصوفي عنه ، وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : شيخ » . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٨ / ٢١٣) :

« روى عنه أهل العراق » . وقال الأزدي ـ كما في « الميزان » ـ :

« ليس حديثه بذاك » . وذكره النجاشي أيضاً في « رجاله » ، وقال (١١٤) :

« كوفي قريب الأمر في الحديث ، له كتاب ، عامي الرواية » .

وفسر الحافظ في « اللسان » قوله : « عامي الرواية » بقوله :

« أي شيعي » !

---

(١) كذا ، ووقع في ترجمة (الفضل) عنده (٢٣٧) : « قرة » . وذكر منها كتابه المذكور .

وأما (علي بن سعيد الرازي) : فقال الدارقطني ـ كما في « المغني » ـ :

« ليس بذاك ، تفرد بأشياء » .

قلت : لعل الآفة ممن فوقه من الشيعة ؛ فإن علامات الوضع الشيعي عليه لائحة ، ولا أدل على ذلك من قرن الشيعة مع علي رضي الله عنه في هذا الحديث ، وهل كان لعلي شيعة في عهد النبي ﷺ ؟! وهم إنما وجدوا بعد قصة التحكيم المعروفة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما !

٦٨٦٤ ـ (مَنْ كانَ قاضِياً فقَضَى بالجهْل ؛ كانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ .

ومَنْ كانَ قاضِياً فقَضَى بالجَوْر ؛ كانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ .

ومَنْ كانَ قَاضِياً عَالماً يقْضِي بحقٍ أو بَعَدْلٍ ؛ سأَلَ التفلُّتَ كَفَافاً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١٣٢٢) ، وأبو يعلى (٥٧٢٧) ، وابن حبان (٥٠٣٤ ـ الإحسان) ـ والسياق له ـ ، وابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٦٨ / ١٤٠٦) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ / ١٣٣١٩) و« المعجم الأوسط » (٣ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ / ٢٧٥١) ، والضياء المقدسي في « المختارة » (١ / ٤٩٩ / ٣٦٩) ـ بعضهم مطولاً ، وبعضهم مختصراً ـ ؛ كلهم من طريق معتمر ابن سليمان قال : سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن عبد الله بن وهب ـ وقال بعضهم : موهب ـ : أن عثمان بن عفان قال لابن عمر :

اذهب فكن قاضياً . قال : أوَ تعفيني يا أمير المؤمنين . قال : عزمت عليك إلا ذهبت فقضيت . قال : لا تعجل ، سمعت رسول الله يقول :

« من عاذ بالله ؛ فقد عاذ بمعاذ » .

قال : نعم ؛ قال : فإني أعوذ بالله أن أكون قاضياً . قال : وما يمنعك وقد كان أبوك يقضي ؟ قال : لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . فما أرجو بعد ذا ؟ وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معتمر » !

قلت : بل قد توبع ؛ فقال أحمد (١ / ٦٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (٤ / ١٤٦) : ثنا عفان : ثنا حماد بن سلمة : أنبأنا أبو سنان عن يزيد بن موهب أن عثمان به . أحمد مختصراً ، وابن سعد بتمامه ، مع تقديم وتأخير ، وعندهما أن ابن عمر قال :

« لا أقضي بين اثنين ، ولا أؤم رجلين » . وقالا :

فأعفاه ، وقال : لا تخبر بهذا أحداً .

قلت : وأبو سنان ـ هو : عيسى بن سنان القسملي ، وهو ـ : ليِّن الحديث ـ كما في « التقريب » ـ .

وشيخه (يزيد) ـ هو : ابن عبد الله بن موهب ـ : نسب إلى جده ؛ كما في « التعجيل » (٤٥٤ / ١١٩١) ، ولم يزد ! وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٧٦ / ١١٥٩) برواية اثنين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٦٢١) برواية أحدهما ، أورده في (أتباع التابعين) ؛ فهو معضل ، وهو متابع لـ (عبد الملك بن أبي جميلة) .

وثمة متابع آخر ؛ فقال الضياء المقدسي عقب الحديث :

« وروى نحوه حمدان بن عمرو الموصلي عن غسان بن الربيع عن أبي سلام عن يزيد بن عبد الله بن موهب : أن عثمان بن عفان قال لعبد الله بن عمر : اقض بين الناس » .

وله طريق آخر عن ابن عمر ؛ يرويه سعيد بن محمد بن العلاء السهمي قال : حدثنا محمد بن مسلم الطائفي قال : حدثنا عمرو بن دينار عنه مختصراً مرفوعاً بلفظ :

« القضاة ثلاثة : واحد ناج ، واثنان في النار ؛ من قضى بالجور ، وبالهوى ؛ هلك ، ومن قضى بالحق ؛ نجا » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٤٩٥ / ٣٨٤٠) وقال :

« لم يروه عن عمرو بن دينار ؛ إلا محمد بن مسلم » .

قلت : وفيه ضعف من قبل حفظه .

وسعيد بن محمد بن العلاء السهمي : لم أجد له ترجمة فيما لدي من المراجع ، ولا اذكره المزي في الرواة عن الطائفي . وقال الهيثمي (٤ / ١٩٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ولفظه :

« قاض قضى بالهوى ؛ فهو في النار ، وقاض قضى بغير علم ؛ فهو في النار ، وقاض قضى بالحق ؛ فهو في الجنة » .

« ورجال « الكبير » ثقات ورواه أبو يعلى بنحوه » .

ولنعد الآن إلى الطريق الأولى : طريق المعتمر بن سليمان ، وما قاله الحفاظ

فيها ، أو في إعلالها ، فأقول :

أولاً : قال الترمذي :

« حديث غريب ، وليس إسناده عندي بمتصل ، وعبد الملك الذي روى عنه المعتمر هذا هو عبد الملك بن أبي جميلة » . وقال المنذري (٣ / ١٣١ - ١٣٢ / ٥) :

« وهو كما قال ؛ فإن عبد الله بن موهب لم يسمع من عثمان رضي الله عنه » .

ثانياً : قال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : عبد الملك بن أبي جميلة : مجهول ، وعبد الله - هو : ابن موهب الرملي . . على ما أرى ، وهو - : عن عثمان مرسل » .

ثالثاً : قال ابن حبان :

« (ابن وهب) هذا - هو : (عبد الله بن وهب بن الأسود القرشي) - : من المدينة ، روى عنه الزهري » .

قلت : وهذا مخالف لأكثر المصادر المتقدمة وللمتابعات المذكورة ؛ ولذلك قال الحافظ في « التلخيص الحبير » (٤ / ١٨٥) عقب قول ابن حبان :

« ووهم في ذلك ، وإنما هو : (عبد الله بن موهب) ، وقد شهد الترمذي وأبو حاتم في « العلل » - تبعاً للبخاري - أنه غير متصل . ورواه أحمد من وجه آخر عن ابن عمر وعثمان بغير تمامه » .

قلت : وهو معضل - كما تقدم بيانه - .

والخلاصة : أن حديث الترجمة فيه علتان :

الانقطاع ، وجهالة عبد الملك بن أبي جميلة التي صرح بها أبو حاتم في « العلل » ـ كما تقدم ـ ، وكذلك قال في « الجرح والتعديل » ، وتبعه الحافظ الذهبي ، والعسقلاني .

وثمة علة ثالثة : وهي الاضطراب في متنه ؛ ففي رواية يزيد بن عبد الله بن موهب المعْضلة زيادة :

« ولا أؤم رجلين » . وفيها عند ابن سعد :

« فهو كفاف لا أَجْرَ له ولا وزر عليه » .

وفي الطريق الأخرى عند « كبير الطبراني » عن ابن عمر :

« فهو في الجنة » .

وهذا يشهد له حديث بريدة في « السنن » ، وهو مخرج في « الإرواء » رقم (٢٦١٤) .

(تنبيه) : مع هذه العلل الظاهرة في هذا الحديث ، والجهالة التي في راويه (عبد الملك) باتفاق الحفاظ الثلاثة ؛ فقد شذ عن ذلك كله المعلق على « مسند أبي يعلى » ، فقال (١٠ / ٩٣) :

« إسناده جيد . . . » .

ثم نقل تجهيل الحفاظ لـ (عبد الملك) ، وإعلال الترمذي وأبي حاتم إياه بالانقطاع ، رغم ذلك كله أصر على قوله المذكور ، وليت هذا فقط ؛ بل إنه جاء بما لا يطاق ، فقال مجيباً عن الانقطاع :

« نقول : هذا صحيح ، عبد الملك لم يدرك عثمان ، ولكنه روى المرفوع عن ابن عمر ، وقد أدركه وسمع منه (!) ، وأما ما جرى بين عثمان وابن عمر من حوار بشأن توليه القضاء فليس غريباً أن يكون ابن عمر حدث عبد الملك به أيضاً . والله أعلم » .

وإنصافاً للرجل أقول : لعله أراد أن يقول : « عبد الله » . . فسبقه القلم ؛ فقال : « عبد الملك » ! ولكن من أين له أن ابن عمر أدركه وسمع منه ، وأن يكون ابن عمر حدث به (عبد الله) ؟ على التسليم أنه سمع منه ! على أن كلَّ مَنْ كان عنده ممارسة لهذا العلم يشعر أن قول (عبد الله بن موهب) : (أن عثمان قال . . .) أنها صيغة إرسال ؛ فلا يدفع بمثل هذا التكلف والتمحل ! ولا سيما والحفاظ في جانب ، وهذا المتكلف في جانب آخر .

ثم ما باله تجاهل تجهيل الحفاظ لـ (عبد الملك) هذا ، مع أنه لم يوثقه إلا ابن حبان ، ولم يرو عنه إلا المعتمر . ولكنه قد اتخذ له مذهباً في الاعتداد بتوثيقه ، ولو للمجهولين ؛ ولذلك كثرت أخطاؤه في تقوية الأحاديث الضعيفة ؛ مخالفاً في ذلك الحفاظ الذين لا يصلح هو أن يكون تلميذاً لهم ، وهذا هو المثال بين يديك .

وإن مما يؤكد ذلك أنه قال (ص ٩٥) :

« ويشهد له حديث بريدة . . . » .

وقد علمت مما سبق أنه لا يشهد لهذا الذي فيه : « أن القاضي بحق يسأل التفلت كفافاً » ، وإنما يشهد لحديث الطبراني بلفظ :

« فهو في الجنة » ـ كما تقدم ـ .

وأما المعلق على « الإحسان » (١١ / ٤٤٠ ـ المؤسسة) ، فهو مع كونه صدر

تخريجه للحديث بقوله :

« إسناده ضعيف . . . » .

فإنه خالف ذلك في طبعته لـ « موارد الظمآن » (١ / ٥١١ / ١١٩٥) ؛ فقال :

« حسن » !

وقلده المعلقون الثلاثة على طبعتهم المبرقشة لـ « الترغيب » (٣ / ٩٣) فحسنوه أيضاً !

هذا ؛ ولا يفوتني التنبيه إن شاء الله على أن قوله في الحديث :

« من عاذ بالله ؛ فقد عاذ بمعاذ » .

أن له شاهداً قوياً في « صحيح البخاري » وغيره من حديث أبي سعيد الخدري في قصة الجونية : أن النبي ﷺ قال لها :

« لقد عُذْتِ بمعاذ » .

وهي مخرجة في « الإرواء » (٧ / ١٤٦) .

٦٨٦٥ - (لا يَلي أحَدٌ منْ أمْرِ النَّاسِ شَيئاً إلاّ وقَفَه اللهُ على جِسْرِ جَهَنَّمَ ، فزُلزلَ به الجِسْرُ زَلْزلةً ؛ فناجٍ أوْ غيرُ ناجٍ ، لا يبقَى منه عَظْم إلا فارقَ صاحِبَه ، فإنْ هو لم ينْجُ ؛ ذهِبَ به في جُبٍّ مظْلمٍ كالقَبْرِ في نارِ جهنَّمَ ، لا يَبْلُغ قعْرَه سبعينَ خَرِيفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الأهوال » (٢٥٤ / ٢٤٧) من

طريق إبراهيم بن الفضل القرشي ـ من أهل المدينة ـ قال : أخبرني سعيد المقبري عن أبي هريرة :

أن عمر بن الخطاب استعمل بشر بن عاصم الجشمي على (صنعاء) ، فتخلف ، فلقيه على باب المسجد ، فقال له : يا بشر ! ألم أستعملك على صدقة من صدقات المسلمين ، وقد علمت أن هذه الصدقات للفقراء والمساكين ؟ فقال له بشر بن عاصم : بلى ؛ ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

فأقبل عمر راجعاً حتى وقف على سلمان وأبي ذر ، فقالا له : يا أمير المؤمنين ! ما شأن وجهك متغيراً ؟ قال : ذكر بشر بن عاصم كذا وكذا ؛ فهل سمعتم ذلك من رسول الله ﷺ ؟ قالا : نعم . قال : فأيكم يلي هذا الأمر ؛ فأجعله إليه ؟ قالا : من تَرَّبَ الله وجهَه ، وألْصَقَ خَدَّه بالأرض ، ولم نر منك يا أمير المؤمنين ! بعدُ إلا خيراً ، ولكنا نخاف أن توليَ هذا الأمر من ليس له بأهل ؛ فيهلك بذلك .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن الفضل ـ وهو : المخزومي ـ : متروك . قال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣١١) :

« منكر الحديث عن المقبري » .

قلت : وهذا من روايته عنه ـ كما ترى ـ .

وكذا قال أبو حاتم والنسائي . وقال هذا في موضع آخر :

« ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » .

ومن حداثة بعض المعلقين وجهلهم بهذا العلم جمعهم بين المتناقضات في كتابتهم ؛ فقال المعلق على « الأهوال » :

« حديث ضعيف (!) ، وإسناده ضعيف جداً (!) إن لم يكن موضوعاً (!) » !!! .

وذكره المنذري في « الترغيب » باختصار مشيراً لضعفه ، وقال (٣ / ١٣٩ / ٢٤) :

« رواه ابن أبي الدنيا وغيره » .

وقد أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٢٥ - ٢٦ / ١٢١٩) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٣ / ٨١ - ٨٢ / ١١٥٣) من طريق سويد بن عبد العزيز : ثنا سيار أبو الحكم عن أبي وائل شقيق بن سلمة :

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل بشر بن عاصم . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا كالذي قبله ضعيف - أيضاً - جداً ؛ سويد بن عبد العزيز : متروك ؛ كما قال الهيثمي (٥ / ٢٠٦) في إعلاله لهذا الحديث . وأصله قول البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ١٤٨) :

« عنده مناكير ، أنكرها أحمد » . وقال في « الضعفاء » (ص ٢٦٣) :

« في حديثه نظر لا يحتمل » . وفي « الإصابة » لابن حجر في ترجمة (بشر ابن عاصم) :

« أخرجه البخاري من طريق سويد ، وقال : لم يروه عن سيار غير سويد فيما أعلم ، وفي حديثه لين . انتهى » .

كذا فيه : (البخاري) ، وأخشى أن يكون محرفاً ؛ فإنه لا يشبه كلام البخاري فيما أعلم . وقد تبادر إلى ذهن الدكتور المعلق على « المعرفة » أن المراد به : « صحيح البخاري » ؛ فقال :

« قلت : ولم أقف عليه عند البخاري » !

وكيف يكون فيه ، وراويه (سويد) شديد الضعف عنده ؟!

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٢١٧ / ١٢٥٩٢) ، ومن طريقه أبو نعيم (٣ / ٨٢ - ٨٣ / ١١٥٤) بسند صحيح عن محمد الراسبي عن بشر بن عاصم قال : . . . فذكر نحوه .

و(محمد الراسبي) : الظاهر أنه : (ابن سليم أبو هلال الراسبي) ، وبه جزم ابن عبد البر في « الاستيعاب » ؛ فقال الحافظ عقبه :

« فإن كان كما قال ؛ فالإسناد منقطع ، فإنه لم يدرك بشر بن عاصم » .

قلت : وإنما استظهرت أنه هو ؛ لأن السمعاني لم يذكر في هذه النسبة (الراسبي) من يسمى : (محمداً) غير : (ابن سليم) هذا .

ثم هو ممن اختلفت أقوال الأئمة فيه ، ولخصها الحافظ كعادته في كتابه القيِّم : « التقريب » بقوله :

« صدوق فيه لين ، من السادسة » .

٦٨٦٦ - (ما مِن أَميرِ عَشَرَةٍ إلا أَتى اللهَ يومَ القِيامةِ مغْلولةً يدُهُ إلى عُنقِه ، فإنْ كانَ مُحْسِناً ؛ فُكَّ غلُّه ، وإنْ كانَ مُسِيئاً ؛ زِيْدَ إلى غِلِّه) .

منكر بزيادة : (الزيادة) . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٢٥٤ / ١٦٤١ - كشف الأستار) : حدثنا العباس بن عبد المطلب ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٣٨٣ / ٤٧٦٠) من طريق رزيق بن السخت ؛ كلاهما قال : حدثنا

بكر بن خداش الكوفي قال : حدثنا عيسى بن المسيب البجلي عن عطية العوفي عن ابن بريدة قال : أخبرني بريدة قال : . . . فذكره مرفوعاً . والسياق للطبراني . وقال :

« لم يروه عن عيسى بن المسيب إلا بكر بن خداش » .

قلت : ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٤٨) ، وقال :

« ربما خالف » . وروى عنه آخران .

لكن عيسى بن المسيب : ضعيف . ومثله عطية العوفي .

إلا أن الحديث قد ثبت من حديث أبي هريرة وغيره ؛ دون قوله :

« فإن كان محسناً . . . » إلخ ، وزاد :

« لا يفكه إلا العدل ، أو يوبقه الجور » .

وهو مخرج في « الصحيحة » في المجلد السادس ، رقم (٢٦٢١) .

وقد خلط المنذري بينه وبين حديث الترجمة ؛ فقد عزاه في « الترغيب » (٣ / ١٣٩ / ٢٩) فقال :

« رواه البزار ، والطبراني في « الأوسط » ورجال البزار رجال (الصحيح) ، وزاد في رواية :

« وإن كان مسيئاً ؛ زيد غلاً إلى غله » .

ورواه الطبراني .

في « الأوسط » بهذه الزيادة أيضاً من حديث بريدة » .

وتبعه على هذا الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٠٥) .

ووجه الخلط : أنهما جعلا الزيادة عند البزار من حديث أبي هريرة ، وهي عنده من حديث (بريدة) كالطبراني - كما رأيت - .

ثم إن كلاً من شيخ البزار فيه العباس بن عبد المطلب ، ومتابعه رزيق بن السخت لم أعرفهما . لكن يغلب على الظن أن (عبد المطلب) تحريف : (أبي طالب) ؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم في الرواة عن (بكر بن خداش) : (العباس بن أبي طالب) ، وترجم لهذا ترجمة خاصة (٣ / ١ / ٢١٥ / ١١٨٣) ، ووثقه ، وذكر عن أبيه أنه صدوق .

ثم تبين لي أن (رزيق) . . تحريف : (زريق) . . بتقديم الزاي على الراء ، وهو من شيوخ البزار أيضاً (٢ / ٤٢٨ / ٢٠٢٧) ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال (٨ / ٢٥٨) :

« مستقيم الحديث ، حدثنا عنه شيوخنا » .

ثم وجدت لعيسى بن المسيب متابعاً عند الطبراني أيضاً في « الأوسط » (٦ / ٣٥٤ / ٥٧٥٣) من طريق عبيد الله بن يحيى بن الربيع بن أبي راشد قال : حدثنا عمرو بن عطية عن أبيه عطية قال : حدثني عبد الله بن بريدة به نحوه . وقال :

« لم يروه عن عطية إلا ابنه عمرو ، وعيسى بن المسيب » .

قلت : وعمرو بن عطية : ضعفه الدارقطني - كما في « المغني » - .

وعبيد الله بن يحيى بن الربيع بن أبي راشد : لم أعرفه .

وقد أشار الهيثمي إلى تضعيف هذا الإسناد من الوجهين عن عطية ، ولم يفصح عن علته ؛ بل أوهم أن له إسنادين عن بريدة ، فقال (٥ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسنادين (!) ، وكلاهما فيه ضعف ، ولم يوثَّق » !

وثمة زيادة أخرى من طريق أخرى عن أبي هريرة أيضاً رفعه . اختلط أمرهما على بعض المعلقين من الدكاترة ؛ فوجب التنبيه عليها ، وهي عند الطبراني أيضاً في « الأوسط » (١ / ١٩٤ / ٢٧٤) ؛ قال :

حدثنا أحمد بن رِشدين قال : حدثنا روح بن صلاح قال : حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن زيد بن أبي العتاب عن عبد الله بن رافع (الأصل : نافع) عن أبي هريرة مرفوعاً مثل حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال :

« إلا وهو يأتي مغلولاً يوم القيامة ؛ عافاه الله بما شاء ، أو عاقبه بما شاء » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ روح بن الصلاح : مختلف فيه ، والراجح أنه ضعيف ـ كما تقدم تحقيقه تحت الحديث (٢٣) ـ .

وأحمد بن رِشدين : أسوأ منه ـ وهو : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشدين المصري ؛ قال ابن عدي :

« كذبوه » . وانظر ترجمته في « اللسان » .

فمن الجهل أو الغفلة قول الدكتور الطحان في تعليقه على الحديث :

« ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٥ / ٢٠٥ وأفاد بأنه رواه الطبراني في « الأوسط » ، والبزار ، ورجاله رجال الصحيح » !

فإن الهيثمي إنما قال هذا في الحديث المتقدم بلفظ :

« لا يفكه إلا العدل ، أو يوبقه الجور » .

وذكرت ثمة أنه في « الصحيحة » ، وقال الهيثمي عقب ما نقله الدكتور عنه :

« وفي رواية للطبراني (الأصل : الطبراني) في « الأوسط » أيضاً : عافاه الله بما شاء أو عاقبه بما شاء » .

ولم يتكلم عليها بشيء ، وهذا من تساهله في التحقيق الذي يحمل أمثال الدكتور على أن يقولوا عليه ما لم يقل !

٦٨٦٧ - (مَنْ وَلِيَ شَيئاً من أُمَّتِي فلَمْ يعدِلْ فيهم ؛ فَعَلَيْه بُهْلَةُ اللهِ . وبُهْلَةُ اللهِ : لَعنةُ اللهِ) .

منكر جداً بهذا اللفظ . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٤٢٠) من طريق بقية عن مبشر بن عبيد : حدثني معمر بن أبي عبد الرحمن عن النخعي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال :

« وهذا عن النخعي غير محفوظ ؛ يرويه غير مبشر بن عبيد عن معمر هذا ، ومعمر هذا : مجهول » .

قلت : ومبشر بن عبيد : قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أحمد : كان يضع الحديث . وقال البخاري : روى عنه بقية ؛ منكر الحديث . وقد طوّل ابن عدي ترجمته بالواهيات » .

قلت : ومنها هذا الحديث ؛ لكن إيراده إياه في ترجمته لا يناسب قوله المتقدم

إنَّه رواه غيره عن (معمر) ؛ فكان الأولى تعصيب آفته به ، وإيراده في ترجمة (معمر) هذا . ولكنه لم يفرده بالترجمة ، لا هو ، ولا الذهبي ، ولا العسقلاني ، ولا غيرهم ـ فيما علمت ـ ؛ لكن جاء في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٢٥٥ / ١١٦٤) ، و« تاريخ البخاري » (٤ / ١ / ٣٧٨ / ١٦٢٦) ، و« ثقات ابن حبان » (٧ / ٤٨٥) :

« معمر بن عبد الرحمن ، روى عن الزهري . روى عنه عبيد الله بن موهب » .

قلت : فيحتمل أن يكون هو هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فإن صح هذا ؛ فتكون أداة الكنية (أبي) مقحمة من بعض النساخ بين (معمر) وأبيه (عبد الرحمن) . والله أعلم .

وحينئذٍ يكون إلصاق التهمة بـ (مبشر بن عبيد) أولى ؛ إلا أن يكون متابعه ثقة ، وهذا مما أستبعده . والله أعلم .

وقد وجدت له شاهداً ، ولكنه واهٍ لا يساوي فلساً ؛ يرويه السري بن إسماعيل عن الشعبي عن رافع عن أبي بكر مرفوعاً نحوه ، ولفظه :

« من ولي عباد الله ، فلم يعمل فيهم بقرآن الله ؛ فعليه بهلة الله » .

أخرجه أبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر » (١٥١ / ٨٣) بسنده الصحيح عن السري بن إسماعيل .

والسري هذ : قال الذهبي في « المغني » :

« قال القطان : استبان لي كذبه في مجلس واحد . وقال النسائي : متروك . وقال غيره : ليس بشيء » .

وله شاهد عن عياش بن عباس مرفوعاً .

أخرجه أبو عوانة (٤ / ٤١٢) هكذا معضلاً في حديث تقدم تخريجه في « الصحيحة » (٣٤٥٦) ، وهو منكر - كما بينت هناك - .

ويبدو لي - والله أعلم - أن أصل حديث الترجمة موقوف ، رفعه بعض هؤلاء الضعفاء خطأ أو عمداً ؛ فقد جاء في قصة جرت بين أبي بكر الصديق ورافع بن أبي رافع عمرو الطائي ؛ يرويها إبراهيم بن المهاجر عن طارق بن شهاب عن رافع بن عمرو الطائي قال :

بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل ، وبعث معه في ذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وسراة أصحابه ، فانطلقوا حتى نزلوا جبل طيء ، فقال عمرو : انظروا إلى رجل دليل بالطريق ، فقالوا : ما نعلمه إلا رافع بن عمرو ؛ فإنه كان ربيلاً في الجاهلية . فسألت طارقاً : ما الربيل ؟ قال : اللص الذي يغزو القوم وحده فيسرق . قال رافع : فلما قضينا غزاتنا ، وانتهيت إلى المكان الذي كنا خرجنا منه ؛ توسمت أبا بكر رضي الله عنه ، فأتيته فقلت : يا صاحب الخلال ! إني توسمتك من بين أصحابك ؛ فائتني بشيء إذا حفظته ؛ كنت مثلكم ومنكم . فقال : أتحفظ أصابعك الخمس ؟ قلت : نعم . قال : تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وتقيم الصلوات الخمس ، وتؤتي الزكاة إن كان لك ، وتحج البيت ، وتصوم رمضان ، حفظت ؟ قلت : نعم . قال : وأخرى : لا تأمَّرنَّ على اثنين . قلت : هل تكون الإمرة إلا فيكم أهل بدر ؟ قال :

يوشك أن تفشو حتى تبلغك ومن هو دونك ، إن الله عز وجل لما بعث نبيه ﷺ ؛ دخل الناس في الإسلام ، فمنهم من دخل ؛ فهداه الله ، ومنهم من

أكرهه السيف ؛ فهم عواد الله ، وجيران الله في خفارة الله .

إن الرجل إذا كان أميراً فتظالم الناس بينهم ، فلم يأخذ لبعضهم من بعض ؛ انتقم الله منه .

إن الرجل [منكم] لتؤخذ شاة جاره ، فيظل ناتئ عضلته غضباً لجاره ، والله من وراء جاره .

قال رافع : فمكثت سنة ، ثم إن أبا بكر استُخلف ، فركبت إليه ، فقلت : أنا رافع ؛ كنت لقيتك يوم كذا وكذا ، مكان كذا وكذا . قال : عرفت . قلت : كُنتَ نهيتني عن الإمارة ، ثم ركبت بأعظم من ذلك : أمة محمد ﷺ ؟ قال :

نعم ، فمن لم يقم فيهم بكتاب الله ؛ فعليه بهلة الله . يعني : لعنة الله .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٨ ـ ٩ / ٤٤٦٧) من طريقين عن إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر به .

ثم أخرجه (٤٤٦٨) من طريق شريك عن إبراهيم بن المهاجر به .

لكنه لم يسقه بتمامه ، فلم أدر هل فيه موضع الشاهد ؟

وإبراهيم بن المهاجر : صدوق من رجال مسلم ؛ لكنه ليِّن الحفظ ، وقال الهيثمي (٥ / ٢٠٢) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » .

وتابعه الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب به مختصراً جداً ، مقتصراً على طرفه الأول دون ذكر (عمر وسراة أصحابه) وما بعده .

أخرجه الطبراني أيضاً (٤٤٦٩) . ولذلك ؛ فقد أخطأ الحافظ في « الإصابة » في سوقه هذا الطرف في ترجمة (رافع) وقوله عقبه ـ وبعد عزوه للطبراني ـ :

« فذكر الحديث بطوله » !

نعم ؛ قد ساقه بطوله ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٠ / ٣٠٠ ـ ٣٠١ / دار الفكر) من الوجه المذكور ، لكن ليس فيه موضع الشاهد .

٦٨٦٨ ـ (مَثَلُ الإيمانِ مَثَلُ القَميصِ : تَقَمَّصُه مرَّةً ، وتنزعُه مرَّةً) .

منكر . أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ٧٠ / ١) : حدثنا أحمد ابن سهل بن أيوب : ثنا علي بن بحر : ثنا بقية عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة بقية ، وجهالة الأب والجد ، ونحوهما (أحمد بن سهل بن أيوب) ـ وهو : الأهوازي ـ : من شيوخ الطبراني . وفي ترجمته ساق له الحافظ هذا الحديث في « اللسان » وقال (١ / ١٨٤ ـ ١٨٥) :

« وهذا خبر منكر ، وإسناد مركب ، ولا يعرف لخالد رواية عن أبيه ، ولا لأبيه ، ولا لجدّه ذكر في شيء من كتب الرواية .

واختلف في اسم جده ؛ فقيل : (أبو (!) كريب) ، وقيل : (شمس) ، وقيل : (ثور) . . حكاها ابن قانع ، والأول هو المعروف ، وهو من شيوخ الطبراني . . . » .

ثم ذكر له الحديث التالي .

وقوله : « (أبو كريب) ؛ هكذا فيه فلعل أداة الكنية (أبو) مقحمة من بعض

النساخ ، على أنها لم ترد مطلقاً لا كنية ولا اسماً في النسخة التي نقلت منها الحديث من « المعجم » . والله أعلم .

٦٨٦٩ - (الرَّاشِي والمُرْتَشِي في النَّارِ) .

منكر . روي من حديث عبد الله بن عمرو ، وعبد الرحمن بن عوف ، ورجل من المهاجرين .

١ - أما حديث ابن عمرو : فيرويه علي بن بحر بن بري : ثنا هشام بن يوسف الصنعاني : ثنا ابن جريج عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن بن ذُباب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنه مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٢٩ / ٢٠٤٧) وفي « المعجم الصغير » (ص ١٣ - هند) و« الدعاء » (٣ / ١٧٣٧ / ٢٠٩٤) بإسناد واحد قال : ثنا أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي : ثنا علي بن بحر . . . إلخ . وقال :

« لم يروه عن ابن جريج إلا هشام بن يوسف ، تفرد به علي بن بحر » .

قلت : وهو ثقة ، وكذلك من فوقه ؛ فإنهم من رجال مسلم ، على كلام يسير في (ابن ذباب) لا يضر ؛ ولذلك قال المنذري (٣ / ١٤٣ / ٢) ، وتبعه الهيثمي (٤ / ١٩٩) :

« . . . ورجاله ثقات » .

قلت : وفي هذا الإطلاق نظر ؛ لأنه يشمل شيخ الطبراني (الأهوازي) ، ولم يوثقه أحد ، وليس هو من شيوخه المشهورين ، والذين يكثر عنهم الطبراني ؛ فإنه لم يرو عنه في « المعجم الأوسط » إلا ثلاثة أحاديث هذا أحدها ، وله عنه رابع في

« الدعاء » (٣ / ١٨١٢ / ٢٢٤٧) . وقد ذكره الحافظ في « اللسان » (١ / ١٨٤) ، وساق له حديثاً آخر ، واستنكره الحافظ ، وهو من رواية ابن قانع عنه ، وسبق تخريجه في الذي قبله ، وقد ذكرت كلام الحافظ هناك ، قال :

« وهو من شيوخ الطبراني ، وقد أورد له في « معجمه الصغير » حديثاً واحداً غريباً جداً - يشير إلى هذا - ، وله في « غرائب مالك » عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك حديث غريب جداً » .

قلت : عبد العزيز - هو : المدني ، وهو - : متهم ، كذَّبه إبراهيم بن المنذر ، وقال البخاري :

« يضع الحديث » - كما في « الميزان » - .

فهو الآفة ؛ فلا ينبغي أن يغمز به مَن دونه . فتأمل .

وعلى كل حال ؛ فـ (الأهوازي) هذا : مجهول الحال ، لم يوثَّق ، فالقول في إسناده : « رجاله ثقات » - هكذا على الإطلاق . . . فيه تساهل ظاهر ؛ ولذلك كان قول الحافظ ابن حجر في « التلخيص » - بعدما عزاه للطبراني - هو الصواب :

« وليس في سنده من ينظر في أمره سوى شيخه ، والحارث بن عبد الرحمن - شيخ ابن أبي ذئب - ، وقد قواه النسائي » .

قلت : ولعل استغراب الحافظ في قوله المتقدم : « غريب جداً » وجهه أنه رواه جمع من الثقات منهم الطيالسي قال : حدثنا ابن أبي ذئب بلفظ :

لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي .

وكذلك رواه جمع عن ابن أبي ذئب ، وصححه الترمذي والحاكم والذهبي ،

وهو مخرج في « الإرواء » (٨ / ٢٤٣ ـ ٢٤٥) ، فهذا اللفظ هو المحفوظ عن ابن أبي ذئب .

٢ ـ وأما حديث عبد الرحمن بن عوف : فيرويه عمر بن حفص المدني : ثنا الحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه قال . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه البزار (٢ / ١٢٥ / ١٣٥٥) ، والطبراني في « الدعاء » (٣ / ١٧٣٩ / ٢٠٩٨) ولفظه :

أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وفد في وفد ، فجلسوا بباب أمير المؤمنين ، فخرج الإذن ، فرشى قوم فدخلوا ، وبقي أبو سلمة وحده ، فمر رجل فقال : يا أبا سلمة ! ما لي أراك جالساً وحدك وقد دخل أصحابك ؟ فقال : رشى القوم فدخلوا ! قال : فهلا رشوت مثل ما رشوا ؟ فقال : إني سمعت أبي يحدث عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

« لا نعلمه عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد ، وقال فيه : عمر بن أبي سلمة : (عن أبيه عن أبي هريرة) ، وقال ابن أبي ذئب : (عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو) » .

قلت : يشير البزار إلى مخالفة (الحسن بن عثمان) لعمر والحارث في الإسناد ؛ فجعله هو عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن ، وهما قالا : عنه عن ابن عمرو . وهذا بلا شك أرجح ـ كما هو ظاهر ـ ولأن (الحسن بن عثمان) مجهول لم يذكروا له راوياً ؛ غير حفيده (سعيد بن يحيى بن الحسن) ، وكذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٢٣) ، ولعله الذي عناه الهيثمي بقوله في « المجمع » (٤ / ١٩٩) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » . وسكت عنه المنذري (٣ / ١٤٣ / ٢) .

وقد روى عنه أيضاً (عمر بن حفص المدني) ـ كما ترى في الإسناد ـ فهو مما يستدرك ويستفاد ، وقد روى عن هذا ثلاثة من الثقات ، وقد أورده فيهم ابن حبان (٧ / ١٦٩) ، وهو من رجال « التهذيب » ، فما أظن أنه عناه الهيثمي .

يضاف إلى تلك المخالفة في الإسناد مخالفة في المتن ؛ فإن لفظه عند المذكورَين :

« لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم » . أخرجه الترمذي وقال :

« حديث أبي هريرة حديث حسن . وقد روي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ . وروي عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ ، ولا يصح . وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن [هو : الدارمي] يقول : حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح » .

وكذلك رواه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » أيضاً ، وهذا كله مما يؤكد أن حديث الترجمة منكر غير معروف ، وأن المحفوظ إنما هو بلفظ : (اللعن) .

بقي أن ننظر في الرواية التالية :

٣ ـ وأما حديث المهاجري : فيرويه عمر بن محمد بن خلف الطلحي عن رجل من المهاجرين قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

أخرجه أحمد بن منيع في « مسنده » : حدثنا عباد بن العوام عن عبد الملك ابن معن المجاشعي عنه . ذكره الحافظ في « المطالب العالية » المسندة (ق ٧٦ / ٢) ،

وفي المجردة أيضاً (٢ / ٢٤٩ / ٢١٣٢) ، وسكت عنه فيهما ، وتبعه البوصيري ؛ فقال الشيخ الأعظمي في تعليقه على المجردة :

« سكت عليه البوصيري » .

قلت : والسبب أن (الطلحي) هذا غير معروف ؛ فلم يترجمه أحد فيما علمت ، ولم يذكره السمعاني في هذه النسبة من كتابه ، وذلك مما يدل على جهالته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسائر رجاله ثقات ؛ إن كان (**عبد الملك بن معن المجاشعي**) هو : (عبد الملك ابن معن النهشلي) الذي وثقه ابن معين ، والمترجم في (ابن أبي حاتم) (٢ / ٢ / ٣٦٨ / ١٧٢٤) ، وابن حبان (٨ / ٣٨٥) . وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه .

وهناك ثقة آخر شاركه في اسمه واسم أبيه ، وفارقه في نسبته وبلده ، وهو عبد الملك بن معن المسعودي . . فهذا : كوفي ، وذاك : بصري . ومن الغرائب أن ابن حبان لم يترجم لهذا المسعودي الكوفي ، وهو أشهر من البصري ، ولم ينتبه لهذا المعلق على « تهذيب المزي » ؛ فإنه لما ذكر مصادر ترجمة المسعودي في الحاشية (١٨ / ٤١٧) - على عادته الجارية ، وهي مفيدة بلا شك جزاه الله خيراً ؛ قال فيها :

« . . . وثقات ابن حبان : ٨ / ٣٨٥ » !

وهذا رقم ترجمة البصري - كما تقدم - .

وخلاصة هذا التخريج والتحقيق : أنني لم أجد في هذه الروايات ما يمكن أن نقوي به حديث الترجمة ؛ فأودعته في هذه « السلسلة » . والله سبحانه وتعالى هو الموفق .

تنبيهان :

أحدهما : سبق في رواية الطبراني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قوله : « سمعت أبي . . . » ، وقد صرح الأئمة النقاد أنه لم يسمع من أبيه - كما هو معروف من ترجمة (أبي سلمة) في « التهذيب » وغيره - .

والآخر : أن الحافظ في « التلخيص » (٤ / ١٨٩) عزا حديثه هذا عن أبيه للحاكم . ولم أره في « مستدركه » إلا من حديثه عن ابن عمرو ، وعن أبي هريرة . والله أعلم .

٦٨٧٠ - (مَنْ وَلِيَ على عَشَرةٍ ، فحَكَم بينهُم بما أَحبُّوا أو كَرِهُوا ؛ جِيءَ به يومَ القِيامةِ مغلولةً يداهُ إلى عُنُقه . فإنْ حَكَم بما أَنزلَ اللهُ ، ولم يرتَشِ في حُكْمِه ، ولم يَحِفْ ؛ فَكَّ اللهُ عنه يومَ القِيامةِ يومَ لا غِلَّ إلا غلُّه . وإنْ حَكَمَ بغيرِ ما أَنزلَ اللهُ تعالى ، وارْتشَى في حُكْمِه ، وحابَى ؛ شُدَّتْ يَسارُه إلى يمينِه ، ورُميَ به في جَهنَّمَ ؛ فلمْ يَبْلغْ قَعْرَها خمس مئة عامٍ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ١٠٣) - والسياق له - ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٧٢ / ٦٩٢٩) من طريق **الحسن بن بشر بن سَلْم : ثنا سعدان ابن الوليد** عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وزاد الطبراني :

فقال بعض جلساء عطاء : يا عطاء ! يا أبا محمد ! وما بدّ من غِل ؟ قال : إي وربِّ هذه البَنِيَّة ! وأشار إلى الكعبة . وقال الحاكم :

« سعدان بن الوليد البجلي كوفي : قليل الحديث » .

وأقره الذهبي في « تلخيصه » ، وكذا العسقلاني في « تلخيصه » (٤ / ٨) !

وهذا منهما غريب ؛ فإن (سعدان) هذا لم يترجموا له في شيء من كتب الرجال ، ووصف الحاكم إياه بأنه : « قليل الحديث » يشعر بأنه غير معروف أو مشهور ؛ ولعله لذلك لم يصححه ، وسكتا عنه . ويؤيد ما ذكرت أنه وقع في « المعجم » منسوباً إلى (السابِري) ، وقد ذكر السمعاني تحتها جماعة من العلماء والرواة ، ولم يذكر هذا . والله أعلم .

ثم إن الراوي عنه (الحسن بن بشر بن سلم) - وهو : البجلي - فيه كلام - مع كونه من شيوخ البخاري - فقال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن خراش : منكر الحديث » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

قلت : فإن كان حفظه عن (سعدان) ؛ فالعلة من هذا . والله أعلم .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٠٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سعدان بن الوليد ، ولم أعرفه » .

٦٨٧١ - (مَا مِنِ امرئ يَخذُلُ امرَءاً مُسلِماً في مَوضع تُنتَهكُ فيه حُرمتُه ، ويُنتقَصُ فيه من عِرضِه ؛ إلا خَذَلَه اللهُ في مَوطنٍ يحبّ فيه نُصْرَته .

ومَا مِنِ امرىءٍ ينصُر مُسلِماً في مَوضع ينتَقَصُ فيه من عِرضِه ، ويُنتَهكُ فيه مِن حُرمتِه ؛ إلا نَصَرَه اللهُ في مَوْطِنٍ يُحِبُّ نُصرَتَه) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٤٧ / ١٠٩٤) ، وأبو

داود (٤٨٨٤) ، والفسوي في « المعرفة » (١ / ٣٠٠) ، وابن المبارك في « الزهد » (٢٤٣ / ٢٩٦) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٨٩) ، وأحمد (٤ / ٣٠) ، وابن أبي الدنيا في « الغيبة » (٩٩ / ١٠٦) ، و « الصمت » (١٣٥ / ٢٤١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١١٠ / ٤٧٣٥) ، والبيهقي في « السنن » (٨ / ١٦٧ - ١٦٨) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٣ / ١٠٨ / ٣٥٣٢) من طريق الليث بن سعد قال : حدثني يحيى بن سُلَيم أنه سمع إسماعيل بن بشير يقول : سمعت جابر بن عبد الله وأبا طلحة بن سهل الأنصاري يقولان : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وزاد البخاري وأبو داود وابن المبارك وابن أبي الدنيا :

« قال يحيى : وحدثنيه عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وعتبة بن شداد ، وقيل : عقبة » . وقال أبو نعيم عقبه :

« هذا حديث ثابت مشهور ، تفرد به يحيى عن إسماعيل » !

كذا قال ! وهو من غرائبه ؛ فإن الرجلين مجهولان لا يعرفان ، ولم يوثقهما أحد إلا إسماعيل بن بشير منهما ؛ فوثقه ابن حبان (٦ / ٣٣)[1] ، وتابعه (عبيد بن عبد الله بن عمر) ، وهو تابعي ثقة ؛ فالعلة (يحيى بن سُليم) - وهو : ابن زيد - . وقد أشار الذهبي إلى جهالته بقوله في « الميزان » :

« ما علمت أحداً روى عنه سوى الليث » .

وصرح بذلك الحافظ ، فقال في « التقريب » :

« مجهول ، من السادسة » . وقوله في « التهذيب » - مستدركاً على الحافظ المزي - :

---

(١) ووقع فيه : « يروي عن أبي طلحة بن سهل عن جابر » . وكذا في « ترتيب الهيثمي » ، وهو خطأ ظاهر ، وأيضاً أورده في (أتباع التابعين) ! وهو تابعي !

« قلت : ذكره ابن حبان في (الثقات) » !

ما أظنه إلا وهماً اشتبه عليه بغيره ، وليس فيه بهذا الاسم والأب إلا راويان أحدهما : تابعي ، والآخر : من هذه الطبقة ؛ ولكنه (الطائفي) !

ويؤيد ما ذكرت أن شيخه الهيثمي لم يذكره في كتابه « ترتيب الثقات » .

هذا ؛ ومن غفلة المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١٣١) أو جهلهم أنهم أعلوه بـ (المجهولين) ، ولم يذكروا متابعة الثقة لإسماعيل بن بشير ، وهي تحت بصرهم في « سنن أبي داود » ، وقد عزوه إليه بالرقم المتقدم ! فما أحسن ما قيل :

فإن كنت لا تدري ؛ فتلك مصيبة . . .

ومن الأخطاء العلمية رواية ، وتخريجاً ، وتحقيقاً : أن الحديث أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٢٩٢ / ٨٦٣٧) من طريق **عبد الله بن صالح** قال : حدثني الليث به ؛ إلا أنه قال : سمعت جابر بن عبد الله وأبا أيوب الأنصاري يقولان . . . الحديث ، وقال :

« لا يروى عن جابر وأبي أيوب إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الليث » .

قلت : فقوله : « أبا أيوب » . . خطأ مخالف لرواية الجماعة المتقدمة ، ولعله من تخاليط (عبد الله بن صالح) . . أراد أن يقول : « أبا طلحة » ؛ فخانته الذاكرة فقال : « أبا أيوب » ، وغفل عن ذلك الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٧ / ٢٦٧) :

« قلت : حديث جابر وحده رواه أبو داود ، رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده حسن » !

كذا قال ! وهو خطأ من وجهين :

أحدهما : ضعف عبد الله بن صالح ، ومخالفته المذكورة .

والآخر : جهالة يحيى بن سليم ـ كما تقدم ـ .

وقلده الشيخ شعيب ؛ فقال في التعليق على ترجمة (إسماعيل بن بشير) المذكورة في « تهذيب » المزي وقد ذكر له هذا الحديث :

« قال شعيب : وهو حديث حسن ، وذكره الضياء المقدسي في « المختارة » فيما ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ـ كما في « المجمع » ـ من حديث جابر وأبي أيوب الأنصاري » !

وفيه : ما يلي :

أولاً : تحسينه وفيه الجهالة ؛ إلا إن كان يعني الحُسْنَ اللُّغوي . . وهو بعيد .

ثانياً : قوله : « الجامع الصغير » لعله سبق قلم ؛ فإنه ليس فيه ، وإنما في « الجامع الكبير » (٢ / ٧١٣) .

ثالثاً : ليس من شأن من يدعي التحقيق أن يكون إمعة لغيره ، ثم هو يكتم من هو مقلِّده ؛ ويكتم تحسين الهيثمي لإسناده ، ويتظاهر بأنه مستقل في تحسينه !

رابعاً : يردّ تحسينه إياه تعليقه على « شرح السنة » ؛ فإنه هناك أعله بالمجهولين ، فقال :

« ويحيى بن سليم لم يوثقه غير ابن حبان ، وكذا الراوي عنه » !

وهذا التعليق ـ مع إيجازه ـ فيه خطآن :

الأول : عزوه لابن حبان توثيقه ليحيى بن سليم ، قلد فيه أيضاً الحافظ ، وهو خطأ ـ كما تقدم ـ .

والآخر : قوله : « وكذا الراوي عنه » ـ يعني : إسماعيل بن بشير ، وهو شيخ (يحيى) ، وليس راوياً عنه ، والراوي عنه إنما هو : (الليث بن سعد) الإمام ، وإنما يأتي هذا الخلط من العجلة في الكتابة والخبط كيفما اتفق ، أو من توسيد الأمر إلى غير أهله ، ثم يعزوه لنفسه ؛ فيتحمل إثمه . والله المستعان .

٦٨٧٢ ـ (لا يَحْقِرنَّ أحدُكم نفْسَه . قَالوا : يا رسولَ الله ! كيفَ يحْقُر أَحدُنا نفْسَه ؟ قالَ : يرَى أمْراً لله علَيْه فيه مقالٌ ثمَّ لا يقولُ فيه ؛ فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ يومَ القِيامةِ : ما مَنَعكَ أنْ تَقُولَ فِيَّ كذَا وكذَا ؟ فيقولُ : خَشْيةَ النَّاسِ ، فيقُولُ . فإيَّايَ كنتَ أَحقَّ أنْ تخْشَى) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٨) ، والبيهقي (١٠ / ٩٠) ، وأحمد (٣ / ٣٠ ، ٤٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٢ / ٩٨ ـ ٩٩ / ٩٦٩ ، ٩٧٠) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٤٦٠ ـ ٤٦١ / ٢٨٨٤ ، ٦ / ٩٣ ـ ٩٤ / ٥١٩٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٨٤) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٥٥ / ٢٩٣) من طرق عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَريّ عن أبي سعيد مرفوعاً به .

وخالفهم شعبة ؛ فقال : عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَريّ عن رجل عن أبي سعيد به .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٩٣ / ٢٢٠٦) ، وعنه البيهقي أيضاً ، وفي « شعب الإيمان » (٦ / ٩٠ / ٧٥٧١) ـ وكذا أبو نعيم عنه ـ وأحمد (٣ / ٩١ ـ

٩٢) عن محمد بن جعفر ؛ كلاهما قالا : حدثنا شعبة به .

قلت : فقد كشفت هذه الرواية عن علة الحديث ؛ وهي : جهالة الرجل الذي لم يسم . وقد سماه محمد بن يزيد بن سنان ؛ فقال : ثنا أبي عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَريّ عن مشفعة عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ نحوه .

كذا رواه أبو نعيم عن الطبراني بسنده عنه .

ومحمد بن يزيد ـ هو : الحراني ـ وأبوه ضعيفان ، ولم أعرف (مشفعة) هذا ، والعمدة على رواية شعبة في الكشف عن العلة ؛ وهي : الانقطاع بين أبي البَخْتَريّ ـ واسمه : سعيد بن فيروز ـ وأبي سعيد الخدري ، وقد قال أبو داود في سعيد هذا :

« لم يسمع من أبي سعيد » . بل قال أبو حاتم :

« إنه لم يدركه » .

ونحوه قول ابن سعد في « الطبقات » (٦ / ٢٩٣) :

« كان كثير الحديث ؛ يرسل حديثه ، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ولم يسمع من كبير أحد ، فما كان من حديثه سماعاً ؛ فهو حسن ، وما كان (عن) ؛ فهو ضعيف » .

وقد خفيت هذه العلة على الحافظ المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٣ / ١٦٩) :

« رواه ابن ماجه ، ورواته ثقات » . وصدره بـ (عن) !

وأسوأ منه قول البوصيري في « مصباح الزجاجة » (٤ / ١٨٢ ـ ١٨٣) :

« هذا إسناد صحيح ، وأبو البَخْتَرِيّ اسمه : (سعيد بن فيروز الطائي) ، رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن شعبة عن عمرو بن مرة به . ورواه . . . » إلى آخر تخريجه .

وجعله رواية الطيالسي مثل رواية ابن ماجه - التي لم يذكر فيها الرجل - مما يؤكد غفلته عن العلة .

وقد اغتر بتصحيحه المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١٨٠) ، فنقلوه ، وأقروه ، ولكنهم لم يتبنوه ؛ بل صدروه بقولهم : « حسن » ! وهذا من باب (أنصاف حلول) - كما يقال - ، أو : (خالف تعرف) !!

والمحفوظ في هذا الباب عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ :

« لا يمنعن أحدكم مخافةُ الناس أن يتكلم بحق إذا علمه » .

قال أبو سعيد : « فما زال بنا البلاء حتى قصرنا ، وإنا لنبلغ في السر » .

رواه جماعة ؛ منهم : أحمد ، أخرجه عقب حديث الترجمة ؛ كأنه يشير إلى ترجيحه على حديث الترجمة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٦٨) .

٦٨٧٣ - (مَنْ زنَى خَرَجَ منه الإيمانُ . ومَنْ شَرِبَ الخَمْرَ غَيْرَ مُكْرَهٍ ولا مضْطَرٍّ ؛ خَرَجَ منه الإيمانُ . ومَنِ انتهبَ نُهْبَةً يَسْتَشْرِفُها[1] النّاس ؛ خَرَجَ منه الإِيمانُ ، فإنْ تابَ ؛ تابَ اللهُ عليه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٧١ / ٧٢٢٤) : حدثنا

---

(١) الأصل : (يستسمر فيها) ! والتصحيح من « المعجم » و « المعرفة » .

محمد بن شعيب الأصبهاني : ثنا حفص بن عمر المهرقاني : ثنا عامر بن إبراهيم عن يعقوب القُمي عن عنبسة عن عيسى بن جارية عن شريك ـ رجل من الصحابة ـ قال : . . . فذكره مرفوعاً .

وأخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ٦٨ / ٢ ـ ٦٩ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٤) ، و في « معرفة الصحابة » (ق ٣١٧ / ٢) ، والشجري في « الأمالي » (١ / ٣٨) من طرق أخرى عن عامر بن إبراهيم الأصبهاني به . وقال أبو نعيم :

« تفرد به يعقوب » .

قلت : وهو صدوق يهم .

وشيخه عنبسة هو : (ابن سعيد قاضي الري) ؛ كما في شيوخ (يعقوب القمي) والرواة عن (عيسى بن جارية) من « التهذيب » . وقد ترجم له فيه ـ ومن قبله الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥) ـ بما يدل على أنه ثقة بلا خلاف . وهل هو المترجم في « طبقات المحدثين » (١ / ١٨٠ / ٩٠ / ٥) ، و« أخبار أصبهان » (٢ / ١٤٤) باسم (عنبسة بن أبي حفص الأصبهاني) ؛ فقد ذكر له أبو نعيم حديثاً آخر من رواية عامر بن إبراهيم : ثنا يعقوب القمي : ثنا عنبسة عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر . . . ؟ موضع نظر .

وأما (عيسى بن جارية) فهو علة الحديث ؛ لأنه لم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٢١٤) ، مع تضعيف الآخرين ، فقال ابن معين :

« عنده مناكير » . وكذا قال أبو داود . وقال في موضع آخر :

« منكر الحديث » . وضعفه آخرون .

نعم ؛ قال أبو زرعة :

« لا بأس به » .

ولعل هذا هو معتمد قول الحافظ في ترجمة (شريك) هذا من « الإصابة » ـ بعدما عزا الحديث لابن شاهين وابن السكن ـ :

« رجاله ثقات » ! وقوله في « الفتح » (١٢ / ٦١) :

« وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصَّحابة لم يُسَمَّ ؛ رفعه . . . » ! فذكر الجملة الأولى منه .

لكنه نقل في « الإصابة » عن ابن السكن أنه قال :

« في إسناده نظر » . ويؤيده قوله في « التقريب » :

« فيه لين » .

وأيضاً ؛ فقد جاءت الجملة المذكورة بسند صحيح عن أبي هريرة نحوه وزاد :

« وكان كالظلة ، فإذا انقلع منها ؛ رجع إليه الإيمان » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٠٩) .

وروي عنه بلفظ :

« . . . نزع الله منه الإيمان ؛ كما يخلع الإنسان القميص من رأسه » .

لكنه ضعيف ـ كما تقدم بيانه برقم (١٢٧٤) ـ .

ومن أوهام الحافظ قوله المتقدم :

« رجل من الصحابة لم يسم » !

فهذا مخالف لما في رواية الطبراني وغيره أنه (شريك) ، ولعله أراد أن يقول هذا ، ويتبعه بقوله : (ولم ينسب) . . فسبقه القلم فقال ما قال .

وأسوأ وهماً منه قول شيخه الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٠١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » !

فإنهم جميعاً معروفون ، ومن رجال « التهذيب » ؛ غير (شريك) ، وأستبعد جداً أنه يعنيه ؛ لصحبته . ويمكن أن ممن عناه شيخ الطبراني : (**محمد بن شعيب**) ؛ فقد صرح في بعض المواضع بأنه لا يعرفه ، فانظر مثلاً (٦ / ١١٥ و ١٠ / ٣٠٦) ، وهو مترجم عند أبي الشيخ في « طبقاته » ، وأبي نعيم في« أخباره » وقال :

« يروي عن الرازيين بغرائب ، حدثنا عنه القاضي ، توفي سنة ٣٠٠ » . انظر كتاب الشيخ حماد الأنصاري (٢٨٩ / ٥٦٨) .

ثم إن الهيثمي لم يسق من الحديث إلا الجملة الأولى منه فقط ، ولا أدري ما هو السبب ؟ وجرى على نسقه السيوطي في « الجامع الصغير » و « الكبير » أيضاً ! !

(تنبيه) : كنت قبل أن أقف على إسناد الحديث اتبعت الحافظ ابن حجر في تقويته لإسناده ، معتمداً على نقل المناوي عنه وإقراره إياه ولتحسين السيوطي بالرمز له !

٦٨٧٤ - (مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ ، فَجَعَلَها في بَطْنِه ؛ لَمْ يَقْبلِ اللهُ منه صَلاةً سَبْعاً ، إنْ ماتَ فيها (وفي رواية : فيهنَّ) ؛ ماتَ كَافراً ، فإنْ أَذْهَبَت عقْلَه عَنْ شَيءٍ من الفَرائِضِ (وفي الرواية الأخرى : القُرْآنِ) ؛ لمْ تُقْبَلْ له صَلاةٌ أربعينَ يَوْماً ، إنْ ماتَ فِيْها (وفي الأخرى : فيهنَّ) ؛ ماتَ كَافراً) .

منكر . أخرجه النسائي (٢ / ٣٣١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٠٤ / ١٣٤٩٢) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٤١) من طريقين عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . والسياق مع الرواية الأخرى للنسائي . وقال ابن الجوزي :

« حديث لا يصح ، قال علي ويحيى : لا يحتج بحديثه . وقال ابن المبارك : ارمِ به . وقال النسائي : متروك الحديث » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٠٢) بقوله :

« أخرجه النسائي » !

فلم يصنع شيئاً ؛ إلا إن كان يريد أنه كان الأولى به أن يعزوه إليه ؛ فنعم .

وأما عطف ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٣٠) على النسائي :

« والحاكم ، وصححه » !

فهو خطأ محض ؛ لأنه بلفظ آخر وطريق أخرى ، وليس فيه :

« إن مات فيها ؛ مات كافراً » .

وكذلك رواه ابن حبان (١٣٧٨) وغيره ، وعنده مكان هذه الجملة :

« فإن مات ؛ دخل النار » . وقال :

« أربعين صباحاً » . . مكان : « سبعاً » .

وهذا مما يؤيد نكارة حديث الترجمة .

ويؤكده أن يزيد بن أبي زياد ـ مع ضعفه ـ قد خالفه الثقة فضيل بن عمرو الفقيمي ، إسناداً ومتناً ؛ فقال : عن مجاهد عن ابن عمر قال :

« من شرب ، فلم ينتشِ ؛ لم تقبل له صلاة ما دام في جوفه أو عروقه منها شيء ، وإن مات ، مات كافراً ، وإن انتشى ؛ لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، وإن مات فيها ؛ مات كافراً » .

أخرجه النسائي .

قلت : فأوقفه على ابن عمر ، ولم يذكر (السبع) . وإسناده صحيح .

ثم ذكره ابن الجوزي من رواية الدارقطني من طريق عباد بن يعقوب : أنبأنا عمرو بن ثابت عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

« من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن مات منها ؛ مات كافراً ما دام في عروقه منها شيء » . وقال ابن الجوزي :

« تفرد به عباد عن عمرو بن ثابت . فأما عباد فقال ابن حبان : يروي المناكير عن المشاهير ؛ فاستحق الترك . وأما عمرو : فقال يحيى : ليس بثقة ولا مأمون . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات » .

(تنبيه) : حديث الترجمة وقع في الطبراني من مسند (ابن عمر) ، وساقه

في « معجمه » ! وعنه ذكره الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٧١) وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف » .

وإن من جهالات المعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، واعتدائهم على الحديث ، وتخبطاتهم فيه ؛ قولهم (٣ / ٢٢٥) في هذا الحديث :

« حسن ، رواه النسائي » !

٦٨٧٥ - (تَعبَّدَ عَابدٌ مِنْ بني إِسرائيلَ ، فعَبدَ اللهَ في صَوْمعته ستِّينَ عاماً ، فأمْطرت الأَرْضُ ؛ فاخْضَرَّتْ ، فأَشْرفَ الرَّاهِبُ مِنْ صَوْمَعتِه ، فقالَ : لو نزلْتُ فذكرتُ اللهَ فازددتُ خَيْراً ، فنزلَ ومَعَه رغيفٌ أو رَغيفانِ ، فبينَما هو في الأَرضِ لَقِيتْه امْرأةٌ ، فلمْ يزلْ يكلِّمُها وتكلِّمُه حتَّى غَشيَها ، ثمَّ أُغْمِيَ علَيْه ، فنزلَ الغَديرَ يستحمُّ ، فجاءَه سائلٌ ، فأَوْمَى إليهِ أنْ يأخُذَ الرَّغيفَينِ أو الرغيفَ ، ثمَّ ماتَ ، فوُزنتْ عِبادةُ ستِّينَ سنةً بتلكَ الزَّنْيَةِ ، فرجَحتْ الزَّنْيَةُ بِحَسنَاته ، ثمَّ وُضِعَ الرَّغِيفُ أو الرَّغِيفانِ مَعَ حَسناتِه ، فرجحَتْ حسناتُه ، فغُفِرَ لَهُ) .

منكر جداً . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١ / ٢٩٨ / ٣٧٩) من طريق غالب بن وزير الغزي : حدثنا وكيع قال : حدثني الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر مرفوعاً . وقال :

« سمع هذا الخبر غالب بن وزير عن وكيع بـ (بيت المقدس) ، ولم يحدث به بـ (العراق) ، وهذا مما تفرد به أهل فلسطين عن وكيع » .

قلت : لعل الأولى أن يقال : (تفرد به غالب الفلسطيني) ؛ لأن (أهل) اسم

جنس يشمل أكثر من واحد ؛ فيخشى أن يفهم منه بعضهم أن (غالباً) قد توبع ، وليس كذلك ؛ بل هو من مناكيره ، ولعل هذا هو ملحظ الحافظ في « اللسان » حينما لم ينقل عبارة ابن حبان هذه نصاً ، وإنما بالمعنى فقال (٤ / ٤١٦) :

« قال ابن حبان : لم يحدث به وكيع بالعراق ، وهذا مما تفرد به غالب عنه » .

قلت : ثم إن غالباً هذا ليس بالمشهور بالرواية والعلم ؛ وإن ذكره ابن حبان في « ثقاته » (٩ / ٣) وقال :

« حدثنا عن ابن قتيبة وغيره ، مستقيم الحديث » .

كذا قال ! وخالفه العقيلي ، وهو أقعد منه في هذا المجال ؛ فقد أورده في « الضعفاء » (٣ / ٤٣٤) ، وقال :

« حديثه منكر لا أصل له ، ولم يأت به عن ابن وهب غيره ، ولا يعرف إلا به » . وأقره الحافظ ، وبه تعقب توثيق ابن حبان .

ثم ساق العقيلي لفظه ، وقد مضى تخريجه برقم (١٤٢٠) بسنده عن ابن وهب بإسناده عن معاذ مرفوعاً ، وأن أبا نعيم استغربه ، والذهبي أبطله في « الميزان » . ولذلك قال في ترجمة (غالب) هذا من « المغني » :

« هالك » .

ويغلب على ظني أن أصل الحديث من الإسرائيليات ، رفعه هذا الهالك خطأً أو قصداً ؛ فقد صح موقوفاً عن عبد الله بن مسعود نحوه .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ١١١) ، وابن المبارك في « البر والصلة » (رقم ٢٨٤ - بترقيمي) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢٦٢ /

٣٤٨٨) من طريق سفيان عن سلمة بن كُهَيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود به .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي الزعراء ، واسمه : (عبد الله بن هانئ) ، وثقه ابن سعد وابن حبان ، والعجلي قال :

« ثقة من كبار التابعين » .

وهو صاحب ابن مسعود ـ كما قال الحافظ الفسوي في « المعرفة » (٣ / ٢٠٠) ـ .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين خطأ المنذري في سكوته على تصحيح ابن حبان ، ولا سيما وقد فعل ذلك وكرره في موضعين من كتاب (٨ ـ الصدقات) وثالث في كتاب (٢١ ـ الحدود) .

كما يتبين خطأ المعلقين الثلاثة ؛ فقد عارضوا المنذري في المرفوع والموقوف ، فضعفوهما معاً (١ / ٦٧٦) ، الأول : تقليداً لقول العقيلي المتقدم . والآخر : ادعاءً بغير بينة لا يعجز عنه أي جاهل . وهي عادة لهم ـ كما سبق ذكره مراراً ـ ! والله المستعان .

هذا ؛ وللأعمش حديث آخر يرويه مُضعّف من قبل حفظه ، يشبه هذا في بعض ألفاظه ، وفي كونه اضطرب راويه في رفعه ووقفه ، وأن الأشبه فيه أنه من الإسرائيليات ، فناسب تخريجه لبيان حاله ، وقد حاول بعضهم تقويته ، فعليك به !

ثم رأيت الأعمش قد روى حديث الترجمة بإسناد آخر له موقوفاً : فقال ابن أبي شيبة أيضاً (١٣ / ١٨٣ / ١٦٠٥٧) : حدثنا وكيع قال : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن مغيث بن سُمي قال :

« كان رجل يتعبد في صومعته نحواً من ستين سنة . . . » الحديث نحوه .

وإسناده إلى (مغيث) صحيح على شرط مسلم ، ومغيث ثقة من التابعين .

٦٨٧٦ - (تعبَّدَ رجلٌ في صَوْمعتِه ، فَمَطَرتِ السَّماءُ ، فأَعْشَبَتْ الأَرضُ ، فرأَى حمارَه يرعَى ، فقال : يا ربِّ ! لوْ كانَ لك حمارٌ ؛ أَرْعيتُه مَعَ حماري ؟ فبَلَغَ ذلكَ نَبيّاً من أَنبياءِ بَنِي إِسرائيلَ ، فأَرادَ أَنْ يدعوَ عليه ؛ فأوحَى اللهُ إليه : إنّما أُجازِي العبادَ على قَدْرِ عُقُولِهم) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٦٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٤ - ١٧٥) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢٥٧ / ٢٥٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ١٥٦ / ٤٦٤٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٣ و ٤٦ - ٤٧) ؛ كلهم من طريق أحمد بن بشير : حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا حديث منكر ، لا يرويه غير أحمد بن بشير » .

ثم ساق له أحاديث أخرى بأسانيد مختلفة ، ثم قال :

« وله أحاديث صالحة ، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له ، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم » .

وأقره ابن الجوزي ، وزاد بعد قوله : (أحمد بن بشير) :

« . . . قال يحيى بن معين : أحمد بن بشير متروك » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ١٣٢) بقوله :

« **قلت** : هو من رجال « الصحيح » ، أخرج له البخاري في « صحيحه » ، وقال أبو زرعة : صدوق . وقال الدارقطني : ضعيف يعتبر بحديثه . والحديث أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وقال : تفرد به أحمد بن بشير ، قال : وروي من وجه آخر موقوفاً . . . » .

قلت : وفي هذا التعقب مؤاخذات :

الأولى : إقراره ابن الجوزي على نسبة قوله : « متروك » لابن معين ؛ فإنه وهم ، وإنما هو قول عثمان بن سعيد الدارمي ؛ فقد قال هذا في كتابه « تاريخ عثمان بن سعيد عن أبي زكريا يحيى بن معين » (١٨٤ / ٦٦٤) :

« **قلت** : فـ (عطاء بن المبارك) تعرفه ؟ فقال : من يروي عنه ؟ **قلت** : ذاك الشيخ (أحمد بن بشير) . فقال : هَهْ . كأنه يتعجب من ذكر (أحمد بن بشير) ، فقال : لا أعرفه .

قال عثمان : (أحمد بن بشير) كان من أهل الكوفة ؛ ثم قدم بغداد ، وهو متروك » .

وهكذا رواه ابن عدي عن عثمان بن سعيد الدارمي في أول ترجمته لـ (أحمد ابن بشير) ، ورواه الخطيب عن ابن عدي وتعقبه بقوله :

« **قلت** : ليس (أحمد بن بشير) الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو ابن حريث الكوفي ؛ ذاك بغدادي ـ سنذكره بعد إن شاء الله ـ ، وأما أحمد بن بشير الكوفي ، فليست حاله الترك ، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها وقد كان موصوفاً بالصدق » .

ثم ساق له هذا الحديث من طريق ابن عدي ، وحكى قوله المتقدم : « حديث منكر » ، وأقره .

الثانية : قوله : « أخرج له البخاري في (صحيحه) » يوهم أنه احتج به ، وليس كذلك ؛ فقد قال أعرف الناس برجاله ، ألا وهو الحافظ ابن حجر في « مقدمة فتح الباري » (٣٨٥ ـ ٣٨٦) بعد أن ذكر بعض الأقوال المختلفة في حاله :

« أخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية ، وأبو أسامة ، وهو في « كتاب الطب » ، فأما تضعيف النسائي له ؛ فمشعر بأنه غير حافظ » .

ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له أوهام » .

قلت : فالعجب منه كيف رمز له بـ (خ) وأطلقه ولم يقيده بقوله : « متابعة » ـ كما يقتضيه كلامه المتقدم ـ ، وكأنه تبع في ذلك أصله « تهذيب الكمال » للمزي ؛ فإنه أطلقه أيضاً !

قلت : فمثله قد يحسن حديثه ، وقد يضعف ، حسب القرائن التي قد تحتف به ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ فإنه قد أنكره ابن عدي والخطيب ، وتبعهما الذهبي في « الميزان » ، ويؤيده المؤاخذة التالية :

الثالثة : قوله عن البيهقي : « وروي من وجه آخر موقوفاً » .

قلت : هذا مما يدل على أنه لا وجه لتعقبه المتقدم على ابن الجوزي ؛ لأن الموقوف هو من طريق (أحمد بن بشير) نفسه ، أخرجه البيهقي برقم (٤٦٣٩) من طريق محمد بن الصلت عنه بسنده المتقدم عن جابر بن عبد الله قال : . . .

فذكره . وقال :

« هذا موقوف ، وروي مرفوعاً » .

قلت : ومحمد بن الصلت هذا ـ هو : أبو جعفر الكوفي ، وهو ـ : ثقة من شيوخ البخاري ؛ وهذا يعني : أن (أحمد بن بشير) كان يضطرب في ضبطه وإسناده فتارة يرفعه ـ كما تقدم ـ ، وتارة يوقفه ، وهذا مما يؤكد ضعف حفظه الذي أشار إليه النسائي ، وغيره ممن ضعفه صراحة كالدارقطني .

وإذا عرفت هذا ؛ فالحديث بالوقف أشبه ، ثم هو كأنه من الإسرائيليات التي كان بعض الصحابة يتلقاها عن أهل الكتاب ، وموقفنا منها مع قول نبينا ﷺ :

« فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم . . . » . رواه البخاري ، وهو في « الصحيحة » (٤٢٢) .

٦٨٧٧ ـ (لا يدخلِ الجنَّةَ مِسْكينٌ مُسْتَكْبِرٌ ، ولا شَيْخٌ زانٍ ، ولا منّانٌ على اللهِ بعمَلِه) .

منكر بجملة : (المنان) . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٨٢ / ٢٢٥٥) ، وابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ١٨١ / ١) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ٢١٨ / ٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » وغيرهم من طريق الصباح بن يحيى عن خالد بن أبي أمية عن نافع مولى رسول الله ﷺ قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً : الصباح هذا : قال البخاري (٢ / ٢ / ٣١٢) :

« فيه نظر » .

ولم يعرفه أبو حاتم ولا ابنه ؛ فقال في « الجرح » (٢ / ١ / ٤٤٢ / ١٩٤١) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : شيخ » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« متروك ؛ بل متهم » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال - نقلاً عن العقيلي وابن عدي - :

« هو من جملة الشيعة » .

وفاتهما أن ابن حبان ذكره في « الضعفاء » وقال (١ / ٢٧٧) :

« كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد » .

وشيخه (خالد بن أبي أمية) ؛ فهو مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وبها أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، وسكتا عنه . ومن العجيب أن ابن حبان أورده كذلك في كتابه « الثقات » (٤ / ١٩٩) ! فأخل بذلك بشرطه المعروف في مقدمة كتابه « الصحيح » (١ / ٨٣ - الإحسان) ، وهو أن يكون الراوي معروفاً بالعدالة والصدق في الحديث والشهرة فيه . فراجعه ؛ فإنه مهم جداً ، وقد أخل بعدم التزامه إياه في مئات الرواة ؛ فكيف يوثق (خالداً) هذا وليس له إلا هذا الراوي الضعيف . . . باعترافه ؟!

وقد وجدت لخالد متابعاً لا يساوي شيئاً ؛ يرويه أبو مالك الأشجعي عن يوسف بن ميمون عن نافع مولى رسول الله ﷺ به .

أخرجه أبو نعيم قال : حدثناه أبو عمرو بن حمدان : ثنا الحسن بن سفيان عن فياض بن زهير : ثنا يزيد بن هارون : أبنا أبو مالك الأشجعي .

قلت : يوسف بن ميمون هذا : قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث جداً » . وقال أحمد :

« ليس بشيء » .

وضعفه آخرون ؛ وتناقض فيه ابن حبان . انظر « التهذيب » .

و(فياض بن زهير) : لم أعرفه . وأخشى أن يكون وقع في الأصل شيء من الخلط في إسناده ؛ فقد عزاه الحافظ في ترجمة (نافع) هذا من « الإصابة » لأسلم ابن سهل في « تاريخ واسط » من طريق يزيد بن هارون عن عبد الملك بن حسين عن يوسف بن ميمون عنه به .

وأسلم بن سهل هذا هو المعروف بـ (بحشل) ، ولم أجد الحديث في « تاريخ واسط » المطبوع ، فلا أدري أسقط الحديث منه ، أم في العزو شيء ؟ ثم قال الحافظ :

« أخرجه البخاري ومطين والحسن بن سفيان والبغوي وابن أبي داود وابن السكن وابن شاهين والطبراني وابن منده من طريق أبي سعيد الأشج عن عقبة ابن خالد عن الصباح بن يحيى عن خالد بن أبي أمية . . . فذكر الحديث مثله ، لكن فيه تقديم وتأخير . قال البغوي : ولا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث . وأخرجه ابن قانع من وجه آخر عن الصباح بن يحيى عن خالد بن أمية (!) . . . ولم يذكر قوله : (ولا منان على الله بعمله) » .

كذا قال ؛ فقد ذكر الحسن بن سفيان في جملة الذين أخرجوا الحديث من طريق (خالد بن أبي أمية) ؛ دون الطريق الأخرى التي رواها أبو نعيم عن الحسن

ابن سفيان بسنده المتقدم عن يوسف بن ميمون . . فلا أدري هل في عزو الحافظ تقصير وغفلة عن رواية أبي نعيم - مع استقصائه مصادر الطريق الأولى - ، أم في رواية أبي نعيم شيء - كما سبقت الإشارة إليه - ؟ فالأمر بحاجة إلى زيادة تحقيق . والله أعلم .

(تنبيه) : ذكرت في صدر هذا التخريج الطبرانيَّ في جملة من أخرج الحديث اعتماداً على تخريج الحافظ المذكور آنفاً ، وكذا على عزو المنذري إياه في « الترغيب » (٣ / ١٩٣ / ١٨) ، إلا أنه وقع في إسناده تحريف ، فقال :

« رواه الطبراني من رواية الصباح بن خالد بن أبي أمية عن رافع ، ورواته إلى (الصباح) ثقات » !

فجعل (الصباح) ابنَ خالد ؛ فصار تابعياً ! وصرح بذلك الهيثمي - تقليداً منه للمنذري ، فقال - في « مجمعه » (٦ / ٢٥٥) :

« رواه الطبراني ، وتابعيُّه (الصباح بن خالد بن أبي أمية) : لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

وقد عرفت أن الصواب : (عن) ، وأن والد (الصباح) : (يحيى) ، وأنه متروك ، وأن شيخه (خالد بن أبي أمية) مجهول .

ثم إنني إنما أخرجت الحديث هنا لقوله فيه : « ولا منان على الله بعمله » ، وإلا ؛ فسائر الحديث ثابت في غير ما حديث ، منها : حديث سلمان رضي الله عنه المخرج في « الصحيحة » (٣٤٦١) ، بل وفي بعضها ذكر (المنان) دون قوله : « على الله بعمله » ، وهو مخرج في « الصحيحة » من حديث ابن عمرو (٦٧٣) ، وابن عمر أيضاً (٦٧٤) ؛ فليكن هذا منك على بال .

٦٨٧٨ - (مَلْعونٌ مَلعونٌ مَنْ أغْرى بينَ بَهِيمتَينِ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٢٩ - ٣٣٠) : أخبرنا أبو القاسم الأزهري : حدثنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن : حدثنا **أبو بكر أحمد بن العباس بن حمويه الخلال** - وما حدث بغير هذا الحديث - : حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني : حدثنا أبو معاوية الضرير : حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وهو طرف من حديثه ، ولفظه :

« ملعون ملعون من سب أباه ، ملعون ملعون من سب أمه ، ملعون ملعون من عمل عمل قوم لوط ، ملعون ملعون من أغرى بين بهيمتين ، ملعون ملعون من غَيَّر تخوم الأرض ، ملعون ملعون من كمه أعمى عن الطريق » . وقال الخطيب :

« حديث منكر ، لا يثبت بهذا الإسناد ، والحمل فيه على (الخلال) ؛ فإن كل من عداه من المذكورين في إسناده ثقة » .

وذكره الذهبي في « الميزان » وقال :

« متهم » .

ثم ساق له هذا الحديث ، وذكر قول الخطيب المذكور بتلخيص ، وأقره الحافظ في « اللسان » .

وإنما أفردت الجملة المذكورة عن سائر الحديث ؛ لأني لم أجد لها شاهداً بهذا اللفظ ، ويغني عنه - لو صح - حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« نهى عن التحريش بين البهائم » .

وهو حديث ضعيف مضطرب الإسناد ؛ كما تراه محققاً في « غاية المرام »

(٢١٩ - ٢٢٠ / ٣٨٣) ؛ فراجعه إن شئت .

وأمّا سائر الحديث ؛ فله شاهد صحيح من حديث ابن عباس أيضاً دون تكرار لفظ : « ملعون » إلا في جملة (عمل قوم لوط) ؛ فقد كررها ثلاثاً ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٦٢) .

٦٨٧٩ - (اجْمعُوا ، مَنْ وَجَدَ عُوداً ؛ فلْيأتِ به ، ومَنْ وَجَدَ عَظْماً أَوْ شَيْئاً ؛ فلْيأتِ به . قال : فما كانَ إلاّ ساعةً حتّى جَعَلْناهُ رُكَاماً . فقالَ :

أَترونَ هذا ؟ فكَذلكَ تجْتمعُ الذُّنوبُ على الرَّجُلِ مِنكم ؛ كما جَمَعْتُم هذا ، فلْيتّقِ اللهَ رجلٌ ؛ فلا يذْنِبْ صَغِيرةً ، ولا كبيرةً ؛ فإنها مُحْصَاةٌ علَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦٣ - ٦٤ / ٥٤٨٥) من طريق محمد بن سعد العوفي : ثنا أبي : ثنا عمي الحسين عن يونس بن نفيع عن سعد بن جنادة قال :

لما فرغ رسول الله ﷺ من حُنين ؛ نزلنا قفراً من الأرض ليس فيه شيء ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علل :

الأولى : محمد بن سعد - وهو : ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفي - : قال في « الميزان » :

« قال الخطيب : كان ليِّناً في الحديث ، وروى الحاكم عن الدارقطني أنه لا بأس به » .

الثانية : أبوه سعد بن محمد بن الحسن : قال أحمد :

« جهمي ، ولم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ، ولا كان موضعاً لذاك » ؛ كما في « اللسان » .

الثالثة : عمه (الحسين) ـ وهو : ابن الحسن بن عطية العوفي ـ : متفق على تضعيفه ؛ كما هو مبين في « اللسان » ، وقال :

« وقيل : كان العوفي هذا طويل اللحية جداً » .

الرابعة : يونس بن نفيع : لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المراجع ، وقد ساق له الطبراني سبعة أحاديث بهذا الإسناد ، وذكر أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨٠ / ١) أن لسعد بن جنادة بهذا الإسناد نحو عشرة أحاديث .

وقد وهم الهيثمي وهماً فاحشاً في هذا الراوي فقال في « المجمع » (١٠ / ١٩٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه (نفيع أبو داود) ، وهو ضعيف » !

فكأنه ظن أن (يونس بن نفيع) خطأ ، صوابه : (يونس) عن (نفيع) ، وفسر من عنده أنه (نفيع أبو داود) ، وساعده على ذلك أن من الرواة عن (نفيع) هذا (يونس بن أبي إسحاق) ! فقال ما قال . وكان من الممكن أن نجد له عذراً في هذا التصويب المبني على هذه الأوهام ؛ لو أن الطبراني روى بالإسناد المذكور هذا الحديث الواحد ؛ لأن (بن) كثيراً تُحَرَّفُ إلى (عن) ، وعلى العكس . أمَا والطبراني قد روى به ستة أحاديث أخرى ـ كما تقدم ـ ؛ فهو حقاً من أفحش الأوهام وأغربها .

يضاف إلى ما ذكرت أنه ألان القول في (نفيع) هذا ، وحاله أسوأ مما قال ؛

فإنه متروك ، وقد كذبه ابن معين .

وأما المنذري ؛ فاكتفى في « الترغيب » بالإشارة إلى تضعيف الحديث (٣ / ٢١١ - ٢١٢ / ٤) ، وقلده المعلقون الثلاثة ، ونقلوا كلام الهيثمي المتقدم وأقروه ، ولا يليق بهم إلا ذلك !

٦٨٨٠ - (كانَ لِيعقوبَ النّبيّ أخٌ مواخ ، فقالَ له ذاتَ يوم : ما الذي أذْهبَ بصرَكَ ، وقوّسَ ظَهْركَ ؟ قالَ : أمّا الذّي أذْهبَ بَصَرِي فالبكاءُ على (يوسفَ) ، وأمّا الّذي قوّسَ ظَهْرِي فالحُزن على (بنْيامِين) . فأتاهُ جِبريلُ عليه السلام فقال : يا يعقوبُ ! إنّ اللهَ يقرئكَ السّلامَ ، ويقولُ لكَ : أمَا تسْتَحي أنْ تَشْكُوَني إلى غَيْري ؟ ! فقالَ يعقوبُ : ﴿ إنّما أشْكُو بثّي وحُزْني إلى اللهِ ﴾ . فقال جبريلُ : اللهُ أعلمُ بما تَشْكُو) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٥ / ١٠١ / ١ - ٢) : حدثنا الحسن بن عرفة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمر بن أبي الزبير عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (حفص) هذا ، ولا يعرف إلا بهذه الرواية ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٥٣) :

« حفص بن عمر بن أبي الزبير : يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه يحيى ابن عبد الملك بن أبي غنية » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« ضعفه الأزدي ، فلعله : عن أبي الزبير ، أو كأنه (حفص بن عمر بن أبي يزيد ؛ عن ابن الزبير ، لا : عن أبي الزبير) ، ولا يعرف من ذا ؟ » . ولذا قال الحافظ

ابن كثير في (تفسير سورة يوسف) :

« حديث غريب فيه نكارة » .

وإن مما يؤكد جهالة هذا الراوي الاختلاف في اسمه ؛ فقد رواه الحاكم (٢ / ٣٤٨) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٢٣٠ / ٣٤٠٣) بسنده عن ابن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمر بن الزبير . . . ؛ كذا فيه : (ابن الزبير) ، وقال الحاكم :

« هكذا في سماعي : (حفص بن عمر بن الزبير) ، وأظن (الزبير) وهماً من الراوي ؛ فإنه : (حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري) ابن أخي أنس بن مالك ، فإن كان كذلك ؛ فالحديث صحيح » !

كذا قال ، وهو بعيد جداً ؛ لأنه لا مستند له إلا الظن ، مع مخالفة الطريقين المتقدمين على الخلاف بينهما : (أبي الزبير) . . (ابن الزبير) .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٦١ ـ ٦٢ / ٦١٠١) ، و« المعجم الصغير » (١٧٨ ـ هند) من طريق وهب بن بقية الواسطي قال : حدثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حصين بن عمر الأحمسي عن أبي الزبير عن أنس ابن مالك . . . وقال :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به وهب بن بقية » .

كذا قال ! و(حصين بن عمر الأحمسي) : متروك ـ كما في « التقريب » ـ ، لكن شيخ الطبراني الراوي عن وهب (محمد بن أحمد الباهلي البصري) : قال ابن عدي :

« يضع الحديث » .

ثم ساقه الحاكم من طريق إسحاق بن راهويه : أنبأ عمرو بن محمد : ثنا زافر ابن سليمان عن يحيى بن عبد الملك عن أنس بن مالك مرسلاً .

يعني : منقطعاً ، بإسقاط الواسطة بين (ابن عبد الملك) - وهو : ابن أبي غنية - وأنس .

ورواه ابن أبي الدنيا في « الفرج بعد الشدة » (ص ١٣) : حدثني الحسين ابن عمرو بن محمد القرشي (كذا) : حدثنا أبي : أنا زافر بن سليمان عن يحيى ابن عبد الملك عن رجل عن أنس . . .

قلت : فأثبت الواسطة ، ولم يسمه . لكن الحسين هذا - وهو : ابن عمرو بن محمد العنقزي - : قال أبو زرعة الرازي :

« كان لا يصدق » .

وزافر بن سليمان : صدوق كثير الأوهام ؛ - كما قال الحافظ - :

ورواه البيهقي (٣٤٠٤) من طريق الحاكم أيضاً ، و (٣٤٠٥) علقه على (الحسين بن عمرو بن محمد القرشي) عن أبيه . . .

وبالجملة ؛ ففي الإسناد اضطراب وجهالة ، وقد أخطأ المعلق على « شعب الإيمان » بقوله :

« أخرجه المصنف من طريق الحاكم (٢ / ٣٤٨) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي » .

فإن الحاكم - وبالتالي الذهبي - لم يصححه إلا على الظن ، وقد سبق الجواب عنه .

وللحديث طريق أخرى واهية جداً : من طريق **يحيى بن حميد عن أبان بن أبي عياش** عن أنس بن مالك . . .

أخرجه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في « مسنده » - كما في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٣١ / ٢) - ، ومن طريقه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ١٠١٩ / ٢٥٠٦) .

قلت : أبان هذا : قال أحمد :

« تركوا حديثه » .

ويحيى بن حميد : لم أعرفه .

ثم إن للحديث تتمة طويلة في رواية غير ابن أبي حاتم ، وهي مما يؤكد نكارة الحديث - كما تقدم عن الحافظ ابن كثير - ، والأشبه عندي أنه من الإسرائيليات ، وهم في رفعه بعض الرواة . والله أعلم .

٦٨٨١ - (أَيُّما رجَل أضَافَ قَوْماً ، فأَصْبحَ الضَّيفُ محْروماً ؛ فإنَّ نَصْرَه حقٌّ على كلِّ مسْلمٍ حتَّى يأْخذَ بِقرَى ليْلةٍ من زَرْعِه ومالِه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو داود (٣٧٥١) ، والدارمي (٢ / ٩٨) ، والحاكم (٤ / ١٣٢) ، والطيالسي في « مسنده » (١٥٦ / ١١٤٩) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٩ / ١٩٣) ، وكذا الذهبي في « السير » (٧ / ٢٢٧) ،

وأحمد (٤ / ١٣١ و ١٣٣) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١ / ٣٤٠ - ٣٤١ / ٣٠٠٤) ، كلهم من طريق شعبة : حدثني أبو الجودي عن **سعيد بن المهاجر** عن المقدام أبي كريمة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وأقره المنذري (٣ / ٢٤٢ / ٨) ، ووافقه الذهبي !

وغفلوا جميعاً عن جهالة سعيد بن المهاجر ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » - تبعاً لابن القطان - :

« مجهول »[1] .

ثم غفل عن هذا ؛ فقال في « التلخيص الحبير » (٤ / ١٥٩) - بعدما عزاه لأبي داود - :

« وإسناده صحيح » !

قلت : وعلى العكس منه تنبه الذهبي للجهالة ؛ فقال في « السِّيَر » :

« هو من غرائب شعبة ، وسعيد شامي لا يعرف » .

وفي الحديث علة أخرى ؛ وهي نكارة لفظه ، ومخالفة سعيد بن المهاجر للشعبي ؛ فإنه رواه عن المقدام عن النبي ﷺ مختصراً بلفظ :

« ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فمن أصبح بفنائه ؛ فهو عليه دين ، إن شاء ؛ اقتضى ، وإن شاء ؛ ترك » .

رواه أبو داود أيضاً وغيره بسند صحيح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٠٤) .

---

(١) قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٩٣) على قاعدته في توثيق المجهولين !

وأخرجه الطبراني (٢٠ / ٢٨١ / ٦٦٥) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد ابن سنان : ثنا أبي عن أبيه : ثنا أبو يحيى الكلاعي عن المقدام به ؛ إلا أنه قال :

« . . . محروماً بفنائه ؛ وجبت نصرته على المسلمين حتى يأخذوا له بحقه من زرعه وضرعه ؛ لما حرمه من حق الضيافة » .

وهو بهذا اللفظ منكر أيضاً ؛ فيه ضعيفان من أولاد أبي فروة - وهو : يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي - . وأبو فروة وثقه ابن حبان وروى عنه جمع ؛ لكن (محمد بن يزيد بن سنان) وأبوه ضعيفان ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

٦٦٨٢ - (مَنْ نَصَبَ شجَرةً ، فصَبَر على حِفْظِها ، والقِيامِ علَيْها حتَّى تُثْمِرَ ؛ كانَ له في كلِّ شَيء يُصابُ من ثَمَرتِها صَدَقةٌ عندَ اللهِ عزَّ وجلَّ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه أحمد (٤ / ٦١ و ٥ / ٣٧٤) : ثنا عبد الرزاق قال : أنا داود بن قيس الصنعاني قال : حدثني عبد الله بن وهب عن أبيه قال : حدثني فَنَّج قال :

كنت أعمل في (الدينباذ) ، وأعالج فيه ، فقدم يعلى بن أمية أميراً على اليمن ، وجاء معه رجال من أصحاب النبي ﷺ ، فجاءني رجل ممن قدم معه وأنا في الزرع أصرف الماء في الزرع ، ومعه في كمه جوز ، فجلس على ساقية من الماء وهو يكسر من ذلك الجوز ويأكله ، ثم أشار إلى (فنج) فقال : يا فارسي ! هلم ، فدنوت منه ، فقال الرجال لـ (فنج) : أتضمن لي غرساً من هذا الجوز على هذا الماء ؟ فقال له (فنج) : ما ينفعني ذلك ؟ قال : فقال الرجل : سمعت رسول الله ﷺ يقول - بأذني هاتين - : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (فنج) هذا : لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وبها أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، وكذلك ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٩٩ ، ٣٠٠) ، وقال :

« شيخ » !

وقد ترجمه الحسيني في « رجال المسند » ، وأشار إلى هذا الحديث وقال :

« وهو منكر » . وقال في (فنج) :

« وهو مجهول » .

وأقره الحافظ في « تعجيل المنفعة » (ص ٣٣٥) ؛ لكنه عقب عليه بذكر ابن حبان إياه في « الثقات » .

و(عبد الله بن وهب) - وهو : ابن منبه - ، وداود بن قيس الصنعاني ، غير مشهورين ، وقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله في كل منهما :

« مقبول » .

ومن هذا التحقيق يتبين للناظر تساهل المنذري في قوله في « الترغيب » (٣ / ٢٤٥ / ٦) :

« رواه أحمد . . . وإسناده لا بأس به » !

والأحاديث الأخرى الصحيحة التي ذكرها المنذري في الباب فيها بركة وغنية عن هذا ، وقد كنت خرجت طائفة منها في المجلد الأول من « الصحيحة » تحت عنوان : « حض الإسلام على استثمار الأرض وزرعها » ؛ فانظر الأحاديث (٧ - ٩) ،

ولو أن الحكومات الإسلامية قامت كلها بالعمل بها ؛ لكانوا أغنياء اقتصادياً ولغزوا به غيرهم . . بديل أن يغزوهم غيرهم . والله المستعان .

٦٨٨٣ - (جاءَني جِبْريلُ عليه السلام ، فقالَ : إنَّ اللهَ ارتَضَى هذا الدِّينَ لنَفْسِه ، ولا يُصْلِحُه إلاّ السَّخَاءُ وحُسْنُ الخُلُقِ ؛ فأَكْرِمُوه بهِما ما صَحِبْتُموه) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٤٨) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ / ٥٢٣) **من طريق عبد الله بن شبيب** : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة : **ثنا أبو قتادة العدوي** - من ولد عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، حليف بني زهرة - **عن جري بن رزين بن دعلج الحذاء** عن ابن المنكدر وصفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ **عبد الله بن شبيب** - هو : أبو سعيد الربعي - : قال الذهبي في « الميزان » :

« أخباري علامة ؛ لكنه واهٍ . قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث . . . وبالغ فَضْلَك الرازي فقال : يحل ضرب عنقه . . . » .

وأبو قتادة العدوي - وفي « الترغيب » : العذري - : لم أعرفه ، ومثله شيخه (جري بن رزين) ، وفي « الترغيب » : (جرير بن رزيق) . والله أعلم .

ورواه **عبد الملك بن مسلمة** : حدثنا إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر قال : سمعت محمد بن المنكدر يقول : سمعت جابر بن عبد الله يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (رقم ٣٥ و ٦١٥) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢٦٣ / ٢٦٦) ، والطبراني في « الأوسط » (٩ / ٤٢٤ / ٨٩١٥) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٣٤) في ترجمة (عبد الملك) هذا ، وقال :

« يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عني بعلم السنن » . وقال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٧١) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : كتبت عنه ، وهو مضطرب الحديث ، ليس بقوي ، حدثني بحديث في الكرم عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام بحديث موضوع » .

قلت : يشير إلى هذا .

وليس عند الخرائطي قوله : « فأكرموه بهما ما صحبتموه » .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ٤٦ ـ ٤٧) ؛ دون قوله : « بهما . . . » في ترجمة إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر ، وقال :

« لا يتابع على حديثه » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

وتمام كلام العقيلي ـ فيما نقله الحافظ في « اللسان » عنه ـ :

« . . . من وجه يثبت » .

وهذا غير ثابت في مطبوعة « الضعفاء » . ثم قال الحافظ :

« وأشار بقوله : « وجه يثبت » إلى رواية (محمد بن الأشرس) الآتية فيه » .

وهناك قال في ترجمته ـ تبعاً للذهبي ـ :

« متهم في الحديث ، وتركه أبو عبد الله بن الأخرم وغيره » . ثم قال الحافظ :

« وأخرج الحافظ الضياء في « المختارة » . . . ثنا محمد بن أشرس : ثنا عبد الصمد بن حسان : ثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر . . . » فذكر الحديث ، وقال :

« وخفي على الضياء حال محمد بن أشرس » .

قلت : وعبد الصمد بن حسان هذا مروزي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« تركه أحمد بن حنبل ، وقبِله غيره » .

لكنه في « الميزان » نفى صحة المنسوب لأحمد فقال :

« وهو صدوق إن شاء الله تعالى ، تركه أحمد بن حنبل ، ولم يصح هذا . وقال البخاري : وهو مقارب » . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« صالح الحديث ، صدوق » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤١٥) .

هذا ؛ وقد كنت خرجت الحديث بنحوه من حديث عمران بن حصين بلفظ :

« . . . ألا فزينوا دينكم بهما » .

ومن حديث غيره أيضاً فيما تقدم برقم (١٢٨٢) ، وذكرت ثمة عن المناوي أنه في « المكارم » عن أبي سعيد بإسناد أمثل ، ولم يتيسر لي تخريجه يومئذٍ والنظر في إسناده ومتنه ، ولكل أجل كتاب .

٦٨٨٤ - (إنَّ الحَيـاءَ والعِيَّ مِنْ الإيمانِ ، وهمـا يقـرِّبانِ من الجنَّةِ ، ويُباعدانِ من النَّار . والفُحشُ والبـذاءُ مِنَ الشَّيْطانِ ، وهمـا يُقرِّبانِ من النّارِ ، ويُباعدانِ من الجنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١١٤ / ٧٤٨١) من طريق محمد بن محصن العكاشي : ثنا صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان : حدثني أبو أمامة مرفوعاً . فقال أعرابي لأبي أمامة : إنا لنقول في الشعر : إن العي من الحمق ! فقال :

تراني أقول : قال رسول الله ﷺ ؛ وتجيئني بشِعْرك النتن ؟!

قلت : وهذا موضوع ، ورجاله ثقات ؛ غير العكاشي هذا ، فقد أجمعوا على تضعيفه ؛ بل قال فيه ابن معين وأبو حاتم :

« كذاب » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٧٧) :

« شيخ يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه » . وقال الدارقطني في « سؤالات البرقاني » له (٦٢ / ٤٥٩) :

« متروك يضع » .

وساق له ابن عدي أحاديث كثيرة ، ثم قال (٦ / ١٦٩) :

« كلها مناكير موضوعة » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه » .

قلت : ولعله مما يؤكد كذبه في هذا الحديث أنه رواه الثقة حسان بن عطية عن

أبي أمامة مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« الحياء والعي شعبتان من الإيمان ، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق » .

أخرجه الترمذي (٢٠٢٨) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١١ / ٤٤ / ١٠٤٧٧) و« الإيمان » (٣٩ / ١١٨ - بتحقيقي) ، وأحمد (٥ / ٢٦٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٦ / ١٣٣ / ٧٧٠٦) من طريق الحاكم - وهذا في « المستدرك » (١ / ٩ و٥٢) - وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

وأما الجهلة الثلاثة ؛ فقالوا في تعليقهم على « الترغيب » (٣ / ٣٨٠) :

« حسن بشواهد . . . » .

ثم عَزَوْه لبعض المذكورين - ومنهم الحاكم - ، وكتموا تصحيحه وموافقة الذهبي ؛ لكي يستروا حكمهم المذكور الذي يدل على أنهم يخبطون في أحكامهم خبط العشواء في الليلة الظلماء . والله المستعان .

ولعلهم فعلوا ذلك من باب التوسط بين التصحيح المذكور ، وقولهم :

« ورواه الطبراني في الكبير ، وفيه محمد بن محصن العكاشي ، وهو ضعيف لا يحتج به . (مجمع الزوائد : ١ / ٩١) » !

قلت : وهذا مما يؤكد جهلهم الذي لا حدود له ، وأنهم يهرفون بما لا يعرفون ، فتوهموا أن في إسناد الحاكم هذا الذي ضعفه الهيثمي ، فتوسطوا هم ؛ فحسنوه !!

ومن تمام جهلهم هنا أنهم لم يعلموا خطأ الهيثمي وتساهله في اقتصاره على

تضعيف (العكاشي) ؛ فقد عرفت مما تقدم من أقوال الأئمة النقاد أنه كذاب يضع . وقد ذكر الهيثمي هذا في بعض الأحاديث في « المجمع » ؛ فانظر مثلاً (١ / ٨٢ و٥ / ١١٧) .

ومثله في التساهل سكوت المنذري عن الحديث في « الترغيب » (٣ / ٢٥٤) ، وقد عقب به على حديث الترمذي الصحيح بقوله :

« ورواه الطبراني بنحوه ، ولفظه : . . . » .

وأسوأ منه ما وقع لأخينا الفاضل حمدي السلفي ؛ فإنه علق على حديث الطبراني بقوله :

« ورواه أحمد . . . والترمذي . . . وابن أبي شيبة . . . وهو حديث صحيح وصححه الحاكم . . . قال في المجمع . . . وفيه محمد بن محصن العكاشي . . . » .

فأوهم بأن حديث الطبراني رواه المذكورون بتمامه وأنه صحيح ! وكان عليه أن يفرق بينه وبين حديثهم بمثل قوله : (مختصراً) . . على الأقل ، ولعله سقط من قلمه .

٦٨٨٥ - (كَرَمُ المرْءِ تَقْواهُ ، ومُروءتُه عقْلُه ، وحَسَبُه خُلُقُه) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٣٠٢ / ٦٦٤) من طريق عبد الله بن شبيب قال : حدثني أبو بكر بن عبد الله المدني : حدثني عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (عبد الله بن شبيب) - وهو : الربعي الأخباري - : اتهمه ابن عدي (٤ / ٢٦٢) بسرقة الحديث من النضر بن سلمة

(شاذان) الذي كان يضعها ، وساق له أحاديث من غير طريقه ، وقال :

« وله من الأحاديث التي أنكرت عليه غير ما ذكرت كثير » . وقال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » . ومضى له حديث قريباً (٦٨٨٣) .

قلت : والحديث تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة بلفظ :

« كرم المرء دينه . . . » . والباقي مثله .

خرجته هناك (٢٣٦٩) عنه من ثلاثة طرق واهية .

ثم وقفت له على طريق رابع بلفظ حديث الترجمة : يرويه عبد الله بن زياد : أخبرني العلاء عن أبيه عنه مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي في ترجمة (عبد الله بن زياد) هذا ـ وهو : ابن سمعان المدني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » . وذكر في « الميزان » عن مالك وغيره أنه :

« كذاب » . وقال ابن عدي في آخر ترجمته :

« أروى الناس عنه عبد الله بن وهب ، والضعف على حديثه ورواياته بيِّن » .

(تنبيه) : قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٥٧ / ١١) ـ عقب حديث أبي هريرة ـ :

« ورواه البيهقي أيضاً موقوفاً على عمر ، وصحح إسناده ، ولعله أشبه » .

قلت : في تصحيح إسناده نظر ؛ بينته في التعليق على « ضعيف الترغيب » (٢٣ ـ الأدب / ٢) ، وهو تحت الطبع(*) .

٦٨٨٧(**) ـ (أُنزِلت النُّبُـوَّةُ ، (وفي لفظ : أُنزلَ القـرآنُ) في ثلاثةِ أمْكنةٍ : بمكةَ ، وبالمدينةِ ، وبالشَّامِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٠١ / ٧٧١٧) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٢٥) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ١٦٥) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً ، واللفظ الأول للخطيب ؛ رواه من طريق يعقوب بن سفيان صاحب « المعرفة » ، وعزاه إليه وإلى ابن عساكر ؛ دون الطبراني والخطيب .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عفير بن معدان : قال الذهبي في « المغني » :

« مشهور ، ضعفوه . وقال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » من حديث خالد بن معدان : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر الحديث باللفظ ، وزيادة :

« فإن أُخرجتْ من إحداهن ؛ لم يرجع إليهن أبداً » . وقال المنذري (٤ / ٦٣) :

« رواه أبو داود في « المراسيل » من رواية بقية » .

قلت : ولم أره في مطبوعة « المراسيل » (طبعة المؤسسة) .

(*) وقد صدر بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

(**) كذا الترقيم في أصل الشيخ رحمه الله ، قفز عن (٦٨٨٦) . (الناشر) .

ومن تخاليط المعلقين الثلاثة على « الترغيب » قولهم (٣ / ٦٤٤) :

« مرسل حسن . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٦٠) : رواه الطبراني وأحمد (٣ / ٤٩٩) موقوفاً على خريم ، ورجالهما ثقات » .

قلت : وهذا التخريج واضح أنه لحديث آخر . . وهو عن خريم - كما هو واضح - وهذا إن دل على شيء ؛ فهو يدل على عدم قيامهم بواجب تصحيح التجارب على الأقل ، فكيف يستطيعون القيام بالتحقيق ومقابلة النصوص بالأصول ؛ بله التصحيح والتعليل والتضعيف؟! وها هو المثال في تصديرهم هذا التخريج بقولهم : « مرسل حسن » ! فكيف يصح هذا التحسين ، وهم لم يقفوا على إسناده ، وأمامهم إعلال المنذري إياه بـ (بقية) ، وهو معروف بالتدليس ؟ !

٦٨٨٨ - (هذا [الطعام] مّمَا كان يعجبُ رسولَ اللهِ ﷺ ، ويُحسِّنُ أكْلَه . يعني : خبْزَ الشَّعيرِ عليهِ زَيتٌ والفُلفلُ والتَّوابلُ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (٩١ / ١٧٩ - دعاس) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٩٩ / ٧٥٩) من طريق **فضيل بن سليمان** : حدثنا فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال : حدثني عبيد الله بن علي عن جدته سلمى : أن الحسن بن علي وابن عباس وابن جعفر أتوها فقالوا لها :

اصنعي لنا طعاماً مما كان يعجب رسول الله ﷺ ، ويحسن أكله . فقالت : يا بَني ! لا تشتهونه اليوم ! قالوا : بلى ، اصنعيه لنا . قال :

فقامت فأخذت من شعير فطحنته ، ثم جعلته في قدر ، وصبت عليه شيئاً من

زيت ، دقت الفلفل وفي رواية : (وكـان إدامـه الزيت ، ونثـرت عليـه الفلفل) والتوابل ، فقربته إليهم فقالت : . . . فذكرته .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علل :

الأولى : عبيد الله بن علي ـ وهو : ابن أبي رافع المدني ـ : مختلف فيه ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« قال أبو حاتم : لا يحتج به . ووثقه غيره » . ولهذا قال في « المغني » :

« صويلح ، فيه لين » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« لين الحديث » .

والأخرى : فضيل بن سليمان ـ وهو : النُّميري ـ : قال الذهبي في « الكاشف » :

« قال ابن معين : ليس بثقة . وقال أبو زرعة : ليِّن . وقال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوي » . ولهذا قال في « المغني » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له خطأ كثير » .

قالوا فيه هذا ، وجرحوه مع كونه من رجال الشيخين ؛ لكن قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٣٥) :

« ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها » .

ثم بيَّنها .

ومما تقدم يظهر تساهل الهيثمي بقوله في « المجمع » (١٠ / ٣٢٥) :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير فائد مولى ابن أبي رافع ، وهو ثقة » .

فلم يتعرض للعلتين بذكر ! !

وأسوأ منه قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١١٣ / ٢٨) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » !

ولذلك تعجب منه الشيخ الناجي ؛ فقال في « العجالة » (ق ٢١١ / ٢) :

« . . . عجيب ! وكيف ، وقد رواه فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع - وهو صدوق - عن مولاه ، وهو ليِّن الحديث » .

٦٨٨٨/م - (في قولِه : ﴿ فطَفِقَ مسْحاً بالسُّوقِ والأَعْناقِ ﴾ قال : يَقطعُ أعناقَها وسُوقَها) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٥٠٢ / ٦٩٩٣) : حدثنا محمد بن سفيان بن حدير قال : حدثنا صفوان بن صالح قال : حدثنا مروان بن محمد قال : حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبيِّ بن كعب عن النبي ﷺ . . . وقال :

« لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن بشير » .

قلت : وهو ضعيف من قبل حفظه ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩٩) :

« وثقه شعبة وغيره ، وضعفه ابن معين وغيره ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : لكن (صفوان بن صالح) : قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة ، وكان يدلس تدليس التسوية . قاله أبو زرعة الدمشقي » .

ومحمد بن سفيان بن حدير ـ وهو : الرملي ـ : ترجمه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦) برواية ثلاثة عنه ؛ أحدهم الطبراني ، وساق له عنه حديثاً آخر في قوله تعالى : ﴿ وكان تحته كنز لهما ﴾ ؛ لم يورده الهيثمي ، وهو على شرطه ، ولم يذكره السيوطي في « الدر المنثور » . وأفاد ابن عساكر أن المترجم كان موجوداً سنة (٢٩٦) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث أورده السيوطي في « الدر » (٥ / ٣٠٩) ، وقال :

« وأخرج الطبراني في « الأوسط » ، والإسماعيلي في « معجمه » ، وابن مردويه بسند حسن عن أُبي بن كعب . . . » .

ونقله الآلوسي في تفسيره « روح المعاني » (٢٣ / ١٩٣) دون أن يعزوه إليه !

قلت : هو عند الإسماعيلي في« معجمه » (ق ١٢٣ / ١) من طريق أبي حاتم الرازي : حدثنا صفوان المؤذن به . فلا وجه لتحسين السيوطي إياه ؛ ومداره على سعيد بن بشير ، وما أظن أن ابن مردويه رواه إلا من طريقه ؛ ولعله لذلك أعرض الحافظ ابن كثير عن ذكره في « تفسيره » . وكذلك لم يذكره في كتابه الكبير « جامع المسانيد والسنن » / مسند أبي بن كعب .

هذا ؛ وقد اختلفت الآثار الموقوفة والمقطوعة في تفسير قوله تعالى : ﴿ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ ـ فهي تعني : سليمان عليه السلام ـ ؛ فقيل : عقرها وضرب أعناقها بالسيف . وقال بعضهم : كانت عشرين ألفاً ! وقال آخرون : بل جعل يمسح أعرافها وعراقيبها بيده حباً لها . ذكره الإمام الطبري في « تفسيره » (٢٣ / ١٠٠) ، ثم ساقه بإسناده عن علي ـ وهو : ابن أبي طلحة ـ عن ابن عباس

أنه فسره بذلك ، ثم قال :

« وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبه بتأويل الآية ؛ لأن نبي الله ﷺ لم يكن - إن شاء الله - ليعذب حيواناً بالعرقبة[1] ويهلك مالاً من ماله بغير سبب سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها ، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها » .

هذا ترجيح الإمام الطبري ، وهو مقبول جداً عندي ؛ وإن كان الحافظ ابن كثير لم يرضه ، وتعقبه بقوله :

« فيه نظر ؛ لأنه قد يكون في شرعهم جواز مثل هذا . . . » .

فأقول : اجعل (قد يكون) عند ذاك الكوكب ! لأنه يمكن لقائل أن يعارضه فيقول : « قد لا يكون . . . » ، فإن (قد) في قوله ليس للتحقيق . . إلا لو كان عليه دليل ، ولو وجد ؛ لعرفه الإمام وما خالفه ، ولو فرض أنه خفي عليه ؛ لاستدركه ابن كثير ، ولأدلى به ، فإذ لم يفعل ؛ فالواجب البقاء مع الأصل الذي تمسك به الإمام جزاه الله خيراً .

ولقد كاد المحقق الآلوسي أن يميل إلى هذا الذي اختاره الإمام ؛ لولا أنه وقف في طريقه حديثُ الترجمة الذي اغتر هو بتحسين السيوطي له ، فقد أعاد ذكره أكثر من مرة ، وذكر أنه يكفي في الاحتجاج به في هذه المسألة ! وهذا من شؤم الأحاديث الضعيفة ، والتساهل في نقدها ، وتقليد من لا تحقيق عنده فيها !

---

(١) وهي : قطع (العراقيب) ، جمع (العرقوب) : وهو من الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها .

٦٨٨٩ - (يا أيُّها النَّاسُ ! ابْكُوا ، فإنْ لمْ تَبْكُوا ؛ فتَباكَوا ، فإنَّ أَهْلَ النَّارِ يَبْكُونَ في النَّارِ حتّى تَسِيلَ دُموعُهم في وُجُوهِهم كأنَّها جَداولُ حتَّى تنْقطعَ الدُّموعُ ؛ فتَسِيل - يعني - الدِّماءَ ، فَتقْرحَ العُيونُ ، فلَوْ أنَّ سُفُناً أُرخِيَتْ فيها ؛ لجَرتْ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الرقة والبكاء » (٧١ / ٤٥) ، وأبو يعلى في « المسند » (٧ / ١٦١ - ١٦٢) - والسياق له - ، ونعيم بن حماد في « زوائد الزهد » (٨٥ / ٢٩٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٣٣ / ٥٠٠) ؛ كلهم عن عمران بن زيد : حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أو ضعيف جداً ؛ يزيد الرقاشي - هو : ابن أبان ، وقد - : ضعفوه ؛ بل قال الذهبي في « المغني » :

« متروك » .

وعمران بن زيد - وهو : أبو يحيى التغلبي - : مختلف فيه - كما قال الذهبي - ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن » .

قلت : تابعه الأعمش عن يزيد الرقاشي به مختصراً بلفظ :

« يرسَلُ البكاء على أهل النار ، فيبكون حتى تنقطع الدموع ، ثم يبكون الدم . . . » الحديث .

أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٤) ، والبيهقي في « البعث والنشور » (٣١٣ / ٦٥١ و٦٥٢) .

والأعمش : مدلس ، فيخشى أن يكون تلقاه عن بعض الضعفاء ، وبخاصة أن البيهقي أعله بالوقف ، فقال عقبه :

« ورواه أبو شهاب عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك موقوفاً » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٩١) ـ وقد ساق حديث الترجمة ـ :

« قلت : روى بعضه ابن ماجه . رواه أبو يعلى . وأضعف من فيه يزيد الرقاشي ، وقد وثّق على ضعفه » .

ولعل الصواب في الحديث الوقف ؛ فقد قال قسامة بن زهير : خطبنا أبو موسى الأشعري فقال :

« يا أيها الناس ! ابكوا . . . » الحديث .

أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٩٩) بسند صحيح ، وهو يعل حديث أبي النعمان محمد بن الفضل بإسناده عن عبد الله بن قيس ـ وهو : أبو موسى الأشعري ـ : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره مختصراً . رواه الحاكم .

وأبو النعمان هذا يلقب بـ (عارم) ، وقد كنت خرجت حديثه هذا في « الصحيحة » برقم (١٦٧٩) قبل أن أقف على هذا الموقوف على أبي موسى ؛ فهو يدل على أنّ (عارماً) أخطأ في رفعه . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع لبعضهم في هذا الحديث بعض الأخطاء ؛ فوجب التنبيه عليها :

أولاً : تصدير المنذري إياه بقوله (٤ / ٢٤٢ / ٣) :

« وعن أنس بن مالك . . . » .

ثم عزاه لابن ماجه وأبي يعلى ، وساق لفظه المذكور أعلاه ؛ دون قوله في آخره : « فلو أن سُفناً . . . » .

ثم ساقه برواية الحاكم ، وسكت عن تصحيحه ، وقد عرفت علته .

ثانياً : جملة : « فلو أن سُفناً . . . » ثابتة في « مسند أبي يعلى » ـ كما رأيت أعلاه ـ ؛ فلا أدري لماذا لم يذكرها المنذري ، وتبعه الهيثمي ، ثم الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (٤ / ٣٩٨ / ٤٦٧٣) ؟! أهو التقليد ، أم اختلاف نسخ « أبي يعلى » ؟ وهي ثابتة في نقل الحافظ ابن كثير عنه في « التفسير » (٢ / ٣٧٨) ، وكذلك هي في رواية الآخرين الذين سبق ذكرهم مع أبي يعلى في أول التخريج ، وكذا في رواية ابن ماجه والبيهقي عن الأعمش ، وفي رواية أحمد عن أبي موسى الموقوفة .

ثالثاً : قول المعلق على « مسند أبي يعلى » ـ بعد أن ضعف إسناده جداً ـ :

« وفي الباب : عن سعد بن أبي وقاص عند ابن ماجه . . . ، ولم أجده عنده من حديث أنس ـ كما أشار الهيثمي ـ » .

فأقول : فيه أمران :

الأول : نفيه المذكور غفلة منه ؛ فقد قدمت الإشارة إلى موضع وجود الحديث عند ابن ماجه بالرقم ؛ فالوهم منه ، وليس من الهيثمي .

والآخر : قوله : « وفي الباب عن سعد . . . » يوهم أن الحديث عنه بتمامه في بكاء أهل النار ، وليس فيه من ذلك ولا حرف واحد ، وإنما فيه الجملة الأولى منه فقط :

« ابكوا ، فإن لم تبكوا ؛ فتباكوا » !

فكان عليه البيان دفعاً للإيهام ؛ ولكنها الحداثة في هذا العلم ، ثم هو طرف من حديث سعد هذا عند ابن ماجه أيضاً ، على أن مداره على راوٍ ضعيف كان يجب عليه أن لا يسكت عنه ، فانظر تعليقي على هذه الجملة من قول ابن عمرو في « صحيح الترغيب » (٢٤ ـ التوبة / ٧) .

٦٨٨٩/م ـ (إذا رأَى أَحدُكُم مبْتَلىً ؛ فلْيقلِ : (الحمْدُ لله الذي فضَّلني علَيْكَ ، وعلى كَثيرٍ من عِبادِه تَفْضِيلاً) ، فإذا قالَ ذلكَ ؛ فقَدَ شَكَرَ تلكَ النِّعْمةَ) .

منكر بجملة : (الشكر) . أخرجه البزار (٤ / ٢٩ / ٣١١٨) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (٣٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٤٣ و ٦ / ٣٧٨) ، والطبراني في « الأوسط » (٥ / ٣٦٤ ـ ٣٦٥ / ٤٧٢١) و« الصغير » (ص ١٤٠ ـ هند) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ١٠٧ / ٤٤٤٣) من طرق عن مطرف بن عبد الله : ثنا عبد الله بن عمر العمري عن سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن سهيل إلا عبد الله ، تفرد به مطرف » !

كذا قال ، وهو ما أحاط به علمه ، وقد تابعه محمد بن سنان العَوَقي : ثنا عبد الله بن عمر به .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الشكر » (٧٨ ـ ٧٩ / ١٨٧) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (٣٣ ـ ٣٤ / ٣) ، والبيهقي أيضاً (٧ / ٥٠٧ / ١١١٤٩) .

قلت : فالعلة (عبد الله بن عمر العمري) ـ وهو المكبر ـ وهو ضعيف ـ كما قال الحافظ في « مختصر زوائد البزار » (٤٢٢/٢) و« التقريب » ـ . وأما الهيثمي ؛ فتساهل قائلاً (١٠ / ١٣٨) :

« رواه البزار والطبراني . . . وإسناده حسن » !

قلت : وإن مما يدل على ضعفه أنه اضطرب في ضبط الجملة ؛ فرواه بعضهم هكذا ، وقال بعضهم في رواية للخرائطي عن (العوقي) :

« . . . إلا عُوفِيَ من ذلك البلاء » .

وبهذا اللفظ أو قريب منه أخرجه الترمذي (٣٤٢٨) من طريق مطرف بن عبد الله بسنده المتقدم ، وقال :

« حديث حسن غريب من هذا الوجه » !

كذا قال ، وهو من تساهله الذي عرف به . . لكنه بهذا اللفظ صحيح ؛ لأني وجدت له شاهداً قويًا من رواية نافع عنه ، وله عنه طريقان :

أحدهما : عن أيوب . والآخر : عن محمد بن سوقة ؛ كلاهما عن نافع به .

وروي عن سالم عن ابن عمر ، وهذا كله مخرج في « الصحيحة » (٦٠٢ ، ٢٧٣٧) ، و« الروض النضير » (١٠٥٠) .

٦٨٩٠ ـ (تُحفةُ المؤْمنِ الموتُ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٢١٢ / ٥٩٩) : أخبرنا يحيى بن أيوب عن بكر بن عمرو عن عبد الرحمن بن زياد عن أبي عبد الرحمن الحبلي

عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً .

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الحاكم (٤ / ٣١٩) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١ / ٣٠٨ / ٣٤٧) ، وأبو يعلى في « المسند الكبير » ـ كما في « المطالب العالية المسندة » (ق ٢٧ / ١) ـ ، وابن بشران في « الأمالي » (٢٦ / ١١٠ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٨٥) ـ واستغربه ـ ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ١٧١ ، ٢٥٣) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ٢ / ١ ـ خط ، ١ / ١٢٠ / ١٥٠ ـ ط) ، والبغوي في « شرح السنة » (٥ / ٢٧١ / ١٤٥٤) ؛ كلهم عن ابن المبارك به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ابن زياد ؛ هو الإفريقي ؛ ضعيف » .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٦٨ / ٦) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » ! وقول الهيثمي (٢ / ٣٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات » !

قلت : فما أظن إلا أنه من تساهلهما ، وليس هو في القطعة التي طبعت حديثاً من « المعجم الكبير » الجزء (١٣) ، وفيه أحاديث لعبد الله بن عمرو بن العاص ؛ لذلك لم أستطع القطع بأنه من الوجه الذي رواه الجماعة ، أو على الأقل من طريق (ابن زياد الإفريقي) ، لكنه هو الذي يغلب على الظن ؛ فإني بلوت تساهلهما في تقوية أحاديث بعض الضعفاء بصورة عامة في تحقيقي لأحاديث « الترغيب والترهيب » ، ولأحاديث (الإفريقي) هذا بصورة خاصة ، وأقرب مثال يحضرني

الآن الحديث المتقدم (٤٦١٥) بلفظ : « من صدع رأسه . . . » ؛ فإنهما حسّناه ، وفيه (الإفريقي) !

وقد تبعهما في تحسين حديث الترجمة الحافظ العراقي ؛ فقال في « تخريج أحاديث الإحياء » (٤ / ٤٥٠) :

« أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الموت » ، والطبراني ، والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بسند حسن » .

ونقله الزبيدي في « شرحه » (١٠ / ٢٢٧) وأقره ! ولعل في قرن الحافظ العراقي الحاكم مع الطبراني أن طريق الطبراني فيها الإفريقي أيضاً ، وإلا ؛ لنبه على الفرق بينهما . والله أعلم .

فلا غرابة بعد تتابع هؤلاء الأجلّة على التحسين ، أن يقلدهم المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٢٢٩) !

ثم إن الزبيدي عقب على قول العراقي المذكور فقال :

« قلت : ورواه كذلك ابن المبارك في « الزهد » ، والبيهقي في « الشعب » ، ورواه الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث جابر » .

فأقول : هو ضعيف جداً . . فيه كذاب ؛ فلا يصلح للتقوية ، ويأتي تخريجه عقب هذا .

(تنبيه) : وقع للمناوي وغيره وهم فاحش حول حديث الترجمة ؛ فقال في « الفيض » - عقب قول الهيثمي المتقدم : « رجال الطبراني ثقات » - :

« وأفاد الحافظ العراقي أنه ورد من طريق جيد (!) ؛ فقال :

« رواه محمد بن خَفيف الشيرازي في « شرف الفقراء » ، والديلمي في « مسند الفردوس » من حديث معاذ بسند لا بأس به . ورواه الديلمي من حديث ابن عمر بسند ضعيف جداً » ا هـ . وبه يُعرف أن المصنف قصر حيث اقتصر على عزوه للطريق التي لا تخلو عن مقال ، وإهمال الطريق السالمة عن الإشكال » .

قلت : وفي هذا التعقب خطأ فاحش من المناوي لا أدري كيف وقع له ! فإن الحافظ العراقي إنما قال هذا الذي عزاه إليه في حديث آخر ؛ أورده الغزالي في « فضيلة الفقر » من كتابه « الإحياء » (٤ / ١٩٥) بلفظ :

« تحفة المؤمن في الدنيا الفقر » .

ونقله عنه العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٩ / ٢٧٦) في تخريج هذا الحديث ؛ لكن سقط من قلمه أو من الطابع لفظ : « جداً » .

هذا أولاً .

وثانياً : قوله : « طريق جيد » ؛ غير جيد ؛ لأنه بناه على قول العراقي : « بسند لا بأس به » ، وهذا وهم أو تساهل منه ؛ فإن فيه جهالة ـ كما كنت بينته فيما مضى برقم (٣٣٩٢) ـ .

ثالثاً : وعليه ، فما أورده المناوي على السيوطي غير وارد ـ كما هو ظاهر ـ . فتنبه !

هذا ؛ وقد تحرف الطرف الأول من كلام المناوي المتقدم على الأستاذ إرشاد الحق الأثري في تعليقه على حديث جابر الآتي عقب هذا ؛ فقال في حاشيته على « العلل المتناهية » (٢ / ٤٠٢ ـ ٤٠٣) :

« وقال العراقي : إنه ورد من طريق جيد ، رواه الشيرازي . . . » إلخ .

فتحرف عليه قول المناوي : « وأفاد » إلى قوله : « وقال » !

ثم رأيت البوصيري في « إتحاف السادة المهرة » (١ / ١١٢ / ١) قد وافق الذهبي على استدراكه تصحيح الحاكم ، وعلى تضعيف الإفريقي ؛ ولكنه قال :

« لكن له شاهد من حديث أبي جحيفة وعبد الله بن مسعود ، وسيأتي في (كتاب الزهد) » .

قلت : وفي هذا الإطلاق نظر من وجهين :

أحدهما : أنهما موقوفان .

والآخر : أن مدارهما على ضعيف ؛ فقد أورده هناك في « الزهد » (٣ / ١٠٠ / ٢ ـ ١٠١ / ١) عن ابن مسعود بلفظ :

« ذهب صفو الدنيا ؛ فلم يبق إلا الكُدْرة ، والموت اليوم تحفة لكل مسلم » . وقال :

« رواه مسدد موقوفاً ، وفيه (يزيد بن أبي زياد) ؛ وهو ضعيف » .

ثم ذكره عن أبي جحيفة موقوفاً أيضاً وقال :

« رواه الحارث بن أبي أسامة موقوفاً في « مسنده » ، وفي سنده (يزيد بن أبي زياد) » .

قلت : ومن طريقه أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٥٧ ـ ١٥٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٣٣ ـ ١٣٤) ؛ لكنه قال :

« عن يزيد بن أبي زياد عن أبي جحيفة قال : قال عبد الله : . . . فذكره . فرجع الإسناد إلى ابن مسعود وأنه القائل ، وأبا جحيفة الراوي عنه .

ويزيد هذا ؛ هو الهاشمي مولاهم ، وهو مع ضعفه لم يدرك أبا جحيفة ، وعبد الله بن مسعود ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، وإنما قالوا :

« رأى أنساً » .

وإليك الآن تخريج حديث جابر الذي سبقت الإشارة إليه ، وسكت العلامة الزبيدي عليه :

٦٨٩١ - (الموتُ تُحفةُ المؤْمنِ ، والدِّرْهمُ والدِّينارُ رَبيعُ المنافقِ ، وهُمَا زادَاهُ إلى النَّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٤٠٢ / ١٤٨٠) ، وكذا الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٨٧) ؛ كلاهما من طريق الدارقطني : نا الحسين بن القاسم[1] الكوكبي قال : نا أحمد بن عمر بن بشر البزاز : نا جدي إبراهيم بن فرقد [بن الجعد] قال : نا القاسم بن بهرام عن عطاء عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« تفرد به القاسم بن بهرام . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وقال فيه الذهبي في « الميزان » :

« له عجائب عن ابن المنكدر (وفي « المغني » : أبي الزبير) ، وهاه ابن حبان

---

(١) وقع في « العلل » :(جعفر) . . والصواب ما أثبت . وكان هناك أخطاء أخرى ؛ فصححتها من « المسند » وغيره . والزيادة منه .

وغيره » . وكناه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢١٤) : (أبو همدان) ، وقال :

« شيخ كان على القضاء بـ (هيت) ، يروي عن أبي الزبير العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وبكنيته المذكورة أورده ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٩٤) وقال :

« كذاب » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« وهو صاحب الحديث الطويل في نزول قوله تعالى : ﴿ يوفون بالنذر ﴾ ، أورده الحكيم الترمذي في « أصوله » ، وقال : إنه مفتعل . وهو في (تفسير الثعلبي) » .

قلت : والثلاثة الذين دونه ؛ لم أعرفهم ؛ سوى (الحسين بن القاسم الكوكبي) ؛ فقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » ، وقال (٨ / ٨٦) :

« ما علمت من حاله إلا خيراً . مات سنة (٣٢٧) » .

٦٨٩٢ - (الموتُ للمؤمنِ خَيْرٌ من الحَياة . والفقْرُ للمؤْمنِ خَيْرٌ من الغِنَى . والذُّلُّ خيرٌ له من العِزِّ والرِّفْعةِ . واللهُ لا ينظُرُ إلى هذِهِ الأمّةِ إلا بالضُّعَفاءِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٨٨) من طريق محمد بن عبيد بن خالد : حدثنا محمد بن الأزهر الجوزجاني عن وكيع عن سفيان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر رفعه .

قلت : وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٧٦) وسكت عنه ، وكأن ذلك لوضوح بطلانه ؛ فإنه مخالف لعدة أحاديث صحيحة كقوله ﷺ :

« خيركم من طال عمره ، وحسن عمله » . وقوله ﷺ :

« بشّر هذه الأمة بالرفعة والمجد والتمكين في الأرض . . . » . وغير ذلك .

والإسناد واهٍ بمرة ؛ قال ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٩٤ / ٧) :

« قلت : لم يبين [السيوطي] علته ، وفيه محمد بن الأزهر الجوزجاني ؛ نهى أحمد عن الكتابة عنه ؛ لكونه يروي عن الكذابين . وقال ابن عدي : ليس بالمعروف . ومحمد بن عبيد بن خالد ؛ لم أعرفه . والله أعلم » .

٦٨٩٣ - (أَولُ ما يُبَشَّرُ به المؤْمنُ بروْحٍ وريْحانٍ وجَنَّةِ نَعِيم . وإنَّ أوَّلَ ما يُبَشَّرُ به المؤْمنُ [أن] يقالَ له : أبْشِرْ وليَّ الله ! قَدِمتَ خيْرَ مَقْدم ، غَفَرَ اللهُ لمن شيَّعكَ ، واستَجابَ اللهُ لمن اسْتَغفرَ لك ، وقَبِلَ ممَّنْ شَهِدَ لكَ) .

موضوع . أخرجه مسلمة بن القاسم في زوائده على « مصنف ابن أبي شيبة » (١٤ / ١٤٥ / ١٧٨٩٤) ، وأبو الشيخ في « الثواب » ؛ - كما في « اللآلي » (٢ / ٤٣١) - ؛ كلاهما من طريق يحيى بن الضريس : حدثنا **عمرو بن شِمْر** عن جابر عن زاذان عن سلمان مرفوعاً .

ذكره السيوطي شاهداً لحديث جابر المخرج قبل حديث ، وعزاه في « الدر المنثور » (٦ / ١٦٦) للقاسم بن منده في « كتاب الأحوال (!) والإيمان بالسؤال » وسكت عنه أيضاً ، وتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٧٠ / ٢٢) ، فقال :

« قلت : هو من طريق عمرو بن شمر الجعفي ؛ فلا يصلح شاهداً . والله أعلم » .

قلت : وذلك ، لأنه ذكره في أول كتابه (ص ٩٣ / ٣٩٤) ، فقال فيه :

« قال الجوزجاني : كذاب . وقال ابن حبان : رافضي ، روى الموضوعات عن الثقات » .

قلت : وهو ممن أجمعوا على تركه ، والحاكم ـ على تساهله ـ قال فيه :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

قلت : ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أشار إليها الحاكم ، لكن جابر الجعفي قريب من شمر ؛ فقد كذبه بعضهم ، ولعل الحافظ أشار إلى ذلك ؛ فإنه عقب على قول الحاكم بقوله :

« وقال أبو نعيم : يروي [عن] جابر الجعفي الموضوعات المناكير » .

٦٨٩٤ ـ (إذا ماتَ الرَّجلُ مِنْ أَهلِ الجنَّةِ ؛ اسْتَحيى اللهُ أنْ يعذِّبَ مَنْ حَمَلَهُ ، ومَنْ تَبِعَه ، ومَنْ صلَّى علَيْه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٧٦) من طريق عبد الله بن إبراهيم عن المنكدر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (عبد الله بن إبراهيم) هذا ـ وهو : الغفاري ـ : متفق على تركه ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« متهم عدم » . وقال في « الميزان » :

« يدلسونه لوهنه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ونسبه ابن حبان للوضع » . انظر « الضعفاء » (٢ / ٣٧) .

وقال الحاكم في « المدخل إلى الصحيح » (١٥١ - ١٥٢ / ٩٠) :

« يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها عنهم غيره » .

قلت : ومن هؤلاء الضعفاء شيخه هنا (المنكدر بن محمد بن المنكدر) : ضعفه الجمهور ، ومنهم أبو حاتم ، وبيَّنَ السبب فقال :

« كان رجلاً صالحاً لا يفهم الحديث ، وكان كثير الخطأ ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه » .

قلت : وهذا من حديث أبيه - كما ترى - ؛ لكن الآفة من (الغفاري) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٨٩٥ - (إسْرافيلُ له أَرْبعةُ أجْنحة ، منْها جَناحان ؛ أَحدُهما بالمشْرقِ ، والآخَرُ بالمغْربِ ، واللَّوح بينَ عَينَيه ، فإذا أرادَ اللهُ عزّ وجلّ أنْ يكْتبَ الوحْيَ ؛ ينْقُر بينَ جَبْهتِه) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في « العظمة » (٣ / ٨٢٠ / ٣٨٥) من طريق أبي أيوب : حدثنا خالد الواسطي : حدثنا خالد الحذاء عن الوليد أبي بشر عن عبد الله بن رباح عن عائشة رضي الله عنها : أن كعباً رحمه الله تعالى قال لها : هل سمعت رسول الله ﷺ يقول في إسرافيل شيئاً ؟ قالت : نعم ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت وهذا إسناد موضوع ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ غير (أبي أيوب)

هذا ـ وهو : سليمان بن داود الشاذكوني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« رماه ابن معين بالكذب . وقال البخاري : فيه نظر » .

قلت : وقد مضى له أحاديث كثيرة تدل على سوء حاله ؛ فهو الآفة ، وقد خالفه وهب بن بقية : حدثنا خالد عن خالد الحذاء به ؛ إلا أنه قال :

عن كعب رحمه الله تعالى أنه قال لعائشة رضي الله عنها : هل سمعت رسول الله ﷺ يقول في إسرافيل شيئاً ؟ قالت : كيف تجدونه في التوراة ؟ قال : . . . فذكره نحوه .

فهذا هو أصل الحديث ؛ فسرقه هذا الكذاب وقلبه ونسبه إلى النبي ﷺ ! وهذا مما يؤيد قول ابن عدي فيه :

« حافظ ماجن عندي ، ممن يسرق الحديث » .

وقد رواه بعض الضعفاء مرفوعاً أيضاً بأتم منه ، وفيه ذكر الصور ، وقد خرجته في أول كتاب (٢٦ ـ البعث) من كتابي « ضعيف الترغيب والترهيب » ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى مع قسيمه « صحيح الترغيب »(*) . والله ولي التوفيق .

٦٨٩٦ ـ (النَّافخَانِ في السَّماءِ الثَّانيةِ : رأْسُ أحدِهما بالمشْرقِ ، ورِجْلاهُ بالمغربِ ـ أو قال : رأْسُ أحدِهما بالمغْربِ ، ورِجْلاهُ بالمشْرِق ـ ، يَنتظِرانِ متَى يؤْمرانِ يَنفُخانِ في الصُّورِ ، فَينفُخانِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٢ / ١٩٢) عن التيمي عن أسلم عن أبي مُرَيَّة عن

(*) وقد صدر بحمد الله في خمسة مجلدات . (الناشر) .

النبي ﷺ أو عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ للشك الذي فيه ، وتَرَدُّدِ الراوي بين إرساله ووصله أولاً ؛ ولأن (أبو مُرَيَّة) مجهول الحال ثانياً ـ كما كنت حققته في حديث آخر له تقدم برقم (٥٠٠٥) ـ .

والحديث أورده ابن كثير في « النهاية » (١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥) برواية أحمد هذه ، وقال :

« تفرد به أحمد . وأبو مرية هذا اسمه عبد الله بن عمرو العجلي ، وليس بالمشهور ، ولعل هذين الملكين أحدهما هو إسرافيل ، وهو الذي ينفخ في الصور ـ كما سيأتي بيانه في (حديث الصور) بطوله ـ ، والآخر هو الذي ينقر في الناقور . . . » .

وأقول : في الحديث نكارة ظاهرة مخالفة في وصف الملك رأساً ورِجلاً ، وأنهما ملكان ، والمحفوظ في أحاديث الباب أن النافخ في الصور واحد ، إلا في رواية لعطية العوفي منكرة ؛ فإنها بلفظ :

« إن صاحبي الصور . . . » .

وأكثر الروايات عنه بالإفراد ، وعليه أكثر الأحاديث ـ كما كنت بينت ذلك في « الصحيحة » برقم (١٠٧٩) ـ .

ومما تقدم تعلم تساهل المنذري في قوله في « الترغيب » (٤ / ١٩١ / ٦) :

« رواه أحمد بإسناد جيد هكذا على الشك في إرساله واتصاله » !

إذ كيف تجتمع الجودة مع الشك المذكور ؟!

وغفل عن هذا الجهلة الثلاثة ؛ فقالوا في تعليقهم على « الترغيب » (٤ / ٢٨٣) :

« حسن » !ونحوه قول الهيثمي (١٠ / ٣٣٠) :

« رواه أحمد على الشك ، فإن كان عن أبي مرية ؛ فهو مرسل ، ورجاله ثقات ، وإن كان عن عبد الله بن عمرو ؛ فهو متصل مسند ، ورجاله ثقات » !

قلت : قد علمت جهالة (أبو مرية) ، ولم يوثقه غير ابن حبان ـ كما بينت في المصدر المذكور آنفاً ـ . هذا إلى ما في متنه من النكارة ـ كما تقدم ـ .

والحديث عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٣٣٨) للحاكم أيضاً ، ولم أره في « مستدركه » بعد مزيد البحث عنه . والله أعلم .

(تنبيه) : أبو مُرية . . هكذا وقع في إسناد « المسند » ، وكذا في المصادر التي عزته إليه ؛ مثل : « نهاية » ابن كثير و« ترغيب » المنذري ، و« مجمع » الهيثمي . وكذلك هو في « جامع المسانيد » لابن كثير أيضاً (١٦ / ٩ / ٣) ، و« أطراف المسند » لابن حجر العسقلاني (٤ / ١١٢ / ١٢٤) ، وحقق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أنه كذلك ثبت في أصول « المسند » الثلاثة ، ويشكل عليه أن العلماء والحفاظ في كتب التراجم و« الأسماء والكنى » لم يترجموه إلا بـ (أبو مُراية) بالضم والتخفيف وياء تحتية بعد الألف ، مثل : كتاب « التاريخ » للبخاري (٣ / ١ / ١٥٤) ، و« الجرح » لابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١١٨) ، و« الثقات » لابن حبان (٥ / ٣١) .

وعلى هذا أجمعت كتب « الأسماء والكنى » مثل : كتاب مسلم (٢ / ٨٢٧ / ٣٣٤٢) ، والدولابي (٢ / ١١٢) ، و« المشتبه » للذهبي ـ وكتابه الآخر « المقتنى » ـ

وشروحه مثل « التوضيح » لابن ناصر الدين الدمشقي ، و« التبصير » لابن حجر العسقلاني ، وكتابه الآخر « تعجيل المنفعة » .

ولم يذكر أحد منهم الكنية الأولى سوى ابن ناصر الدين ؛ فإنه قال :

« قلت : وقال سليمان التيمي : (أبو مرية) بحذف الألف ، وتشديد المثناة تحت . . حكاه عن التيمي ابن منده في (الكنى) » .

قلت : وفي ظني أن ابن منده يشير إلى رواية أحمد هذه ؛ فإنها من رواية التيمي - كما رأيت - . وقد ذكروا أنه روى عنه قتادة ، وأسلم العجلي . وهذا من رواية أسلم عنه .

وأما رواية قتادة عنه فقد سبق تخريجها في « الصحيحة » (١٨٠) ، ووقع فيها على الصواب : (أبو مُراية) .

قلت : فالذي يظهر لي - والله أعلم - من مجموع ما تقدم : أن الذي في « المسند » خطأ قديم من بعض رواته عن مؤلفه ، مثل أبي بكر القطيعي ؛ ففيه كلام يسير - كما كنت ذكرت في كتابي « الذب الأحمد عن مسند أحمد » - ، وسواء كان الخطأ منه أو من غيره ؛ فتوهيمه - بلا شك - أولى من توهيم هؤلاء الأئمة الذين أجمعوا على ضبطه بخلاف ما وقع في إسناده ؛ ولذلك فما أعجبني - حقاً - إصرار الشيخ أحمد شاكر على تصويب ما فيه ، وتخطئة ما في كتابي البخاري والعسقلاني أعني : « التعجيل » ! وفي اعتقادي أنه لو تيسر له تتبع هذه الترجمة من بعض المصادر المتقدمة - بله كلها - ؛ لم يسعه - إن شاء الله - إلا أن يتبنى ما أجمعوا عليه ، وأن ينسب الوهم إلى من أشرت إليه .

٦٨٩٧ - (في قوله [تعالى] : ﴿ وِيُسْقَى من ماءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُه ﴾ ؛ قال : يُقرَّبُ إلى فِيهِ فَيكْرَهُه ، فإذا أُدنيَ منه ؛ شَوَى وجْهَهُ ، ووقَعتْ فَرْوةُ رأْسه ، فإذا شَرِبَ ؛ قَطَّعَ أمْعاءَه حتّى تَخْرجَ من دُبُرِه ، يقولُ الله : ﴿ وسُقُوا ماءً حَمِيماً فَقَطَّع أمْعاءَهم ﴾ ، ويقولُ : ﴿ وإنْ يَسْتغِيثُوا يُغَاثُوا بماءٍ كالمُهْلِ يشْوي الوجوهَ بئْسَ الشَّرابُ ﴾) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥٨٦) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٦ / ٣٧١ - ٣٧٢ / ١١٢٦٣) ، والحاكم (٢ / ٣٥١ و ٣٦٨ و ٤٥٧) ، وابن جرير في « التفسير » (١٣ / ١٣١) ، وأحمد (٥ / ٢٦٥) ، وابنه عبد الله في « زوائد الزهد » (ص ٢٠) ، وابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ٥ / ١ - ٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٠٦ / ٧٤٦٠) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٨٢) ، والبيهقي في « البعث » (٢٩٢ / ٦٠٢) - عن الحاكم - ، والبغوي في « التفسير » (٤ / ٣٤٢) و« شرح السنة » (١٥ / ٢٤٣ / ٤٤٠٥) ؛ كلهم من طريق عبد الله بن المبارك - وهذا في « الزهد » (٨٩ / ٣١٤ - زوائد نعيم) - : أخبرنا صفوان بن عمرو عن عبيد الله بن بسر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ به . وقال الترمذي :

« حديث غريب . وهكذا قال محمد بن إسماعيل - [يعني : البخاري] - عن (عبيد الله بن بُسر)[1] ، ولا نعرف (عبيد الله بن بسر) إلا في هذا الحديث ، وقد روى صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ غير هذا الحديث ،

---

(١) الذي في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٣٧٤) : (عبيد الله بن بشير بن جرير البجلي ، روى عنه يونس بن أبي إسحاق ، منقطع ، عن أبي أمامة رضي الله عنه . قاله ابن المبارك عن صفوان ابن عمرو الشامي » ! ولم يعلق عليه محققه بشيء ! والظاهر أن هذا راوٍ آخر ، وفرّق بينهما جمع ، انظر « تيسير الانتفاع » .

وعبيد الله بن بسر الذي روى عنه صفوان بن عمرو هذا الحديث رجل آخر ليس بصاحب » .

قلت : ولذلك قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

هذا ؛ وقد تابع ابنَ المبارك بقية بن الوليد ، فقال : عن صفوان بن عمرو قال : ثني عبيد الله بن بسر به .

أخرجه ابن جرير .

(تنبيه) : تصحف (عبيد الله) إلى : (عبد الله) في بعض المصادر المتقدمة ، ومنها : « مستدرك الحاكم » في المواضع الثلاثة المشار إليها منه ! والظاهر أنه تلقاه هكذا ؛ فإنه قال في الموضع الأول :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥ / ٣) !!

قلت : ففي تصحيحه على شرط مسلم إشارة قوية إلى أنه (عبد الله بن بُسْر) الصحابي ؛ فإنه من رجال مسلم ، وكذلك (صفوان بن عمرو) . ولا ينافي ذلك قوله في الموضعين الآخرين : « صحيح الإسناد » فقط - كما هو ظاهر - .

(تنبيه آخر) : عزا السيوطي الحديث في « الدر » (٤ / ٧٣) لبعض من ذكرنا ، وزاد :

« وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه » .

لكن وقع فيه : « وأبو نعيم في « الحلية » وصححه » ؛ فنسب التصحيح لأبي نعيم . . وهو خطأ مطبعي صوابه : « والحاكم وصححه » .

٦٨٩٨ - (لا تَنْسَوا العَظِيمَين . قلْنا : وما العَظِيمانِ ؟ قال : الجنَّةُ والنَّارُ . ثمَّ بكَى حتّى جَرَى - أو قالَ : بلَّ - دموعُه ما بين لَحْيَيْه ، ثمّ قال :

والّذِي نَفْسِي بيَدِه ! لو تعْلَمُون ما أعْلَمُ مِنْ عِلْمِ الآخِرَةِ ؛ لخَرجْتُم إلى الصُّعُداتِ ، فلَحثوتُم على رؤُوسِكُمُ التُّرابَ ») .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٤١٧ / ١٣٣٤) ، وأبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ١١٩ / ١) - من طريق إسحاق - زاد أبو يعلى : ابن أبي إسرائيل - ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ١٦٤) من طريق أيوب بن سالم ؛ كلاهما عن أيوب بن شبيب الصنعاني عن رباح بن زيد قال : حدثني عبد الله بن بَحِير قال : سمعت عبد الله بن يزيد يقول : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أيوب بن شبيب الصنعاني : مجهول العين في نقدي ؛ وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٢٥) من رواية إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، وإسحاق بن أبي إسرائيل الحراني عنه ، وقال :

« يخطئ » . ونقله عنه الحافظ في « اللسان » وأقره .

ويبدو لي أن قرن (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) - وهو : ابن راهويه الإمام الحافظ - خطأ من ابن حبان تبعه عليه الحافظ ؛ سببه أن البخاري لم ينسبه في

الحديث فقال :

« قال لي إسحاق : حدثنا أيوب بن شبيب . . . » ؛ فتوهم ابن حبان أنه إسحاق بن راهويه ؛ لأنه من شيوخ البخاري المشهورين ، فانساق ذهنه إليه ، ونسبه إلى أبيه (إبراهيم) ، ولم يعلم - أو على الأقل لم يتذكر - أن إسحاق بن أبي إسرائيل هو من شيوخ البخاري أيضاً في « الأدب المفرد » - كما في ترجمته من « التهذيب » - وما دام أنه جاء منسوباً إلى والده (أبي إسرائيل) عند أبي يعلى ؛ فينبغي أن تحمل رواية البخاري المطلقة على رواية أبي يعلى هذه المقيدة - كما هي القاعدة في مثل هذا - . والله أعلم .

وعليه يكون شيخه (أيوب بن شبيب) : مجهول العين - كما هو مقرر في الأول - .

وأما (أيوب بن سالم) : فلا أثر له في شيء من كتب الرجال .

والحديث عزاه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٢٥ / ١٣) لأبي يعلى ، وسكت عنه ، وصدره بقوله : « وعن » ، فكان ذلك من دواعي تخريجه والكشف عن علته ، ولم يورده الهيثمي في « مجمعه » ؛ لأنه في « مسند أبي يعلى الكبير » - كما سبق - .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ١ / ٢) و« الرقة والبكاء » (ق ١٢٣ / ٢) أيضاً قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم به . واسم (أبي إسرائيل)والد (إسحاق الحراني) : إبراهيم أيضاً ؛ لكن ليس هو والد (ابن راهويه) - كما ذكرت - ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا ذكروه في الرواة عن (الحراني) . . دون : (ابن راهويه) .

فإذا علمت هذا التحقيق - والله يعلم كم أخذ مني جهداً ووقتاً - ؛ فمن الاعتداء على الحديث قول المعلقين الجهلة الثلاثة على هذا الحديث في طبعتهم « للترغيب » (٤ / ٣٥٥) :

« حسن بشواهده » ! وكذبوا يقيناً . هداهم الله وعرفهم بنفوسهم .

٦٨٩٩ - (﴿ كلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهم بدّلناهُم جُلُوداً غيرها ﴾ في السَّاعةِ الواحدةِ عِشْرينَ ومئةَ مرّةٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٣٧٤ - ٤٧٥) من طريق شيبان ابن فروخ : ثنا نافع أبو هرمز : ثنا نافع عن ابن عمر قال :

تلا رجل عند عمر هذه الآية : ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب ﴾ ، قال : فقال عمر : أعدها علي - وثَمّ كعب - . فقال : يا أمير المؤمنين ! أما إن عندي تفسير هذه الآية ؛ قرأتها قبل الإسلام . قال : فقال : هاتها يا كعب ! فإن جئت بما سمعت من رسول الله ﷺ ؛ صدقناك ، وإلا ؛ لم ننظر فيها . فقال : إني قرأتها قبل الإسلام . . . فذكره ، فقال عمر : هكذا سمعتها من رسول الله ﷺ .

وأخرجه ابن عدي في ترجمة (نافع أبي هرمز) من طريق أخرى به نحوه (٧ / ٥٠) مختصراً ؛ إلا أنه ذكر : (معاذ بن جبل) . . مكان : (كعب) . وروى تضعيفه جداً عن جمع ، وعن ابن معين أنه قال :

« ليس بثقة ، كذاب » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥٨) :

« كان ممن يروي عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه ؛ كأنه أنس آخر ، لا

يجوز كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وساق له الذهبي جملة من مناكيره ، وهذا أحدها ؛ لكنه لم يسقه بتمامه . ومما لا ريب فيه أن ذكر الرسول فيه هو من أكاذيبه .

وقد رويت بعض الآثار الموقوفة في تفسير الآية المذكورة ، فلا بأس من ذكر ما يتيسر منها للنظر في أسانيدها ؛ وأقربها إلى هذا : ما رواه عبد الوهاب بن عطاء : أنا الربيع بن برة عن الفضل الرقاشي : أن عمر بن الخطاب قرأ هذه الآية . . . (فذكرها) قال : يا كعب ! أخبر بتفسيرها ، فإن صدقت ؛ صدقتك ، وإن كذبت ؛ رددت عليك . فقال :

إن جلد ابن آدم يحرق ويجدد في ساعة ، أو في مقدار ساعة ستة آلاف مرة . قال : صدقت .

أخرجه البيهقي في « البعث والنشور » (٣٠٥ / ٦٣٣) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإنه مع انقطاعه بين عمر والفضل - وهو : ابن عيسى الرقاشي - ؛ فإن هذا منكر الحديث - كما قال أبو زرعة وأبو حاتم - . وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

والربيع بن برة : لم أعرفه .

ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٤٠ / ٩) إلى تضعيف هذا الأثر .

ثم روى البيهقي (٣٠٦ / ٦٣٤) ، وكذا عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (٢٦٩) من طريق الفضيل بن عياض عن هشام عن الحسن قال : . . . (فذكر

الآية) ، قال :

تأكلهم النار كل يوم سبعين ألف مرة ، كلما أكلتهم ؛ قيل لهم : عودوا ، فيعودون كما كانوا .

وإسناده إلى (الحسن) ـ وهو : البصري ـ صحيح ؛ فهو مقطوع .

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٦٣ / ١٥٩٩٨) ، وابن جرير الطبري في « التفسير » (٥ / ٩٠) من طريق آخر عن هشام بن حسان به نحوه عن الحسن قال : بلغني . . . فذكره .

وسنده صحيح أيضاً .

ورواه نعيم بن حماد في « زوائد الزهد » (٩٥ / ٣٢٩) ، وابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ٦ / ٢ و ٧ / ٢ و ١٤ / ١ و ١٥ / ٢) من طرق أخرى عن الحسن .

٦٩٠٠ (أَرْبعةُ أجْبالٍ من جِبالِ الجَنَّةِ ، وأَرْبعةُ أنْهارٍ مِنْ أنْهارِ الجَنَّةِ : فأمَّا الأَجْبالُ : فـ (الطُّورُ) ، و(لُبنانُ) ، و(طُورُ سَيْنَاءَ) ، (طُورُ زِيتَا) . . .) الحديث(*) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٣٢٩ / ٧٦٦٩) : حدثنا محمد بن موسى قال : حدثنا الحسن بن كثير قال : حدثنا يحيى بن سعيد اليمامي قال : حدثنا نصر بن يحيى بن أبي كثير قال : حدثنا أبي قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن : « مضى برقم (٥٤٩٠) » .

« لم يروه عن يحيى بن أبي كثير ، إلا ابنه نصر ، ولا رواه عن نصر إلا يحيى ابن سعيد اليمامي ، تفرد به الحسن بن كثير » .

قلت : وهو الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير اليمامي ـ ، كما في حديثين آخرين قبله في « المعجم » من رواية محمد بن موسى هذا عنه ـ ، وهو ـ أعني : الحسن هذا ـ ضعيف ؛ كما قال الدارقطني ، ونقله الحافظ في « اللسان » (٢ / ٢٤٧) .

ونصر بن يحيى بن أبي كثير ـ وهو اليمامي ؛ كما صرح به الطبراني في إسناد أحد الحديثين المشار إليهما ـ ؛ لم أجد له ترجمة .

ومثله الراوي عنه (يحيى بن سعيد اليمامي) .

ثم رأيت في « ثقات ابن حبان » (٩ / ٢٥٣) :

« يحيى بن سعيد بن يزيد الحنفي : من أهل اليمامة ، يروي عن أبيه . روى عنه عمر بن يونس اليمامي » .

قلت : فالظاهر أنه هو ، ولكن ذلك لا يخرجه عن الجهالة ؛ لأن (عمر بن يونس) هذا وإن كان ثقة ؛ فهو به وحده لا ترتفع الجهالة ؛ ـ كما هو معلوم من علم المصطلح ـ .

و(محمد بن موسى) شيخ الطبراني ـ وهو الإصطخري ـ ؛ روى له في « معجمه » عشرات الأحاديث (٧٦٣٧ ـ ٧٦٨٢) ؛ فالظاهر أنه من شيوخه المعروفين ؛ ولكني لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره الشيخ الأنصاري في كتابه « البلغة » . ويحتمل أنه الذي جهله الحافظ في « اللسان » ، وقد ذكرت كلامه في تخريج حديث آخر

مضى برقم (٥٣٠٥) .

وبالجملة ؛ فالإسناد مظلم ؛ فيه ذلك الضعيف ، والجهالة ؛ وقد أشار إليها الهيثمي بقوله في « المجمع » (١٠ / ٧١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : وهذا مما يدل على خطئه وخطأ الحافظ في توثيق رجال الحديث المشار إليه آنفاً . فتنبه !

وقد روى الحديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً به ؛ إلا أنه لم يذكر الرابع « طور زيتا » ! وذكر : (جبل أحد) . . مكان : (جبل طور سيناء) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٨ / ١٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٥٩) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ٣٤٦) ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٤٨) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٨ / ١٥٥) . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال أحمد : (كثير بن عبد الله) منكر الحديث ، ليس بشيء . وقال يحيى : لا يكتب حديثه . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث . وقال الشافعي : ركن من أركان الكذب . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب » .

(تنبيه) : لحديث الترجمة تتمة فيها ذكر أربعة أنهار الجنة ، لم أر من

المناسب ذكرها مع الحديث ، خشية أن يتوهم من لا صبر له على متابعة القراءة أنها لا تصح أيضاً ؛ فاكتفيت بالإشارة إليها بقولي : « الحديث » على أن أتولى بيان صحتها هنا ؛ فأقول :

قد صح ذلك من غير ما طريق واحد عن أبي هريرة ، وكنت خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٠ ، ١١١) . فليراجعها من شاء .

٦٩٠١ - (إنَّ أَدنَى أَهْلِ الجنَّة منْزِلَةً - وليسَ فيها دنيءٌ - لَمَنْ يغْدُو علَيْه ويروحُ في كلِّ يومٍ عشْرةُ آلافِ خَادمٍ ، مَعَ كلِّ خَادمٍ منهم طرفَةٌ ليسَتْ مَعَ صاحِبِه) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢٨١ / ٤٤٢) : حدثنا أبو زرعة محمد بن محمد بن عبد الوهاب العكبري بـ (بغداد) : ثنا محمد بن حمدان بن حماد - إمام بني هاشم - : ثنا الحسن بن محمد الزعفراني : ثنا الحسين بن الحسن الأنصاري عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد غريب ضعيف ؛ الحسن بن محمد الزعفراني ومن فوقه ثقات رجال البخاري ؛ فالعلة من أحد اللذين دونهم ؛ فإني لم أجدهما في شيء من كتب الجرح والتعديل .

نعم ؛ جاء في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٨٧) :

« محمد بن حمدان بن حماد أبو بكر الصيدلاني : سمع أبا الأشعث أحمد بن المقدام العجلي ، و . . . و . . . ، وكان ثقة يتفقه على مذهب أحمد بن حنبل . . . » .

كذا وقع فيه : (أبو بكر الصيدلاني) ، وهي كنية ونسبة مترجَم آخر قبله في « التـاريخ » ، وأخـشى أن يكون قـد وقع خطأ أو نقل بصـر الناسخ أو الطابع من الأخرى إلى ما قبلها ؛ فقد رأيت القاضي ابن أبي يعلى في « طبقات الحنابلة » (١ / ٢٩١ / ٣٩٨) قد كناه بكنية أخرى ؛ فقال :

« محمد بن حمدان البغدادي العطار أبو عبد الله ، نقل عن إمامنا أحمد أشياء » .

وعلى كل حال ؛ فسواء كان الصواب هذا أو ذاك ؛ فما أظنه صاحب هذا الحديث ؛ لأن فيه أنه « إمام بني هاشم » .

وأما الراوي عنه (أبو زرعة محمد بن محمد بن عبد الوهاب العكبري) فقد ترجمه الخطيب أيضاً (٣ / ٢٢٧) برواية شيخيه (عبد العزيز بن علي الأزْجي) و(عبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار (!)) عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال ، فهو العلة ؛ إن سلم من شيخه . والله أعلم .

وقد روي الحديث موقوفاً من طريق أبي هلال الراسبي : أنا الحجاج بن عتاب العبدي عن عبد الله بن معبد الزِّماني عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٣٧٧ / ٢٨٣١) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٦٩ / ٢٠٧) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ١٦٥) .

أورده البخاري في ترجمة (الحجاج بن عتاب العبدي) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك فعل ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٥٩) ؛ غير أنه روى عن ابن معين أنه قال :

« مشهور » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٦ / ٢٠٣) على قاعدته في توثيق المجهولين ! فإنه لم يذكر له هو ولا غيره راوياً غير أبي هلال الراسبي ، واسمه : (محمد بن سليم) ، وهو صدوق فيه لين ـ كما قال الحافظ في « التقريب » ـ .

٦٩٠٢ ـ (أَرْضُ الجنَّةِ بيضَاءُ ، عَرصتُها صُخورُ الكافُور ، وقدْ أحاطَ بها المِسْكُ مثْلَ كثبانِ الرَّمْلِ ، فيها أنهارٌ مضْطرِدَة ، فيجْتمعُ فيها أهْلُ الجنَّةِ أدْناهم وآخرُهم فيتعارفُونَ ، فيبعثُ الله رِيحَ الرَّحْمةِ فتَهِيجُ عليهم ريحُ ذلكَ المِسْكِ ، فَيرجعُ الرَّجلُ إلى زَوْجَته ؛ وقدِ ازْدادَ طِيباً وحُسْناً ، فتقولُ له : قدْ خرجْتَ مِنْ عندي وأنا بكَ مُعْجَبةٌ ، وأنا بكَ الآنَ أشدُّ عُجْباً) .

ضعيف جداً أو موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٢٠ / ٢٨) : حدثني هارون بن سفيان : ثنا محمد بن عمر : ثنا أبو بكر بن أبي سبرة عن عمر بن عطاء بن وراز عن سالم أبي الغيث عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، أو ضعيف جداً على أقل الأحوال ؛ آفته (محمد ابن عمر) ـ وهو : الواقدي ـ : متروك متهم بالكذب .

ونحوه شيخه (أبو بكر بن أبي سبرة) .

و(عمر بن عطاء بن وراز) ـ الأصل : « عن عرادة . . . خطأ » ـ : ضعيف .

وهارون بن سفيان ـ هو : ابن بشير أبو سفيان مستملي يزيد بن هارون يعرف بـ (الديك) ـ : له ترجمة في « تاريخ بغداد » (١٤ / ٢٥) برواية جمع آخر عنه ، مات سنة (٢٥١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل الذهبي في « تاريخ الإسلام » .

والحديث قد صح من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مختصراً عند مسلم وغيره . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٧١) .

(تنبيه) : قال ابن القيم في « حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح » (١ / ٢١٦ - ٢١٧ - كردي) :

« وقد ذكر ابن أبي الدنيا من حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن عمر بن عطاء ابن وراز . . . » إلخ .

فأقول : في هذا النقل وهم وتقصير ؛ أما الوهم : فهو أنه ليس لـ (أبي بكر بن أبي شيبة) ذكر عند ابن أبي الدنيا - كما رأيت - وإني لأخشى أن يكون تحرف عليه أو على ناسخ كتاب ابن أبي الدنيا (أبو بكر بن أبي سبرة) إلى : (أبي بكر ابن أبي شيبة) ! فإن لم يكن هذا ؛ فالتقصير أنه لا ينبغي الإعلال بالضعيف ، وفي السند من هو أشد ضعفاً منه . وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

٦٩٠٣ - (لَوْ أنَّ حَوْراءَ بزَقَتْ في بَحْرٍ لُجّيٍّ ؛ لَعَذُبَ ذلكَ البَحْرُ من عُذُوبَةِ رِيقها) .

ضعيف . ذكره المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٦٥ / ١١) مصدِّراً إياه بـ (وعن أنس بن مالك) ! وقال في تخريجه :

« رواه ابن أبي الدنيا عن شيخ من أهل البصرة عنه » .

وأورده السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٣٣) برواية ابن أبي الدنيا في « صفة

الجنة » ، وابن أبي حاتم عن أنس .

وليس هو في النسخة المطبوعة التي عندي من « صفة الجنة » (مكتبة القرآن) ، وقد مرت بي في « الترغيب » جملة من الأحاديث معزوة إلى ابن أبي الدنيا وليست في المطبوعة ، وبعضها قد عزاه إليه ابن القيم في « حادي الأرواح » بخلاف هذا ؛ فإنه عزاه لأبي نعيم ، وسيأتي ، وقد صرح السيوطي - كما رأيت - بأنه في « صفة الجنة » ، مما جعلني أشعر أن نسخ « الصفة » مختلفة ؛ ففي بعضها ما لا يوجد في بعض . والله أعلم .

وقد وقفت على إسناده : فقال ابن كثير في (تفسير سورة الدخان) (٤ / ١٤٦) : قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي : حدثنا نوح بن حبيب : حدثنا **نصر بن مزاحم العطار** : حدثنا عمر بن سعد عن رجل عن أنس بن مالك .

وسكت عنه ابن كثير . ولا بأس ما دام أنه ساقه بإسناده ، وأما مختصِره الشيخ الصابوني فقد أساء ؛ لأنه حذفه ، وأوهم ثبوته بقوله (٣ / ٣٠٦) :

« روى ابن أبي حاتم عن أنس . . . » !

وهذا من بالغ جهله بهذا العلم ، وقلة مبالاته بأن ينسب إلى النبي ﷺ ما لا يصح ! وإلا ؛ فماذا عليه لو قال على الأقل : (روى ابن أبي حاتم عن رجل عن أنس) ؟!

على أن في الطريق إليه (نصر بن مزاحم العطار) ؛ وهو متروك ؛ قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (٤ / ١ / ٤٦٨ / ٢١٤٣) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : واهي الحديث ، متروك الحديث » .

وكذبه بعض الحفاظ ، وله ترجمة سيئة في « اللسان » .

لكن أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢١٨ / ٣٨٦) من طريق **منصور ابن المهاجر الواسطي** : ثنا **أبو النضر الأبار** عن أنس . . . وزاد : « وخلق الحور العين من الزعفران » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ منصور بن المهاجر هذا : لم يوثقه أحد ، وروى عنه جمع ذكرهم في « التهذيب » ؛ ولذا قال الحافظ :

« مستور » .

وشيخه أبو النضر الأبار : لم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال ، وهو راوي حديث :

« الجنة تحت أقدام الأمهات » . المتقدم برقم (٥٩٣) ، ونقلت هناك عن ابن طاهر أنه قال :

« ومنصور ، وأبو النضر ؛ لا يعرفان » .

(تنبيه) : أبو النضر هذا ؛ بالضاد المعجمة في كل المصادر التي ذكر فيها فيما وقفت عليه ، ومنها « كنى الدولابي » (٢ / ١٣٨) ، و« مقتنى الذهبي » (٢ / ١١٥ / ٦٢٣٩) ، وكذلك هو في أصل « صفة الجنة » ؛ ولكن محققه الفاضل قلبه إلى (أبو النصر) . . بالصاد المهملة ؛ فقال :

« في الأصل : (أبو النضر) ، وما أثبته موافق لما في ترجمة منصور بن المهاجر من « تهذيب الكمال » (٣ / ١٣٧٧) » !

قلت : وهذا وهم ، وتحقيق قاصر ، و « التهذيب » الذي رقم له ، كأنه نسخة

مخطوطة أو مصورة عنها ، ومن المعلوم أن كثيراً من المخطوطات تهمل الأحرف المعجمة ؛ فلا يكفي الاعتماد عليها ، فلا بد ـ والحالة هذه ـ من الرجوع إلى مصادر أخرى ، وبخاصة ما كان منها في ضبط الأسماء والكنى ، مثل « الإكمال » لابن ماكولا وغيره ، وقد ذكرت آنفاً بعضها . وعلى الصواب جاء في « الإكمال » أيضاً (٧ / ٣٤٧) .

هذا ؛ ولعل أصل الحديث موقوف ، رفعه هذا المجهول أو غيره ؛ فقد روي عن ابن عباس أنه قال :

لو أن امرأة من أهل الجنة بصقت في سبعة أبحر ، لكانت تلك الأبحر أحلى من العسل .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصفة » (٩٠ / ٢٩٣) من طريق حفص بن عمر العدني : ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عنه .

لكن حفص هذا ضعيف .

٦٩٠٤ ـ (من أطَاعَ امْرأتَه ؛ كبّه اللهُ عزَّ وجلَّ في النَّارِ على وَجْهِهِ) .

موضوع . أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٣٢ / ٦٢٣ بترقيمي) من رواية الديلمي بسنده عن المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثنا عمرو بن هاشم عن ابن أبي كريمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن علي بن أبي طالب رفعه .

قلت : وقد سكت عنه السيوطي ؛ فلم يتكلم على إسناده بشيء ؛ ولذلك قال ابن عراق معقباً عليه بعد أن رمز للديلمي بـ (مي) :

« قلت : بيض له ؛ كأنه أراد أن يبين علته فلم يتفق له ، وأنا لم تلح لي ، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن الصايغ ، و . . . و . . . والمطلب بن شعيب بن حيان الأزدي : لم أقف لهم على ترجمة » .

فأقول : هؤلاء الأربعة إن لم يجد لهم ترجمة ؛ فلا ينبغي لمثله أن يسكت عن بعض من فوقهم ، وقد حاول أن يتعرف على من دونهم ؛ فلم يعرفهم ، بينما البعض المشار إليهم ، فيهم من يعرف بالضعف ، وأحدهم لا يعرف أيضاً ، وهو : (ابن أبي كريمة) ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

وأما (عمرو بن هاشم) ـ وهو : البيروتي ـ : فهو مترجم في « التهذيب » وغيره ، وقال الذهبي في « المغني » :

« وثّق ، وقال ابن وارة : ليس بذاك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وأما (عبد الله بن صالح) : فهو مشهور ، ومعروف بالضعف ؛ إلا في رواية بعض الأئمة عنه ؛ كما قرره الحافظ في « مقدمة الفتح » ، وحديثنا ليس من هذا القبيل ؛ فإن (المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي) وإن كان قد وثق ـ ولم يعرفه ابن عراق ـ ؛ فليس هو من أولئك الأئمة ، وإنما هو من شيوخ الطبراني في « معاجمه » ، وله ترجمة في كتاب الشيخ حماد الأنصاري ـ عافاه الله ـ الذي أسماه : « بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني » (٣٢٧ / ٦٤٩) .

وأما ما وجه به ابن عراق سكوت السيوطي عن علة الحديث فلا أراه وجيهاً وذلك للضعف الذي في الروايين ، وفي ظني أن مثله لا يخفى على مثل الحافظ السيوطي ، وإنما سكت عنه لظهور وضعه وبطلانه باللفظ المذكور ؛ لأن من المقطوع

به أن النبي ﷺ كان يساير نساءه ويطيعهن فيما لا مخالفة للشرع ؛ كما صنع ﷺ مع عائشة حينما لم تستطع في حجة الوداع أن تأتي بعمرة الحج ؛ لما عرض لها من الحيض ، فأمر ﷺ أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من (التنعيم) والناس يستعدون للرجوع إلى المدينة ، وقال راوي القصة جابر بن عبد الله رضي الله عنه :

كان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً ، إذا هَوِيَتْ ـ عائشة ـ الشيء ؛ تابعها عليه . انظر « حجة الوداع » (ص ٩٢) .

ولعل أصل الحديث إنما هو باللفظ الذي ساقه أبو عبد الله بن بطة في « الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة » (٢٠٤ / ٣٧٩) :

« من أطاع امرأته في كل ما تريد . . . » الحديث نحوه .

وعلق عليه صهري أبو رشيد بقوله :

« ضعيف ؛ فقد أورده ابن عراق في « تنزيه الشريعة » وعزاه للدارمي (٢ / ٢١٥) » !

وهذا وهم فاحش ! منشؤه عدم الانتباه لاصطلاح ابن عراق لرمزه المتقدم (مي) أنه لـ (للديلمي) ، فتوهم أنه أراد (الدارمي) على اصطلاح مؤلف كتاب « مفتاح كنوز السنة » ـ تأليف مستشرق هولندي ـ .

(تنبيه) : كتاب ابن بطة هذا أحاديثه معلقة غير مسندة ، ويغلب على الكثير منها الضعف والنكارة والوضع ، وقد قام بتخريجها صهري المذكور تخريجاً لا بأس به إلى حد ما ؛ فقد قصر في تخريج كثير من أحاديثه تقصيراً ظاهراً ؛ مثل قوله ﷺ :

« إن الله لا ينتزع العلم انتزاعاً من صدور العلماء . . . » رقم (٢٠) .

فقد عزاه للترمذي وابن ماجه وغيرهما ، مع أنه مما رواه البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ! ومن الغريب أنه مع عزو المعلق على « الترمذي » الذي عزاه إليه قد ذكر في الحاشية أنه رواه الشيخان !

وقد لاحظ عليه بعض الباحثين أنه ـ مع قلة استفادته من كتب الألباني ، وندرة عزوه إليها مع كثرتها ، وبالغ انتشارها ؛ فهو ـ إذا ذكره ؛ ذكره بلقبه ونسبته فقط : (الألباني) ! كأنه لا فرق بينه وبين سائر المستفيدين والناقلين من كتبه ، مع أنه من تلامذته القدامى وزوَّجه إحدى بناته ؛ مما يوجب عليه أن يذكره بشيء من التبجيل والاحترام ، وهذا مما لا رغبة للألباني فيه ـ كما هو المعروف عنه ـ ؛ ولكن على الأقل أن يقول : (شيخنا الألباني) . . لا تزكية ، وإنما بياناً للواقع والحقيقة ، وأتساءل عن سبب كتمانها : أهو الخوف من أن يصيبه شيء من الأذى الذي أصاب شيخه الألباني من أعدائه وخصومه ، أم هو مسايرة منه للمشرف على رسالته ، أم . . . أم . . .؟! فقلنا : الله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٠٥ ـ (صافَحَ أبا جَهْل . فقِيْلَ لأَبِي جَهْلٍ : تُصافِحُ هذا الصَّابِئَ ؟! فقالَ : إنّي لأعْلَمُ أَنّه نبيٌّ ؛ ولكنْ متَى كنّا تَبَعاً لِبَنِي عَبْدِ منافٍ ؟! قال : فنزلتْ ﴿ فإنَّهم لا يكذِّبُونك ولكنَّ الظَّالمِينَ بآياتِ اللهِ يجْحدُون ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٣ / ٦٦ / ١) ، وابن بطة في « الإبانة » (٢ / ٨٩٥) من طريق سلام بن مسكين عن أبي يزيد المدني : أن النبي ﷺ . . . الحديث .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد ، رجاله ثقات رجال البخاري ، وقول الحافظ

في « التقريب » :

« أبو يزيد المدني نزيل البصرة ، مقبول » !

فهو من أوهامه ؛ فقد روى عنه جماعة من الثقات ، ووثقه ابن معين ، وأخرج له البخاري .

وفي نزول الآية في أبي جهل حديث آخر : يرويه أبو إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب عن علي : أن أبا جهل قال للنبي ﷺ : إنا لا نكذبك ، ولكن نكذب ما جئت به ! فأنزل الله : . . . فذكر الآية .

أخرجه الترمذي (٣٠٦٦) ، وابن جرير (٧ / ١١٦) ، والحاكم (٢ / ٣١٥) وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ما خرجا لناجية شيئاً » .

قلت : وأيضاً : فهو مجهول ؛ كما قال ابن المديني ، قال :

« لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي إسحاق » .

قلت : فمن الغريب جداً أن يوثقه الحافظ في « التقريب » ولم يرو عنه غيره ، وغير ابنه يونس بن أبي إسحاق على قول ، ولم يوثقه أحد غير العجلي وابن حبان المعروفين بتساهلهما في توثيق المجهولين ، وأن لا يوثق (أبا يزيد المدني) المتقدم مع توثيق ابن معين ورواية الثقات عنه ، ورواية البخاري ! فجل وتعالى من لا يسهو ولا ينسى .

وأما الترمذي ؛ فأعله بالإرسال . والله أعلم .

٦٩٠٦ - (الإِسْلامُ علانِيةٌ ، والإِيمانُ في القَلْبِ . . .) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في رسالة « الإيمان » (٥ / ٦ - بتحقيقي) ، وفي « المصنف » (١١ / ١١ / ١٠٣٦٨) ، وعنه أبو يعلى (٥ / ٣٠١ - ٣٠٢) ، وأحمد (٣ / ١٣٤ - ١٣٥) ، والبزار (١ / ١٩ / ٢٠ - كشف الأستار) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٥٠) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١١) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٠٧) ، كلهم من طريق علي بن مسعدة : ثنا قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال البزار :

« تفرد به علي بن مسعدة » .

قلت : قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥) :

« فيه نظر » .

ورواه عنه العقيلي ، وساق حديثه هذا . وقال ابن حبان :

« كان ممن يخطئ على قلة روايته ، وينفرد بما لا يتابع عليه ؛ فاستحق ترك الاحتجاج به ؛ بما لا يوافق الثقات من الأخبار » .

قلت : ووثقه بعضهم ؛ فقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٥٢) - بعد ما عزاه لأحمد وأبي يعلى والبزار - :

« . . ورجاله رجال الصحيح ؛ ما خلا (علي بن مسعدة) ، وثقه ابن حبان (كذا) وأبو داود الطيالسي ، وأبو حاتم ، وابن معين ، وضعفه آخرون » .

قلت : وأشار إلى هذا الخلاف الذهبي بقوله في « الكاشف » :

« فيه ضعف ، وأما أبو حاتم فقال : لا بأس به » .

وذكر بعض الأقوال ـ التي في « المجمع » ـ في « الميزان » وساق له هذا الحديث فيما أنكر عليه . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فمثله يحتمل حديثه التحسين ، وقد كنت حسنت له حديثاً آخر في « المشكاة» (٢٣٤١) بلفظ :

« كل بني آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون » .

أما هذا ؛ فقد حال بيني وبين تحسينه تضعيف الأئمة المتقدمين له واستنكارهم إياه ، أعني : ابن حبان والعقيلي وابن عدي والذهبي ، ويضاف إليهم آخرون ؛ منهم : (عبد الحق الإشبيلي) ؛ فقد قال ـ كما كنت نقلته عنه في تخريجي لكتاب « الإيمان » ـ :

« حديث غير محفوظ » .

وشيء آخر ، وهو أهم ـ عندي ـ مما تقدم وهو أنه تفرد بزيادة هذا اللفظ على الحديث الصحيح الذي جعله هو تمام الحديث ، وقد أشرت إليه بالنقط ، ولفظه عند أحمد وغيره :

قال : ثم يشير بيده إلى صدره (ثلاث مرات) ثم يقول : « التقوى ههنا ، التقوى ههنا » .

وهذا القدر منه محفوظ من طريق أخرى من حديث أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وأوله :

« المسلم أخو المسلم ؛ لا يظلمه ، ولا يخذله ، ولا يحقره ، التقوى ههنا » ويشير إلى صدره ثلاث مرات . . . » الحديث .

رواه مسلم (٨ / ١٠ - ١١) وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٨ / ٩٩ - ١٠٠) .

إذا عرفت ما تقدم من التخريج والترجمة والتحقيق ؛ فقد ألقي في النفس التنبيه على بعض الأوهام وقعت لبعض من كتب حول هذا الحديث ، فأقول :

أولاً : قول الهيثمي المتقدم : « وثقه ابن حبان » ! فإنه وهم محض ؛ فإنه لم يذكره في « الثقات » ، ولا عزاه إليه أحد من المؤلفين في التراجم ، وإنما أورده في « الضعفاء » - كما سبق - ونقل هذا الوهم الشيخ الأعظمي في تعليقه على « الكشف » ! والمعلق على « أبي يعلى » (٥ / ٣٠٢) !

ثانياً : قول الشيخ الأعظمي في تعليقه على الحديث في « المطالب العالية » (٣ / ٥٥) :

« وقال البوصيري : رواه ابن حبان في « صحيحه » ، والبزار (١ / ١٩) » .

قلت : أخطأ الشيخ على الحافظ البوصيري ؛ فإن هذا لما ذكر الحديث في « الإتحاف » (١ / ١٠ / ٢) بتمامه ، أعني : مع جملة (التقوى) ؛ قال :

« وفي رواية : سئل عن المؤمن؟ قال :

« من أمنه جاره ، ولا يخاف بوائقه ، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه

ويده ، والمهاجر من هجر السوء ، والذي نفسي بيده ! لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » . رواه أبو يعلى الموصلي ـ واللفظ له ـ ، وابن حبان في « صحيحه » ، وأحمد بن حنبل ، والبزار » .

قلت : فأنت ترى أن (البوصيري) لم يعز اللفظ إلا لأبي يعلى ؛ فنسبة الشيخ الأعظمي المذكورة خطأ عليه أولاً ، ثم على ابن حبان ثانياً ؛ فإنه لم يرو الرواية الأولى ـ أعني : حديث الترجمة ـ ، وإنما روى الرواية الأخرى بلفظ :

« المؤمن من أمنه الناس ، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر . . . » الحديث مثله ! وهو في « موارد الظمآن » (٣٧ / ٢٦) .

ثالثاً : نقد المعلق على « مسند أبي يعلى » (٥ / ٣٠٢) ؛ فإنه قال ـ بعد أن حسّن إسناد الحديث ـ :

« علي بن مسعدة : لا ينحط حديثه عن رتبة الحسن . وقد اضطرب الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في الحكم عليه ؛ فقد حسن له حديث : « كل ابن آدم خطاء » انظر صحيح الجامع الصغير (٤٣٩١) ، والمشكاة برقم (٢٣٤١) ، بينما ضعّف به حديث : « الإسلام علانية . . . » انظر ضعيف الجامع الصغير رقم (٢٢٨٠) » !

فأقول : ما نسبه إلي من الاضطراب ناشئ من حداثته في هذا العلم وقلة ممارسته إياه ؛ بل ولربما كان ذلك بسبب عدم علمه بأصوله ومصطلحه ، وإلا ؛ فماذا يقول يا ترى في قول الحافظ النقاد في رسالته القيمة : « الموقظة » بعد أن عرّف الحديث الحسن :

« ثم لا تطمع بأن لـ (الحسن) قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا

على إياس من ذلك ؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن ، أو ضعيف ، أو صحيح ؛ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً يصفه بالحسن ولربما استضعفه ! وهذا حق »؟

قلت : فإذا كان هذا حال كثير من الحفاظ في التردد في الحديث الحسن بل والحافظ الواحد ؛ فماذا على مثلي إذا تردد أو تغير اجتهاده في الحديث الواحد ؟ فكيف والتغير ليس في الحديث الواحد ، وإنما في حديث آخر له ، وقد اقترن به من المخالفة والنكارة ما سبق بيانه ، وهو مما غفل عنه المنتقد المشار إليه ، وكأنه غفل أيضاً عن الحديث الشاذ ، وهو من رواية الثقة الذي يصحح حديثه إلا عند المخالفة ، ومثله الحديث المنكر الذي هو من رواية من دونه في الحفظ ، والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا عند المخالفة ، وصدق الله العظيم ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

رابعاً : قول الأستاذ الفاضل سفر الحوالي في كتابه « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي » (٢ / ٦٨٦) ـ تعليقاً على هذا الحديث ؛ مع أنه صدره بقوله :

« روي . . . » ؛ المشعر بضعف المروي اصطلاحاً ، فإنه مع ذلك قال ـ في « الحاشية » :

« سبق تخريجه ، وأنه حسن إن شاء الله ، ويدل لصحة معناه حديث جبريل . . . » .

قلت : فالتحسين ينافي التضعيف المشار إليه ! الأمر الذي جعلني أقول : لعل المؤلف لم يُرَاعِ بالتصدير المذكور الاصطلاحَ المشار إليه ، أو أن (المُحَشِّي) هو غير المؤلف . والله أعلم .

وقوله : « ويدل لصحة معناه . . . » ؛ فأقول : صحة المعنى لا يدل بالضرورة على صحة المبنى ؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح ـ كما هو معلوم ـ .

وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدة كبيرة جداً في الرد على علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم : (الإيمان يزيد وينقص ، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان) ، مع غلو ظاهر في بعض عباراته ؛ حتى ليخال إليَّ أنه يميل إلى مذهب الخوارج ، مع أنه يرد عليهم ، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة ؛ تارة تصريحاً وأخرى تلويحاً ، مع إظهاره الاحترام والتبجيل - خلافاً لبعض الغلاة ولا أقول : الأتباع - ، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث ، متذرعاً بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلاً ؛ ما لم يدل على أن تركه عن عقيدة وجحود ، كالذي يقال له : (إن لم تصل ، وإلا ؛ قتلناك) ، فيأبى فيقتل ؛ فهذا كافر مرتد - كما كنت نقلته في رسالتي « حكم تارك الصلاة » عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية - وعلى مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة ، وقوله ﷺ : « ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة » . انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ - ٤٦) . ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء . . سامحه الله ، وهدانا الله وإياه لما اختلف فيه من الحق ؛ إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

ومجال مناقشته واسع جداً فيما نَبا قلمه عن الصواب ، وما فيه من الأخطاء والتناقضات ، وبخاصة في تأويله للأحاديث والنصوص ولَيِّه إياها إلى ما يتفق مع ما ذهب إليه مع محاولته التشكيك في صحة الحديث المتفق على صحته ؛ إذ شعر أن تأويله إياه غير مقنع - كما فعل بحديث الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار بغير عمل عملوه - . بل وإعراضه أحياناً عن ذكر ما هو عليه منها .

أقول : هذا باب واسع جداً يتطلب التفرغ له وقتاً مديداً ، مما لا أجده الآن .

والله المستعان .

خامساً وأخيراً : تصحيح الشيخين الحلبيين للحديث في كتابيهما « مختصر تفسير ابن كثير » : محمد علي الصابوني ، ومحمد نسيب الرفاعي .

أما الأول : فبإيراده إياه في « مختصره » (٣ / ٣٦١) محذوف السند ـ خلافاً لأصله ـ مجزوم النسبة إلى النبي ﷺ بقوله : « عن أنس . . . » ، مع تصريحه في المقدمة أنه لا يذكر فيه إلا ما صح من الحديث . وضغثاً على إبالة ، يقول في التعليق عليه :

« أخرجه الإمام أحمد » .

وهذا العزو موجود في أصله ؛ فهو ينقله منه ويجعله في التعليق موهماً القراء أنه من تخريجه ! وليته على الأقل ذكر موضعه من « مسند أحمد » بالجزء والصفحة ؛ إذن لأفاد شيئاً زائداً على ما في الأصل . ولكن حتى هذا هو عاجز عنه فما عسى أن يقول القائل عن هذا المتشبع بما لم يعط !!

وأما الشيخ الرفاعي ـ وقد توفي إلى رحمة الله ومغفرته ـ : فقد زاد على الأول بأنه رمز له بـ (صح) في فهرسه الذي وضعه لأحاديث مختصره مرتباً إياه على ترتيب سور القرآن ، ذكره تحت (٤٩ ـ سورة الحجرات) .

٦٩٠٧ ـ (ليسَ بينَ العبْدِ وبينَ الكُفْر ـ أو قالَ : الشِّرك ـ إلاَّ أنْ يدَعَ صلاةً مكْتوبةً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه ابن نصر في « تعظيم قدر الصلاة » (٢ / ٨٧٦ / ٨٩٠) من طريق عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن **عمر بن زيد** قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير (عمر بن زيد) ـ وهو : الصنعاني ـ : لا يعرف ، ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح » (٦ / ١٠٩) برواية معمر عنه ولم يزد . وقد خالف عمر هذا ابن جريج وغيره ؛ فرووه عن أبي الزبير بلفظ :

« . . . ترك الصلاة » .

أخرجه مسلم (١ / ٦٢) ، وأبو عوانة (١ / ٦١) ، وأبو داود (٤٦٧٨) وغيرهم ممن ذكرت في « التعليق الرغيب » (١ / ١٩٤) . وهو كذلك في « مصنف عبد الرزاق » (٣ / ١٢٤ / ٥٠٠٧) ، إلا أنه قال :

« . . . إلا أن يترك الصلاة » .

والمعنى واحد بخلاف حديث الترجمة ؛ فلا أدري سبب اختلاف رواية « المصنف » عن رواية ابن نصر ؛ مع أن هذه أصح عنه ، ورواية « المصنف » هي من طريق إسحاق الدبري ، وفيه كلام معروف . ومن المحتمل أنها في الأصل مثل رواية ابن نصر ؛ لكن لما رآها بعض النساخ أو غيرهم مخالفة للرواية المحفوظة عند مسلم وغيره توهم أنه وهم من الناسخ وليس من الراوي المجهول (عمر بن زيد) ؛ فصححه ! وليس بجيد ؛ فإن المنصوص في مثل هذه الحالة أن تُثبت الرواية ؛ ـ كما جاءت في الأصل ـ ، وينبه في الهامش على ما هو الصواب . والله أعلم .

ولم يتنبه المحقق الفاضل للفرق بين هذه الرواية المنكرة وبين الرواية المحفوظة في تعليقه على « تعظيم الصلاة » ؛ فعلق عليها قائلاً :

« وهو مكرر الذي تقدم برقم (٨٨٦ ـ ٨٨٨) » .

يشير إلى رواية مسلم المحفوظة !

٦٩٠٨ - (يا أَنسُ ! إذا هممْتَ بأمْر ؛ فاسْتخِرْ ربَّكَ فيه سبْعَ مرَّاتٍ ، ثمَّ انْظُرْ إلى الذِي يسْبِقُ إلى قلْبِكَ ؛ فإنَّ الخيْرَ فِيه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٩٢ / ٥٩٢) قال : أخبرنا أبو العباس بن قتيبة العسقلاني : حدثنا **عبيد الله بن الحميري** : ثنا **إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك** : ثنا أبي عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وكذا قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ١٨٧) ، وقال النووي في « الأذكار » :

« إسناده غريب ، فيه من لا أعرفهم » .

كذا قال ! وتعقبه الحافظ في « نتائج الأفكار » بقوله - كما في « شرح ابن علان » (٣ / ٢٥٧) ؛ فقال بعد أن ساق إسناده المذكور إلا أنه وقع فيه (عبد الله ابن المؤمل الحميري) - :

« فأما أبو العباس ؛ فاسمه : محمد بن الحسن - هو : ابن أخي بكار بن قتيبة قاضي مصر ، وكان - : ثقة ، أكثر عنه ابن حبان في « صحيحه » .

وأما النضر : فأخرج له الشيخان .

وأما (الحميري) : فلم أقف له على ترجمته ؛ قال شيخنا - يعني : الحافظ الزين العراقي - في « شرح الترمذي » متعقباً على قول النووي :

« هم معروفون ، لكن فيهم راوٍ معروف بالضعف الشديد ، وهو (إبراهيم بن البراء) ؛ فقد ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وابن حبان ، وغيرهم ، وقالوا : إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات ، زاد ابن حبان : لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه . قال شيخنا : فعلى هذا فالحديث ساقط ، والثابت عن رسول الله ﷺ : كان إذا دعا ؛ دعا ثلاثاً . قلت : أخرجه البخاري من حديث أنس » .

قلت : هنا أمور لا بد من بيانها ؛ ما كان منها علينا أو على غيرنا ، وكل ذلك لصالحنا وصالح قرائنا :

الأول : قوله (إبراهيم بن البراء) . . هو الصواب ، وقع في « الشرح » المذكور : (إبراهيم عن البراء) ، وهو خطأ مطبعي ، ووقع في « ابن السني » « إبراهيم بن العلاء عن النضر » . وكذلك وقع في الطبعة الهندية الأخرى (١٦١ / ٥٩٨) . وكل ذلك خطأ .

الثاني : قوله في الإسناد : (عبيد الله بن الحميري) . وعلى هامش « العمل » : (عبيد الله بن المؤمل الحميري) . ولم يبين المعلق ، هل يعني أنه نسخة ، أو أنه ذكره احتمالاً؟ وهو قريب مما وقع في « الشرح » : « عبد الله بن المؤمل الحميري » .

ولم يتبين لي الراجح من ذلك ؛ لأني لم أجد له ذكراً على أي وجه من الوجوه المختلفة فيما عندي من كتب الرجال ، وهو ما يشعر به قول الحافظ المذكور ؛ فلا أدري هل عناه شيخه العراقي بقوله : « هم معروفون ، لكن . . . » إلخ ، أم شغله عنه ترجمته لإبراهيم بن البراء ؟

وبالجملة ؛ فلهذا الإسناد علتان : إبراهيم هذا والحميري .

الثالث : قول الحافظ في (أبي العباس بن قتيبة) :

« أكثر عنه ابن حبان في « صحيحه » !

فإني أظنه وهماً ؛ فإنه لم يذكر في (فهرس شيوخ ابن حبان) في « الصحيح / بترتيب الإحسان » وضع مؤسسة الرسالة ، مع بحثي الخاص عنه ، نعم ؛ قد أكثر عنه حقاً في كتابه « الثقات » ، وقد أشار محققه ـ جزاه الله خيراً ـ إلى مواضعه منه بالأرقام ؛ فقاربت ثمانين موضعاً ، فمن شاء ؛ تتبعها . فكأنه لذلك لما ذكر السمعاني الرواة عنه في نسبة (العسقلاني) ؛ ذكر فيهم (ابن حبان) هكذا مطلقاً ؛ لم يقيده بـ « في (صحيحه) » . وله ترجمة في « تاريخ دمشق » ، وفي « تاريخ الإسلام » للذهبي (٢٣ / ٢٨٦) وقال :

« وكان ثقة مشهوراً ، أكثر عنه ابن المقرئ والرحالون ؛ لحفظه وثقته » .

الرابع : قوله : « أخرجه البخاري من حديث أنس » .

فهو وهم أيضاً أو تسامح ؛ فإنما رواه البخاري عنه بلفظ :

« كان إذا سلَّم ؛ سلَّم ثلاثاً ، وإذا تكلم بكلمة ؛ أعادها ثلاثاً » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٧٣) . وانظر فيه الحديث الذي قبله ؛ فإنه من حديث ابن مسعود ، وهو الذي ثبته الحافظ العراقي ، ولم يروه البخاري ، ولما ذكره الغزالي في « الإحياء » ؛ قال العراقي في تخريجه إياه (١ / ٣٠٧) :

« رواه مسلم ، وأصله متفق عليه » .

(تنبيه) : كنت خرجت حديث الترجمة قديماً في التعليق على « الكلم الطيب » لابن تيمية ، وقعت فيه بعض الأخطاء بسبب التحريف الذي وقع في إسناده في « عمل اليوم والليلة » ـ كما تقدم بيانه ـ ، وقد لَفَت نظري إلى ذلك

بعض إخواننا من طلاب العلم ، جزاه الله خيراً ؛ فبادرت إلى تحرير القول فيه هنا . والله الموفق لا رب سواه .

٦٩٠٩ - (﴿ حقَّ تُقاته ﴾ : أنْ يُطاعَ ؛ فلا يُعْصَى ، وأنْ يُذْكَرَ ؛ فلا يُنْسَى ، وأنْ يُشْكَرَ ؛ فلا يُكْفَر) .

منكر مرفوعاً . أخرجه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٧ / ٢٣٨ - ٢٣٩) من طريق محمد بن طلحة عن زبيد عن مرة عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (محمد بن طلحة) - وهو : ابن مصرف اليامي - : مختلف فيه مع كونه من رجال الشيخين ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فمثله يكون حديثه مقبولاً ؛ إلا عند مخالفته لمن هو أوثق منه ؛ فكيف إذا خالفه جماعة من الثقات ؟ منهم - مثلاً - مسعر عند أبي نعيم أيضاً من طريق الطبراني ، وهذا في « المعجم الكبير » (٩ / ٩٣ / ٨٥٠١) ، وقال أبو نعيم :

« رواه الناس عن زبيد موقوفاً ، ورفعه[1] أبو النضر عن محمد بن طلحة عن زبيد » . ثم ساقه مرفوعاً - كما تقدم - .

وكذلك رواه موقوفاً عن مسعر جماعة آخرون ؛ مثل : ابن جرير في « التفسير » (٤ / ١٩) ، والحاكم (٢ / ٢٩٤) ، وقال :

---

(١) الأصل : (ورواه) ، والتصويب من « تخريج الكشاف » (٢٩ / ٢٤٤) .

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

لكن أورده ابن كثير في « التفسير » (٢ / ٣٨٧) مرفوعاً من رواية ابن مردويه من حديث يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن زبيد عن مرة عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . (فذكره) .

وكذا رواه الحاكم في « مستدركه » من حديث مسعر عن زبيد عن مرة عن ابن مسعود مرفوعاً . . . فذكره ، ثم قال :

« صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه » . كذا قال ! والأظهر أنه موقوف . والله أعلم » .

قلت : ما استظهره هو الصواب يقيناً . لكن قوله في رواية الحاكم : « مرفوعاً » وهم مخالف لما في مطبوعة « المستدرك » - كما تقدم - ؛ فلا أدري الوهم من ابن كثير؟ أم كذلك وقع في نسخته من « المستدرك » ! والله أعلم .

وأما رواية يونس بن عبد الأعلى فلم أقف على إسناده إلى (يونس) ، فإن سلم من علة ظاهرة ممن دون (يونس) ؛ فلن يسلم من الشذوذ ، فقد رواه عبد الرزاق في « تفسيره » (١ / ١ / ١٢٩) ، وابن جرير من طريقه وطريق عبد الرحمن ، والطبراني أيضاً (٨٥٠٢) من طريق الفريابي ؛ ثلاثتهم عن الثوري به موقوفاً .

وتابعه شعبة عن زبيد به .

أخرجه ابن جرير ، وكذا ابن المبارك في « الزهد » (٨ / ٢٢) .

ثم رواه ابن جرير الطبري عن ليث ، وجرير ، والمسعودي ، ومنصور ؛ أربعتهم عن زبيد به موقوفاً .

قلت : فاتفاق هؤلاء السبعة على مخالفة محمد بن طلحة وغيره ممن يكون رَفَعَه يدل دلالة قاطعة على خطأ رفعه . والله ولي التوفيق .

وقد روي الحديث مرفوعاً من طريق آخر : عن بكر بن سهل : ثنا عبد الغني ابن سعيد عن موسى بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ومقاتل عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾ قالوا : يا رسول الله ! وما ﴿ حق تقاته ﴾ ؟ قال : « أن يذكر ؛ فلا ينسى ، وأن يطاع ؛ فلا يعصى » .

قالوا : يا رسول الله ! ومن يقوى على هذا ؟ فأنزل الله عز وجل : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ .

أخرجه البيهقي في « الزهد » (٣٢٨ / ٨٧٨) .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بكر بن سهل : قال النسائي :

« ضعيف » .

وعبد الغني بن سعيد ـ وهو : الثقفي ـ : قال الذهبي في « الميزان » :

« ضعفه ابن يونس » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٤٢٤) من رواية بكر بن سهل هذا عنه لا غير ! وكأنه لذلك تعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله (٤ / ٤٥) :

« قلت : ابن يونس أعلم به ، وقد ذكره في « تاريخه » أنه توفي سنة تسع وعشرين ومئتين » .

وقد عزاه الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف » (٩٣) لـ «زهد البيهقي » ، وسكت عنه ، وأما الحافظ فعزاه في تخريجه إياه (٢٩ / ٢٤٤) لـ « شعب البيهقي » وقال :

« لكنه من نسخة عبد الغني الثقفي عن موسى بن عبد الرحمن الصنعاني ، وهي ساقطة » .

وهذه فائدة لم يذكرها في « اللسان » ؛ فلتحفظ .

٦٩١٠ - (مَنْ صَامَ يوْماً في سَبيلِ اللهِ ؛ بعَّدَ اللهُ وجْهَهُ عن النَّارِ مئةَ عامٍ ، ركْضَ الفَرسِ الجوَادِ المُضَمَّر) .

منكر بهذا التمام . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥ / ٣٠١ / ٩٦٨٣) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٣٣ / ٧٨٠٦) ، وعنه الشجري في « الأمالي » (١ / ٢٨٤) عن الحسن بن مهران عن المطرح عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل ، من دون القاسم - وهو ابن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة - إلى المطَّرِح - وهو : ابن يزيد - ثلاثتهم ضعفاء ، وبهذا الأخير منهم أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٣ / ١٩٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه (مطرح) ، وهو ضعيف » .

وأما الحسن بن مهران فلم أعرفه في هذه الطبقة . ومن تخاليط الشيخ الأعظمي قوله في « التعليق » على « المصنف » :

« ذكر ابن أبي حاتم (الحسن بن مهران الكرماني) وقال : روى عنه محمد بن سلام » .

قلت : وأنا أظن أنه ليس به ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٧ / ١٥٩) في تمام ترجمته :

« روى عن فرقد صاحب النبي ﷺ » .

وكذا في « ثقات ابن حبان » (٤ / ١٢٤) ، و« تاريخ البخاري » (١ / ٢ / ٣٠٦ / ٢٥٦٨) ، وعبارته :

« سمع فرقداً صاحب النبي ﷺ ، سمع منه محمد بن سلام » .

فهو على هذا تابعي من طبقة (القاسم بن عبد الرحمن) ، وفيها أورده ابن حبان ؛ فما أظنه الراوي عن (المطرح) الذي ذكره الحافظ في الطبقة السادسة ، وهم الذين لم يثبت لهم السماع من الصحابة . والله أعلم .

وهنا يرد إشكال . وهو كيف يصح سماع (محمد بن سلام) من فرقد الصحابي وهو مات سنة (٢٢٥) - كما في « الثقات » - ، أو (٢٢٧) - ؛ كما في « التهذيب » - فلعله (محمد بن سلام) آخر غير البيكندي ، وفي طبقته (**محمد ابن سلام الخزاعي**) ، وهو مجهول ؛ - كما قال أبو حاتم وغيره - ، روى عن أبيه عن أبي هريرة حديثاً مضى برقم (٥٣٧٠) .

وعلى كل الأحوال فلا ذنب في من دون (علي بن يزيد) - ، وهو الألهاني - ؛ لأنهم قد توبعوا ؛ فقد أخرجه الطبراني أيضاً (٨ / ٢٧٤ / ٧٩٠٢) ، وعنه الشجري أيضاً (٢ / ٣٦) بسند صحيح عن أبي عبد الملك عن القاسم به .

وأبو عبد الملك هو : علي بن يزيد الألهاني ؛ فهو العلة .

وقد رواه معان بن رفاعة عنه به ؛ دون قوله : « ركض الفرس الجواد المضمر » .

أخرجه الطبراني أيضاً (٨ / ٢٦٠ / ٧٨٧٢) ، وعنه الشجري (٢ / ٣٩) .

ومعان هذا : ليِّن الحديث ـ كما في « التقريب » ـ ، وهذا هو المحفوظ عن القاسم ، لكن عن عقبة بن عامر مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

أخرجه جماعة من رواية يحيى بن الحارث عن القاسم به .

وقد خرجته في « الصحيحة » (٢٥٦٥) .

وحديث الترجمة رواه الوليد بن جميل عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً بلفظ :

« . . . جعل الله بينه وبين النار خندقاً ؛ كما بين السماء والأرض » .

أخرجه الترمذي (١٦٢٤) ، والطبراني (٨ / ١٨٠ ـ ١٨١ / ٧٩٢١) ، وقال الترمذي :

« حديث غريب من حديث أبي أمامة » .

قلت : وإسناده حسن ؛ للخلاف المعروف في (القاسم) هذا ، ومثله (الوليد ابن جميل) ، وفي « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وله شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بهذا اللفظ .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط »و« المعجم الصغير » بإسناد حَسَّنَه المنذري ، ـ وتبعه الهيثمي ـ وهو من تساهله ؛ لأن فيه (**شهر بن حوشب**) ـ كما بينته في « الصحيحة » (٥٦٣) تحت حديث الوليد بن جميل المتقدم ـ وانظر « الروض النضير » (٩٤٢) .

وله شاهد آخر من حديث جابر حَسَنٌ في الشواهد مخرج في « الصحيحة » أيضاً .

وبالجملة ؛ فحديث الترجمة ضعيف بزيادة جملة : (الركض) ؛ لفقدان الشاهد المعتبر ، وحَسَنٌ بدونها ؛ لرواية يحيى بن الحارث عن القاسم .

وهو حسن صحيح بلفظ : (الخندق) ؛ لرواية الوليد بن جميل ، وشاهده من حديث أبي الدرداء ، وحديث جابر .

(تنبيه) : من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ١٥) أنهم ضعفوا حديث الترمذي وأعلوه بتضعيف الهيثمي لرواية الطبراني بقوله :

« وفيه مطرح بن يزيد وهو ضعيف » ، وهو ليس في رواية الترمذي ـ كما رأيت ـ .

وكذلك من جهلهم تقليدهم للمنذري والهيثمي في تحسين إسناد حديث أبي الدرداء ؛ لضعف شهر بن حوشب . لذلك كان عليهم ـ لو كانوا يعلمون ـ أن يقولوا ـ كما فعلوا في غيره ـ : (حسن لغيره) . ولكنهم في الحقيقة فوضويون لجهلهم ؛ فتارة يطلقون التحسين ، وهو حسن لغيره ، وتارة يقولون هذا ، وهو حسن لذاته ! خبط عشواء .

٦٩١١ - (لو يعْلمُ المارُّ بينَ يدَيِ المصَلِّي ماذا علَيه ؛ كان لأَنْ يقُومَ أرْبعينَ خَرِيفاً خيرٌ له مِنْ أنْ يقومَ بينَ يدَيْه) .

شاذ بلفظ : « خريف » . أخرجه البزار : حدثنا أحمد بن عبدة الضبي : حدثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد قال :

أرسلني أبو جُهَيْم إلى زيد بن خالد أسأله عن المارِّ بين يدي المصلي ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره[1] .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله رجال الشيخين ؛ غير أحمد بن عبدة الضبي ، وهو ثقة ، إلا أنه قد خولف في متنه وإسناده .

أما المتن : فقال أحمد (٤ / ١١٦ - ١١٧) : ثنا سفيان به مختصراً بلفظ :

« لأن يقوم أربعين - لا أدري من يوم ، أو شهر ، أو سنة - خير له من أن يمر بين يديه » .

فلم يذكر فيه : « خريفاً » ، وهذا هو المحفوظ عن سفيان وغيره عن سالم - كما يأتي - .

وهكذا أخرجه ابن ماجه (٩٤٤) ، وأبو عوانة (٢ / ٤٩) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ١٨) ، والسراج في « مسنده » (ق ٤٢ / ١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٨٤ / ٥٢٣٦) من طرق عن سفيان بن عيينة به سنداً ؛ دون لفظ : « خريفاً » .

---

(١) نقلته من « بيان الوهم والإيهام » لابن القطان الفاسي (٢ / ١٠٧) ، وهو من شرط « كشف الأستار » ، ولم يورده ، بينما ذكره في « المجمع » (٢ / ٦١) ، وقال : « . . . ورجاله رجال « الصحيح » ، وقد رواه ابن ماجه غير قوله : « خريفاً » » .

وخالفهم في الإسناد ، ووافقهم في اللفظ عليٌّ بن خشرم ؛ فقال : ثنا ابن عيينة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد قال :

أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جهيم أسأله عن المار بين يدي المصلي ماذا عليه ؟ قال : . . . فذكره ؛ لكنه لم يصرح برفعه .

أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ١٤ / ٨١٣) .

قلت : وقد توبع ابن عيينة على هذا إسناداً ومتناً من مالك وسفيان الثوري في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج عندي في « صحيح أبي داود » (٦٩٨) .

وتابعهما الضحاك بن عثمان عن أبي النضر إسناداً ومتناً .

أخرجه السراج أيضاً .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات الثلاثة على مخالفة حديث سفيان بن عيينة في إسناده ومتنه مما يلقي في النفس أنه من أوهام سفيان في إسناده ، ولذلك ؛ جزم الحافظ بأنه مقلوب في ترجمة (أبي الجهيم) من « الإصابة » ، وفي زيادته لفظة : « خريفاً » في نقدي ، لا سيما وأنها لم ترد في رواية الجماعة عنه ـ كما تقدم ـ ، فالأخذ بها أولى من الرواية الشاذة ؛ لموافقتها لرواية مالك ومن معه الذين أجمعوا على رواية الشك : « لا أدري . . . » إلخ .

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ من هذا التتبع لرواية سفيان أنه كان يضطرب في رواية الحديث سنداً ومتناً ؛ فتارة يرويه موافقاً لرواية الثقات سنداً ، مخالفاً لهم متناً . وتارة يوافقهم في المتن أيضاً ، وتارة يختصره ، وتارة يتمه . وهذا كله يدل الباحث على أنه لم يحفظه ولم يضبطه جيداً ؛ فيؤخذ منها ما وافق الثقات ، ويترك ما خالفهم ولذلك ؛ فإني أقول :

لم يحسن الحافظ عبد الحق الإشبيلي بإيراده هذه الزيادة الشاذة في كتابه « الأحكام الصغرى » (١ / ٢١٦) ؛ التي قال في المقدمة عن أحاديثها (١ / ٧١) :

« وتخيرتها صحيحة الإسناد » .

فالظاهر أنه لم يتيسر له دراسة طرق الحديث واختلاف الرواة في متنه حتى يتمكن من الحكم على شذوذها مع صحة إسنادها ظاهراً .

ولذلك فقد تكلف ابن القطان الفاسي في تبرئة ابن عيينة من تخطئته في إسناده المقلوب ، والجزم بـ (أربعين خريفاً) ، في كتابه السابق الذكر « البيان » ، بما يشعر أنه هو أيضاً لم يقف على اضطراب ابن عيينة في إسناده ومتنه - كما سبق إيضاحه - ؛ ولذلك استبعده الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٨٥) ، فمن شاء الوقوف على كلامهما ؛ فليرجع إلى كتابيهما .

(تنبيهان) :

الأول : ذكر الغزالي في « الإحياء » (١ / ١٨٣) الحديث نحوه بلفظ : « أربعين سنة » ؛ فقال الحافظ العراقي في تخريجه :

« رواه هكذا أبو العباس محمد بن يحيى السراج في « مسنده » ، من حديث زيد بن خالد بإسناد صحيح » .

كذا قال ! ولم أره في الأجزاء المصورة التي عندي ، وقد سبق نقلي عنه آنفاً رواية أخرى غير هذه ، فإذا ثبت العزو إليه ؛ فغالب الظن أنه من رواية ابن عيينة الشاذة ، وقد جزم الحافظ المزي في « التحفة » (٣ / ٢٣١) بأنها وهم .

والآخر : نحوه في الوهم ما صنعه المنذري في « الترغيب والترهيب » (١ /

١٩٣ / ١) ؛ فإنه ذكر حديث أبي الجهيم بلفظ الشيخين ، ثم قال :

« رواه البزار ولفظه . . . » .

ثم ساق حديث الترجمة ؛ فأوهم بهذا العطف أن الحديث عن أبي الجهيم أيضاً ، وإنما هو عن زيد بن خالد الشاذ إسناداً ولفظاً ، وقد خفي هذا على الجهلة الثلاثة المعلقين على كتاب « الترغيب » (١ / ٤٢٩) ، فصدروا تخريجهم لحديث أبي الجهيم بقولهم في التعليق : « صحيح ، رواه البخاري . . . » ، فذكر مصادر الحديث التي في « الترغيب » ـ وهي الكتب الستة مقرونة بأرقامها ـ ، وزادوا :

« والبزار ؛ كما في مجمع الزوائد (٢ / ٦١) » !

فما أتفهها من زيادة على تلك الكتب الستة ، وبخاصة أنها مخالفة لها ـ كما تقدم بيانه ـ . ونقلوا تفاهتهم هذه إلى كتابهم الذي بلغ بهم الجهل أن سموه : « تهذيب الترغيب والترهيب من الأحاديث الصحاح » ! وإنما يعنون الضعاف !! فذكروا فيه تخريجهم المذكور بالزيادة (١١٣) ، مع منافاتها للحديث الصحيح سنداً ومتناً ! فما أجهلهم وما أجرأهم ؟ ! ومن ذلك أنه لا فائدة مطلقاً من ذكر هذه الزيادة في « تهذيبهم » حتى ولو فرض أن رواية البزار مطابقة لرواية الستة سنداً ومتناً ؛ لأنها مذكورة في « الترغيب » ـ كما سبق ـ ، وهو مرجع أقدم بقرون من « المجمع » ؛ فالحقيقة التي يجب أن تقال : (إن جهلهم له قرون) !!

٦٩١٢ ـ (ما عُبِدَ اللهُ تعالى بشَيْءٍ أفضلَ من فِقهٍ في دِينٍ)(*) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عمر في « مسنده » : حدثنا **يوسف بن خالد** عن

(*) وانظر « الضعيفة » (٤٤٦١) ؛ ففي كلٍّ فوائد زوائد على الآخر . (الناشر) .

مسلمة القعنبي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً . ذكره الحافظ في « المطالب العالية المسندة » (ق ١١ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير يوسف بن خالد - وهو : السَّمتي - : قال الحافظ في « التقريب » :

« تركوه ، وكذبه ابن معين » .

وقد وجدت له متابعاً : يرويه محمد بن صالح الأشج : ثنا عيسى بن زياد الدورقي : ثنا مسلمة القعنبي به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٦٦ / ١١٧١) وقال :

« تفرد به عيسى بن زياد بهذا الإسناد . وروي من وجه آخر ضعيف ، والمحفوظ بهذا اللفظ من قول أبي هريرة » .

قلت : وعيسى بن زياد الدورقي : لم أعرفه ، ويحتمل أنه : (عيسى بن زياد بن إبراهيم الرازي) ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فإن يكن هو ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم بروايته عن جمع ، وقال (٣ / ١ / ٢٧٦) :

« سمع منه أبي بالرَّي ، وسألته عنه ؟ فقال : هو صدوق » .

ومحمد بن صالح الأشج : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٩ / ١٤٨) :

« حدثنا عنه أحمد بن سعيد وغيره ، كان يخطئ » .

وأما الوجه الآخر الذي أشار إليه البيهقي فأخرجه هو برقم (١٧١٢ ، ١٧١٣) ، والدارقطني (٣ / ٧٩ / ٢٩٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ١٩٤ /

٦١٦٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٩٢) من طريق يزيد بن عياض عن صفوان بن سليم عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« ولَفقيه واحد ، أشد على الشيطان من ألف عابد ، ولكل شيء عماد ، وعماد هذا الدين الفقه » . فقال أبو هريرة :

لأن أجلس ساعة فأفقه ، أحب إلي من أن أحيي ليلة إلى الغداة . لفظ الدارقطني . ولفظ البيهقي : « الصباح » . وقال :

« يزيد بن عياض : ضعيف الحديث » .

كذا قال ! وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبه مالك وغيره » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٢١) :

« رواه الطبراني في« الأوسط » ، وفيه يزيد بن عياض ، وهو كذاب » .

وفقرة الفقيه الواحد رواه متهم آخر ، وهو : روح بن جناح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

أخرجه الترمذي (٢٦٨٣) ، وابن ماجه (٢٢٢) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٠) ، والبيهقي أيضاً وقال :

« تفرد به روح بن جناح » .

قلت : وفي ترجمته ذكره ابن حبان وقال :

« منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث ؛ شهد لها بالوضع » .

واستغرب الترمذي الحديث ، وذكر أنه تفرد به (روح)(*) .

وإن من غرائب المنذري أنه مع ذكره في « الترغيب » (١ / ٦١ / ٣٢) التفردَ ؛ صدَّره بقوله : « وعن ابن عباس . . . » !

٦٩١٣ ـ (ما زالَ جِبريلُ يوصِيني بالسِّواكِ ؛ حتَّى خِفْتُ على أضْراسِي) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٢٥١ / ٥١٠) من طريق محمد بن حميد : ثنا أبو تميلة : ثنا عبد المؤمن بن خالد عن ابن بريدة عن أبيه عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير (محمد بن حميد) ـ وهو : الرازي ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه » .

قلت : لكنه قد توبع ، إلا أنه خولف في اسم شيخ (أبي تميلة) ؛ فقال أحمد ابن عمر القاضي : ثنا أبو تميلة : ثنا خالد بن عبيد : حدثني عبد الله بن بريدة به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٧ / ٤١) ، وقال :

« وكذا رواه غيره عن أبي تميلة يحيى بن واضح ، قال البخاري رحمه الله : هذا حديث حسن » !

كذا قال ! ولا أدري وجهه ؛ فإن (خالد بن عبيد) : ضعيف اتفاقاً ، بل قال فيه البخاري :

(*) انظر « تمام المنة » (ص ١١٥) ، و« تخريج المشكاة » (رقم ٢١٧) . (الناشر) .

« فيه نظر » .

وهذا منه تضعيف شديد ؛ ولهذا قال ابن حبان والحاكم :

« حدث عن أنس بأحاديث موضوعة » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث مع جلالته » .

وأحمد بن عمر القاضي ـ هو : ابن سريج ـ : إمام فقيه ، ترجمه الحافظ الذهبي في كتبه ، منها « تذكرة الحفاظ » ؛ فروايته أصح من رواية محمد بن حميد الرازي الذي قلب اسم شيخ (أبي تميلة) إلى : (عبد المؤمن بن خالد) الصدوق ، ويؤيدها متابعة غيره إياه ـ كما تقدم عن البيهقي ـ . وكأنه لذلك سكت الحافظ في « التلخيص » (١ / ٦٧) فلم يحسنه ، وقد عزاه للطبراني والبيهقي .

وقد (لخبط) هنا المعْلق على « البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير » لابن الملقن (١٤١/٣) (لخبطةً) عجيبة ؛ مما أشعرني أنه حديثُ عهد بهذه الصنعة ! ذلك أنه من جهة كان موفقاً في استبعاده تحسين البخاري للحديث ، وفيه (خالد ابن عبيد) الذي ضعفه البخاري جداً . لكنه من جهة أخرى رجع ليحمل قول البيهقي المتقدم : « وكذا رواه غيره » على رواية (محمد بن حميد) التي لم يسبق لها ذكر في كلام البيهقي ! ثم قال :

« فصار الحديث بذلك حسناً ؛ كما قال البخاري » !

وأما المعلقون الثلاثة فلا غرابة في تحسينهم إياه ؛ لأنهم لا يحسنون إلا التقليد ، وبخاصة إذا كان الإمام البخاري مقلَّدَهم !

(تنبيه) : حديث الترجمة مما فات على الهيثمي ؛ فلم يورده في « المجمع » من

(كتاب الطهارة) (١ / ٢٢٠ - ٢٢١) ، ولا في (كتاب الصلاة) (٢ / ٩٦ - ١٠٠) !

ثم إن المحفوظ في وصية جبريل عليه السلام إنما هو الجار - كما في « الصحيحين » وغيرهما - .

٦٩١٤ - (يوشِكُ أنْ تخرجَ نارٌ من (حُبْسِ سَيَلَ) ، تَسيرُ سَيْرَ بَطيئةِ الإبلِ ؛ تَسيرُ بالنَّهارِ ، وتكْمنُ باللّيلِ ، يقالُ : غَدَتِ النَّارُ أيُّها الناسُ ! فاغْدُوا قالتِ النَّارُ أيُّها النَّاسُ ! فقِيلُوا ، راحت النَّارُ أيُّها النَّاسُ ! فَروحُوا ، مَنْ أدْركتْه ؛ أكلَتْه) .

ضعيف ومرسل . أخرجه أحمد (٣ / ٤٤٣) ، وأبو يعلى (٢ / ٢٣٣ / ٩٣٤) ، وعنه ابن حبان (١٨٩٢ - الموارد) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد » (٣ / ٩٦ - ٩٧) ، ومن طريقه أبو نعيم في « المعرفة » (٣ / ٩٠ - ٩١) ، والحاكم (٤ / ٤٤٢ - ٤٤٣) من طريق عثمان بن عمر : حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن أبي جعفر ﷺ محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنه عن رافع بن بشر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وخالفه أبو عاصم (الضحاك بن مخلد) ؛ فقال : ثنا عبد الحميد بن جعفر : ثنا عيسى بن علي الأنصاري عن رافع بن بشير السلمي به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٣٠ / ١٢٢٩) .

قلت : وعثمان بن عمر ، وأبو عاصم الضحاك : كلاهما ثقة من رجال الشيخين ؛ فيمكن أن يكون الخلاف من شيخهما (عبد الحميد بن جعفر) ، فقد

ذكروا أن له بعض الأوهام ـ مع كونه من رجال مسلم ـ ، فإن كان قد حفظ ؛ فإن مدار الوجهين على (رافع بن بشر) ، وهو غير معروف ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٤ / ٢٣٦ و ٦ / ٣٠٤) ؛ وجعلهما راويين بسبب الاختلاف المذكور ، وتبعه الحافظ في « التعجيل » (ص ١٢٣ / ٣٠٠) ، خلافاً للبخاري وابن أبي حاتم ؛ فلم يذكراه إلا برواية الوجه الآخر : عيسى بن علي عنه . وانظر تعليق المحقق على « تاريخ البخاري » ؛ ففيه إشارة أن الشيخين رجحا هذه الرواية على رواية عثمان ابن عمر ، حيث لم يتعرضا لروايته بسنده عن أبي جعفر بذكر . أو أنهم لم يعرفاها ؛ ولذلك لما ذكره الحاكم في الموضع المشار إليه آنفاً شاهداً لحديث أبي ذر قبله بلفظ آخر ؛ تعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : رافع مجهول » .

وأما قول الأخ الداراني في تعليقه على « مسند أبي يعلى » (٢ / ٢٣٤) وعلى « الموارد » (٦ / ١٤٨) :

« وصححه الحاكم (٤ / ٤٤٢ ـ ٤٤٣) » .

فهو من تخليطاته الكثيرة ، أو من سوء فهمه واستلزامه من ذكره إياه شاهداً أنه تصحيح منه له ! وأحلاهما مر ـ كما لا يخفى على العالم بأصول علم الحديث وقواعده ـ . وأما قوله في « الموارد » :

« إسناده جيد » !

فهو على قاعدته التي زعمها من الاعتماد على توثيق ابن حبان للمجهولين ؛ خلافاً للحفاظ الذين بينوا مخالفته لعلم المصطلح ، وصرح هو في عشرات [من] « ثقاته » بأنه لا يعرفهم ولا يحتج بهم ! كما بينت ذلك في غير ما موضع ،

وتفصيل ذلك مع ضرب الأمثلة التي لا يسع الواقف على بعضها ـ بل جلها ـ إلا على القطع بصواب ما بينوا ، وجعل مخالفهم الذي يريد أن يطير ولما يريش !! في مقدمة كتابي « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » ترتيباً وتحقيقاً وتعليقاً .

وإن مما يبطل تجويده لإسناده كتمانه لإعلال ابن حبان إياه بالإرسال ؛ فإن من عادته أنه يترجم للصحابي الذي يذكر أبو يعلى تحت اسمه ما له من الحديث . أما هنا فلم يترجم له بشيء يدل على كونه من الصحابة ؛ مقلداً في ذلك الذين ذكروه فيهم[1] ، وما زادوا في ترجمته على أن ساقوا له هذا الحديث ، ومع ضعف إسناده ؛ فليس فيه تصريحه بسماعه من النبي ﷺ ، فكيف تثبت صحبته ؟!

لقد اكتفى المومى إليه هنا بتقليدهم ، ونبذ وراء ظهره قول مقلَّده ـ خلافاً لعادته في تقليده إياه مخالفاً لهم ـ ؛ فقال ابن حبان في « ثقاته » (٤ / ٧٣) :

« بشير السلمي : يروي المراسيل ، روى عنه ابنه رافع بن بشير ، ومن زعم أن له صحبة ؛ فقد وهم » .

وإن مما لا شك فيه أن هذا يناقض إخراجه لحديثه هذا في « صحيحه » ، فالظاهر أنه كان ناسياً لهذا ، أو أنه بدا له شيء ما حمله على تغيير قوله هذا ، ولكن لما لم يذكر أحد من الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين ـ فيما علمت ـ ما يثبت صحبته ، سوى هذا الحديث ، وقد علمت أنه ليس فيه تصريحه بسماعه من النبي ﷺ ، وذلك في كل المصادر التي لا تراها مجموعة في غير هذا المكان بفضل الله تعالى ، ولو فرضنا أنه صرح به في بعض المصادر التي لم تصلنا ـ وذلك مما

---

(١) وإنما حكى فقط الخلاف في اسمه : « بَشير . وقيل بالضم . وقيل (بِشر) وقيل بضم أوله ومهملة ساكنة » . ولم يزد !

أستبعده جداً - ؛ فبذلك فقط لا تثبت الصحبة ؛ لأن ابنه مجهول - كما تقدم - ، ولعل الحافظ الذهبي أشار إلى ذلك إشارة لطيفة بقوله في « تجريد أسماء الصحابة » (١ / ٥٠) :

« تفرد بالرواية عنه ابنه رافع . ب د ع » .

يفهم ذلك من عرف قوله المتقدم بجهالة رافع . وهذا أمر ظاهر لكل لبيب باحث غير مقلد أو غافل .

ومن الغفلة قول أخينا الدكتور [باسم] فيصل الجوابرة في تعليقه على « الآحاد » :

« وللحديث شواهد من حديث عاصم بن عدي ، وأبي هريرة ، وأبي ذر رضي الله عنهم » !

وذلك لأن هذه شواهد قاصرة ؛ لا يوجد فيها ما يشهد لحديث الترجمة ، إلا كلمات مثل حديث أبي ذر ؛ فليس فيه إلا خروج النار ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٠٨٣) ، وحديث أبي هريرة فيه الخروج والقيلولة والبيات بلفظ آخر في البخاري وغيره ، وهو مخرج هناك برقم (٣٣٩٥) .

ونحوه ما رواه الحاكم (٤ / ٤٥٨) عن عبد الله بن عمرو وقال :

« تبعث نار تسوق الناس من مشارق الأرض إلى مغاربها ؛ كما يساق الجمل الكسير ، لها ما تتخلف منهم ، إذا قالوا ؛ قالت ، وإذا باتوا ؛ باتت » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

وفيه عبد الله بن رجاء الغداني : وفيه ضعف - يأتي بيانه في الحديث بعده - .

وهو ـ كما ترى ـ موقوف ، وعزاه الحافظ إلى الحاكم مرفوعاً وباللفظ الآتي !

وأما حديث عاصم بن عدي فليس فيه إلا مكان خروج النار ، وأمر الرسول ﷺ إياه بالخروج منه في قصته : أخرجها الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٧٣ / ٤٥٨) بإسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وهو ضعيف ـ كما في « المجمع » (٨ / ١٣) ـ ، وليس هو في المطبوعة ، وإنما فيها (إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم . . .) ، ولم أعرفه ؛ فالظاهر أن في الإسناد شيئاً أو سقطاً . والله أعلم .

والشاهد منه أن فيه ما لفظه :

« أخرج أهلك منها ؛ فقد يوشك أن يخرج منه نار يضيء أعناق الإبل ببصرى » .

والمقصود أن هذه الشواهد كلها قاصرة ؛ فلا يتقوى الحديث بها ، خلافاً لما يوهمه كلام الدكتور . وأما خروج النار فهي مشهورة مستفيضة في الأحاديث الصحيحة ، وإنما البحث في بعض الصفات التي في حديث الترجمة ؛ فإنها لا شاهد لها ، مثل بطء سيرها ، وقول بعض الناس : (غدت النار . . .) إلخ . والله أعلم .

والآن فإلى الحديث التالي :

٦٩١٥ ـ (تُبعثُ نارٌ على أهْلِ المشْرق ، فتَحشُرهم إلى المغْربِ ، تبيتُ معهم حيثُ باتُوا ، وتَقيلُ معهم حيثُ قَالوا ، يكونُ لها ما سَقَطَ منها وتخلَّفَ ؛ تسوقُهم سَوْقَ الجمَلِ الكَسيرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٩٩ / ٨٠٩٢) من

طريق الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن عمر بن سيف عن المهلب بن أبي صفرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير (عمر بن سيف) هذا ، فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٦١) :

« روى عنه قتادة ، منقطع » . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١١٣) :

« روى عن المهلب بن أبي صفرة ، روى عنه قتادة حديثاً منقطعاً . سمعت أبي يقول ذلك » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ١٧٦) ! وهو عمدة الهيثمي في قوله في « المجمع » (٨ / ١٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

قلت : فهو علة الحديث . وقول البخاري وأبي حاتم : « منقطع » الظاهر أنه يعني : أنه لم يثبت عنده لقاؤه للمهلب . وهذا أمر ملازم لمن كان مثله في الجهالة . والله أعلم .

وقد أسقطه بعضهم من الإسناد ؛ فظهر بمظهر الصحة ، فقال عبد الله بن رجاء الغداني[1] : ثنا همام عن قتادة عن المهلب بن أبي صفرة عن عبد الله بن عمرو قال : . . . فذكره موقوفاً عليه بنحوه .

وقد ذكرت لفظه تحت الحديث الذي قبله . وأن الحاكم صححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ووعدت ببيان علته ههنا ؛ فأقول :

---

(١) الأصل (العراقي) وهو تحريف .

كنت أريد أن أقول : إن الذي أسقط ذاك المجهول من هذا الإسناد إنما هو قتادة ؛ لأنه معروف بالتدليس ، ولكن ذلك مشروط عند أهل العلم بأن يكون السند إليه صحيحاً لا علة فيه ، فأرى أن الأمر ليس كذلك هنا ؛ فإن تحته ابن رجاء الغداني ، وهو مع كونه من شيوخ البخاري ؛ فقد تكلم في حفظه ، فقال الذهبي في « المغني » :

« صدوق . قال أبو حاتم : ثقة رضي . وقال أبو حفص الفلاس : كثير الغلط والتصحيف ؛ ليس بحجة » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم قليلاً » .

قلت : فلذلك فإني أخشى أن يكون الإسقاط المشار إليه من أوهامه ؛ لمخالفته لطريق الحجاج بن الحجاج ـ وهو : الباهلي ـ التي لا علة فيها إلى قتادة ، وقد زاد فيه : (عمر بن سيف) ؛ فهي زيادة مقبولة ، وهي تستلزم رفض حديثه وعدم قبوله . والله أعلم .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين تساهل الحافظ في سكوته عن الحديث في « الفتح » (١١ / ٣٧٨) . وليس هذا فقط ؛ بل إنه اختلط عليه لفظ حديث الحاكم المتقدم بلفظ الطبراني هذا ، فذكره به وعزاه للحاكم ! والله الموفق .

وروى طرفاً منه أبو عمرو الداني في « الفتن » (٥ / ٩٩٨ / ٥٣٥) من طريق ليث بن أبي سُليم قال :

« تحشرهم النار ، وتغدو معهم وتروح ، يقولون : قد راحت النار ؛ فروحوا . ولها ما سقط » .

وهذا مقطوع ضعيف ؛ ليث هذا : كان اختلط .

٦٩١٦ - (طُوبَى له إنْ لمْ يكنْ عرِيفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٧ / ٣٣ / ٣٩٣٩) : حدثنا محمد : حدثنا مبارك : حدثنا عبد العزيز عن أنس : أن النبي ﷺ مرت به جنازة ، فقال : . . . فذكره .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في ترجمة (مبارك بن سحيم) من « الكامل » (٦ / ٣٢٢) ، وروى فيها عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن النسائي قال :

« متروك الحديث » .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وفي بعض رواياته مناكير ، ولا أعلم يرويه إلا عن عبد العزيز بن صهيب ، وكان مولاه » .

(تنبيه) : لقد وهم في هذا الحديث الحافظ المنذري ، ثم الهيثمي .

أما الأول : فقال (١ / ٢٨٠ / ٨) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن إن شاء الله تعالى » !

وأما الآخر : فقال (٣ / ٨٩) :

« رواه أبو يعلى عن محمد ، ولم ينسبه ؛ فلم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : وسبب وهمهما أنهما ظنا أن : (مباركاً) . . هو : (مبارك بن فضالة) ؛

فقد ذكروه في الرواة عن (عبد العزيز بن صهيب) ، وهو - وإن كان مدلساً ؛ فقد - صرح بالتحديث ؛ فكان ذلك من أسباب وهمهما . ولم ينتبها أن هذا لا يروي عنه محمد بن أبي بكر المقدمي ؛ بل الظاهر أنهما لم يعرفاه ، بل قد صرح بذلك الهيثمي - كما رأيت - ، وهو من غرائبه ؛ فإن أبا يعلى قد ساقه عقب حديثين آخرين له بهذا الإسناد صرح فيهما بقوله : « حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي . . . » . وكذلك صرح ابن عدي في روايته عنه هذا الحديث بالذات ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

(تنبيه) : بعد شروعي في تخريج الحديث تبينت أنني كنت قد خرجته برقم (٥٠٧٢) ، فمضيت في التخريج ؛ لأن فيه زيادة فائدة .

٦٩١٧ - (إنّ أوّلَ النّاسِ يَستظلُّ في ظِلِّ الله يومَ القيامةِ لَرجُلٌ يُنظِرُ معْسِراً حتّى يجدَ شَيئاً ، أو تصدَّقَ عليه بما يطْلُبه ؛ يقولُ : مالي عليكَ صدَقَة ابتغاءَ وجْه الله ، ويخرِّقُ صَحيفتَه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٦٧ / ٣٧٧) من طريق كامل بن طلحة الجَحْدَري : ثنا ابن لهيعة : ثنا أبو يونس : أن أبا اليَسَر حدثه قال : أشهد على رسول الله ﷺ لسمعته يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف لسوء حفظه الذي كان طرأ عليه ، وهذا من تخاليطه ؛ فقد رواه جمع من طرق عن أبي اليسر مختصراً ، ليس فيه إلا الإظلال .

وأخرجه الطبراني أيضاً (٣٧٢ - ٣٧٦ ، ٣٧٩) من طرق عنه . وأحدها عند مسلم (٨ / ٢٣٢) ، وكذلك جاء عن جماعة من الصحابة ، وقد خرجت

أحاديثهم في « الروض النضير » (٨٤٤) ، وذلك كله مما يؤكد وهم ابن لهيعة ونكارة لفظ حديثه الذي تفرد به .

ويحتمل احتمالاً بعيداً أن يكون الوهم من الراوي عنه (كامل بن طلحة الجَحْدَري) ؛ فقد قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو داود : رميت بكتبه . وقال أحمد : ما أعلم أحداً يدفعه بحجة . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو حاتم وغيره : لا بأس به » .

ثم إن الحديث ليس في الجزء المطبوع بعنوان « الأوائل » للطبراني ، ولست أدري هل هو له ، أو هو لبعض من جاء بعده؟ فإن محققه لم يفدنا شيئاً حول هذا الموضوع ، ولا له مقدمة تدل على أنه من وضع الطبراني . والله أعلم .

٦٩١٨ - (كانَ اللّواطُ في قومِ لوطٍ في النِّساءِ قبْلَ أنْ تكونَ في الرِّجالِ بأَربعينَ سَنَةً) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥٠ / ٣١٩ - ٣٢٠) من طريق ابن أبي الدنيا : حدثنا الحسين بن علي العجلي : حدثنا محمد بن فضيل : حدثنا عمر بن أبي زائدة عن أبي صخرة رفعه قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٧٥ / ٥٤٥٩) ؛ لكن وقع فيه : « أبي جمرة قال » . . وأظنه خطأً مطبعياً ؛ سقط منه قوله : « رفعه » ، وأستبعد جداً أن يكون ثبوته في رواية ابن عساكر خطأً كذلك أو زيادة من بعض النساخ ، وإنما هو زيادة من (الحسين بن علي العجلي) يُدان بها ؛ لأن ابن عدي اتهمه بسرقة الحديث ، وروى له ثلاثة أحاديث ، اثنان منها عن محمد بن فضيل ،

ثم قال عقبها :

« وله أحاديث غير هذه ؛ مما سرقه من الثقات ، وأحاديثه لا يتابع عليها » .

وقد خالفه الثقة ؛ فقال ابن أبي حاتم في « تفسيره » (٥ / ١٥١٨) : حدثنا أبي : ثنا محمد بن علي الطنافسي : ثنا محمد بن فضيل به عن جامع بن شداد أبي صخرة قال : . . . فذكره ، دون قوله : « رفعه » .

وبهذه الزيادة ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ١٠٠) من رواية الأربعة المذكورين : ابن أبي الدنيا ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي ، وابن عساكر ، وفيه تساهل ظاهر ؛ لأنها ليست عندهم ، وإنما عند ابن أبي الدنيا فقط !

ثم إنه لو صح عن جامع بن شداد أبي صخرة أنه رفعه ؛ فهو مرسل ؛ لأن (جامعاً) هذا تابعي . والله أعلم .

٦٩١٩ - (مَنْ جهرَ بالقراءةِ نهاراً ؛ فارْجُموه [بالبعَرِ]) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٣٣٤) في ترجمة (يزيد بن يوسف أبي يوسف الشامي) ، من طريق أبي علي صالح بن محمد قال : حدثنا عنه سعدويه - وكان قدم العراق - فسألته عن حديثه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن بريدة مرفوعاً به ؟ فقال :

« خطأ لا أصل له ، إنما هو : عن يحيى عن النبي ﷺ » .

قلت : ويزيد هذا : متفق على ضعفه ، وبعضهم تركه ؛ بل إن الذهبي أطلق فقال في « المغني » :

« تركوه » . وقال في « الكاشف » :

« واهٍ » .

قلت : والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٧٠) من رواية أبي نعيم ، والزيادة منه ، وقال السيوطي :

« وفيه يزيد بن يوسف الدمشقي : تركوه » .

وهو من الأحاديث التي تساهل فيها ابن الجوزي ؛ فأورده في كتابه « تلبيس إبليس » (ص ١٥٠ ـ السعادة) ، ونحوه الأحاديث التي بعده . وتقدم له حديث آخر برقم (٥٥٨٨) . وذكرت هناك نص كلام الحافظ السخاوي في رميه إياه بالتساهل والتناقض ، وذكره في تصانيفه الحديث الموضوع وشبهه . فراجعه .

٦٩٢٠ ـ (مَن أَصابَه جَهْدٌ في رمضانَ فلمْ يفْطِر ، فماتَ ؛ دَخَلَ النَّارَ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٧٠) من طريق عبد الرحمن ابن يونس السراج : حدثنا بقية بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير بقية بن الوليد ، وهو مدلس ، وقد عنعنه ، فالظاهر أنه تلقاه من بعض شيوخه المجهولين ، ثم دلسه .

وعبد الرحمن بن يونس : قال الذهبي في « الميزان » :

« صدوق معمر . . . قال الدارقطني وغيره : لا بأس به . وقال الأزدي : لم يصح حديثه . ثم ساق له عن بقية . . . » .

قلت : فكان الأولى بالذهبي أن يذكره في منكرات بقية ، ما دام أن الراوي عنه صدوق لا بأس به .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٤٧) للديلمي أيضاً .

٦٩٢١ - (مَن لَبسَ الصُّوفَ لِيعرفَه النّاسُ ؛ كانَ حقّاً على اللهِ عزّ وجلّ أن يكْسوَه ثَوباً من جَرَبٍ حتّى تَتَساقطَ عُروقُه) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في « تلبيس إبليس » (ص ٢٠٦ - ٢٠٧) من طريق **محمد بن إسماعيل بن محمد الطائي : ثنا بكر بن سهل الدمياطي : ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان : ثنا داود : ثنا عباد بن العوام عن عباد بن كثير عن أنس مرفوعاً .**

قلت : وهذا متن موضوع ؛ آفته (عباد بن كثير) - وهو : البصري ، ثم المكي المتعبد - : متفق على ضعفه ، وصرح بعضهم بتركه لشدة ضعفه ، وقال الإمام أحمد :

« روى أحاديث كذب لم يسمعها ، وكان من أهل مكة ، وكان صالحاً . قيل له : فكيف روى ما لم يسمع ؟ قال : البلاء والغفلة » .

وليس له رواية عن أنس ؛ بله غيره من الصحابة ؛ ولذلك قال الحافظ :

« متروك . قال أحمد : روى أحاديث كذب ، من السابعة ، مات بعد الأربعين » . يعني : ومئة .

والحديث مما استدركه السيوطي على « موضوعات ابن الجوزي » ؛ فأورده

في « ذيل اللآلي المصنوعة » (ص ١٤٢) من رواية الديلمي فقط من هذه الطريق ، وقال :

« عباد بن كثير : متروك » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٢٧ / ٣٨) .

و(محمد بن عبد الله بن سليمان) : الظاهر أنه الكوفي ، قال الذهبي في « الميزان » :

« . . . عن أبي خالد الأحمر ، قال ابن منده : مجهول » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

و(بكر بن سهل الدمياطي) : ضعفه النسائي .

و(محمد بن إسماعيل بن محمد الطائي) : لم أعرفه .

والحديث من الموضوعات التي أشار الحافظ السخاوي في كلمته المشار إليها قبل حديث أنها وقعت في كتب ابن الجوزي ، وأن ذلك من تساهله . ولا يشفع له أنه ساقه بإسناده ؛ لأن جماهير قرائه ليسوا من أهل العلم والمعرفة بنقد الأحاديث - كما لا يخفى - .

٦٩٢٢ - (لا يقْبلُ اللهُ قَولاً إلا بعَملٍ ، ولا عَمَلاً إلا بنيّةٍ ، ولا يَقبلُ قَولاً وعملاً ونيّة إلاّ بما وافقَ الكِتاب والسُّنَّة) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٥٠) من طريق أحمد ابن الحسن بن أبان المصري عن إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة عن الزهري عن

سعيد بن المسيب قال : قال ابن مسعود : . . . فذكره مرفوعاً في ترجمة أحمد هذا ، وقال فيه :

« كذاب ، دجال من الدجاجلة ، يضع الحديث على الثقات وضعاً » . وقال الدارقطني :

« حدثونا عنه ، وهو كذاب » . قال الذهبي :

« وهو من كبار شيوخ الطبراني ، ومن بلاياه . . . » .

ثم ساق له حديثين ، هذا أحدهما . وذكره ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (١٠٨) وكذبه .

قلت : وقد رواه كذاب آخر ، وهو من طبقته وبلده ، وهو : (**زكريا بن يحيى المصري أبو يحيى الوقار**) ؛ فأحدهما سرقه من الآخر وركب على سعيد بن المسيب إسناداً آخر ! فقال : أخبرني **خالد بن عبد الدائم** عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« لا قول إلا بعمل . . . » والباقي مثله .

أخرجه ابن بطة في « الإبانة » (٦ / ٧٣ / ١) ، وابن حبان (١ / ٢٨٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٤٤) في ترجمة (خالد بن عبد الدائم) ، وقال عقبه :

« وهذا الحديث لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، والراوي عن (خالد) هو : أبو يحيى الوقار ، بلغني عن صالح جزرة أنه قال : كان من الكذابين الكبار . و (خالد) : قليل الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به » .

كذا قال ! وأما ابن حبان فقال فيه :

« يروي عن نافع بن يزيد المناكير التي لا تشبه حديث الثقات ، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة » .

ونقله عنه الذهبي ثم الحافظ في « اللسان » وزاد :

« قال أبو نعيم في مقدمة المستخرج على (صحيح مسلم) » : روى عن نافع ابن يزيد موضوعات . وقال الحاكم والنقاش : روى أحاديث موضوعة . وقال ابن طاهر : متروك الحديث » .

قلت : إن كان جرح هؤلاء لخالد لأحاديث أخرى له ، ومن غير طريق أبي يحيى هذا ؛ فلا كلام ، وإن كان من طريقه ـ كما فعل ابن حبان ـ ففيه نظر ؛ لأن تعصيب الجناية به دونه لا يخفى ما فيه ، وعهدي بابن حبان أنه يمتنع عن مثله في « ثقاته » ، وهو الحق .

ولعل هؤلاء سرقوه من بقية ؛ فقد رواه عن إسماعيل البصري ـ يعني : ابن علية ـ عن أبان عن أنس مرفوعاً .

أخرجه ابن بطة أيضاً (٢ / ١٠٧ / ١ و ٦ / ٧٣ / ١) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ (أبان) ـ هو : ابن أبي عياش : متروك .

وبقية ـ وهو : ابن الوليد ـ : مدلس معروف بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل وتدليسهم .

ثم رواه ابن بطة من طريق (موسى بن سهل الوشاء) ، قال : حدثنا إسماعيل ابن علية عن الحسن مرسلاً .

وهذا مع إرساله ضعيف ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« (موسى بن سهل الوشاء) : مشهور ، ضعَّفه الدارقطني » .

قلت : فلعل هذا هو أصل حديث بقية الذي قبله ودلسه .

ثم رأيته من حديث علي رضي الله عنه ؛ يرويه إبراهيم بن إسحاق بن إسماعيل الكوفي : حدثنا عثمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه رفعه .

أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٠٨ ـ الغرائب الملتقطة) بسنده عنه .

قلت : ولعل العلة من (عثمان) ـ وهو : ابن فرقد العطار ـ ؛ فقد قال أبو حاتم (٣ / ١ / ١٦٤) :

« روى حديثاً منكراً عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع عن شقران مولى رسول الله ﷺ أنه ألقى في قبر النبي ﷺ قطيفة » .

قلت : لعل (أبا حاتم) يعني نكارة إسناده ؛ فإن لمتنه شاهداً من حديث ابن عباس عند مسلم (٣ / ٦١) ، وأحمد (١ / ٢٢٨ و ٣٥٥) وغيرهما ، وصححه الترمذي (١٠٤٨) ، وحسَّن حديث شقران (١٠٤٧) .

ثم إن الراوي عن (عثمان) هنا : (إبراهيم بن إسحاق بن إسماعيل الكوفي) : لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ؛ فلعله هو العلة في هذا الإسناد . والله أعلم .

وقد روي الحديث مختصراً عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« لا يقبل إيمان بلا عمل ، ولا عمل بلا إيمان » .

أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٣٥) وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده سعيد بن زكريا ، واختلف في ثقته وجرحه » .

وعقب عليه الأخ حسين الداراني بقوله (١ / ٢٦٦) :

« هو في الجزء المفقود من معجم الطبراني الكبير ، ونسبه المتقي الهندي في الكنز ١ / ٦٨ برقم (٢٦٠) ، والمناوي في فيض القدير ٦ / ٤٥٣ إلى الطبراني في الكبير . ولم أقع عليه في مكان آخر لأحكم على إسناده » .

قلت : هذا التخريج يدل على حداثة الأخ في هذا العلم ، وذلك من وجوه :

الأول : عزوه إياه للمناوي المتوفى (١٠٣١) وهو شرح على « الجامع الصغير » ، وإلى المتقي الهندي المتوفى (٩٧٥) ، و«كنزه» ، جَمْع لما في « الجامع الصغير » ، و« الجامع الكبير » وغيرهما ـ كما هو معروف ـ ؛ فما الفائدة من هذا العزو ، والحديث ثابت في أصلهما وهو « الجامع الصغير » وفي « الجامع الكبير » ! وإن كان لم يتم طبعه بعد ـ فيما علمت ـ ، وهو في النسخة المصورة من مخطوطة الدار المصرية (٢ / ٩٣٦) ، وهي بالعزو أولى ؛ لأنه قال عقب عزوه للطبراني : « وحُسِّن » ، وإن كان هذا التحسين فيه نظر ؛ ولعله لذلك لم يفصح عمن حسنه !

ثانياً : لو أنه وقع على إسناده في « مكان آخر » ؛ فذاك لا يعني أنه من الطريق التي عند الطبراني ابتداء وانتهاء ؛ فقد يكون واهياً من فوق (سعيد بن زكريا) أو من تحته ؛ ـ كما هو ظاهر ـ .

ثالثاً : كان ينبغي عليه أن يتكلم على العلة التي ذكرها الهيثمي ؛ فقد يغنيه

ذلك عن الاعتلال بما ذكر !

ولذلك فإني أقول :

هناك في الرواة بهذا الاسم والنسب : (**سعيد بن زكريا**) ثلاثة :

أحدهم : مجهول ـ ؛ كما قال أبو حاتم ـ .

والثاني : مستور ، روى عنه جمع ـ ذكرهم ابن أبي حاتم ـ .

والثالث : (سعيد بن زكريا المدائني أبو عمر ، أو أبو عمرو) ، وهذا هو الذي يصدق عليه قول الهيثمي المتقدم : « اختلف في ثقته وجرحه » ؛ فقد ذكروا في ترجمته نحو عشرة أقوال متضاربة : ما بين موثق ، ومضعّف ، ومتوسط ، ولعل أقربها ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد قال :

« كتبنا عنه ، ثم تركناه . فقلت له : لم ؟ قال : لم يكن به ـ أرى ـ في نفسه بأس ، ولكن لم يكن صاحب حديث » .

وهذا جرح مفسر ؛ فمثله قد يحسن حديثه ؛ إن وجد له له شاهد أو متابع .

على أنه يبقى النظر فيمن فوقه أو دونه ؛ لأننا نعلم بالممارسة أن الهيثمي كثيراً ما يكتفي بإعلال الإسناد بأحد رواته ، ويكون هناك غيره ممن هو أولى بالإعلال به ، ويكثر ذلك منه ؛ إذا كان من شيوخ الطبراني . والله أعلم .

والظاهر أن أصل الحديث موقوف على بعض السلف ، فرواه هؤلاء الضعفاء مرفوعاً سهواً ، أو عمداً ؛ فقد رواه الآجري في « الشريعة » (ص ١٣١) عن علي وابن مسعود والحسن البصري من قولهم .

٦٩٢٣ ـ (أُذنَ ليْ أنْ أحدِّثَ عن مَلَك من حَمَلة العَرشِ : رجْلاهُ في الأرضِ السُّفلى ، وعلى قَرنِه العَرشُ ، وبينَ شَحمَةِ أُذنه وعاتِقه خَفَقانُ الطَّيرِ سَبْعَ مئةِ سنةٍ ، يقولُ المَلَكُ : سبحانكَ أينَ كنتَ) .

منكر بذكر : (القرن) و : (الخفقان) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣١٤ / ٦٥٠٣) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد بن المنكدر : نا أبي عن أبيه عن جده محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن محمد بن المنكدر عن أنس إلا ابنه منكدر ، تفرد به ولده عنه ، ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (المنكدر بن محمد) : لين ـ كما قال الذهبي والعسقلاني ـ .

وابنه (عبد الله بن المنكدر) : قال الذهبي في « المغني » :

« فيه جهالة ، وله خبر منكر » . زاد في « الميزان » :

« ساقه العقيلي » .

قلت : يشير إلى الحديث الآتي بعده . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ٣٣٢) ـ على قاعدته في توثيق المجهولين ـ من رواية ابنه هذا (عبيد الله) ، لكن وقع فيه (عبد الله) مكبراً . . وهو خطأ ؛ فإنه من شيوخ أبي حاتم ، فقد قال فيه ابنه في « الجرح » (٢ / ٢ / ٣٢٢) :

« روى عنه أبي ، وسئل عنه ؟ فقال : مديني ثقة » .

قلت : وفي رواية إبراهيم بن طهمان التي أشار إليها الطبراني تلميح لطيف إلى نكارة إسناد الترجمة ومخالفة عبد الله بن المنكدر بروايته عن أبيه محمد بن المنكدر عن أنس . فذكر : (أنساً) . . مكان : (جابر) ، وحديث هذا قد مضى تخريجه في « الصحيحة » (١٥١) ، وقال الهيثمي في حديث الترجمة (١ / ٨٠) - بعد أن نقل عن الطبراني تفرد عبد الله بن المنكدر به - :

« قلت : هو وأبوه ضعيفان » .

وهناك نكارة في المتن أيضاً لما أشرت إليه في صدر هذا التخريج ؛ فإن كلاً من (قرن الملك) و(خفقان الطير) لم يرد لهما ذكر في حديث جابر الصحيح المشار إليه آنفاً ، ولا في حديث غيره ؛ كحديث أبي هريرة الصحيح أيضاً ، وهو مخرج هناك برقم (١٥٠) .

وقد خفي هذا التحقيق على الأخ الفاضل المعلق على « مجمع البحرين » (١ / ١٠٥) بعد أن نقل قول الهيثمي المتقدم ؛ قال مستدركاً عليه :

« لكن الحديث له شاهد من حديث جابر بإسناد صحيح ؛ فالمتن ثابت » !

فلم يتنبه لما ذكرته من النكارة التي دل عليها الحديثان الصحيحان .

وهذه عادة متبعة من كثير من الأحداث في هذا العلم ؛ كأنهم لم يقرأوا في علم (المصطلح) نوعاً من أنواع علومه الكثيرة يسمى بـ (الشاذ) و(المنكر) ، ولئن كان بعضهم قد عرفوه نظرياً ؛ فهم لم يمارسوه عملياً ! ومنهم الآتي ذكره في كثير من تخريجاته ، فإنه يصحح ويقوي المنكرات من الأحاديث بالشواهد القاصرة من الأحاديث الصحيحة . وقد تعقبته وغيره في كتابي « صحيح موارد الظمآن » في

مجلدين ، و « صحيح الترغيب » في ثلاثة مجلدات ، وهي تحت الطبع(*) .

والحديث ضعفه الأخ الداراني في تعليقه على « مجمع الزوائد » (١ / ٤٧٢ - بتحقيقه) مُعِلاً إياه فقط بلين (المنكدر بن محمد) ليثبت شذوذه عن قواعد هذا العلم ، ومخالفته لمن أرسوها من الحفاظ النقاد ؛ فإنه أتبع تضعيف العقيلي لعبد الله ابن المنكدر بنقل استنكار الذهبي لحديثه هذا ، ثم عقب عليه بقوله :

« نقول : إن تضعيف العقيلي له خاص بحديث أورده ، وليس عاماً في كل ما روي ، وجهل الذهبي لا يضره ما دام عرفه غيره ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ٨ / ٣٣٢ » !!

قلت : ليتأمل القراء في هذا الرجل الذي يتطاول بلسانه على كبار العلماء والفحول النقاد ، ويهتبل الفرص للرد عليهم وتجهيلهم بغير حجة أو علم ، وإنما بمجرد تقليده لتوثيق ابن حبان ، الذي اتفق العلماء النقاد من بعده على مر السنين أنه متساهل في التوثيق ؛ فيوثق المجهولين الذين يجهلهم علماء الجرح والتعديل ؛ بل ويصرح هو - ابن حبان - في كثير من الأحيان في العشرات منهم أنه لا يعرفه ولا يعرف أباه !

والرجل يعرف ذلك جيداً ، ولكنه يكابر ؛ ليتظاهر أنه محقق غير مقلد ، وهو في حقيقة أمره غارق في التقليد ، وليته يقلد من عرفوا توثيق ابن حبان دونه ؛ كابن الصلاح والنووي وابن عبد الهادي وابن كثير والذهبي والعسقلاني ؛ هؤلاء كلهم عرفوا تساهله في التوثيق ؛ ولذلك صرحوا بجهالة العشرات الموثقين عند ابن حبان ، فيتعالى الداراني عليهم ، وينسبهم إلى الجهل ، وأنّهم فاتهم ما عرفه هو !

(*) وقد صدر الكتابان مع «ضعيفيهما» بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

تالله ! إنها لإحدى الكبر !

ولعله يدري أن من شرط الثقة أن يكون معروفاً بالضبط والحفظ ، فكيف يعرف ذلك في الذي تفرد بتوثيقه ابن حبان ولم يرو عنه إلا واحد ـ كما هو الشأن هنا ـ ؟! والظاهر من تصرفاته أنه لا يشترط ذلك ولا يدريه !

فإن كنت لا تدري ؛ فتلك مصيبة وإن كنت تدري ؛ فالمصيبة أعظم

وقد رددت عليه تصرفه هذا في كثير من الأحاديث المتقدمة في هذا الكتاب وغيره ، وبخاصة أخيراً في كتابَيَّ الجديدَيْن : « صحيح الموارد » و « ضعيف الموارد » ، ومن قبلهما « صحيح الترغيب » و « ضعيف الترغيب » ، وبصورة أخص في مقدمة « صحيح الموارد » .

وإنما قلت : « يهتبل . . . » لأن الحديث عنده ضعيف ـ كما تقدم ـ ، فما فائدة تسويد السطور في الرد على الذهبي وتوجيه تضعيف العقيلي بمجرد الدعوى العارية عن الدليل ؛ لأن ذكر الشيء لا ينفي ما عداه ـ كما يقول العلماء ـ ، مع مخالفته للحفاظ ؟!

وقد تنبهت لشيء وهو : أن من عادة الرجل أنه كثير النقل عن الهيثمي والاعتماد عليه في تخريجاته حتى المختصرة منها . وأما هنا فلم ينقل قوله في الحديث ؛ لأنه ضعف هذا الذي وثقه تقليداً منه لابن حبان ؛ فصنيع مَنْ هذا ؟ ولماذا قدم التعديل على التجريح ، ولا سيما والجارح اثنان ؛ أحدهما معروف باعتماده على توثيق ابن حبان في كثير من الأحيان ؟ وهو الهيثمي ! ومع تساهل الهيثمي هذا ؛ فإنه قد صرح بتجهيل جماعة ممن وثقهم ابن حبان ، وخالفه الرجل في ذلك ؛ فانظر مثلاً الحديث (٥٩ ، ٦٨) ! وأغرب من ذلك أن الهيثمي قال تحت الحديث (٧٥) في رواية (أبو العذراء) :

« وهو مجهول » .

فنقل الرجل في تخريجه إياه (١ / ٢٤٧) مثله عن الذهبي والعسقلاني . فتعقب ثلاثتهم بقوله :

« نقول : إن هذا على شرط ابن حبان » !

يعني : أنه ثقة ولو لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ! فأعوذ بالله من العجب والغرور .

٦٩٢٤ - (إذا أمَّتي أَبتْ أنْ يُظلمَ ظالموها ؛ تودَّعَ اللهُ منها ، وإذا أمَّتي تواكلتِ الأمْرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكرِ ؛ منعها اللهُ منْفعةَ الوَحْي من السَّماءِ ، وإذا أُمَّتي سُبِّبَتْ فيما بينَها ؛ سقطتْ من عَينِ الله ، فكيفَ بكم إذا لمْ يرأَف اللهُ بكم ولمْ يرحمْكم ؟ قالوا : وكائنٌ ذلكَ يا رسولَ الله !؟ قال :

إي والذِي بعثَ محمَّداً بالحقِّ ! إذا اسْتعملَ عليكم شرارُكم ؛ فقدْ تخلَّى اللهُ عنكم) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٤) من طريق جعفر بن أحمد بن فليح قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن المنكدر عن أبيه المنكدر عن جده محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

أورده في ترجمة (عبد الله بن محمد) هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قلت : ولذلك قال الذهبي :

« فيه جهالة » . واستنكر حديثه هذا ـ كما تقدم في الذي قبله ـ .

وفيه علة أخرى ؛ وهي : ضعف أبيه (المنكدر بن محمد) ـ كما ذكرت ثَمَّ ـ .

٦٩٢٥ ـ (إذا كانَ يومُ القيامة ؛ نُصبَ لإبراهيمَ مِنبرٌ أمامَ العَرْشِ ، ونُصبَ لي مِنبرٌ أمام العَرش ، ونُصِبَ لأَبي بكْر كُرسيّ فيجلس عليه ، وينادِي منادٍ : يا لكَ من صدِّيقٍ بين خليلٍ وحَبيبٍ !) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٨٦ ـ ٣٨٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣١٧ ـ ٣١٨) عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن إبراهيم الضرير المقري : حدثنا أبو عمر محمد بن أحمد الحليمي ـ من ولد حليمة السعدية ـ : حدثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني عن ابن أبي ذئب عن معن بن الوليد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ؛ أبو عبد الله الضرير ؛ قدم بغداد ، ومعه كتب طرية غير أصول ، وكان مكفوفاً ؛ فلعله أدخل هذا في حديثه . والحليمي : لا يعرف » .

وعقب عليه السيوطي في « اللآلي » بقوله (١ / ٢٩٦) :

« قلت : عرف بالضعف ؛ قال في « الميزان » : محمد بن أحمد من ولد حليمة السعدية : روى عن آدم بن أبي إياس أحاديث منكرة ؛ بل باطلة . قال أبو نصر بن ماكولا : الحمل عليه فيها . منها هذا الحديث . زاد في « اللسان » : وقال ابن عساكر : منكر الحديث

٦٩٢٥/م - (حَتْمٌ على اللهِ أنْ لا يستجيبَ دعْوةَ مظلومٍ ولأَحدٍ قِبَلَه مثلُ مظْلَمتِه) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٥٩) من طريق عيسى بن عبد الله بن سليمان العسقلاني قال : ثنا رواد بن الجراح عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رواد بن الجراح ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط بأخرة فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

قلت : وقال الذهبي في « الكاشف » :

« له مناكير ، ضُعِّف » .

قلت : فهذا من مناكيره . وأما ابن عدي فجعله من مناكير الراوي عنه (عيسى ابن عبد الله العسقلاني) هذا ، فقال فيه :

« ضعيف ، يسرق الحديث » . ثم ساق له مناكير منها هذا ، فقال :

« وهذا بهذا الإسناد منكر » .

وفي هذا نظر عندي لوجهين :

أحدهما : أن فوقه من هو معروف بالضعف ؛ فتعصيب العلة به أولى .

والأخرى : أن العسقلاني هذا لم أر من جرحه غير ابن عدي ، وقد ترجمه ابن عساكر في « التاريخ » (٤٧ / ٣٢٥ - ٣٢٦) ، ومن قبله الخطيب (١١ / ١٦٥) ، فلم يذكرا فيه قول ابن عدي هذا ، ولما ذكره الذهبي في « الميزان » ؛ عقب عليه

الحافظ بقوله في « اللسان » :

« وقال الحاكم عن الدارقطني : « ثقة »[1] . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وخرج حديثه في (صحيحه) » .

قلت : حديثه فيه برقم (٥٣٣٤) ، لكنه ليس في النسخة المطبوعة من « الثقات » ، فلعله في بعض النسخ المخطوطة ؛ ففي توثيق الدارقطني كفاية .

وله حديث آخر عن رواد بإسناد آخر ، سبق تخريجه برقم (٦٣٤٣) ، أعله ابن عدي به أيضاً ، وأجبت عنه بنحو هذا الجواب .

٦٩٢٦ - (صلّيتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ بـ (مِنى) ركْعتينِ ، ومَعَ أبي بكْرٍ ركْعتينِ ، ومَعَ عمرَ ركْعتينِ ، ومَعَ عثمانَ صدْراً من خِلافتِه ركْعتين ، ثمَّ أتمَّها عثْمانُ أربعاً ، حينَ[2] اتَّخذَ الأموالَ بـ (مكَّةَ) ، وأجْمعَ على إقامتِه بعْدَ الحجِّ) .

منكر بذكر : (الاتخاذ) و(الإقامة) . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٦ / ١٦) في ترجمة (عبد الرحمن بن نَمِر اليحصبي) من طريق الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ : نا أبو بكر إسماعيل بن محمد الرازي : نا سعيد بن يزيد : نا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (عبد الرحمن بن نمر) هذا : مختلف فيه ، ضعفه

---

(١) [«سؤالات الحاكم للدارقطني»] ص ١٢٨ رقم ١٤١ / مكتبة المعارف / الرياض .

(٢) الأصل : (حتى) ، والتصحيح من ملاحظة السياق . ثم وجدته كذلك في النسخة المصورة المدنية (١٠ / ٢٣٢) .

ابن معين وغيره ، ووثقه ابن حبان وغيره ، ولم يرو عنه غير الوليد بن مسلم ، وروى له الشيخان متابعة ؛ فمثله يحسن حديثه عند المتابعة ، ويستنكر عند التفرد والمخالفة ؛ كما هنا على ما يأتي .

وأما الأخ الداراني السوري فلم يُقِمْ للخلاف المذكور وزناً ـ شِنْشِنَة . . . ـ و(دجَّها)[1] مرة واحدة وقال :

« ثقة » ، وصحح إسناد حديث آخر له في نواقض الوضوء ، فيه نكارة أيضاً ، نَصَّ عليها جمع من الحفاظ . . فلم يبالهم أيضاً ، وقد رددت على منهجه هذا في مقدمة « صحيح الموارد » ، وهو تحت الطبع ، وسيصدر قريباً إن شاء الله تعالى[*] .

وقد خالفه جمع من الثقات الحفاظ ؛ مثل : عمرو بن الحارث ـ عند مسلم (٢ / ١٤٥ ـ ١٤٦) ـ ومعمر عند أحمد (٢ / ١٤٨) ؛ فروياه عن الزهري به ؛ دون قوله : « حين اتخذ الأموال . . . » إلخ .

ورواه مسلم أيضاً عن معمر .

وتابعه نافع عن ابن عمر به ؛ دون الزيادة .

أخرجه البخاري (١٠٨٢) ، ومسلم أيضاً ، وزاد :

« فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام ؛ صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده ؛ صلى ركعتين » .

ورواه أحمد (٢ / ٥٥ ، ١٤٠) دونها .

وتلك الزيادة المنكرة إنما رويت عن الزهري مفرقاً بنحوه معضلاً .

---

(١) لغة سورية ، لعل أهل المعرفة يجدون لها أصلاً في اللغة الفصحى .

(*) وقد صدر بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

فقال معمر عنه :

« أن عثمان إنما صلى أربعاً ؛ لأنه أجمع على الإقامة بعد الحج » .

أخرجه أبو داود (١٩٦١) وغيره ، وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (٣٣٨) .

وهذا إسناد ضعيف منقطع أو معضل ؛ الزهري لم يدرك عثمان رضي الله تعالى عنه .

ثم رواه (١٩٦٢) من طريق يونس عن الزهري قال :

لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها ؛ صلى أربعاً . ثم أخذ به الأئمة بعده .

وهذا ضعيف أيضاً ، لكنّ ذِكْرَ (الطائف) فيه أقل نكارة من ذكر (مكة) في حديث الترجمة - ونحوه رواية معمر التي رواها أحمد ، ولم تذكر فيها (مكة) صراحة - ولذلك قال الحافظ عقبها (٢ / ٥٧١) رداً على من تأول إتمام عثمان بـ (الإجماع على الإقامة بمكة) :

« وفيه نظر ؛ لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام - كما سيأتي في الكلام على حديث العلاء الحضرمي في « المغازي » - وصح عن عثمان أنه كان لا يودع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته .

ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري ؛ فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال :

إنما صلى عثمان بمنىً أربعاً ؛ لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام ، فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع .

وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان : أنه أتمَّ بمنىً ، ثم خطب فقال :

« إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه ، ولكنه حدث طَغَام[1] ـ بفتح الطاء المعجمة ـ ؛ فخفت أن يستنوا » . وعن ابن جريج : أن أعرابياً ناداه في منىً : يا أمير المؤمنين ! ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين » .

وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً » .

قلت : ولهذا كنت أوردت رواية أيوب المتقدمة عن الزهري في « صحيح أبي داود » (١٧١٣) ، وقد فات الحافظ أن يعزوها لأبي داود .

وقبل [أن] أنهي الكتابة حول هذا الحديث وإعلاله بـ (عبد الرحمن بن نمر) هذا ، لا بد لي من ذكر أمرين :

أحدهما : أن تعصيب الخطأ في الحديث بابن نمر لا يستقيم في النقد العادل ؛ إلا لو صح السند إليه ، وهذا غير واضح لدي ـ وإن كنت أميل إليه ـ ؛ لأن الراوي عنه وهو : (الوليد بن مسلم) كان يدلس تدليس التسوية ؛ فيحتمل أن يكون بين (ابن نمر) والزهري من ليس بحجة ، أسقطه الوليد ، ولأن الراوي عن هذا (سعيد ابن يزيد) لم أجد له ترجمة . والله أعلم .

والآخر : أن هناك حديثاً آخر فيه تصريح عثمان نفسه أنه إنما أتم في منىً لأنه تأهل بمكة ، واحتج بحديثٍ ، ولكن ذلك مما لا يصح عنه ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٥٧٠) ـ .

---

(١) أي : من لا عقل له ولا معرفة . وقيل : هم أوغاد الناس وأراذلهم .

٦٩٣٠(*) - (كان إذا غَشِي أهْلَه فأَنزلَ ؛ قالَ :

اللهمَّ ! لا تجعلْ للشيْطانِ فيما رزقتني نصيباً) .

ضعيف وموقوف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٣٩٤ / ٩٧٨٣) من طريق عطاء بن السائب عن ابن أخي علقمة بن قيس عن علقمة : أن ابن مسعود كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد موقوف ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ لكن عطاء بن السائب كان اختلط .

وهكذا موقوفاً عزاه الحافظ في « الفتح » (١ / ٢٤٢) لابن أبي شيبة ساكتاً عنه ! وإنما خرجته ؛ لأن الإمام الصنعاني عزاه إليه أيضاً في « سبل السلام » (١ / ١٣٣ - صبيح) ، لكن جعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، فالظاهر أنه سبق قلم أو نظر منه رحمه الله ؛ فإنه كثير الاستفادة من « الفتح » مع قلة العزو إليه - كما هو معلوم عند الدارسين لكتابه - !

ومثله ضعفاً ووقفاً ووهماً قول الحافظ في « الفتح » (٩ / ٢٢٩) :

« وفي مرسل الحسن عند عبد الرزاق :

إذا أتى الرجل أهله ؛ فليقل : باسم الله ، اللهم ! بارك لنا فيما رزقتنا ، ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقتنا . فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً » .

فقوله : « مرسل الحسن » وهم منه رحمه الله ؛ لأن الحسن لم يرفعه ، وإنما قال : « يقال . . . » فذكره .

(*) كذا أصل الشيخ رحمه الله ؛ قفز عن ثلاثة أرقام . (الناشر) .

هكذا أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٦ / ١٩٤ / ١١٤٦٧) بإسناده عنه ، ليس فيه التصريح برفعه ولو أنه رفعه ؛ لكان منكراً ؛ لأن مراسيل الحسن كالريح - كما قال بعض الحفاظ - ، ولأنه مخالف للحديث الصحيح :

« لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله : باسم الله ، اللهم ! جنبني الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا ، ثم قدر بينهما في ذلك أو قضي ولد ؛ لم يضره شيطان أبداً » .

رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو مخرج في « آداب الزفاف » ، و « الإرواء » (٢٠١٢) وغيرهما .

٦٩٣١ - (تاركُ الصَّلاةِ كافرٌ) .

منكر . ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٧) من رواية نوح بن يزيد الفارسي أبي أحمد الترمذي عن أحمد بن موسى المِربَدي البصري عن حماد ابن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة (أحمد المربدي) هذا ، ولم يزد فيها على قوله :

« لم أر في حديثه شيئاً تنكره القلوب إلا حديثاً واحداً ، روى عن محمد بن عمرو . . . » .

كذا وقع فيه : (روى عن محمد بن عمرو) ؛ فيفيد بظاهره أن الضمير يعود إلى المترجم ، وأنه رواه عن (محمد بن عمرو) مباشرة ، وهو خلاف قوله فيه - أعني : المترجم - قبل أن يسوق الحديث :

« يروي عن حماد بن سلمة ، روى عنه نوح بن يزيد الفارسي أبو أحمد ساكن ترمذ » .

وكذا في « ترتيب الثقات » للهيثمي ، وكذلك وقعت الرواية في « لسان الميزان » للحافظ ، إلا أنه لم يذكر قوله : « يروي عن حماد . . . » إلخ .

ويترجح عندي أنه سقط منه أو من الناسخ ، وأن الصواب أنه سقط من قلم ناسخ « الثقات » قوله : بعد (روى) : « عن حماد » ، أو أنه من أوهام المؤلف التي أشاروا إليها حين تكلموا عن تساهله في « الثقات » - كما حققته في مقدمة كتابي الجديد « صحيح الموارد » ، وهو تحت الطبع ، يسر الله صدوره قريباً إن شاء الله تعالى(*) .

وهذه الترجمة من تلك الأدلة الكثيرة على تساهله ؛ فإن (أحمد المربدي) هذا لم أره عند غيره ! بل إن الراوي عنه (نوح بن يزيد الفارسي أبو أحمد الترمذي) لم أعرفه أيضاً ، ولم يترجمه حتى ابن حبان ، وهو في طبقة شيوخه . والله أعلم .

والحديث بلفظ : « كافر » قد روي في بعض الأحاديث الأخرى المنكرة ، والآثار الموقوفة الضعيفة ، تجدها في « ضعيف الترغيب والترهيب » في آخر (٥ - كتاب الصلاة) .

٦٩٣٢ - (كانَ خاتمُ النُّبوةِ في ظَهْرِ رَسولِ اللهِ ﷺ مثلَ البُنْدُقةِ من لَحْمٍ ، عليه مكتوبٌ : محمّدٌ رسولُ اللهِ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٨ / ٧٢ / ٦٢٦٩ - الإحسان) : أخبرنا نصر بن الفتح بن سالم المُرَبّعي العابد - بسمرقند - : حدثنا رجاء بن مرجى الحافظ : حدثنا إسحاق بن إبراهيم القاضي - بسمرقند - : حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر قال : . . . فذكره .

(*) وقد صدر بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير (نصر بن الفتح) هذا ، فهو غير معروف إلا بهذا الحديث ، ولم يخرج له ابن حبان في « الصحيح » غيره ، وهو مما انتقد عليه ؛ فأورده الذهبي في ترجمته من « الميزان » وقال (٤ / ٢٥٣) :

« وَضَعَ هذا الحديث . قال ابن حبان في « الأنواع » في أوائل المجلد الثالث : أخبرنا نصر بن الفتح . . . » فساقه بإسناده ومتنه . ثم قال :

« راج هذا على ابن حبان ، واعتقد صحته ، وهو كذب ، وقاضي سمرقند ، ذكره ابن أبي حاتم ، وما لَيَّنَهُ أحد قط » .

قلت : بل قال فيه البخاري :

« معروف الحديث » .

ووثقه ابن حبان ، وروى عنه ثقتان آخران : عبدة بن سليمان ، وأحمد بن منصور المروزي . (انظر « تيسير الانتفاع ») .

قلت : فالعلة من (نصر) هذا شيخ ابن حبان ، وقد قعقع عليه الحافظ في « اللسان » فقال عقبه (٦ / ١٥٦) :

« ونصر بن الفتح ما ضعفه أحد قط أيضاً ، وهو شيخ ابن حبان ، فمن أين للمصنف أن هذا الحديث موضوع ؟ ! نعم ؛ هو شاذ لمخالفته الأحاديث الصحيحة في صفة خاتم النبوة ، وموضع المخالفة منه ذكر الكتابة ، فلعله دخل عليه حديث في حديث ، انتقل ذهنه من خاتم الكتب إلى خاتم النبوة[1] . والله أعلم » .

---

(١) يشير إلى حديث أنس : « كان نقش خاتم رسول الله ﷺ (محمد) سطر ، و(رسول) سطر ، و(الله) سطر » . متفق عليه ، وهو مخرج في « مختصر الشمائل » (٥٨ / ٧٤) .

قلت : هذا تعقب لفظي ، وخلاف شكلي ؛ فإن قول الذهبي : « وضع » ليس من الضروري أن يفسر بأنه يعني أنه تعمد الوضع ؛ بل هو على وزان الحديث الصحيح : « كذب أبو السنابل »[1] . ولذلك فإني اتبعت هذه السنة مع بعض الناس تحذيراً ـ كما يأتي قريباً ـ وكون الشيخ (نصر بن الفتح) ما ضعفه أحد لا يمنع من تخطئته بهذا اللفظ ـ كما هو ظاهر ـ ، أو بما هو أخف منه ؛ كقول الحافظ المتقدم : « شاذ » ، أو قولي : « منكر » ، بل إن هذا أولى وألصق بعلم (المصطلح) ؛ فإن (الشاذ) فيه : ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق . و(الشيخ) ـ وإن لم يصرح أحد بتضعيفه ؛ فكذلك ـ لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو من تساهله الذي نصوا عليه ، كيف لا ، وهو لا يعرف إلا بهذا الحديث المنكر المخالف للأحاديث الصحيحة ؟!

وإن من الغرائب أن الحافظ وقع في نحو ما أنكره على الذهبي في صدر تعقبه المتقدم عليه ؛ فإن الهيثمي ـ شيخ الحافظ ـ لما عقب على هذا الحديث في « الموارد » بقوله (ص ٥١٤ / ٢٠٩٧) :

« قلت : اختلط على بعض الرواة (خاتم النبوة) بالخاتم الذي كان يختم به الكتب » .

فعلق عليه الحافظ في حاشية الكتاب بقوله :

« البعض هو (إسحاق) ، فهو ضعيف » !

فلقائل أن يعارضه فيقول :

« (إسحاق بن إبراهيم القاضي) ما ضعفه أحد قط أيضاً ، وهو شيخ (رجاء ابن مرجى) الحافظ ؛ فمن أين له أن هذا الحديث شاذ ؟! » .

---

(١) « الصحيحة » (٣٢٧٤) .

والجواب عنهما كليهما معروف ؛ ألا وهو : المخالفة ، غاية ما في الأمر أن الحافظ رفض حكم الذهبي عليه بالوضع ، ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ ، والخلاف في وجهة نظري سهل بعد اتفاقهما على رد الحديث .

وقد أكد الحافظ ذلك في « فتح الباري » بعد أن ذكر بعض الأحاديث في صفة خاتم النبوة ـ منها حديث جابر بن سمرة بلفظ : « بيضة الحمامة » ـ ، قال (٦ / ٥٦٣) :

« وأما ما ورد من أنها كانت كأثر محجم ، أو كالشامة السوداء أو الخضراء ، أو مكتوب عليها : (محمد رسول الله) ، أو « سِرْ وأنت المنصور » ، أو نحو ذلك ؛ فلم يثبت منها شيء » . ثم قال :

« ولا تغتر بما وقع منها في « صحيح ابن حبان » ؛ فإنه غفل حيث صحَّح ذلك . والله أعلم » .

قلت : ولم تُعْجِبْ هذا النصيحةُ إمَّعةَ ابنِ حبان وهاويه ! فقد تعقبه في تعليقه هنا بقوله (٦ / ٤٤٦) :

« نقول : إن الحافظ ابن حبان لم يغفل ، وإنما أثبت ما سمع ، وهذا مقتضى الأمانة ، وبين الخطأ فيما سمع ، وهذا مقتضى العلم وواجب العلماء » !

فأقول : لكنك لم تؤد الأمانة ، ولم تنصح الأمة ، وطعنت في علم حافظ السنة ، واستصغرت شأنه وعلمه ، وصورته للقراء أنه لا يعرف واجب العلماء ! فاتق الله في نفسك ! ولا تتسرع في نقد جبال العلم بجهلك ، ألا تعلم أن تعقبك هذا ـ لولا ما فيه من كذب يأتي بيانه ـ إنما يصلح فيمن قد ينتقد مؤلفاً من مؤلفي (المسانيد)؟ كالإمام أحمد مثلاً الذي يسوق الأحاديث بأسانيدها ، وفيها ما

لا يصح ـ ولا يبين ـ وذلك لأنه لم يلتزم الصحة في كتابه ؛ فلا ينتقد ، بخلاف ابن حبان الذي التزمها ثم أخل بها في مئات أحاديثه ـ كهذا وغيره ـ نعم ؛ كان يكون مما لا ضير عليه ؛ لو أنه رواه ثم بيَّن عواره ـ كما يفعل أحياناً ـ ، ولكنه لم يفعل هنا .

وأما قولك فيه : إنَّه « بين الخطأ فيما سمع » ! فهو كذب ، ولو صدقت ؛ لما جاز لطالب علم صغير مثلك أن ينتقده ، فكيف ترمي به الحافظ الكبير ؟ ! فاتق الله ! واعرف طبيعة نفسك ، وقدر علمك ولا يحملنك شهوة النقد على التطاول على الحفاظ والعلماء .

ثم ما بالك أعرضت عن ذكر قول الذهبي في ترجمة (نصر بن الفتح) شيخ ابن حبان ، وكذا قول الحافظ العسقلاني ، ولم تذكر فيها جرحاً ، واكتفيت فيها بذكر سنة وفاته ، ومن مصدر ليس من كتب الجرح والتعديل ؛ ولذلك أعرضت عن تسميته ـ وهو « الأنساب » ؛ فيما يبدو لي ـ وغيّرت فيها تدليساً وتوهيماً ! لم كتمت جرح الحافظين إياه وحكمهما على الحديث بالوضع والشذوذ؟! هل يمكن أن يفهم أحد من سيئاتك هذه إلا أنك متحيز لابن حبان تحيزاً له قرنان ، وأنه لا يحملك على ذلك إلا حبك للظهور والمخالفة ، وإن مما يؤكد ذلك أنك أعللت الحديث بخلافهما فقلت : « إسناده ضعيف ، ابن جريج قد عنعن ، وهو موصوف بالتدليس » !

وأما النكارة التي في متنه فلا أنت سلمت بها ، ولا أنت دفعتها ، وهذا أمر طبيعي جداً منك ، يمنعك منه أمران : الجهل ، وبطر الحق ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٦٩٣٣ - (يدخلُ الجنةَ رجُلٌ ؛ فلا يبقَى أهلُ دارٍ ، ولا أهْلُ غُرفةٍ إلا قالُوا : مرْحَباً [مرْحَباً] ، إلينا [إلينا] . فقالَ أبو بكر : يا رسولَ الله ! ما توىً على [هذا] الرجُلِ في ذلكَ اليومِ . قالَ : أجلْ ، وأنتَ هو يا أبا بكر !) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢١٧٢ - موارد ، ٦٨٢٨ - الإحسان) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٩٨ / ١١١٦٦) وفي « الأوسط » (١ / ١٥٤ / ٤٨١ و ٦ / ١٩٤ / ٦١٦٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٧١) من طريق أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي : حدثنا ابن أبي فديك عن رباح بن أبي معروف عن قيس بن سعد عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث لا يرويه إلا رباح » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن قيس إلا رباح ، ولا عنه إلا ابن أبي فديك ، تفرد به أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي » .

قلت : لم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب الجرح والتعديل ، ولا في « ثقات ابن حبان » ! وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير أحمد بن أبي بكر السالمي ، وهو ثقة » !

فأظنه من أوهامه ، التبس عليه بغيره . والله أعلم .

ونقله عنه المعلق على « مجمع البحرين » (٦ / ٢٢٤) وأقره ! وكذلك فعل الداراني (٧ / ٧٦) - رغم أنه خرجه في نحو صفحة - ؛ فإنه يصدّره بذكر مرتبته

ـ كما هي العادة ـ ، إما جهلاً ، أو توقفاً ، أو رهبة من مخالفة تصحيح ابن حبان إياه ؛ فإنه قلما يصرح بمخالفته ، فضلاً عن أن يرد عليه ـ كما يفعل مع غيره ـ ، ولو كان إمام الأئمة كالبخاري ! فهو عليهم جريء متجاهلاً الحكمة القائلة :

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو الأول وهي المحل الثاني !

ألا تراه هنا غض الطرف عن التصريح بمرتبة الحديث أولاً ، ثم عن ترجمة (رباح بن أبي معروف) ؛ لا لأنه من رجال (الصحيح) ، وإنما لأن مرهوبه ـ إن صح التعبير ـ متناقض فيه أشد التناقض ، فلو أنه أخذ في ترجمته ؛ لاستلزم ذلك ذكر ما قاله فيه من التناقض ، وإلا ؛ لظهر تحيزه إليه وتعصبه له ، ولذلك فقد رأى من الحكمة العمل بالمثل الشامي : (الهريبة نصف الشجاعة) !!

فاعلم ـ يا أخي ـ أن (رباحاً) هذا مختلف فيه ؛ فمن أحسن ما قيل فيه :

« صالح » . وأسوؤه وأبينه قول ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٠) :

« كان ممن يخطئ ، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه . والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث ، والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات ، على أن يحيى وعبد الرحمن تركاه » .

ثم تناقض فأورده في « الثقات » أيضاً (٦ / ٣٠٧) ملخصاً كلامه المتقدم :

« يخطئ ويهم » .

لكني أقول : إنه متناقض عندي تأليفاً لا علماً ؛ فقد صرح في بعض الرواة الآخرين الذين وصفهم بالخطأ أنه لا يحتج بهم عند التفرد ؛ بل جعلها قاعدة في مقدمة « الضعفاء » ، وقد حققت ذلك في مقدمتي لكتابي « صحيح الموارد » ،

وهي تحت التحرير والطبع قريباً إن شاء الله تعالى (*) .

وعليه ؛ فلا منافاة بين الكتابين في الحكم ؛ فهو ضعيف فيهما عند التفرد ، وهذا معنى قول الحافظ فيه :

« صدوق ، له أوهام » .

وأنا أعتقد أنّه وهم في متن هذا الحديث ، وأتى بمعنى منكر ، وهو قوله : « وأنت هو يا أبا بكر » ! فأين النبي ﷺ ؟! فلعله أراد أن يقول : فأنت منهم أو نحو ذلك فخانته حافظته ، فقال ما قال ! فقد جاء الحديث عن أبي هريرة بلفظ :

« من أنفق زوجين في سبيل الله ؛ دعاه خزنة الجنة ، كل خزنة باب : أي : فُلْ ! هَلُمَّ ! » .

فقال أبو بكر : يا رسول الله ! ذلك الذي لا توى عليه . قال رسول الله ﷺ :

« إني لأرجو أن تكون منهم » .

رواه البخاري ومسلم . وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨٧٩) .

٦٩٣٤ - (يا معْشرَ الأَنصارِ ! كنتُم في الجاهليةِ - إذْ لا تعبُدونَ اللهَ - تحملون الكلَّ ، وتفعلونَ في أمْوالكم المعروفَ ، وتفعلونَ إلى ابْنِ السَّبيلِ ، حتّى إذا مَنَّ اللهُ عليكم بالإسلامِ ، ومَنَّ عليكم بنبيِّه ؛ إذا أنتُم تُحصنونَ أموالَكم !) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ١٣٣) من طريق علي بن حجر السعدي : ثنا

(*) وقد طبع بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

عاصم بن سُوَيد عن محمد بن موسى بن الحارث عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال :

أتى رسول الله ﷺ بني عمرو بن عوف يوم الأربعاء ، فرأى شيئاً لم يكن رآها قبل ذلك من حِصنةٍ على النخيل ، فقال :

« لو أنكم إذا جئتم عيدكم هذا ؛ مكثتم حتى تسمعوا من قولي » .

قالوا : نعم بآبائنا أنت يا رسول الله وأمهاتنا . فلما حضروا الجمعة ؛ صلى بهم رسول الله ﷺ الجمعة ، ثم صلى ركعتين في المسجد ، وكان ينصرف إلى بيته قبل ذلك اليوم .

ثم استوى ، فاستقبل الناس بوجهه ، فتبعت (!) له الأنصار ، أو من كان منهم ، حتى وفى بهم إليه (!) فقال : . . . فذكره وزاد :

« وفيما يأكل ابن آدم أجر ، ويأكل السبع أو الطير أجر » .

فرجع القوم فما منهم أحد إلا هدم من حديقته ثلاثين باباً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : عاصم ـ إمام مسجد قباء ـ : خرج له النسائي ؛ ولكن من شيخه ؟! » .

وأقره ابن الملقن في « مختصره » (٥ / ٢٦٥٠) .

وأخرجه من الوجه المذكور ابن خزيمة في « صحيحه » (٣ / ١٨٢ ـ ١٨٣) إلى قوله : « قبل ذلك اليوم » ، دون حديث الترجمة ، لكنه أشار إليه بقوله عقبه :

« فذكر الحديث » .

ولا أستبعد أن يكون ساقه في مكان آخر من « صحيحه » في بعض أجزائه التي لم تطبع بعد . وقال في الباب الذي ترجم به عن القدر المذكور منه :

« إن صح الخبر ؛ فإني لا أقف على سماع موسى بن الحارث من جابر بن عبد الله » .

ومن طريق ابن خزيمة أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٥٨١ - موارد) ، وهذا مما يؤكد تساهله أكثر من شيخه في التصحيح والتوثيق ، فإن هذا قد غمز في صحته - كما رأيت دون ابن حبان - ؛ فإنه ساقه في « صحيحه » (٢٤٧٥ / الإحسان) محتجاً به ! وذكر (محمد بن موسى بن الحارث) - وهو التيمي - وأباه في كتابه « الثقات » (٥ / ٤٠٥ و ٧ / ٣٩٧) ، ولم يذكر في ترجمتيهما شيئاً يدل على حالهما أكثر مما جاء في هذا الإسناد ! على وهم وقع له في ترجمة (الأب) : (موسى بن الحارث) ؛ فإنه قرن مع ابنه (محمد بن موسى) راوياً آخر هو (عاصم ابن سويد الأنصاري) ! وهذا إنما روى عن الابن وليس عن الأب كما سبق .

وعلى كل حال ؛ فهما مجهولان لا يعرفان ، إلا بهذا الإسناد . ومن تراجم الذهبي في « الميزان » :

« محمد بن موسى الرواسي ، عن أبيه ، ومحمد بن أبي موسى ، عن القاسم ابن مخيمرة - مجهولان » .

فقال الحافظ في « اللسان » (٥ / ٣٩٩) :

« وفي « ثقات ابن حبان » : (محمد بن موسى بن الحارث) عن أبيه ، وعنه (عاصم بن سويد الأنصاري) . فيحتمل أن يكون الأول » .

والحديث أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦ / ٣٥٠٠) من طريق الحجبي - وهو : عبد الله بن عبد الوهاب - : نا عاصم بن سويد بن زيد

ابن جارية الأنصاري به بتمامه ؛ إلا أنه وقع في إسناده تحريف كثير ، وكذا في متنه ، ولا فائدة تذكر من بيانه .

إذا عرفت ما تقدم من البيان والتحقيق ؛ فمن الجناية على هذا العلم الشريف ، والتعالي على العارفين به ، والتشبع بما لم يعط ما صنعه الأخ حسين الداراني في طبعته لكتاب « موارد الظمآن » ؛ فإنه قلب اسم الابن والأب في إسناد الحديث فجعله هكذا : (موسى بن محمد بن الحارث) ، ثم قال (٢ / ٣٠٦) :

« لقد انقلب هذا الاسم في النسختين (يعني : من الموارد) ، وفي « صحيح ابن خزيمة » وفي « المستدرك » فجاء : « محمد بن موسى » . والصواب ما أثبتناه وهو : موسى ابن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي . (كذا) . وجاز هذا القلب على الحافظ ابن خزيمة ـ وعلى تلميذه ابن حبان أيضاً ـ فقال : « فإني لا أقف على سماع موسى بن الحارث في جابر بن عبد الله » . وعلى الحافظ الذهبي إذ قال : « عاصم ـ إمام مسجد قباء ـ : خرج له النسائي ؛ ولكن من شيخه ؟! » .

ولم يتنبه لذلك أيضاً الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ؛ فقد نقل عنه الدكتور مصطفى الأعظمي قوله : « عاصم بن سويد فيه جهالة ، ومحمد بن موسى بن الحارث التيمي[وأبوه][1] : لم أعرفهما » . وانظر التعليق التالي » .

قلت : لم يذكر فيه ما يناسب المقام سوى ضعف (موسى بن محمد) وباقي رجاله ثقات .

---

(١) هذه الزيادة من نسختي من « صحيح ابن خزيمة » الظاهر أنها سقطت من الطابع وقوله : « نقل عنه الدكتور . . .» غير دقيق ، وتعمية للمصدر أخشى أن يكون مقصوداً ، وهو على كل حال من أخطائه أو عجمته ؛ لأنه من تعليقي على « الصحيح » ، بطلب من الدكتور ، والداراني يعلم ذلك من المقدمة (ص ٦) فمن شاء ؛ راجع ؛ ليتبين ما تفعل المعاصرة ، نسأل الله السلامة .

وجواباً عليه أقول :

كنت أتمنى - والله - أن يكون الأخ الداراني قد تنبه لشيء غفل عنه أولئك الحفاظ الذين سماهم وغيرهم ممن لم يذكر كالحافظ البيهقي والعسقلاني لتعقبه عليه انطلاقاً من الحكمة القائلة (كم ترك الأول للآخر) ، ولكن هيهات لمثله أن يمكنه ذلك ، وهو في هذا العلم لا يزال قزماً كما تدل على ذلك كثرة أخطائه وأوهامه التي تيسر لي بيان الكثير منها ، وما لنا نذهب بعيداً ، وهذا هو المثال بين أيدينا ! لقد غَفَّل كل أولئك الحفاظ ، واستصوب تغيير إسناد ما رووا ، بمجرد الدعوى التي لا يعجز عنها أجهل الناس ؛ بل إنه خالف أدباً من آداب رواية الحديث التي نصوا عليها في (النوع السادس والعشرون في صفة رواية الحديث) من « علم المصطلح » ، وهو : أن الواجب المحافظة على الأصل مع بيان التصحيح بحاشية الكتاب ، إلا إذا كان الخطأ واضحاً ليس هناك شبهة في أنه خطأ »[1] .

قلت : وكيف يمكن أن يتصور العقلاء وضوح خطأ ما ادعاه هذا الرجل على أولئك الحفاظ وهو لم يدل على ذلك بشبه دليل ، الأمر الذي يقول الشاعر :

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

نعم ، إني لأظن أن الذي حمله على ذلك هو إعجابه برأيه ، وغروره بنفسه ، وتخيله ما رآه في ترجمة (عاصم بن سويد) أنه روى عن (موسى بن محمد) ، وهذا من ضيق عطنه ، وقلة معرفته بهذا الفن ، فقد يروي الراوي عن جمع من شيوخه متفقين في الاسم واسم الأب ، وفي ذلك ألّف الخطيب كتابه « المتفق

---

(١) انظر « الباعث الحثيث شرح اختصار الحديث » للشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى (ص ١٦٤ / صبيح وأولاده) .

والمفترق » ، وفيه أقسام ، وزاد عليه الحافظ ابن الصلاح في « النوع الرابع والخمسون » من « مقدمته » أنواعاً أخرى ، وضرب لها بعض الأمثلة منها القسم الثاني ، وفيه اثنان كلاهما في عصر واحد ، وكلاهما يروي عنه الحاكم ! وأغرب منه ما ذكره عن شعبة أنه روى عن سبعة كلهم أبو حمزة ، فراجعه ؛ إن شئت مع شرح الحافظ العراقي عليه (ص ٣٥٨ ، ٣٦٤ ـ حلب) .

وختاماً أقول :

لقد جهل الرجل هذه الحقيقة العلمية ، واغتر بما عنده من نتف من العلم ، فظن جهله علماً ، فوقع في الغفلة التي رمى بها غيره ، ولو أنه كان على سلامة من الغرور وحب الظهور ؛ لتحفظ في حكمه على الأقل ، ولم يتعرض لغيره بذكر ، ولقال : أرى كذا ، أو يحتمل عندي كذا وكذا ، ولم يحرف الإسناد . ولكن صدق من قال :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٦٩٣٥ ـ (يا عائشةُ ! إذا طبخْتِ قِدْراً ؛ فأَكثِرُوا فيها من الدُّبَّاءِ ، فإنَّه يشدُّ قلْبَ الحزينِ) .

ضعيف . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٩٩ / ١) حدثنا **محمد بن إبراهيم الأنماطي**[1] : نا صالح بن علي النوفلي : ثنا **عبد الله بن محمد بن قدامة** : نا ابن المبارك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . حدثني ابن ياسين :

(١) بغدادي من الحفاظ ، جرح ، وفي « تاريخ بغداد » (١ / ٣٨٨) أنه من كبار أصحاب يحيى ابن معين وحفاظ الحديث .

حدثني عبد الرحمن بن واقد أبو مسلم الواقدي[1] : نا **يحيى بن عقبة عن هشام** ابن عروة وقال ابن ياسين : حدثني جعفر بن محمد الخباز : نا عمار بن نصر أبو ياسر : نا بقية بن الوليد عن يعقوب بن يوسف بن صدقة عن هشام بن عروة جميعاً قالا : عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وهذا اللفظ للواقدي .

قلت : (عبد الله بن محمد بن قدامة) كذا وقع في الأصل ، وقوله : (ابن قدامة) : غريب ، ولعله وجه في نسبه ؛ فقد قيل فيه غير ذلك ، وهو : عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل أبو جعفر ، النفيلي الحراني ، وهو ثقة من شيوخ أبي داود ، وأكثر عنه ، وهو مترجم في « الإكمال » ، مرموزاً له بأنه روى عنه البخاري والأربعة ، لكنه حينما سرد أسماء الرواة عنه ؛ لم يذكر فيهم الإمام البخاري ، وذكر فيهم (صالح بن علي النوفلي) المذكور هنا ، وبروايته عنه ، وبرواية هذا عن الإمام (ابن المبارك) .

وأما (عبد الله بن محمد بن قدامة) : فلم أعثر له على ترجمة فيما لدي من المصادر .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٣٧١) :

« رويناه في « فوائد » أبي بكر الشافعي من حديثها ، ولا يصح » .

وسقط من طبعة (دار المعرفة - بيروت) قوله : « من حديثها ولا يصح » ، والاستدراك من « شرح الإحياء » .

وله طريق أخرى عند الشافعي - كما ترى - من رواية (يحيى بن عقبة) - وهو : (ابن أبي العيزار) - : قال أبو حاتم :

(١) صدوق يغلط . « تقريب » .

« يفتعل الحديث ، وهو مما لا يفرح بحديثه » .

وعلى ذلك ؛ فقد بقي الحديث على الضعف الذي صرح به الحافظ العراقي .

أملى هذا التخريج المؤلف على ابنته (أم عبد الله) في ١٧ رمضان ١٤١٨ هـ في مرضه الشديد الذي يرجو الله تبارك وتعالى أن يعافيه معافاة تامة ، ويعود إلى أحسن ما كان عليه من نشاطه العلمي السابق ، فإن وجد في هذا الإملاء خطأ علمي ؛ فلا غرابة في ذلك ، فالأمر كما قال عليه السلام : « كل بني آدم خطاء . . . » ، فكيف والمملي في مرضه الشديد ، والله عز وجل يقول : ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج . . . ﴾ .

٦٩٣٦ - (ما ألهاكَ عنْ ذِكْرِ اللهِ تعالى ؛ فهو مَيْسِر) .

باطل لا أصل له . حتى ولا في الأحاديث الموضوعة ، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سوّد بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلى مصدر من كتب السنة - ، ولو كانت تروي ما هب ودب من الأحاديث الموضوعة والمنكرة - ؛يؤيد بها في كتابه « إيضاح الدلالات في سماع الآلات » إباحة سماع آلات الطرب مهما تعددت أنواعها واختلفت أصواتها ؛ إذا كانت النية طيبة ! وقد كرر ذلك في غير ما موضع من كتابه المذكور ، ومن أجمعها قوله (ص ١٣٠ إلى ص ١٣٣) :

« أما حكم الله تعالى في هذه المسألة - التي هي مسألة سماع الآلات المطربات بالنغمات الطيبات - مطلقاً على مقتضى ما قدمناه من الأقسام ، فإن اقترنت هذه الآلات ، وهذا السماع المذكور بأنواعه بالخمر أو الزنى أو اللواط أو دواعي ذلك - من المس بشهوة والتقبيل أو النظر بشهوة لغير الزوجة والأمة ، أو لم يكن شيء من ذلك

في المجلس ؛ بل كان في المقصد والنية الشهوات المحرمة ، بأن تصور في نفسه شيئاً من ذلك واستحسن أن يكون موجوداً في المجلس ـ ؛ فهذا السماع حرام حينئذٍ على كل من سمعه بعينه بحقه هو في نفسه باعتبار قصده هو ونيته ؛ لأنه داعٍ في حقه إلى الوقوع » . ثم قال :

« هذا مقدار ما يحرم من سماع الآلات المطربة والنغمات الطيبة ؛ لما يترتب على ذلك من الوقوع في المحرمات العينية ، لا لعين ذلك السماع في نفسه .

وأما المباح في ذلك فهو إذا كان المجلس خالياً من الخمر والزنى واللواط ، والمس بشهوة ، والتقبيل والنظر بشهوة لغير الزوجة والأمة ، وكان لذلك السامع قصد حسن ونية صالحة وباطن نظيف طاهر من الهجوم على الشهوات المحرمة ـ كشهوة الزنى أو اللواط أو شرب الخمر أو شيء من المسكرات أو المخدرات ـ ، وكان قادراً على ضبط قلبه وحفظ خاطره ، من أن يخطر فيه شيء مما حرمه الله عليه ، وإذا خطر ؛ يقدر على دفعه من قلبه ، وغسل خاطره منه في الحال ، ولا يضره تكرر وقوع ذلك في القلب بعد أن يكون مراقباً للامتناع من قبوله ؛ فإنه يجوز له أن يسمع هذا السماع المذكور حينئذٍ بأنواعه كلها ، ولا يحرم عليه شيء من ذلك ، ولا يكره له ما دام موصوفاً بما ذكرناه ؛ لأنه طاهر نظيف حينئذٍ في ظاهره وباطنه ، فلا يوقعه السماع المذكور في شيء مما نهى الله تعالى عنه ؛ فهو مباح له ، وإن لم يكن من أهل المعرفة بالله تعالى وبتجلياته ، بأن كان عامياً جاهلاً غافلاً ، أو كان عالماً محجوباً بعلمه عن شهود معلومه .

وأما إذا كان من أهل المعرفة والشهود ـ فلا تخلو الأرض منهم في كل زمان ومكان إلى يوم القيامة ، وإن أنكرته أهل الغفلة ؛ لانطماس البصائر وفقد اليقين ـ ؛ من القلوب ـ فيصير السماع المذكور حينئذٍ في حقه مستحباً ، مندوباً إليه يثاب

عليه ؛ لاستفادته منه الحقائق الإلهية ، والمعارف الربانية ، وفهمه به للمعاني التوحيدية ، والإشارات الربانية » .

قلت : وهو شديد التحريف لنصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف ، والفقهاء القائلين بتحريم آلات الطرب ؛ دون التفصيل الذي ذهب إليه ، وهو فيه مقلد للشيخ محمد الغزالي ، وقد رد عليه العلماء رداً قضوا على هذه الضلالة ، كما تراه مبسوطاً في كتابي المسمى بـ « تحريم آلات الطرب » أو « الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغنا وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قربة وديناً » (ص ١٥٨ - ١٧٨) .

ولقد اغتر بهذه الرسالة - وما فيها من تحريف النصوص - كثير من مشايخ الطرق وغيرهم ؛ الذين يضربون على الدفوف ، وربما على الناي في حلقات ذكرهم ؛ بل لقد كان منهم الشيخ محمد الغزالي المعاصر الذي توفي قريباً ؛ فإنه كان يستمع لأغاني (أم كلثوم) و(فيروز) ، لكن بنية حسنة - كما بينت ذلك في كتابي المذكور (ص ١٧٧ - ١٧٨) - !

ومثله ذلك الطالب الذي كنت ذكرت قصته في المصدر المذكور آنفاً (ص ١٧٦ - ١٧٧) وخلاصتها أنه كان يستمع إلى أغاني (أم كلثوم) وهو يسبح الله تعالى ! (زعم) ، فلما أنكرت عليه جمعه بين التسبيح المشروع والاستماع للغناء الممنوع عند الفقهاء ؛ أجاب بأنه :

« يتذكر غناء الحور العين » !!

ولقد ساءني جداً أن أحدَ من اشتهر في هذه الأيام أنه من خطباء السلفيين في دمشق - وهو المدعو : (أحمد راتب حموش) - قام بتحقيق كتاب النابلسي

هذا ، وليس فيه شيء من التحقيق سوى النقل ؛ بل مر على كل تحريفات المؤلف ودعاويه الباطلة ، وتحقيره للفقهاء المخالفين لهواه ، فيكثر من وصفهم بـ « الفقهاء الجهلة » ؛ في الوقت الذي كتم النقول الصحيحة عن الأئمة في تحريم آلات الطرب إلا الدف ، ـ كما تراه مفصلاً في كتابي المشار إليه آنفاً ـ ، فقال (حموش) في آخر مقدمته لكتاب النابلسي (ص ١٢) :

« وسواء اتفقنا مع المؤلف في الرأي أم خالفناه ؛ فإن في عرضه الوافي للحجج والأدلة والبراهين ما ينير لنا السبيل ، ويجعل كلاً منا يعتمد رأياً يعتقده ، ويميز فيه بين الغث والسمين » !

وهذا كلام هش . . إنما هو غثاء كغثاء السيل ، لا غَناء فيه ؛ فمن الذي يستطيع أن يميز بين الحجج الواهية والأدلة القوية ليتبين بها السبيل ، ولا أعتقد أن سلفياً ـ مهما كانت سويته العلمية منحطة ـ يسمح لنفسه أن يميع الحق الجلي الواضح بمثل هذه العبارة ، وظني أن كاتبها إنما علق على هذا الكتاب قبل أن يتعرف على الدعوة السلفية ، وإلا ؛ كيف يقبل هذا الكاتب من المؤلف تحقيره للفقهاء ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ؟! وفيهم إبراهيم بن محمد الحنفي المتوفي سنة ٩٥٦ هـ ، وهو من كبار محققي علماء الحنفية ، ومن كتبه « الرهص والوقص لمستحل الرقص » ، ولابد أن الشيخ النابلسي الحنفي (!) كان قد وقف على هذا الكتاب ؛لأنه كان متقدماً على النابلسي بأكثر من قرن ـ كما يتبين ذلك من تاريخ وفاتيهما ـ ، و« الرهص » هذا في الحقيقة من أحسن ما ألف في الرد على هؤلاء الصوفية الأَكلة الرَّقَصَة من عالم فاضل مشهور بمؤلفاته ، ومنها كتابه « منية المصلي» وهو من أحسن كتب الحنفية المختصرة ؛ لأنه يذكر فيه أدلة المسائل من الكتاب والسنة ، فهو في هذا مثل « منار السبيل » في كتب الحنابلة الذي كنت خرجت أحاديثه قديماً

في كتابي المشهور « إرواء الغليل » .

أمليته على ابني (عبد المصور) ـ وهذا خطه ـ ضحوة يوم السبت السابع من ذي الحجة سنة ألف وأربع مئة وثمانية عشرة ، وأنا لا أزال شاكياً من مرضي الذي كان قد ابتلاني الله به في شهر رمضان المبارك ، وإن كنت أشعر بأني أحسن حالاً من ذي قبل ، وأرجو من الله المزيد من الصحة والعافية ، إنه خير مسؤول .

٦٩٣٧ ـ (دَخَلَ عُمَرُ رضي الله تعالى عنه علَى النَّبيِّ ﷺ وعندَه جَوارٍ يَضرِبْنَ بالدُّفوفِ ، فأَسكتهنّ لدخوله قائلاً : هو لا يحبُّ الباطل) .

باطل لا أصل له . هذا من الأحاديث المنكرة التي ذكرها الشيخ النابلسي في كتابه السابق الذكر مقلِّداً فيه لغيره من شيوخ الصوفية ؛ مستدلاً به على إباحة آلات الطرب على اختلاف ألوانها ؛ ـ كما تقدم بيانه ـ . انظر « إيضاح الدلالات » (ص ٥٦) .

وإنما روي مدحه عليه السلام المذكور لعمر في قصة أخرى ؛ حينما أنشد الأسود بن سريع النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً من الشعر ، ودخل عليه عمر ؛ فقال النبي ﷺ للأسود :

« اسكُتْ » ، فعل ذلك ثلاث مرات . فقال الأسود : مَن هذا الذي سكَّتني له ؟ قال :

« هذا رجل لا يحب الباطل ؛ هذا عمر بن الخطاب » .

رواه جمع بإسنادين عن الأسود بن سريع يقوِّي أحدهما الآخر ، وهو مخرَّج في « الصحيحة » (٣١٧٩) .

٦٩٣٨ - (مَنْ طلبَ دماً ، أو خَبلاً - والخَبلُ : الجرحُ - ؛ فهو بالخَيارِ مِنْ ثلاث خِلال ، فإنْ أرادَ الرَّابعةَ ؛ أُخِذَ على يدَيه - أو قالَ : فوقَ يدَيْه - : بينَ أَنْ يقتصَّ ، أو يعفوَ ، أو يأخذَ العَقْل ، فإنْ أخذَ منهم واحِداً ثمَّ اعْتدَى بعْدَ ذلكَ ؛ فلَه النَّارُ خَالداً فيها مُخلَّداً) .

منكر . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١٠ / ٨٦ - ٨٧ / ١٨٤٥٤) ، عن **إبراهيم بن محمد** عن الحارث بن الفضيل عن [**سفيان بن**] **أبي العوجاء السلمي** عن أبي شريح الخزاعي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد منكر ضعيف جداً ؛ (إبراهيم بن محمد) هذا - هو : ابن أبي يحيى المدني ، وهو - : متروك ، وقد كذبه بعضهم ، على أن فوقه سفيان بن أبي العوجاء ، وهو ضعيف ، معروف الضعف .

وقد رواه جمع من أصحاب « السنن » وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق **عن** الحارث بن فضيل به .

وقد يبدو لبعضهم أن محمد بن إسحاق متابع لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وليس كذلك ؛ فإن محمد بن إسحاق مشهور بالتدليس ، وقد عنعنه في رواية الجماعة عنه ؛ فيحتمل أنه تلقاه عنه .

فإن قيل : قد أخرجه ابن جرير في « تهذيب الآثار » (مسند عبد الله بن عباس) (١ / ٣٠ / ٣٧) فقال :

حدثنا **عمرو بن عبد الحميد الآمُلي** قال : حدثنا جرير ، وحدثنا ابن بشار قال : حدثنا ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق قال : **حدثني** الحارث بن الفضيل به .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ تفرد به (عمرو بن عبد الحميد الآمُلي) شيخ ابن جرير الطبري عن شيخيه المذكورين ؛ جرير ـ وهو : ابن عبدالحميد ـ وابن بشار ـ وهو : محمد ، وهو : العبدي أبو بكر ، الملقب بـ : بندار ـ .

والآملي هذا : مجهول العين ، لم نجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال التي عندي ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ! فالتحديث منه منكرة مرفوضة .

وإن مما يؤكد ذلك أن (ابن ماجه) ـ من الجماعة المشار إليهم آنفاً ـ قد أخرجه عن شيخيه أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة قالا : حدثنا جرير و عبد الرحيم بن سليمان جميعاً عن محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل به .

فهذا هو المحفوظ عن ابن إسحاق . . إنما هو معنعن من رواية جرير وعبد الرحيم ابن سليمان وغيرهما من الثقات ـ كما كنت أشرت إلى ذلك في تخريج الحديث في « الإرواء » (٧ / ٢٧٨) ـ .

وإن مما يزيد في نكارة الحديث أنه قد صح من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي الحديث مختصراً بلفظ :

« إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل » .

رواه الشيخان وغيرهما هكذا ، لم يزد فيه الخلة الثالثة ، ولا ما بعدها من الأخذ على يديه والحكم عليه بالخلود بالنار .

وهو مخرج أيضاً في « الإرواء » ورقمه (٢٢٢٠) .

وإن من العجائب حقاً أن الأستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه على « تهذيب الآثار » لم يتعرض لذكر ترجمة (الآمُلي) هذا مطلقاً ، وإنما اقتصر على إعلال

الحديث بـ (سفيان بن أبيْ العوجاء السلمي) : روى له أبو داود وابن ماجه حديثاً واحداً في (القصاص) - وهو هذا - ، قال أبو حاتم :

« ليس بالمشهور » ، وقال الذهبي :

« حديثه منكر » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وأعجب من ذلك كله أنه لم يتنبه للنكارة التي أشرنا إليها في متنه ؛ المخالفة لرواية الشيخين ، وقد عزاه هو تحت رقم (٣٣) للبخاري .

(تنبيه) : قلت : (سفيان بن أبي العوجاء السلمي) . . هكذا جاء في طرق الحديث مسمى بـ (سفيان) ، وقد سقط اسمه من مطبوعة « المصنف » تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، ومن دقته في التخريج والتحقيق قال في التعليق (١٠ / ٨٧) :

« أخرجه « هق » من طريق ابن إسحاق عن الحارث بن الفضل . (وفي نسخة الفضيل) ٨ : ٥٢ » !

كذا قال ، والظاهر أنه لم يتيسر له المراجعة ؛ الأمر الذي يجعلني أشك في أن هذه التعليقات من بحثه وقلمه ؛ لبعدها عن التحقيق الذي نسب إليه في طرة الكتاب ، وإنما هي على الغالب من بعض تلامذته - كما يفعل ذلك بعض معاصرينا - ، نقول هذا من باب (غلبة الظن الحسن بالمسلم) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٣٩ - (لو جاءُونا مِنْ ها هنا ؛ لَذهبْنا مِنْ ها هنا) .

لا أصل له . قال ابن كثير في « السيرة النبوية » (٢ / ٢٤٣) :

« وقد ذكر بعض أهل السير : أن أبا بكر لما قال ذلك - يعني : قوله رضي الله عنه وهما في الغار : « لو أن أحدهم نظر إلى قدميه ؛ لأبصرنا » - ؛ قال النبي ﷺ : . . . فذكر الحديث .

فنظر الصديق إلى الغار قد انفرج من الجانب الآخر ، وإذا البحر قد اتصل به ، وسفينة مشدودة إلى جانبه » .

قال ابن كثير : « وهذا ليس بمنكر من حيث القدرة العظيمة ، ولكن لم يرد ذلك بإسناد قوي ولا ضعيف ، ولسنا نثبت شيئاً من تلقاء أنفسنا ، ولكن ما صح أو حسن سنده ؛ قلنا به . والله أعلم » .

٦٩٤٠ - (حُبِّبَ إلى كلِّ امْرِئٍ شيء ، وحُبِّبَ إليَّ النِّساءُ والطِّيبُ ، وجُعِلَتْ قرةُ عيني في الصَّلاةِ) .

لا أصل له بالزيادة التي في أوله : « حبب إلى كل امرئ شيء » . ولعل الحافظ أشار إلى ذلك في « تسديد القوس بترتيب الفردوس » (ق ١١٦ / ٢) دون الزيادة المذكورة ، وقال :

« رواه أحمد والنسائي عن أنس ، وفي الباب عن علي وأبي هريرة » .

وهو مخرج عندي في « الروض النضير » (١ / ٤٦ / ٥٣) و« المشكاة » (٣ / ٥٢٦١) .

قلت : ولم أره في « الغرائب الملتقطة » من « مسند الفردوس » ؛ لا بلفظ الترجمة ولا بدون الزيادة ، ورأيت الحافظ السخاوي قد أطال الكلام في تخريج الحديث المختصر ، ثم قال (١٨٠ / ٣٨٠) :

« وقد عزاه الديلمي بلفظ : « حبب إليّ كل شيء ! وحبب إليّ النساء . . . » إلخ . للنسائي وغيره ، مما لم أره كذلك فيها . وكذا أفاد ابن القيم أن أحمد رواه في « الزهد » بزيادة لطيفة وهي : (أصبر عن الطعام والشراب ، ولا أصبر عنهن) » .

قلت : ما عزاه لابن القيم هو في « زاد المعاد » (٣ / ١٩٦) ، وقد مر عليه المعلقان على طبعة المؤسسة منه (٤ / ٢٥٠) مر الكرام ، ولم يعلقا عليه بشيء .

وقد مررت على « كتاب الزهد » من أجل هذه الزيادة الغريبة من أوله إلى آخره ؛ فلم أجد له أثراً ، لكن لعلها في بعض النسخ التي وقعت لابن القيم رحمه الله ، فإن النسخة المطبوعة في أم القرى أصلها فيها خرم ، وبياض وتشويش كثير . والله أعلم .

وقد رأيت في « شرح الإحياء » للزبيدي أنه قال ـ بعد أن نقل عن ابن القيم قوله المتقدم ـ :

« وقال كذلك الزركشي ، وقد تعقبه السيوطي بقوله : أنه مر على « كتاب الزهد » مراراً فلم يجده ؛ لكن في « زوائده » لابن أحمد عن أنس مرفوعاً : « قرة عيني في الصلاة ، وحبب إليّ النساء والطيب . الجائع يشبع ، والظمآن يروى ، وأنا لا أشبع من حب الصلاة والنساء » . فلعله أراد هذا الطريق . ا هـ .

قلت : وهذا قد رواه الديلمي كذلك . والله أعلم » .

قلت : إنما روى الديلمي في « الفردوس » الشطر الثاني منه فقط (٢ / ١١٩ / ٢٦٢٢) ، ولم أره أيضاً في « الغرائب الملتقطة » .

وهنا تنبيهات على أمور :

الأول : تقدم عن السخاوي عزو الحديث بلفظ : « حبب إليّ كل شيء » ، هكذا وقع فيه دون ذكر لفظة (امرئ) ، وكذلك نقله العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ٣١١) وما أظن إلا أن الصواب ما في حديث الترجمة ؛ لأنه المناسب للسياق .

الثاني : قال الزبيدي عقب ما ذكرت آنفاً :

« الرابع : رَمَزَ في « جامعه » (حم) ؛ يقتضي أن أحمد رواه في « مسنده » ، وصرح بذلك أيضاً السخاوي - كما ذكرناه - ، قال المناوي : وهو باطل ؛ فإنه لم يخرجه فيه ، وإنما خرجه في « كتاب الزهد » ؛ فعزوه إلى « المسند » سبق ذهن أو قلم . قال : وقد نبه عليه السيوطي بنفسه في (حاشية البيضاوي) » .

وأقول : بل الباطل قول المناوي ؛ فقد أخرجه في « مسنده » - دون الزيادة طبعاً - ؛ كما هو في « الجامع » في ثلاثة مواضع منه عن ثلاثة من شيوخه في المجلد الثالث (ص ١٢٨ ، ١٩٩ ، ٢٨٥) .

الثالث : اشتهر على الألسنة زيادة لفظ : (ثلاث) ، وقد نبه العلماء على أنها مفسدة للمعنى ؛ لأن الصلاة ليست من أمور الدنيا - كما هو الشأن في (الطيب والنساء) - ، وقد بينت ذلك في المصدرين المتقدمين : « الروض » و« المشكاة » .

ثم رأيت هذ الزيادة قد وقعت في « الجامع الكبير » للسيوطي (٢ / ٤٩٩ - المصورة) ، وأظنها سبق قلم من الناسخ . والله أعلم .

٦٩٤١ - (ليسَ للعبْدِ مِنْ صَلاتِه إلاّ ما عَقَلَ مِنْها) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما صح موقوفاً عن بعض السلف ؛ - كما يأتي - وإنما

ذكره مرفوعاً الغزالي في « الإحياء » (١ / ١٥٩) ، فقال الحافظ العراقي في تخريجه إياه :

« لم أجده مرفوعاً » .

وكذلك أورده العلامة تاج الدين السبكي في فصل فيه جميع ما وقع في كتاب « الإحياء » [من الأحاديث] التي لم يجد لها إسناداً من كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (٤ / ١٤٧) .

قلت : وإنما رواه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٦١) بإسناد صحيح عن قاسم الجرمي : سمعت سفيان الثوري يقول :

« يكتب للرجل من صلاته ما عقل منها » .

وقد روي مرسلاً بنحوه بآخر حديث أخرجه ابن نصر في « كتاب الصلاة » بسند ضعيف عن عثمان بن أبي دهرش مرسلاً مرفوعاً ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٠٥٠) .

وإن من الغرائب أن أحد الكتّاب المعاصرين كتب بحثاً مطولاً في مجلة « الحكمة » (١٥ / ٢٥٣ ـ ٢٩١) قال فيه (ص ٢٥٨) :

« ومما يدل على وجوبه وفرضيته قوله عليه الصلاة والسلام :

(ليس للرجل إلا ما عقل من صلاته) » .

فقال هو أو غيره في التعليق عليه :

« أخرجه أحمد » .

قلت : وهذا افتئات على الإمام أحمد ؛ فإنه لم يخرجه لا هو ولا غيره .

ونحو هذا الحديث ما يأتي بعده :

٦٩٤٢ - (لا صَلاةَ لمنْ لا يتخشَّعْ في صَلاتِه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٠٢ - الغرائب الملتقطة) من طريق النضر بن سلمة : حدثنا ابن أبي أويس عن طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : آفته النضر بن سلمة - وهو : الملقب بـ (شاذان المروزي) - : قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : كان يفتعل الحديث . وقال ابن عدي : كان مقيماً بمدينة الرسول عليه السلام ، يكنى : أبا محمد .

سئل عباس بن عبد العظيم عنه ؛ فأشار إلى فمه ! وسمعت عبدان يقول : قلت لعبد الرحمن بن خراش : هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من حديث المدينة من أين له ؟ قال : سرقها من عبد الله بن شبيب ، وسرقها ابن شبيب من شاذان ، ووضعه شاذان ، واسمه : النضر بن سلمة » .

وطلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب ؛ قال أبو حاتم :

« لا أعرفه » .

والحديث مما أورده العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٣ / ١١٢) من رواية الديلمي ساكتاً عنه ! وكذلك فعل في الحديث الآتي بعده .

وهذه غفلة كبيرة منه ، أو قلة اهتمام في رواية الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وزاد على ذلك - ضغثاً على إبالة - أنه صدرهما بقوله :

« قلت : ومن أدلة اشتراط الخشوع في الصلاة ما رواه الديلمي . . . » إلخ !!

٦٩٤٣ - (لا صلاةَ لمنْ لا يُطيعُ الصَّلاةَ ، وطاعةُ الصّلاةِ ؛ أن تَنْهَى عن الفَحشاءِ والمنْكرِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٠٣ - الغرائب الملتقطة) من طريق محمد بن مقاتل : أخبرنا علي بن هاشم بن البريد : حدثنا **جويبر عن** ابن مسعود رفعه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير جويبر - وهو : ابن سعيد البلخي المفسر ، - صاحب الضحاك ، وهو - : متروك الحديث - ؛ كما قال النسائي والدارقطني - ؛ فهو الآفة .

ثم إنه لم يدرك ابن مسعود ؛ فهو منقطع .

ومحمد بن مقاتل هو : المروزي البغدادي من شيوخ البخاري وغيره من الحفاظ .

وهذا الحديث مما سكت عنه العلامة الزبيدي - كالذي قبله - ! فراجعه .

٦٩٤٤ - (لو أنّ امْرءاً كانَ أقومَ من قَدَحٍ ؛ لَكانَ له من النّاسِ غامزٌ) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « كتاب الأمثال » (١١٩ / ٢٠٠) قال : حدثنا نوح بن منصور : ثنا **محمد بن معقل** - بحلب - : ثنا وكيع عن ثور بن

يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً به ، وأوله :

« استعينوا على طلب حوائجكم بكتمانها ؛ فإن لكل نعمة حسدة ، ولو أن . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد رجاله من (وكيع) فما فوق ثقات ؛ على انقطاع بين خالد ابن معدان ومعاذ .

ومحمد بن معقل : لم أعرفه ، ولم يذكره الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ويُحتمل أن يكون اسم (معقل) . . محرف من : (مقاتل) ؛ فقد ذكروه في ترجمة (وكيع بن الجراح) في الرواة عنه ، ويُحتمل أن يكون هو الراوي هنا ، لكن يعكر عليه أنهم لم يذكروا في ترجمته أنه سكن (حلب) ، وإنما ذكروا أنه سكن بغداد ، وانتقل بأَخَرَة إلى مكة ؛ فجاور بها حتى مات .

وأما نوح بن منصور ؛ فقد ذكره أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » ، وكناه بأبي مسلم ، وقال :

« كان عنده كتب الشافعي ، وعن المصريين عن يونس والربيع ، وعن العراقيين ، خرج إلى شيراز وتوفي بها سنة خمس وتسعين ومئتين » .

وكذا في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (٢ / ٣٣٢) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فيحتمل أن يكون هو علة هذه الزيادة - إن سلم من شيخه محمد بن معقل الحلبي - ، وقد عزاه الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » للعسكري ، بسند ضعيف عن وكيع به ؛ فتمنيت أن لو ذكر إسناده إلى وكيع للنظر ، هل هو عين إسناد أبي الشيخ أم هو غيره ؟

وإنما خصصت الكلام هنا على هذه الزيادة لغرابتها أولاً ، ولمخالفتها لطرق الطرف الأول من الحديث : « استعينوا . . . » ؛ لأن هذا روي من طرق أخرى عن معاذ دون هذه الزيادة ، وله شواهد من حديث أبي هريرة وعلي وابن عباس ، وغيرهم ، وإسناد أبي هريرة حسن في نقدي ، وقد خرجت ذلك كله في « الصحيحة » (١٤٥٣) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٤٥ - (بينَا أنا نائمٌ ، فإذا زُمْرةٌ ، حتّى إذا عرفتُهم ؛ خرجَ رجُلٌ مِن بيني وبينِهم فقالَ : هلمَّ . قلتُ : أينَ ؟ قال : إلى النار والله ! قلت : وماشأْنُهم ؟ قال : إنَّهم ارتدُّوا بعدَك على أدْبارهم القَهْقرى .

ثمّ إذا زمْرةٌ ، حتَّى إذا عرفتُهم ؛ خرجَ رجلٌ مِن بيني وبينهم فقالَ : هلُمَّ . قلتُ : أينَ ؟ قال : إلى النّارِ والله ! قلتُ : ما شأْنُهم ؟ قال : إنَّهم ارتدُّوا بعدَك على أدْبارِهم القهقرى ؛ فلا أراه يَخلُصُ منْهم إلاّ مثلُ هَملِ النَّعَم) .

شاذ ؛ بل منكر . أخرجه البخاري (٦٥٨٧ - فتح) من طريق محمد بن فُليح : حدثنا أبي قال : حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد غريب ، تفرد به البخاري دون مسلم وسائر أصحاب الصحيح ، وعلته عندي في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ ففيه فليح بن سليمان - كما ترى - ؛ وهو كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وقريب منه ابنه محمد بن فليح : قال الحافظ أيضاً :

« صدوق يهم » .

وقال في ترجمته في مقدمة « الفتح » (٤٤١ ـ ٤٤٢) ـ بعد أن ذكر الخلاف فيه ـ :

« قلت : أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك ، توبع على أكثرها عنده » .

وقال في ترجمة (فُليح) ـ بعد أن حكى الخلاف فيه أيضاً ـ :

« قلت : لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب ، وبعضها في الرقاق . وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك » . وقال الذهبي في « الكاشف » ، وفي « الضعفاء » :

« قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ليس بالقوي » .

ومما تقدم تعلم تساهل الحافظ في « الفتح » (١١ / ٤٧٤) بعد الحديث :

« ورجال سنده كلهم مدنيون ، وقد ضاق مَخْرجه على الإسماعيلي ، وأبي نعيم وسائر من استخرج على « الصحيح » ؛ فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه » .

قلت : ووجه التساهل واضح ـ بعد أن عرفت تضعيفه للوالد والولد ، وخصوصاً الأول منهما ـ ؛ فلا جرم أن أَعْرَضَ عن تخريجه أصحاب الصحاح الآخرون ؛ كمسلم وأبي عوانة ، وابن حبان وغيرهم .

هذا ما يتعلق بالإسناد ، وهو كما ترى ضعفاً ووهناً .

وأما ما يتعلق بالمتن : ففيه مخالفة لأحاديث الحوض الكثيرة جداً ، وهي قد جاوزت الثلاثين حديثاً أو قريباً من ذلك عند البخاري وغيره ممن استوعبها ـ كالحافظ ابن أبي عاصم في الجزء الثاني من « كتاب السنة » ، والبيهقي في « كتاب البعث والنشور » (٨٨ ـ ١١٠) ـ ، ويمكن حصر المخالفة فيما يأتي :

أولاً : قوله : « بينا أنا نائم » . فجعل القصة رؤيا منامية ، والأحاديث كلها خالية عن هذه الزيادة المنكرة ، ومن غرائب الحافظ ابن حجر أنه تأولها ؛ فقال (١١ / ٤٧٤) :

« (بينا أنا نائم) ؛ كذا بالنون للأكثر ، وللكشميهيني! « قائم » . . بالقاف ، وهو أوْجَه ، والمراد به : قيامه على الحوض يوم القيامة ، وَوُجِّه الأول بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة » .

قلت : هذا تأويل ، والتأويل فرع التصحيح ـ كما يقول العلماء ـ ، ولا بأس بمثله لو كان الراوي له ثقة جبلاً في الحفظ ، وهيهات هيهات .

ولو أننا سلمنا جدلاً بصحة هذا التأويل ؛ فيرد عليه الوجوه التالية :

ثانياً : قوله : « خرج رجل من بيني وبينهم ـ مرتين ـ » منكر أشد الإنكار روايةً ومعنى ؛ أما الرواية : فلأنه مخالف لكل أحاديث الحوض عن أبي هريرة وغيره ، وهي على ثلاث روايات بعد قوله عليه السلام : « فأقول : يارب ! أصحابي . قال : فيقول . . . » ، وفي رواية ثانية : « فيقال » ، زاد مسلم في رواية عن أبي هريرة :

« فيجيبني ملك ، فيقول : . . . » .

وأما من حيث المعنى فواضح ؛ لأن القائل هو : الله ، والمبلغ هو : المَلَك ، وكأن الحافظ ابن حجر رحمه الله غفل عن هذه الحقائق فقال (١١ / ٤٧٤) :

« المراد بالرجل : الملك الموكل بذلك ، ولم أقف على اسمه ، وهذا من الغرابة بمكان ؛ فإن الرجل لغة هو : الذكر البالغ من بني آدم ، والملائكة لا توصف برجولة ولا أنوثة » .

ثالثاً : أنه جعل الذين ارتدوا القهقرى زمرتين ، وهذا ما تفرد به هذا الحديث المنكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : أورد الحافظ المنذري حديث الترجمة في آخر كتابه « الترغيب والترهيب » بلفظ : « قائم » . . وكأنه رآه الأوجه من لفظة : « نائم » ، أو أنه اعتمد رواية (الكشميهيني) المتقدمة في كلام الحافظ ؛ لكنه وهم فقال :

« رواه البخاري ومسلم ، ولمسلم قال : « ترد عليَّ أمتي الحوض . . . » الحديث الذي فيه جملة الملك » .

فوهم في نسبة رواية البخاري لمسلم ، وإنما هي من أفراد البخاري ! فاقتضى التنبيه !

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٤٦٢) من رواية البخاري فقط باللفظ الأول : « نائم » .

وكنت أوردته في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » اعتماداً مني على تخريج البخاري إياه ، أما وقد حصحص الحق ، وتبين الصواب ؛ فرأيت أن أحرر هذا

البحث نصحاً للأمة ، ورجوعاً إلى الحق الذي أمرنا بالخضوع له ؛ ولذلك فإني أشرت في نسختي من « صحيح الجامع » إلى وجوب نقله إلى « ضعيف الجامع » .

٦٩٤٦ - (مرَّ نبيُّ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم على قُبور نِساءٍ مِن بني النَّجارِ هلَكوا في الجاهليَّة ، فسمعَهُم يعذَّبُون في القُبورِ في النَّميمةِ) .

منكر بذكر : (النساء) و : (النميمة) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٤٤ / ٤٦٢٨) بإسناده الثابت عن ابن **لهيعة** عن **أسامة بن زيد** عن أبي الزبير عن جابر قال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن أسامة بن زيد إلا ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه ، وقد خلط في هذه القصة ؛ فذكر فيها : (النساء) ، و :(النميمة) ؛ فكأنه اشتبه عليه بحديث ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ مر بقبرين [جديدين] فقال :

« إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ؛ بلى إنه كبير ، أما أحدهما ؛ فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر ؛ فكان لا يستتر من بوله » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٣١٣ - ٣١٤) .

قلت : فخلط بين من مات في الإسلام وعذب بالنميمة ، وبين من مات في الشرك والجاهلية ، وجعل سبب تعذيبهم إنما هو بسبب النميمة ! وهذا من تخاليط ابن لهيعة العجيبة التي تؤكد ما ترجمه به غير ما واحد من الحفاظ بالضعف وسوء الحفظ ، على تفصيل معروف في ترجمته من كتب الرجال ، وبه أعله الهيثمي في

« مجمع الزوائد » (٣ / ٥٥) ؛ لكنه ألان القول فيه ، فقال :

« وفي إسناده ابن لهيعة ، وفيه كلام » !

على أنه يمكن الحمل على شيخه أسامة بن زيد ـ إن كان هو : ابن أسلم العدوي ـ ؛ فإنه ضعيف أيضاً من قبل حفظه ، لكن يحتمل أن يكون شيخه هذا هو : أسامة بن زيد الليثي ، وهو خير من الذي قبله ، وقد فرق بينهما في المرتبة الحافظ فقال في الأول :

« ضعيف » . وفي هذا :

« صدوق يهم » . ولم يتبين لي أيهما المراد هنا .

ولا مجال لإعلال الحديث بعنعنة أبي الزبير ؛ فقد صرح بالتحديث في رواية ابن جريج عنه بهذه القصة وأتم منها ، وليس فيها التخليط المشار إليه آنفاً ، وقد خرجت حديث ابن جريج في « الصحيحة » (٣٩٥٤) .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الغرائب والعجائب أن يميل الحافظ أبو موسى المديني إلى تقوية هذا الحديث وتأويله إياه تأويلاً مستنكراً ، مع إشارته إلى إعلاله بابن لهيعة ، فقال الحافظ في « الفتح » (١ / ٣٢١) :

« قال أبو موسى : هذا ـ وإن كان ليس بقوي ؛ لكن ـ معناه صحيح ؛ لأنهما لو كانا مسلمين ؛ لما كان لشفاعته (إلى أن تيبس الجريدتان) معنى ، ولكنه لما رآهما يعذبان ؛ لم يستجز ـ للطفه وعطفه ـ حرمانهما من إحسانه ؛ فشفع لهما إلى المدة المذكورة » .

قلت : فحمل أبو موسى هذا الحديث المنكر على حديث ابن عباس المتقدم

الصحيح ؛ فزعم أن القصة واحدة ، ومما تقدم تعلم بطلان ذلك .

فالمذكوران في حديث ابن عباس مسلمان ماتا في الإسلام - كما تقدم - ، بخلاف ما في حديث الترجمة ؛ فقد ماتا في الجاهلية ، وهم يعذبون على كفرهم ، وإلى ذلك مال الحافظ في « الفتح » ولم يتنبه لهذا التحقيق الأخ الفاضل عبد القدوس ابن محمد في تعليقه على « مجمع البحرين » (٢ / ٤٤٣) ! فلم يفرق بين هذا الحديث المنكر وبين حديث ابن جريج الصحيح المشار إليه آنفاً برواية أحمد !

ثم رأيت ابن لهيعة قد روى الحديث عن أبي الزبير مثل رواية ابن جريج ، قال : عن أبي الزبير : أنه سأل جابراً عن عذاب القبر ؟ فقال : . . . فذكره .

أخرجه الشجري في « الأمالي » (٢ / ٣٠٣) ، وهو من رواية أبي عبد الرحمن قال : حدثنا ابن لهيعة ؛ وأبو عبد الرحمن هذا - هو : عبد الله بن يزيد المقرئ المصري ، وهو - : من العبادلة الذين صحح العلماء حديثهم عن ابن لهيعة ، فإذا صح السند إلى أبي عبد الرحمن ؛ فيكون ابن لهيعة قد حدث بالحديث قبل أن يضطرب حفظه على الصواب ، ثم بعد ذلك رواه ؛ وفيه ما عرفت من النكارة . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الفتح » بإسقاط لفظة : (نساء) ، وبزيادة لفظة : (البول) في الجملة الأخيرة ؛ فلا أدري أهو سهو منه أو من أبي موسى المديني الذي نقله عنه ؟ أم هي رواية وقعت له ، ولكنه لم يذكر من خرجها ؟

٦٩٤٧ - (إذا وُسِّد الأمر إلى غَيرِ أهْله ؛ فانْتظرِ السَّاعة) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٥٩ ، ٦٤٩٦) ، وأحمد (٢ / ٣٦١) من طريق

فليح بن سليمان قال : حدثني أبي قال : حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال :

« بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم ، جاءه أعرابي فقال : متى الساعة؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث .

فقال بعض القوم : سمع ما قال ، فكره ما قال ؛ وقال بعضهم : بل لم يسمع . حتى قضى حديثه قال :

« أين ـ أراه ـ السائل عن الساعة » ؟ قال : ها أنا يا رسول الله ! قال :

« فإذا ضيعت الأمانة ؛ فانتظر الساعة » .

قال : كيف إضاعتها ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، تفرد به البخاري دون بقية الستة وسائر المشاهير ، وعلته : فليح بن سليمان ؛ فإنه ـ وإن كان صدوقاً ؛ فهو ـ كثير الخطأ ؛ كما صرح به أعرف الناس برجال البخاري ؛ ألا وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وقد تقدّم له قريباً حديث آخر من أفراد البخاري برقم (٦٩٤٥) ؛ فراجع هناك تمام ما قيل في ترجمته .

٦٩٤٨ ـ (أفضَلُ الهِجْرتَينِ الهجرةُ الباتّة ؛ والهجرةُ الباتّةُ : أنْ تَثبتَ معَ رسولِ الله ، وهجْرةُ البادِيَةِ : أنْ ترجعَ إلى باديتك . وعليكَ السّمعُ والطّاعةُ ، في عُسْرك ويُسْرك ، ومكرهكَ ومنْشطكَ ، وأَثَرةٍ عليكَ) .

ضعيف بهذا السياق . أورده النبهاني في « الفتح الكبير » تبعاً للسيوطي في

« الزيادة على الجامع الصغير » ؛ رامزاً له برواية الطبراني في « المعجم الكبير » عن واثلة . وقد تصرف بعض الشيء في متنه ؛ ليتطاوع مع طريقته في الكتاب .

أقول هذا ؛ لأنه في « المعجم الكبير » للطبراني (٢٢ / ٨٠ ـ ٨١) من طريق يحيى بن أبي عمرو السيباني عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن واثلة بن الأسقع قال :

خرجت مهاجراً إلى رسول الله ﷺ ، فلما أقبل الناس من بين خارج وقائم ؛ فجعل رسول الله ﷺ لا يرى جالساً إلا دنا إليه ، فسأله : هل لك من حاجة ؟ وبدأ بالصف الأول ثم الثاني ثم الثالث ، حتى دنا إلي ، فقال :

« هل لك من حاجة ؟ » .

فقلت : نعم يا رسول الله ! قال :

« وما حاجتك ؟ » . قلت : الإسلام . فقال :

« هو خير لك » ، قال : « وتهاجر ؟ » . قلت : نعم . قال :

« هجرة البادية أو هجرة الباتة ؟ » . قلت : أيهما أفضل؟ قال :

« الهجرة الباتة : أن تثبت مع رسول الله ﷺ ، وهجرة البادية أن ترجع إلى باديتك ، وعليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ، ومكرهك ومنشطك ، وأثرة عليك » .

قال : فبسطت يدي إليه ؛ فبايعته . قال : واستثنى لي حين لم أستثن لنفسي :

« فيما استطعت » .

قال : ونادى رسول صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فخرجت إلى أهلي ، فوافقت أبي جالساً في الشمس يستدبرها ، فسلمت عليه بتسليم الإسلام ، فقال : أصبوت ؟ فقلت : أسلمت ، فقال : لعل الله يجعل لك ولنا فيه خيراً . فرضيت بذلك منه ، فبينا أنا معه ؛ إذ أتتني أختي تسلم عليَّ ، فقلت : يا أختاه ! زوديني زاد المرأة أخاها غازياً ، فأتتني بعجين في دلو ، والدلو في مزود ، فأقبلت ، وقد خرج رسول الله ﷺ فجعلت أنادي : ألا من يحمل رجلاً له سهمه ! فناداني شيخ من الأنصار فقال : لنا سهمه على أن نحمله عُقْبةً وطعامه معنا . فقلت : نعم ؛ سِرْ على بركة الله : فخرجت مع خير صاحب لي ، زادني حملاناً على ما شارطت ، وخصني بطعام سوى ما أطعم معه ، حتى أفاء الله علينا ؛ فأصابني قلائص ، فسقتهن حتى أتيته وهو في خبائه ، فدعوته فخرج فقعد على حقيبة من حقائب إبله ، ثم قال : سقهن مدبرات . فسقتهن مدبرات ، ثم قال : سقهن مقبلات . فسقتهن مقبلات ، فقال : ما أرى قلائصك إلا كراماً ، قال : قلت : إنما هي غنيمتك التي شرطت لك ، فقال : خذ قلائصك يا ابن أخي ! فغير سهمك أردنا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عمرو بن عبد الله الحضرمي ، ففيه جهالة ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، ما روى عنه سوى يحيى بن أبي عمرو » . وأقره الحافظ ؛ ولهذا قال في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فهو : لين الحديث ـ كما نص عليه في « المقدمة » ـ .

ولم يوثقه غير العجلي ، وابن حبان ـ كما في « تيسير الانتفاع » ـ .

ولم نجد ما نشد به من عضد هذا الحديث ، إلا قوله :

« عليك السمع والطاعة » ؛ فإنه حديث صحيح ، وتراه في « صحيح الجامع » .

٦٩٤٩ - (إنْ كانَ عندَكَ ماءٌ باتَ هذه الليلةَ في شَنَّة ، [فاسْقنا] ، وإلا ؛ كَرَعْنا) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٥٦١٣ ، ٥٦٢١) ، وأبو داود (٣٧٢٤) ، والدارمي (٢ / ١٢٠) ، وابن ماجه (٣٤٣٢) ، وابن حبان (٥٢٩٠) ، وابن أبي شيبة (٨ / ٢٢٨ / ٤٢٦٨) ، وأحمد (٣ / ٣٢٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥) ؛ كلهم من طريق **فليح ابن سليمان** عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما :

أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ، ومعه صاحب له ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكر الحديث ، قال : والرجل يحول الماء في حائطه ، قال : فقال الرجل : يا رسول الله ! عندي ماء بائت . فانطلق إلى العريش . قال : فانطلق بهما فسكب في قدح ، ثم حلب عليه من داجن له ، قال : فشرب رسول الله ﷺ ، ثم شرب الرجل الذي معه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وسياق غريب (بذكر الكراع فيه) ، وعلته : فليح ابن سليمان ؛ فإنه سيئ الحفظ ، ولذلك ضعفه الحافظ كما تقدم مراراً ، وقرنه ابن حزم في الضعيف بـ (ليث بن [أبي] سليم) ، فقد ذكر في « المحلى » (٧ / ٥٢١ / ١١٠٩) قال : « مسألة : والكرع مباح ؛ وهو : أن يشرب بفمه من النهر ، أو العين ، أو الساقية ؛ إذ لم يصح فيه نهي » .

ثم ذكر هذا الحديث مختصراً مع حديث ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر

مرفوعاً :

« لا تكرعوا ، ولكن اغسلوا أيديكم ، فاشربوا فيها ؛ فإنه ليس من إناء أطيب من اليد »[1] . وعقب عليه بقوله :

« فليح ، وليث متقاربان ، فإذا لم يصح نهي ولا أمر ؛ فكل شيء مباح . . . » .

٦٩٥٠ - (أنَّ رجُلاً من أهْلِ الجنَّةِ اسْتأذنَ ربَّه في الزَّرعِ ؟ فقالَ له : ألستَ فيما شِئْتَ ؟ قالَ : بلى ؛ ولكنْ أحبُّ أنْ أزْرعَ . قال : فبذَرَ ، فبادرَ الطَّرفَ نباتُه واستواؤُه واسْتحصادُه ، فكانَ أمثالَ الجِبالِ ، فيقولُ اللهُ : دونكَ يا ابْنَ آدمَ ! فإنه لا يُشبعُك شيء . فقالَ الأعرابيُّ : واللهِ ! لا تجدُه إلا قُرشياً أو أنصارِياً ؛ فإنَّهم أصْحابُ زَرعٍ . فضَحكَ النبيُّ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٢٣٤٨ ، ٧٥١٩) ، وأحمد (٢ / ٥١١) ، ومن طريقه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢ / ٢٣١ / ٣٩٩) من حديث فُليح عن هلال ابن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث - وعنده من أهل البادية - : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بحديث غريب ، علته : (فليح) ، وقد سبق الكلام عليه فيما تقدم أكثر من مرة ؛ آخرها في الحديث الذي قبله ، فلم يكن بي من حاجة لإعادة الكلام عليه ؛ لولا أني رأيت الملقب نفسه بـ (الدكتور) عبد المعطي قلعجي تعامى عن كلام الجارحين له ! فقال في تعليقه على ترجمته في « ضعفاء العقيلي » (٣ / ٤٦٦) :

---

(١) قلت : وهو مخرج في « الضعيفة » برقم (٢٨٤٥) .

« متفق على توثيقه ، حديثه في الكتب الستة ، مترجم في « التهذيب » (٨ / ٣٠٣) . . . » .

يقول هذا ويتعامى عما بين يديه من رواية العقيلي بأسانيد عن ابن معين :

« فليح بن سليمان : ضعيف » .

وليس هذا فقط ؛ بل إنه تعامى عن هذه الرواية وغيرها من روايات أخرى عن أئمة آخرين في تضعيف الرجل جاءت في « التهذيب » الذي أحال بترجمته عليه ، فكذب على القراء ودلس عليهم ، فأوهمهم أنه لا مُضَعِّفَ !! والواقع أن الأكثرين هم الذين ضعفوه ، ولو كان منصفاً ؛ لنقل منه ـ أعني : « التهذيب » ـ قول الدارقطني فيه :

« يختلفون فيه ، وليس به بأس » .

وهذا من أحسن ما قيل فيه ؛ فإنك لا تجد من صرح بأنه ثقة ، على أن الجرح المفسر مقدم عند أهل العلم ؛ ولذلك لم يسع أعلم الناس بـ (البخاري) إلا أن يلتزم طريقهم ؛ فقال كما تقدم :

« صدوق كثير الخطأ » .

ولا يفوتني التنبيه أيضاً على أن قول المعلق على « كامل ابن عدي » (٦ / ٣٠) :

« وقيل : عن ابن معين : ضعيف » !

فهذا التمريض جهل أو تجاهل . والله المستعان .

٦٩٥١ - (إنَّ للتَّوبةِ باباً ، عَرضُ ما بينَ مِصْراعَيهِ ما بينَ المشْرقِ والمغْربِ ، لا يغْلقُ حتَّى تطْلعَ الشَّمسُ من مَغْرِبها ، ثمَّ قرأَ رسولُ الله ﷺ : ﴿ يومَ يأتي بعضُ آياتِ ربِّك لا ينفعُ نفْساً إيمانُها لمْ تكنْ آمنتْ مِنْ قبلُ أو كَسبتْ في إيمانها خَيراً﴾) .

منكر جداً بلفظ : « المشرق والمغرب » . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٧٨ / ٧٣٨٣) من طريق عروة بن مروان الرقي عن الربيع بن بدر عن عاصم عن زر عن صفوان بن عسال قال :

خرج رسول الله ﷺ علينا فأنشأ يحدثنا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وله علتان :

الأولى : الربيع بدر ؛ فإنه : متروك .

والأخرى : عروة بن مروان الرقي : قال الدارقطني :

« كان أمياً ، ليس قوياً في الحديث » - كما في « اللسان » - .

قلت : ولم يعرفه أبو حاتم ؛ فقال :

« لا أعرفه ، مجهول » .

وإنما قلت : إنه منكر بلفظ : « ما بين المشرق والمغرب » ؛ لأنه خلاف المستفيض من طرق عن عاصم بن أبي النجود بلفظ :

« مسيرة سبعين سنة » .

أخرجها الطبراني (٧٣٥٢ ، ٧٣٥٣ ، ٧٣٥٩ ، ٧٣٦٠ ، ٧٣٦١ ، ٧٣٦٥ ، ٧٣٨٨) .

وبعض هذه الطرق عند الترمذي (٣٥٢٩ ، ٣٥٣٠) ، وابن ماجه (٤٠٧٠) ، وأحمد (٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١) ، وغيرهم ، وقال الترمذي :

« حسن صحيح » .

قلت : وإسناده حسن ، وقد تابعه (زبيد اليامي) عند الطبراني (٧٣٤٨) ، وسنده حسن .

وتابعه عنده (٧٣٩٥) عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن زرعة به .

لكن في الطريق إليه (إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة) ، وهو متروك .

٦٩٥٢ ـ (مَنْ غسَّلَ مَيتاً فكتَم عليه ؛ طهَّره اللهُ من ذُنوبِه . . .) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣٣٧ / ٨٠٧٨) بسند صحيح عن معتمر بن سليمان عن أبي عبد الله الشامي عن أبي غالب عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢١) :

« وفيه أبو عبد الله الشامي ، روى عن أبي خالد (!) ، ولم أجد من ترجمه » .

قلت : يغلب على ظني أنه محمد بن سعيد بن حسان المصلوب في الزندقة ، وقد قلب اسمه كثير من الرواة ـ وكذلك كنيته ـ إلى عدد هائل جداً ، وبعضهم يكنيه بهذه الكنية (أبو عبد الله) ، ومنهم من يقول : (أبو عبد الرحمن) ، ومنهم من يقول : (أبو قيس الشامي الدمشقي) . وهو : كذاب وضاع . انظر « تهذيب الكمال » .

(تنبيـه) : مـا تقـدم نقله عن المجـمع من قـوله : (أبي خـالد) . . الظاهر أنه تحريف من الناسخ . والله أعلم .

وقد كنت ذكرت هذا كشاهد لحديث آخر في « الصحيحة » (٢٣٥٣) بلفظ قريب من هذا ، ولم يتيسر لي يومئذٍ الكشف عن هوية (أبي عبد الله الشامي) هذا ، ولا تنبهت للفرق الدقيق بين هذا الشاهد والمشهود له . فالحمد لله على توفيقه وأسأله المزيد من فضله .

وللحديث تتمة أشرت إليها بالنقط لم أستحب ذكرها هنا ؛ لثبوتها في غير ما حديث ، فانظر الرقم المذكور آنفاً من « الصحيحة » و « أحكام الجنائز » (ص ٦٩) ، وراجع لزاماً التعليق على الحديث المشار إليه في « صحيح الترغيب » (٣ / ٣٦٨ / ٣٤٩٢) .

٦٩٥٣ - (كانَ إذا دخلَ المسجدَ ؛ قالَ : باسْمِ الله ، اللهمَّ ! صلِّ على محمَّدٍ . وإذا خرجَ قال : باسْمِ الله ، اللهمَّ ! صلِّ على محمَّدٍ) .

منكر بذكر : (البسملة) . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣١ / ٨٦) : حدثني الحسن بن موسى الرسعني : حدثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي : حدثنا إبراهيم بن محمد البحتري - شيخ صالح بغدادي - : حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : الحسن بن موسى الرسعني : الظاهر أنه الذي في « الأنساب » :

« أبو سعيد الحسن بن موسى بن ناصح بن يزيد الخفاف الرسعني : قدم

بغداد ، وحدث بها عن المعافى بن سليمان وسعيد بن عبد الملك الحراني وعقبة بن مكرم الضبي . روى عنه محمد بن خلف بن حيان - وكيع - ، ويحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وأبو ذر القراطيسي » .

وكذا في « تاريخ بغداد » (٧ / ٤٢٩) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكنه ساق له حديثاً منكراً ؛ عن طريق سعيد بن عبد الملك الحراني بإسناد رجاله ثقات ؛ لكن فيه عنعنة الوليد بن مسلم . والحراني هذا يتكلمون فيه ؛ فلا يمكن تعصيب التهمة بالرسعني .

وأيضاً ؛ فتخريج الحافظ للحديث يجعلني أشك في كون (الرسعني) هذا هو صاحب هذا الحديث ؛ ذلك أنه ساقه تحت ترجمة (الحسين بن موسى أبو الطيب الرقي) المذكورة في « الميزان » ، وقال :

« قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

فعقب عليه الحافظ في « اللسان » بقوله (٢ / ٣١٦) :

« قال ابن السني : حدثنا الحسين بن موسى الرقي : ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي : ثنا إبراهيم بن محمد النجيرمي (!) - شيخ صالح بغدادي - : ثنا عيسى ابن يونس . . . » .

قلت : فساقه - كما تقدم - وقال :

« ورواته من عيسى فصاعداً من رواة الصحيح . وإبراهيم بن الهيثم : فيه مقال ، وقد تقدم ، ولكنه لا يحتمل هذا المنكر . وشيخه : ما عرفته ، ولا ذكره الخطيب في « تاريخ بغداد » ، ولا ابن الريافي في « ذيله » ، والآفة فيه - فيما أرى -

من شيخ ابن السني ، وهو : الرقي المترجم في « الميزان » ، والله أعلم » .

قلت : إبراهيم بن الهيثم : ثقة ثبت ـ كما قال الخطيب ـ ، والمقال الذي أشار إليه الحافظ لا يضره ـ كما تراه في الموضع الذي أشار إليه ـ .

ثم إن وجه النكارة التي صرح بها هي عندي ـ والله أعلم ـ : ذكر البسملة ؛ لأنها لم ترد فيما صح من الحديث في هذا الباب .

نعم ؛ قد جاءت في حديث فاطمة رضي الله عنها ، لكن الرواة اختلفوا فيه ، فمنهم من ذكرها ، ومنهم من لم يذكرها ، مع أن إسناده ضعيف منقطع . والله أعلم .

(تنبيه) : حديث الترجمة هكذا وقع عند ابن السني ، وهكذا عزاه إليه ابن تيمية في « الكلم الطيب » (٥١ / ٦٣) ـ وأشار لضعفه ـ ، و« اللسان » ـ كما تقدم ـ ، وكذلك هو في « أذكار النووي » وتخريجه للعسقلاني (١ / ٢٨٢) ، ووقع في « الجامع الصغير » ـ وتبعه صاحب « الفتح الكبير » ـ بلفظ :

« كان إذا دخل المسجد ؛ قال : باسم الله ، اللهمّ ! صلّ على محمد ، وأزواج محمد » ! فزاد ونقص . فلا أدري كيف وقع له هذا !

٦٩٥٤ ـ (كانَ لا يقرأُ القرْآنَ في أقلَّ مِن ثلاثٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٧٦) : أخبرنا يوسف بن الغَرِق : أخبرنا الطيب بن سلمان : حدثتنا عمرة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : . . . فذكره مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢١٩) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته : (يوسف بن الغَرق) هذا ، فقد ذكره ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨) وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بقوي . سمعت أبي يقول : قال أحمد بن حنبل : رأيته ولم أكتب عنه شيئاً » . وقال الأزدي :

« كذاب » - كما في « الميزان » - وزاد في « اللسان » :

« وضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه » .

وقال ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٦٨) - بعد أن ساق له مناكير - :

« وله غير ما ذكرت شيء يسير ، وما يرويه يوسف يحتمل ؛ لأنه يروي عن قوم هذه الأحاديث ، وفيه ضعف . . . ، وهو ليس بالمعروف » .

وشذ ابن حبان عن هؤلاء الحفاظ ؛ فذكره في « الثقات » (٩ / ٢٧٩) ، وساق له أثراً منكراً عن عائشة قالت : قد كان عندي شيء سودت به شعري !

وأما الطيب بن سلمان : فقال الدارقطني :

« ضعيف » . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الطبراني :

« بصري ثقة » .

والمحفوظ في هذا الباب إنما هو من قوله ﷺ ؛ يرويه عبد الله بن عمرو بلفظ :

« من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ؛ لم يفقهه » .

أخرجه الترمذي وصححه ، وأحمد (٢ / ١٩٥) بسند صحيح .

وفي لفظ :

« لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث » .

أخرجه أبو داود بسند صحيح ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٢٥٧ ، ١٢٦٠) .

(تنبيه) : ذكر المناوي أن السيوطي رمز للحديث بالحسن ، ثم صرح المناوي في « التيسير » بأن إسناده حسن ! ويبدو أنني اغتررت به قديماً ، فأوردته في « صفة الصلاة » ، فمن كان هذا الكتاب عنده ؛ فليضرب عليه ، وليدع الله لنا بأن يحفظنا من الخطأ والزلل ، ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ .

٦٩٥٥ - (لمْ يحْسدُونا اليهودُ بشَيءٍ ما حسدُونا بثلاثٍ : (التسْليمِ) ، و : (التأمينِ) ، و : (اللهمَّ ! ربَّنا ولكَ الحمْد)) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « سننه » (٢ / ٥٦) من طريق إسحاق بن الحسن الحربي : ثنا مسلم بن إبراهيم : ثنا عبد الله بن ميسرة : ثنا إبراهيم بن أبي حرة عن مجاهد عن محمد بن الأشعث عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٦٦) من طريق محمد بن معمر : حدثنا مسلم بن إبراهيم به ، ولفظه :

« إن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على السلام والأذان » . وقال ابن عدي :

« إبراهيم بن أبي حرة : ذكره الساجي في جملة من ذكرهم من الضعفاء في كتابه الذي سماه « كتاب العلل » ، وأظنه بصرياً ، وأرجو أنه لا بأس به » .

قلت : ورجال الإسناد ثقات ؛ غير إبراهيم هذا ، وهو مختلف فيه ، وحديثه هذا يدل على ضعف فيه ؛ فإنه اضطرب في متنه ـ كما ترى ـ ؛ فإنه في الرواية الأولى ذكر ثلاث خصال ، وفي الأخرى اثنتين . وذكر في هذه (الأذان) ، وفي الأولى جملة (الحمد) . ولم ترد هاتان الخصلتان في شيء من الأحاديث الواردة في الباب ؛ فهما منكرتان ، بل إنه قد خولف في متنه ؛ فرواه عمرو بن قيس عن محمد بن الأشعث به على لفظ آخر .

أخرجه البيهقي وغيره ، وسبق تخريجه مع أحاديث أخرى في « الصحيحة » (٦٩١ ، ٦٩٢) .

٦٩٥٦ ـ (ما أَخذَت الدُّنيا من الآخِرةِ إلا كما أَخذَ مِخْيطٌ غمسَ في البحْرِ من مائِه) .

منكر بذكر : (المخيط) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٠٨ / ٧٣٣) من طريق طاهر بن خالد بن نزار : ثنا آدم بن أبي إياس : ثنا بكر بن خنيس عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن المستورد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، ومتن منكر ؛ مسلسل بالضعفاء :

١ ـ أشعث بن سوار : ضعيف .

٢ ـ بكر بن خنيس : صدوق له أغلاط ، أفرط فيه ابن حبان ـ كما في « التقريب » ـ .

٣ ـ طاهر بن خالد بن نزار : قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق ، وله ما يستنكر ويتفرد به » .

قلت : فإن سلم منه ؛ فلن يسلم من أحد اللذين فوقه ، فإن الحديث قد أخرجه مسلم وجمع ؛ منهم الطبراني نفسه من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن المستورد بن شداد مرفوعاً نحوه لكن بلفظ :

(الإصبع) . . مكان : (المخيط) .

وخفي هذا كله على العلامة الزبيدي ؛ فأورد الحديث في « شرح الإحياء » (٨ / ١١٥ ـ ١١٦) .

٦٩٥٧ ـ (ما ينبغِي لنبي أنْ يقولَ : إنِّي خيرٌ من يونسَ بْنِ متَّى) .

منكر بلفظ : « نبي » . أخرجه أبو داود (٤٦٧٠) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (٥ / ٤٩٧) ، وأحمد وابنه في « المسند » (١ / ٢٠٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٨٠ / ١٩٦) من طريق محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن [أبي] حكيم عن القاسم عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن محمد بن إسحاق ـ وهو : صاحب « السيرة » ـ : مدلس وقد عنعنه .

والمحفوظ في هذا الحديث بلفظ : « . . . لعبد » . هكذا أخرجه البخاري (٤٦٣٠ ، ٤٦٣١) ، ومسلم (٧ / ١٠٢ ، ١٠٣) وغيرهما من حديث ابن عباس ، وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما .

ويوافقهما في المعنى رواية أبي يعلى في « مسنده » (١٢ / ١٦٧ / ٦٧٩٣) لحديث الترجمة بلفظ :

« لا يقولن أحد : إني . . . » الحديث .

وقد تكلف الخطابي وغيره في توجيه الحديث والتوفيق بينه وبين حديث ابن عباس وأبي هريرة ، ولا داعي لذلك عندي مع ضعف إسناده والاضطراب في متنه .

ومثله في الضعف والنكارة رواية علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يحيى بن زكريا . . . » الحديث ، وفيه قصة .

أخرجه البزار (٣ / ١٠٨ / ٢٣٥٨) ، والطبراني (١٢٩٣٨) . وعلي بن زيد - هو : ابن جدعان ، وهو - ضعيف .

٦٩٥٨ - (من وضعَها (الخمر) على كفِّه ؛ لم تُقْبلْ له دعوةٌ ، ومَنْ أدْمَن على شُربِها ؛ سُقيَ من الخَبالِ ، والخبالُ وادٍ في جهنَّم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٣٧٤ / ٨٧٦) : حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي : ثنا عمرو بن عثمان : ثنا بقية بن الوليد : حدثني عتبة بن أبي حكيم : حدثني القاسم بن عبد الرحمن قال :

كنت قاعداً عند معاوية ، فبعث إلى عبد الله بن عمرو فقال : ما أحاديث

بلغني عنك تحدث بها ؟ ! لقد هممت أن أنفيك من الشام ! فقال : أما والله ! لولا إناث ما أحببت أن أكون بها ساعة ! فقال معاوية : ما حديث تحدث به في الطلاء ؟ فقال : أما إنه ما يحل لي أن أقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل ؛ سمعته يقول :

« من تقوّل عليَّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

وسمعت رسول الله ﷺ يقول في الخمر : . . . فذكره ؛ فقال : يا معاوية ! ما أراك إلا قد سمعتَ مثل الذي سمعتُ ! قال : فَهَمَّ معاويةُ أن يُصَدِّقَهُ ، ثم سكت .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف ، أعله الهيثمي بالشيخ ابن عرق ؛ فقال (٥ / ٧٢) :

« رواه الطبراني عن شيخه (إبراهيم بن محمد بن عرق) ، ضعفه الذهبي فقال : غير معتمد . ولم أر للمتقدمين فيه تضعيفاً ، وبقية رجاله وثِّقوا » .

قلت : وقوله : « وثِّقوا » فيه إشارة لطيفة إلى أن توثيق بعضهم فيه لين . والأمر كذلك ؛ فإن (عتبة بن أبي حكيم) : قال فيه الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

ولحديث الترجمة أصل بلفظ آخر ليس فيه الجملة الأولى منه ، أخرجه ابن حبان وغيره من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب » (٣ / ١٨٨ / ٤٦) .

وأما جملة : « من كذب علي . . . » فهو حديث متواتر يضرب فيه المثل ، فراجع له إن شئت « صحيح الجامع الصغير » .

* * *